

كتاب دراسات

2011

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات

العدد الرابع



كتاب دراسات، 2011
العدد الرابع
كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

رئيس التحرير: د. يوسف تيسير جبارين
مدير التحرير: مهند مصطفى

الهيئة الأكاديمية الاستشارية:
بروفيسور محمد أمارة، بروفيسور خولة أبو بكر، د. خالد غنايم، د. هالة اسبنيولي،
د. أيمن إغبارية، د. نهاية داوود، د. ماري توتري، د. رفيق حاج

تحرير لغوي: مرزوق الحلبي
تصميم: وائل واكيم

تشرين الثاني / نوفمبر 2011
© جميع الحقوق محفوظة
ISBN 978-965-91263-7-8

دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات
ص. ب. 3190، الناصرة 16131
هاتف 04/6083333
فاكس 04/6083366
www.dirasat-aclp.org
dirasat.aclp@gmail.com

المحتويات

6	د. يوسف جبارين	عن الأرض والمسكن، والعدالة الاجتماعية الجوهرية
10	حاوره مهند مصطفى	مقابلة مع، البروفيسور أورن يفتاحئيل:
دراسات		
18		القرى العربية في النقب بين سياسات الدولة التمييزية والنضال من أجل الاعتراف المحامية راوية أبو ربيعة
27	د. رنا زهر	سياسات تربوية تحت المجهر: منهاج اللغة الانجليزية
33	سناء أبو صالح	الأبعاد الحضارية في إشكال تعلم اللغة الانجليزية في المدارس العربية
40		مذكرة موقف - «دراسات»: تحديات واقتراحات عمل سياساتية من أجل دمج حقيقي للعرب في مؤسسات التعليم العالي
ملف العدد / تأهيل المعلمين العرب		
51	د. نضال هريش و د. ديانا دعبول	مفهوم المرشد التربوي في تأهيل المعلمين العرب
62	د. روني راينجولد و د. إيلانة باول	إعداد معلمين منفصل للطلاب العرب في كليات أكاديمية رسمية لإعداد المعلمين: أساس لحوار متعدد الثقافات
71	د. كيتي وتد - خوري	تقييم مرحلة التأهيل من وجهة نظر المعلمين الجدد
83	د. أورلي سيلع و د. نير رسيبي	الكلية العبرية لإعداد المعلمين كأتون صهر للاستقامة الأكاديمية للتعليم العربي في إسرائيل
92	د. ربي دعاس - عثمان	تأهيل المعلم العربي للتربية الخاصة: وجهة نظر بديلة
مقالات		
105	د. حبيب بولس	مسيرة الإنتاج الأدبي المحلي وواقع القراءة
113	شيخة حليوى	تأملات في واقع اللغة العربية في المدن الساحلية
117	المحامي علي حيدر	الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة
مراجعة كتاب		
123	د. عبدالرحمن مرعي	قراءة في كتاب: اللغة العربية في إسرائيل- سياقات وتحديات للبروفيسور محمد أمارة
127		نشاطات ومشاركات

عن الأرض والمسكن، والعدالة الاجتماعية الجوهرية

د. يوسف جبارين

مدير عام «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات، ومحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا

هذه البلاد الأصليين. حقيقة كون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أهل البلاد الأصليين، تُفترض أن تكون علاقتها العضوية بوطنها (وجدانيا، وطنيا، دينيا وثقافيا) مرتبطة ارتباطا وثيقا بأي خطاب حقوقي حول قضية المساواة للفلسطينيين في إسرائيل. وبالتالي، فإن أصلاية الأقلية الفلسطينية وكونها الجزء المتبقي من الأغلبية تشكل جزءاً لا يتجزأ من كفاحها الحقوقي في إسرائيل، ولها في وطنها خاصيات حقوقية في قضايا الأرض بالذات مستمدة من علاقتها العضوية بوطنها ومن حقها التاريخي في هذا الوطن.

وعلى أساس هذه النظرة الحقوقية الأشمل، فإن مبدأ المساواة بمفهومه التقليدي، لا يستوفي الجوانب الحقوقية المتعلقة بوضعية الأقلية الفلسطينية كافة، وخصوصية قضايا الأرض لديها، كما أن مبدأ العدالة التوزيعية في تخصيص الموارد العامة المتعلقة بالأرض والإسكان، وما يقتضيه من وجوب حصول المواطنين العرب على قرابة العشرين بالمائة من هذه الموارد، لن يوفر الإجابة الشافية هنا. حتى أن الخطاب المتعلق بسياسة «سد الاحتياجات» للبلدات العربية في مجال الأرض والسكن هو في العادة مقصور على الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية (وهي مهمة بحد ذاتها) دون التطرق للبعد التاريخي - الجماعي الأوسع والأسبق.

إن الخطاب الحقوقي حول قضايا الأرض يجب أن يعتمد مبدأ العدالة التصحيحية، ذا البعد التاريخي، بحيث يستلزم هذا المبدأ مواجهة سياسة سلب الأرض والمسكن التي انتهجتها

الأرض والتعليم محورا هذا الكتاب، شغلا مجتمعنا بهيئاته وقياداته على مدار عقود. الأرض، لكونها الحيز الذي نعيش عليه ونتطلع إلى البقاء والتطور والنمو الطبيعي في تخومه، وكونها المكان الذي يشدنا إلى الزمان - التاريخ والذاكرة الجمعية وأهم المكونات الوجودية بالنسبة لمجموعة قومية أصلاية. والتعليم، لأنه ذاك المورد العملي والهويّتي الهام الذي يُتيح لنا، جماعةً وأفراداً، إمكانية للحراك والاختيار ومواصلة إنتاج الذات/الهوية والمعرفة.

لقد عادت قضية الأرض هذا العام بقوة من خلال ما شهدناه من مخططات رامية لتشريد أهلنا في النقب، على غرار ما حصل لقرية العراقيب التي هدمت مرارا وتكرارا، واقتل أهلها من حيزهم التاريخي. ويبدو أنها مجرد مقدمة لما قد تشهده المرحلة المقبلة في ظل قرارات حكومية وسياسات رسمية تستهدف الأهل في النقب. وفي ضوء هذا التحدي المائل أمامنا بقوة، لا بد من التوكيد على موقفنا الجماعي من قضايا الأرض والمسكن. وهو أمر نعتقده هام، أيضا، في ضوء احتمالات استئناف موجة الاحتجاج الاجتماعية التي اجتاحت البلاد الصيف الأخير، وضرورة أن تحمل على متنها قضايا مجتمعنا على ملفاتها كافة لا سيما الأرض والمسكن.

إن أي خطاب اجتماعي أو حقوقي حول قضايا الأرض والمسكن المتعلقة بالأقلية الفلسطينية في البلاد يجب أن يجمع في آن واحد، بشكل جدلي، الحقيقتين الكامنتين في واقع هذه الأقلية: كونها أقلية قومية مضطهدة، وكونها البقية المتبقية من أهل

• رغم أن «مجلس أراضي إسرائيل» هو الجسم الذي يحدّد السياسات الإسرائيلية الرسمية العامة في مجال الأراضي والتخطيط، إلا أن نصف أعضاء هذا المجلس كان طوال عشرات السنين من ممثلي «الكيرن كيمت» التي تنتهج تمييزاً رسمياً ضد المواطنين العرب، علماً أن «الكيرن كيمت» تسيطر على 13% من الأراضي في البلاد. وهكذا، فإن غالبية أعضاء الجسم الأهم في إسرائيل في موضوع الأراضي يعملون، علناً، بشكل تمييزي هذه الأقلية العربية.

وللحقيقة، فإن مجال الأرض والمسكن هو أبرز المجالات التي يتضمن القانون الإسرائيلي فيها تمييزاً واضحاً، على أساس قومي، ضد الأقلية العربية بحيث يعطي القانون الرسمي مكانة خاصة للمؤسسات القومية اليهودية موفراً الغطاء القانوني اللازم لعمل هذه المؤسسات في الحيز العام في الدولة. ويأتي هذا التمييز المقونن في ظل غياب حماية دستورية لمبدأ المساواة، وغياب حماية قانونية للحقوق الاجتماعية بشكل عام، وللحق في الأرض والمسكن بشكل خاص. وتبرز في هذا السياق المكانة المميزة للوكالة اليهودية التي يحددها قانون "مكانة الهستدروت الصهيونية والعالمية والوكالة اليهودية" من العام 1952، والمكانة الخاصة لـ"الكيرن كيمت" التي يحددها قانون "الكيرن كيمت" من العام 1953. وتتضمن وظيفة هذه المؤسسات أدواراً وصلاحيات ذات طابع حكومي صرف، بما في ذلك إقامة التجمعات السكنية الجديدة وتطوير البنى التحتية. وهكذا، لا يوفر القانون الإسرائيلي مؤسسات مدنية تعمل لصالح جميع المواطنين في مجال الأرض والمسكن، ولا يعترف بمؤسسات قومية عربية لتوازي عمل تلك اليهودية.

لا يمكن الحديث، إذاً، عن عدالة حقيقية للجمهير الفلسطينية في إسرائيل في قضايا الأرض والمسكن دون التشديد على الحقوق التاريخية والقومية لهذه الجماهير. هذه هي الجروح المفتوحة في جسدنا كمجتمع أصلايين وكأفراد. وفي هذا السياق الأوسع أشير إلى خمس قضايا رئيسية هي في صميم الخطاب الحقوقي المتعلق بحقوقنا التاريخية:

أولاً، قضية المهجرين الفلسطينيين من مواطني الدولة، المهجرين في وطنهم (الحاضرون الغائبون) الذين يشكلون ما تقارب نسبه ربع المواطنين الفلسطينيين في البلاد. وتشكل قضية عودة المهجرين إلى بلداتهم الأصلية (مثل إقرث وبرعم والغابسية واللجون) محورياً مركزياً في حقوقهم التاريخية. ثانياً، قضية ملكية الأراضي والأماكن الخاصة بالوقف الإسلامي، والتي استولت عليها السلطات الإسرائيلية ومصادرة حق أبناء الأقلية العربية في إدارة شؤونها. تشمل الحقوق الجماعية هنا،

الحكومات الإسرائيلية ضد مواطنيها الفلسطينيين منذ قيام الدولة. على الخطاب الحقوقي الأوسع للأقلية الفلسطينية أن يتضمن إلى جانب حقنا بالمساواة، المطلب الحقوقي بالاعتراف بحقوقنا التاريخية الجماعية من خلال المطالبة بالإقرار بالظلم التاريخي ضد الأقلية الفلسطينية، كجزء من الشعب الفلسطيني، وبالعامل على إنهاء هذا الظلم ومعالجة مفاعيله المستمرة حتى يومنا هذا. إن الحقائق الدامغة في مجال الأرض والمسكن، بحد ذاتها، تقول الكثير:

• منذ قيام الدولة عام 1948، صادرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أكثر من نصف الأراضي التي تبقت للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، في حين أن عدد هؤلاء المواطنين تضاعف، حتى اليوم، ثمان مرات.

• يملك الفلسطينيون في إسرائيل اليوم ما نسبته 3,5% فقط من الأراضي (ثلاث ونصفاً بالمائة) في إسرائيل رغم أن نسبتهم تصل إلى ما يقارب خمس السكان. أما من ناحية مناطق النفوذ، فإن مناطق نفوذ البلدات العربية في إسرائيل تشكل مجتمعة ما نسبته 2.5% (اثنان ونصف بالمائة) فقط من مساحة البلاد.

• لا يستطيع المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل الحصول على حقوق أو الاستفادة من حوالي 80% من أراضي الدولة، وذلك بسبب سياسات التمييز والإقصاء ضدهم، في القانون الرسمي وفي الممارسة.

• منذ قيام الدولة، لم تسمح الحكومات الإسرائيلية بإقامة أية بلدة عربية جديدة. لا بل أن عشرات البلدات العربية القائمة قبل قيام الدولة لم تحصل على اعتراف حكومي رسمي بوجودها، ويهددها خطر الهدم والترحيل. بالمقابل، بادرت الحكومة لإقامة المئات من البلدات الجديدة في المناطق اليهودية (أو التي أصبحت يهودية).

• في الوقت الذي مارست فيه الحكومات الإسرائيلية سياسات سلب الأراضي العربية فإن الصلاحيات القانونية الرسمية الخاصة بإقامة وتطوير بلدات جديدة تم إيداعها بأيدي «المؤسسات القومية اليهودية» ضمن اتفاقيات خاصة بين الدولة وهذه المؤسسات، وذلك رغم أن هذه المؤسسات تعمل، جهاراً، لخدمة اليهود فقط.



تحرير الوقف الإسلامي من السيطرة الخارجية ونقل صلاحيات إدارة هذا الوقف والعناية به إلى هيئات عربية منتخبة تمثل المصلحة الوطنية والدينية الحقيقية.

ثالثاً، قضية أراضي المواطنين العرب في النقب وضمان ملكيتهم لها حيث ترفض الحكومات الإسرائيلية الإقرار بهذه الملكية، وذلك إضافة إلى عشرات القرى غير المعترف بها التي يشكل سكانها ما تقارب نسبته عُشر المواطنين العرب 10% يحرمون من أبسط الخدمات العامة والظروف الإنسانية.

رابعاً، قضية الأراضي التي صودرت من أصحابها العرب الفلسطينيين، وخاصة في العقود الأولى لقيام الدولة، ظلما وإجحافا، بحيث فقد العرب ما شكل لهم العمود الفقري لوجودهم، من مصدر رزق، أحيانا، وفرص حيوية للبناء والتطوير، أحيانا أخرى، وأصبحت البلدان العربية (المتبقية بعد عام 1948) شبه جيتوات مخنوقة (اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا) من كل جانب.

خامساً، الحقوق الجماعية الخاصة بأهلنا في المدن الساحلية كاللد والرملة وحيفا ويافا وعكا. ترتبط هذه الحقوق بالأرض والأماكن العربية التي تواصل السلطات الإسرائيلية المركزية والمحلية نهبا، وذلك في إطار المخطط المنهجي الرامي إلى محاصرة الوجود العربي في هذه المدن والمس بمعالها التاريخية والحضارية.

يقينا أن التحدي الحقوقي أماننا يكمن في صياغة خطاب حقوقي يتجاوز معوقات القانون والقضاء الإسرائيليين. خطاب حقوقي تحرري، يستمد حضوره ليس من الشرعية الإسرائيلية فحسب، بل من القيم والأخلاقيات الإنسانية العالمية. خطاب حقوقي يقوم على المساواة الشراكية المتكافئة لجماهيرنا، أفرادا وجماعة.

لا بد من التأكيد أن مطلب الساعة نحو تحقيق أمنياتنا الوطنية هو حركة حقوق إنسان جماهيرية تحررية، في صلبها النضال الجماهيري الموحد والمقرون باستراتيجيات مدروسة لإحداث التغيير المطلوب. نحن بحاجة إلى حركة حقوق إنسان تستقطب أوسع قطاعات شعبنا، وخاصة الجيل الشاب الذي دائما ما يكون عماد أية حركة تحررية. نحن بحاجة لحركة حقوق إنسان تستقطب القوى الديمقراطية اليهودية في النضال المشترك للمواطنة الجوهرية المتساوية. حركة تعتمد على قاعدة عريضة للتغيير السياسي والاجتماعي. حركة واسعة للعدل الأشمل في البلاد: قوميا واقتصاديا واجتماعيا.

ويمكن الإشارة هنا باقتضاب إلى أربعة عناصر مركزية يُفترض أن تتوفر من أجل ضمان تقدم حركة حقوق الإنسان من محطة نضالية إلى أخرى:

أولاً، الجماهير: يعلمنا التاريخ، والأمثلة عديدة، أن النضالات التحررية للأقليات المظلومة هي نضالات شاقة وطويلة. هي مسيرات وطنية من نوع «المسافات الطويلة». ولا يمكن الادعاء هنا بوجود صفة سحرية جاهزة لنجاح هذه النضالات. إلا أن الحقيقة الأهم تبقى أن المصدر الأساس الذي يمكن التعويل عليه لتطویر هذه النضالات هو الجماهير بعينها ونضالها الدؤوب المبني على القاعدة ومشتق منها.

ثانياً، المضامين: على الحركة أن تضع الطروحات والأفكار الثابتة التي ترسم طريق التقدم والنجاح أمام الحركة. بدون المضامين الصحيحة، تبقى حركة حقوق الإنسان بلا وجهة.

ثالثاً، التنظيم: على الحركة بلورة وتعزيز التنظيم الجماهيري. بدون تنظيم الجماهير، صاحبة القضية، تبقى الحركة بلا الوقود الذي يغذي تقدمها.

رابعاً، العمل السياسي: كل حركة حقوق إنسان بحاجة للعمل السياسي المدروس: برلمانيا، مدنيا وشعبيا. بدون العمل السياسي تبقى الحركة بلا المركبة التي تنقلها من محطة تأثير إلى أخرى.

تكمل هذه العناصر بعضها البعض في مسيرة التقدم، ولا يمكن الاستغناء عن أي منها، كما لا يمكن لأحدها أن تنجح بدون الأخرى. هي حجر الزاوية لكل حركة حقوق إنسان.

كتاب دراسات 2011

في باب المقالات يفتح المحامي علي حيدر نافذة تحليلية على الثورات العربية وجذورها ومآلها من خلال رسم سيناريوهات ممكنة لها. وترصد المربية شيخة حليوى مشهدة اللغة العربية في المدن الساحلية مشيرة إلى نقاط الوهن في تعامل أصحابها معها مؤكدة أهمية مراجعة سياسات المجتمع العربي في هذا الباب. أما د. حبيب بولس فيحاول أن يفكك ظاهرة القراءة وحضور الكتاب في المجتمع العربي وقيمة الكاتب ومكانة الإبداع من خلال مقارنة ما يحصل لنا هنا مع الوضع في المجتمعات العربية الأخرى، ويقترح طرقاً للتعاظم مع هذه المسألة.

وفي باب مراجعة كتاب يتناول د. عبد الرحمن مرعي إصدار بروفييسور محمد أمارة الأخير تحت عنوان «اللغة العربية في إسرائيل - سياقات وتحديات». ويقف عند أهمية الكتاب بمضامينه وأبوابه التي تحاول أن تشرح العوامل التي تشكل المشهد اللغوي العربي في البلاد وتقتراح استراتيجيات عمل لتطوير واقع لغوي مغاير.

وكالعادة يستعرض الكتاب في صفحاته الأخيرة نشاطات مركز «دراسات» وإصداراته ونشاطات ومشاركات المسؤولين فيه على مدار السنة الأخيرة.

وفي الختام لا بد من كلمة شكر لكل من: د. أيمن إغباريه على تحرير ملف تأهيل المعلمين العرب في هذا الكتاب، مرزوق الحلبي على إسهامه في التحرير والأفكار، مهند مصطفى على مواصلة إدارة مشروع هذا الكتاب للعام الرابع على التوالي، وللهيئة الاستشارية لكتاب دراسات على دعمها المهني والمتواصل.

فيما يتصل بقضية الأرض نجد في هذا العدد مقابلة مطوّلة مع بروفييسور أرون يفتحتيل المتخصص في مسائل التخطيط والجغرافية السكانية، تسلط الضوء على تجربته الطويلة في النضال إلى جانب أهالي النقب من أجل حقوقهم في الأرض وإلى استخلاصاته في هذا الباب لا سيما حيال طبيعة المشاركة العربية في هذه النضالات. ونجد في الباب نفسه دراسة نوعية للمحامية راوية أبو ربيعة التي تنفذ بعناد الساعية إلى اكتشاف السرّ إلى عمق قضية الأرض في النقب وتزودنا بمفاتيح لفهم السياسات ووضع البديل لها.

أما ملف التعليم فيتوزع على فصلين. في الأول سلسلة من المعالجات التي تعالج الموضوع من زوايا خاصة. وهناك مقال لد. رنا زهر يفكك منهج اللغة الإنجليزية ويكشف ابتعاد المضامين التي تدرّس عن أهداف المنهج المعلنة. وتذهب طالبة الدكتوراة، سناء أبو صالح في الاتجاه ذاته، فتقف عند مبنى كتب التدريس في موضوع اللغة الإنجليزية وتكشف مدى انحيازها الثقافي ضد الطالب العربي وثقافته. وفي ملف التعليم مذكرة موقف مفضلة وجذرية وضعها مركز «دراسات» على طاولة مجلس التعليم العالي في إطار مناقشته ملف التعليم العالي عند العرب. وتستعرض المذكرة بالتفصيل معيقات النهوض بالتعليم العالي العربي وتوصيات لمواجهتها.

في الفصل الثاني، فصل الملف الخاص، سلسلة من الأبحاث والدراسات حول موضوع تأهيل المعلم العربي في الكليات. تقف نضال هريش وديانا دعبول عند مفصلية وظيفة المرشد التربوي في كليات تأهيل المعلمين وانعكاس فهمه لوظيفته على نوعية التأهيل وشخصية المتأهلين. وتتناول د. كيتي وتد انعكاس فترة التأهيل عند المعلمين الجدد والمتأهلين بناء على بحث نوعي يكشف ثغرات في برامج التأهيل ينبغي مواجهتها. وتقد ربي دعاس في بحث نوعي برامج تأهيل المعلم العربي من خلال التوقف عند تفاصيل برامج التأهيل وقصوراتها في إعداد جيل المعلمين إعداداً كافياً ييسر عليهم الانخراط في عملية التدريس. يتوقف روني راينجولد وإيلانة باول عند تأهيل المعلمين العرب من زاوية الاختلاف الثقافي الذي لا يُراعى عادة، ويقترحان طرقاً للتعامل مع هذا الاختلاف من خلال نظام التعدد الثقافي في الكليات العبرية حيث يتأهل طلبة عرب لمهنة التدريس. أما بحث د. أورلي سيلع ود. نير ريسي فيتناول إحدى الظواهر الإشكالية في عمليات تأهيل المعلمين العرب وهي مسألة الاستقامة الجامعية وانتشار ظاهرة النقل في الاختبارات وإعداد الوظائف كنوع من مواجهة الصعوبة الثقافية واللغوية والمعرفية. ويوصيان بمعالجة الأمر بمسؤولية.



في مقابلة مع كتاب "دراسات" السنوي، البروفيسور اورن يفتاحئيل،

مهم أن نتوحد ونتكاتف وأن نبادر ونطرح مخططات بديلة وأن نكون حاضرين دائما في كل هيئة تبحث قضايا المواطنين البدو كي يتحقق لنا التغيير الذي نريد

حاوره مهند مصطفي

محاضر في كلية الدراسات الأكاديمية - أور يهودا وباحث في مركز «دراسات»

شمال بئر السبع، الجهود الكبيرة لشراء الأراضي من طرف جهات صهيونية ويهودية كانت في سنوات الثلاثينيات. وقد أثمرت عملية الاستيطان من الناحية الجيوسياسية الصهيونية، حيث أثرت على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. فحسب القرار 181 فإن النقب ليس كله، ليس كما هو الآن، 80% من النقب الحالي كان جزء من الدولة اليهودية، أما المناطق التي تسمى اليوم "عراد" و"كسيفة" كان جزء من الدول العربية. كما ان المناطق الشرقية لغزة، من الفلوجة لغزة، كانت ضمن الدولة العربية، ما يسمى اليوم اوفكيم وسديروت. لكن غالبية النقب كان ضمن الدولة اليهودية وذلك بسبب الاستيطان في النقب بالأساس وبسبب الضائقة الكبيرة للاجئين اليهود من أوروبا. فالنقب أرض واسعة يمكن توطين اليهود فيها، حيث سكن النقب في تلك الفترة 70-100 ألف بدوي، لهذا كان النقب هاما جدا في الحركة الصهيونية. ومع ذلك يمكن القول ان النقب كان هامشيا في الحركة الصهيونية حيث ان المجهود الاستيطاني كان في المركز وفي الشمال والقدس.

بعد قيام الدولة، بدأت المؤسسة التخطيطية الإسرائيلية من الانتقال من التفكير التخطيطي من مرحلة ما قبل الدولة، "البيشوف"، الى مرحلة التخطيط من خلال تفكير دولتي، يهدف ليس فقط الى السيطرة بل فرض السيادة، اين كان النقب في هذا التفكير التخطيطي وخصوصا وان التركيز على شمال البلاد؟

بروفيسور يفتاحئيل، دعنا نفتح اللقاء بعرض مكانة النقب في مشروع الحركة الصهيونية على مستوى الفكر والتخطيط؟

للنقب مكانة في الحركة الصهيونية، ومع هذا كان هنالك عدم وضوح حول وضع النقب ومكانته السياسية في الثلاثينيات وحتى بداية سنوات الأربعينيات، وذلك فيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كان النقب جزء من الدولة اليهودية أم لا. كل الحدود لها علاقة بالتاريخ. والنقب من ناحية دينية وتاريخية هو ليس بالضبط جزء من أرض إسرائيل، حيث قام الانجليز والفرنسيون بتقسيم البلاد وحولوا هذه البقعة تحديدا الى الأرض المقدسة التي تتصارع عليها. حسب التاريخ والميتوس العبري والتوراتي، تنتهي الأرض المقدسة في منطقة بئر السبع. في سنوات الثلاثينيات بعد لجنة بيل، فهم اليهود ان الحركة الوطنية الفلسطينية قوية في الشمال، وضعيفة في النقب، وان الكثير من البدو هم عمليا ليسوا فلسطينيين، كما أن جزء منهم لم يرغب بالانضمام الى قيادة الحركة الفلسطينية، فقامت الحركة الصهيونية في الاهتمام أكثر بالنقب. كما أن المكان في النقب كان واسعا. تكون النقب نتيجة التقسيم الذي أحدثه الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى، لم يكن هنالك تحديد لهذه المنطقة تحت اسم "النقب". في سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، بدأت عملية شراء للأراضي والاستيطان في النقب. ولكن هذه الجهود كانت ثانوية. كانت عملية الشراء الأولى في العام 1914، في منطقة الجمامة من قبيلة العطاونة، ولكنه كان محدودا، وكان



بروفيسور أورن يفتاحيل - بطاقة هوية

البروفيسور يفتاحيل هو محاضر في كلية الجغرافيا والتنمية البيئية في جامعة بن غوريون في بئر السبع. متخصص في العلاقات الحيزية والتخطيط ونظام الحكم والتخطيط. قام بالتأسيس النظري لنموذج النظام السياسي «الانثوقراطي» الذي يقوم من خلاله بنقد الديمقراطية الإسرائيلية. وهو نموذج يربط ما بين السياسات التخطيطية والحيزية والنظام السياسي. البروفيسور يفتاحيل شخصية فاعلة في القضايا الاجتماعية والجماهيرية والسياسية وخصوصاً في قضايا الأرض والتخطيط في النقب، من خلال وقوفه المهني والسياسي مع نضال السكان العرب في النقب. فهو يعمل منذ العام 1998 في المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها، وهو يشغل حالياً منصب رئيس مجلس ادارة منظمة «بتسيلم». كما انه فاعل ضمن الطواقم المهنية لحركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل. ألف البروفيسور يفتاحيل عشرات الكتب والمقالات العلمية في اللغات الانجليزية والعربية والعربية، ويعتبر من الأسماء الهامة على المستوى العالمي في الكتابة والبحث والتنظير العلمي في مواضيع الحيز والتخطيط ونظام الحكم وعلاقته بالحيز. يصدر له قريبا كتابا عن جامعة هارفارد مع البروفيسور اسماعيل أبو سعد و د. أحمد أمارة، بعنوان Indigenous Justice (in)، وهو كتاب يعالج قضية العرب الفلسطينيين في النقب.

بعد قيام الدولة بذلت جهود كبيرة لتهويد النقب، كما هو الحال في باقي مناطق الدولة الجديدة، وكان ذلك في تهجير غالبية البدو حوالي 80% منهم إلى قطاع غزة والأردن، ومن ثم تركيز الباقي في منطقة تسمى السياج شرق بئر السبع، وإقامة أكثر من 120 تجمعاً يهودياً في النقب، غالبيتها أقيمت على أراضي البدو، وذلك من خلال الإبقاء على البدو تحت الحكم العسكري. في السبعينيات بدأت الدولة بعملية تمدين البدو (أي نقلهم إلى تجمعات كبيرة ثابتة)، حيث قررت الدولة بقرار ذاتي دون الرجوع إلى البدو، ومن خلال سياسة قسرية، بنقل البدو إلى تجمعات ثابتة. وحاولت نقل قسم منهم إلى يافا واللد والرملة. لكن كانت الاستراتيجية الأساسية إقامة سبع بلدات بدوية، وحتى التسعينيات كانت هذه الاستراتيجية، وكانت الحكومة تؤكد على سبع بلدات لا غير. طبعاً كان هنالك مئات القرى وكانت قائمة قبل قيام الدولة ولم ينتقل أهلها إلى هذه البلدات. ليس هنالك محور واحد للأزمة والصراع بين البدو والدولة، هنالك مشكلة التخطيط، الأرض، المواطنة، التمييز، وهي قضايا متمازجة مع بعضها البعض ولكنها ليس بنفس القدر من الأهمية، فمثلاً، حجم الصراع بين البلدات الثابتة ليس كما هو الحال مع القرى غير المعترف بها.

بعد إقامة البلدات السبع رأت الدولة أن نصف البدو لم ينتقلوا إليها، كما إن البلدات نفسها كانت تعاني من التمييز الصارخ في كل المجالات. وهكذا بدأ المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها التخطيط للقرى غير المعترف بها، وبذلك دخلت هذه القرى إلى الخطاب السياسي للمرة الأولى، وبينما حجم التمييز وبيئاً، من خلال التخطيط، أنه يُمكن للسكان أن يبقوا على أرضهم، بدأ هنالك تغيير، من خلال ما أسماه «الاعتراف الزاحف»، أي إنهم بدؤوا يعترفون شيئاً فشيئاً ببعض القرى، حيث اعترفوا حتى الآن بإحدى عشرة قرية. لكنه اعتراف جزئي، فليس هنالك لأي شخص من سكان هذه القرى إمكانية (ما عدا طرايين بجنب عومر) استصدار رخصة بناء، وعلى الرغم إن مجرد الاعتراف هو خطوة إيجابية إلا أنها لا تزال جزئية. حيث أن هنالك 35 قرية يسكنها 90 ألف مواطن غير معترف بها. كما أن تقرير «برافير» الذي صدر مؤخراً لا يضمن لهم الاعتراف.

حتى الآن تحدثنا عن موضوع التخطيط، دعنا ننتقل إلى موضوع الأرض، وهي مسألة لا تقل أهمية عن موضوع التخطيط، وموضوع الأرض ليس قضية حيزية فقط، بل تتعلق، أيضاً، بالرواية التاريخية للعرب في النقب؟ والنقاش حول الملكية في هذه المنطقة؟



تقديم 200 دعوى وفازت فيها جميعا مستغلة السابقة القضائية في المحكمة العليا التي كانت في العام 1984 (قضية الهواشلة) التي تمنع الاعتراف للبدو بأراضيهم التاريخية. والمشكلة أن البدو لم يأتوا جاهزين إلى المحكمة، غالبيتهم لم يحضروا جلسات المحكمة، ومن حضر منهم لم يكن جاهزا كفاية، بدون محامين بدون دعم مادي. والدولة، كما تعرف، أكثر قوة، حيث ربحت كل هذه القضايا وقامت بتسجيل الأراضي على اسمها. طبعاً، لم يقبل البدو هذه القرارات التي تسلبهم أراضيهم التاريخية لأسباب فنية تتعلق بتسجيل الأراضي في عام 1921، وعلى هذه القضية يدور الصراع بين الدولة والبدو الذين لم يقبلوا قيام الدولة بتسجيل أراضيهم كأراضي دولة. وقد أدرك البدو أن عليهم البقاء والصمود على أراضيهم. وهذا ما حصل.

لهذا توجه السكان إلى النضال القضائي والتخيطي. وقد كنت مشاركاً في هذه النضالات، وفي قضية نور العقبي. قمنا بعملية تحدي للمقولة القضائية أن النقب هو أرض دولة، وليس للبدو فيه أي ملكية. طبعاً، هذه القضية موجودة في المحكمة وأتوقع أن نخسر فيها لأن المحكمة المركزية لا تستطيع أن تغير حكماً قضائياً للمحكمة العليا. لكننا سوف نستمر فيها إلى المحكمة العليا وهناك يمكن أن يحدث أي شيء.

بعد أن تحدثنا عن موضوع التخطيط والارض، كيف تقرأ توصيات لجنة برافر ومن قبلها توصيات لجنة غولدرغ؟

جاءت لجنة برافر لتطبيق توصيات لجنة غولدرغ التي كانت بخيلة في موضوع الأرض، ولكنها مكنت من الاعتراف بالقرى قدر المستطاع، ولي الكثير ما يقال على مقاطعة العرب للجنة غولدرغ، حيث أنهم تركوا البدو لوحدهم في مواجهة سلطات الدولة. ونفس الأمر يعود على نفسه في لجنة برافر. على كل حال، جاءت لجنة برافر لتطبيق توصيات لجنة غولدرغ، ومع صعود حكومة اليمين المتطرف برئاسة نتيناهو بدأت الحكومة العمل على إجهاد هذه التوصيات. جاءت لجنة برافر وأعطت مساحات أكثر من الأرض للبدو مقارنة مع لجنة غولدرغ، أي حوالي 50% من الأرض التي يطالب بها السكان هناك، بينما أعطت لجنة غولدرغ 25%. إلا أن لجنة برافر كانت متشددة في موضوع الاعتراف بالقرى العربية. أخذ بيد واحدة وأعطت باليد الأخرى.

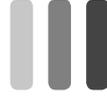
وعندما جاء عميدورور (وهو مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة - المحرر) وراجع توصيات برافر كان هنالك تغييرات معينة على توصيات لجنة برافر. بقيت هنالك أمور غير واضحة مثل هل سيتم إعطاء العازمة الإمكانية لتقديم طلب ملكية على الأرض، أو قضية إدخال أرض مصادرة في إطار تسوية

لقد تم تركيز البدو في منطقة تصل مساحتها إلى حوالي مليون دونم، ولكن في داخل هذه المنطقة كان هنالك تجمعات يهودية، أيضاً، مثل ديمونا وعراد. يسكن غالبية البدو في هذه المنطقة قبل قيام الدولة، وقد عاشوا في ظروف صعبة جداً. وعندما بدأت عملية الاعتراف الزاحف، بدأ قضية الأرض تظهر من جديد، حيث أنه لم تستكمل في منطقة النقب عملية تسوية الأراضي. تصل مساحة النقب إلى 12 مليون دونم، ويطلب البدو 900 ألف دونم منها، حوالي 8%، وبعد الكثير من السنوات، وبعد مصادرة الأراضي في النقب مثل في غرب النقب، والبدو يعيشون اليوم على 400 ألف دونم. وتعتبر هذه المساحة قليلة في النقب، وهي مساحة هامة وبارزة بسبب قربها لبئر السبع.

فقط في سنوات السبعينات أعطت الدولة الإمكانية للبدو أن يقدموا دعاوي حول الأراضي. وقبل ذلك كانت تعتقد أن البدو سوف ينتقلون إلى البلدات الثابتة وبذلك تحسم موضوع الأرض. إلا أن قضية الأرض كانت قضية مبدئية وقضية تاريخية لم تتمكن الدولة من تغييبها من وعي البدو في النقب. الذين لم ينسوا حقهم على الأرض وفيها. وفي السنوات 1971\1972\1973 تقدم البدو بدعاوي ملكية في المناطق التي سمحت الدولة بتقديم طلبات حولها. وقد تقدم البدو بحوالي 3220 طلباً ملكية للأرض، قبل الجزء الأكبر منها بينما لم يقبل بضع مئات منها قدمتها قبيلة العزازمة، لا يزال في المداولات القضائية. تناولت هذه الطلبات حوالي 900 ألف دونم، تجاهلت الدولة هذه الادعاءات. ويُشار إلى أن سلطة الانتداب اعترفت بملكية البدو على الأرض، والدليل على ذلك هي الأراضي التي اشترتها «الكيرن كيمت»، وتم تسجيلها. فقد اشترت «الكيرن كيمت» 66 ألف دونم وتم تسجيلها. وهذا يعتبر اعترافاً بملكية المالكين السابقين على الأرض.

وقد اتبعت الدولة أسلوباً لمصادرة الأراضي في النقب شبيهاً بأسلوب السيطرة في الضفة الغربية، حيث جاءت الدولة وأعلنت عن مناطق معينة كأراضي دولة. وفي هذا الموضوع قامت إسرائيل بالتحايل على القانون العثماني والقانون البريطاني، وذلك للإدعاء لاحقاً أن هذه الأراضي ليست أرضاً للبدو بل هي أرض موات، بسبب أن البدو لم يقوموا بتسجيلها في 1921. طبعاً، لم يقبل البدو هذا الأمر، فلا يعقل أن يتم سلب أراضيهم لأن جد جدهم لم يسجل هذه الأرض. حتى الآن لا تزال هذه القضية عالقة، حيث أن قضية الملكية على الأرض تؤثر على مسألة الاعتراف بالقرى البدوية، حيث أن المسائل متشابكة ومتقاطعة بعضها مع بعض.

قبل خمس سنوات اتخذت الدولة خطوات لحل هذه القضية لصالحها. رفعت دعاوي قضائية على البدو أمام المحكمة. وتم



«وقد اتبعت الدولة أسلوباً لمصادرة الأراضي في النقب شبيهاً بأسلوب السيطرة في الضفة الغربية، حيث جاءت الدولة وأعلنت عن مناطق معينة كأراضي دولة. وفي هذا الموضوع قامت إسرائيل بالتحايل على القانون العثماني والقانون البريطاني، وذلك للدعاء لاحقاً أن هذه الأراضي ليست أراضٍ للبدو بل هي أراضٍ موات، بسبب أن البدو لم يقوموا بتسجيلها في 1921. طبعاً، لم يقبل البدو هذا الأمر، فلا يعقل أن يتم سلب أراضيهم لأن جد جدهم لم يسجل هذه الأرض. حتى الآن لا تزال هذه القضية عالقة، حيث أن قضية الملكية على الأرض تؤثر على مسألة الاعتراف بالقرى البدوية، حيث أن المسائل متشابكة ومتقاطعة بعضها مع بعض.»

البدوية التي كانت. وفي النهاية صدقت على جزء من مطالبهم، ليس 100% طبعاً. ولكن لو كانت المشاركة فاعلة ومنظمة وموحدة لكل المؤسسات العربية في لجنة غولدرغ ربما كانت النتائج ستكون أفضل مما تم التوصل إليه. وفي النهاية كانت قرارات غولدرغ قوية في الجانب التخطيطي وضعيفة في قضايا الأرض. وهذا نابع إننا في المجلس الاقليمي كنا لوحدنا وتخصصنا كان بالاساس في الجانب التخطيطي، ولكن لم يشارك محامون عرب أو مؤسسات حقوقية عربية في أبحاث اللجنة، ونحن لسنا حقوقيين أو محامين، لهذا كانت قرارات اللجنة قوية في الجانب التخطيطي وضعيفة في قضايا الملكية على الأرض. كانت لي مشكلة كبيرة من موضوع المقاطعة لأن المؤسسات والقيادات العربية تركت الشريحة الأكثر ضعفاً في المجتمع العربي لوحدها في اللحظة الأكثر مصيرية بالنسبة لها.

بصراحة، هل ترى أن المجتمع العربي الفلسطيني ككل يملك الوعي لأهمية قضية النقب، وخصوصاً أننا نتحدث عن عشرات الآلاف من الناس والأطفال يعيشون في قرى غير معترف فيها ينقصها الحد الأدنى من شروط الحياة الحديثة؟

على مرّ السنوات لمسنا الكثير من الإهمال في قضية النقب.

الأراضي. مثلاً، في البداية قال برافر نعم، وبعد ذلك قال لا. في النهاية تحاول توصيات لجنة برافر إعادة تنظيم الحيز في النقب، من خلال عملية تبديل أراضٍ ونقل قرى من مكان إلى آخر وتجميع البدو مرة أخرى. لهذا، يجب عدم النظر إلى قضية الأرض فقط كما عرضتها لجنة برافر بل إلى موضوع التخطيط، أيضاً. فالقضية ليست فقط عدد الدونمات بل أين سيتم إعطاؤها للبدو. كما سيتم إعطاء امتيازات اقتصادية للبلدات البدوية التي تستقطب عائلات من القرى غير المعترف فيها لتشجيع رؤساء هذه البلدات على استقبال هذه العائلات.

كيف تقيّم النضال العربي على المستوى الشعبي وعلى المستوى القيادي للمخططات التي تنوي الحكومة تنفيذها في النقب اليوم؟

إننا أقوى إذا كنا موحدين في معارضة هذه القرارات. لكن، مقاطعة لجنة برافر لن تكون مفيدة، بل يعزز ذلك من قوة اليمين. يجب أن نشارك في الاجتماعات ونشرح لهم لماذا تتعارض هذه القرارات مع المساواة وحقوق الانسان، ونقدم لهم التخطيط البديل الذي قمنا به، وقد كنت رئيس الطاقم التخطيطي الذي قام بالعمل على خطة بديلة، حيث اقترحت الاعتراف بكل القرى ما عدا قريتين، حيث ان المكان الذي تتواجد فيه يعاني من مشاكل بيئية، مثل قرية وادي النعم. من هذه الناحية، تقدّم الخطة البديلة اقتراحاً أفضل في موضوع التخطيط البديل، وحقوق الإنسان وحتى إنها أقلّ كلفة. لهذا أقترح على القيادة العربية الوقوف وراء المجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها، وحمل هذه الخطة إلى كل مكان، وأن نثبت أنه يمكن بناء خطة بديلة من الناحية التخطيطية، والأهم أنه علينا ألا نقاطع بل أن نشرح موافقنا وتصوراتنا ولا نترك الساحة فارغة بدون الصوت الذي يطالب بحقوق البدو. مثلاً، في جلسات لجنة غولدرغ، كنا لوحدنا، حيث قاطعت كل المؤسسات العربية للجنة، واعتقد ان الوضع كان سيكون أفضل لو كانت مشاركة فعالة للمؤسسات العربية في لجنة غولدرغ، كما كان الحال في لجنة أور، حيث كانت مشاركة تنظيمية فاعلة للمؤسسات العربية في هذه اللجنة واتت في النهاية ثمارها في تقرير اللجنة.

وبالرغم من مقاطعة المؤسسات العربية للجنة غولدرغ فإنه لم يتم الإعلان بشكل رسمي عن مقاطعة العرب للجنة، فقد استمعت اللجنة إلى شهادات 100 شخصية بدوية. تعتبر لجنة غولدرغ من حيث المبدأ لجنة هامة، فهذه أول مرة يتم تشكيل لجنة برئاسة قاضي محكمة عليا وتستمع الى الرواية العربية الفلسطينية حول ملكية الأرض في النقب من خلال المشاركة

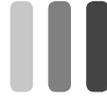


يعيش السكان العرب في النقب حالة من التهميش العميق، فهم مهمشون على مستوى النقب نفسه، وعلى مستوى سياسات الدولة وعلى مستوى المجتمع العربي في الشمال. كما أن المرأة العربية مهمة أكثر وأكثر لأنها، أيضاً، مهمشة في المجتمع البدوي إلى جانب مستويات التهميش التي ذكرت سابقاً. ومن المهم أن نذكر ذلك لأن قوة النضال تتعزز إذا أعطيت مساواة للمرأة في المجتمع العربي. ينبغي أن يشارك الجميع في النضال ضد السياسات الحكومية، الرجال والنساء معاً. على خلفية التطورات الأخيرة، رأينا أخيراً لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وكان لنا لقاءات مع محمد زيدان، إلا أن نضال القيادة العربية لا يزال في الجانب التصريحي والخطابي وليس التنظيمي الفاعل. المطلوب منها هو تنظيم الصفوف وتنظيم المؤسسات الفاعلة وتجنييد الأموال لدعم نضال أهل النقب إلا أنني لا أرى ذلك حتى الآن. على الأقل هناك الآن اهتمام أكثر في الموضوع. فقد تم إقامة لجنة توجيهية لمتابعة الموضوع. حيث تحاول العمل وإقامة خيمة احتجاج. وهذا مهم. إلا أنهم لا يزالون يقاطعون لجنة برافر. وهو أمر غير مجد وغير صحيح في اعتقادي. كان هناك مؤتمر في الجامعة حول الموضوع وشارك فيه برافر، إلا أن المتحدثين العرب ألغوا مشاركتهم بسبب وجود برافر في الندوة. أعتقد أن ذلك كان خطأً، أولاً، هناك جمهور من مئات الشخصيات، وبالمقاطعة تم التنازل عنهم وتركهم لرواية برافر. هم لم يشاركوا في الندوة ليتفاوضوا مع برافر بل ليتحدثوا إلى الجمهور. أما الأمر الثاني، فإذا لم نتحدث عن همومك وقضاياك فإن ذلك لن يحسن الوضع، أنا اتفق مع الادعاء أنه ينبغي عدم إعطاء شرعية لقوانين تمييزية أو عنصرية، لكن علينا أن نأتي ونقول أن هذه القوانين عنصرية ونبين ذلك للجمهور. كما أن المقاطعة في نظرة تاريخية لم تؤت ثماراً، هل هناك حالة قاطع فيها العرب في إسرائيل وأدت إلى إنجازات لو قلت لي أن النضال في ام الفحم وسخنين حقق إنجازات معينة في قضايا الأرض والتخطيط من خلال مقاطعة فكنت سأقول أنني أفهم ذلك أو أؤيد ذلك، لكن علينا أن نعلم أن الناس هنا تعاني، تأتي القيادة العربية إلى النقب تلقي خطابات وتعود إلى بيوتها في الشمال. وأهالي النقب يكملون نضالهم بدون كهرباء وماء وأساسيات الحياة. هناك غضب على القيادة العربية. إلا أنني أقول لهم أنه في النهاية جاءت لجنة المتابعة وتحاول العمل، وأنا لا أؤيد المقاطعة، كما أن النضال يجب ألا يكون عربياً فقط، بل عليه أن يكون عربياً يهودياً، كل المظاهرات والاعتصامات التي تحدث في التجمعات العربية وتغطيها الصحافة العربية ليس لها تأثير فهي لا تؤثر على أحد. هناك حاجة للنضال العربي اليهودي في قضية النقب. علينا العمل بقوة بشكل مشترك مع جهات يهودية ومع رؤساء سلطات

يهودية الذين لهم مصلحة، أيضاً، في حل المشكلة. وغير ذلك لا يمكن أن يكون هنالك تقدم في هذا النضال. خذ مثلاً في قضية العراقيب، فإن الاحتجاج هنالك هو احتجاج عربي يهودي بامتياز. لا بل إن تجند اليهود في موضوع العراقيب كان أقوى من تجند العرب في الدفاع عن العراقيب. أما الجمعيات تحاول التأثير، فمثلاً جمعية حقوق المواطن تحاول العمل، كما إن "عدالة" دخلت النقب وهذا مهم، إلا أن قوة هذه المنظمات لا تزال محدودة، هنالك حاجة إلى نضال أكبر وأكثر تنظيماً ومنهجية، ما زال هنالك توجس عند البعض للدخول إلى قلب المشكلة والعمل على تحضير برامج ومخططات بديلة وغيرها ومساعدة الناس في الحياة اليومية.

وهل ترى نقاط ضعف معينة داخل المجتمع العربي البدوي في النقب يعيق نضالهم؟

إن قمع البدو لا يتعلق بالمشاكل الداخلية في المجتمع البدوي، قمع الدولة للبدو نابع من سبب بسيط وهام، وهو أن للبدو الكثير من الأراضي، والدولة تريد هذه الأراضي وهي تريد توطين البدو على أقل مساحة من الأرض. لكن في النضال ضد هذا القمع هنالك نقاط ضعف يجب تجاوزها، وتتعلق بوحدة النضال لجميع العشائر، وكون المجتمع البدوي هو مجتمع عشائري فإن من الصعوبة توحيد جميعا في نضال واحد ومنظم. وهذا يعود، أيضاً، إلى غياب القيادة العربية السياسية الفاعلة في الموضوع للعمل على ذلك. كما إن مجتمعاً فيه المرأة مغيبة، فإن ذلك يشكل، أيضاً، نقطة ضعف في النضال ضد السياسات القمعية. ومن الصعوبة القيام بنضال مشترك بدون النساء. في بعض الأحيان لمشاركة المرأة في هذه النضالات قوة وفاعلية أكبر. في النضالات الشعبية ضد القمع ومصادرة الأراضي فإن النضال الشعبي بدون النساء يبقى نضالاً ضعيفاً. أنظر مثلاً كيف أن الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل تقوده نساء. هنالك قلة من القيادات النسوية في المجتمع البدوي التي تشارك في هذه النضالات وهذه نقطة ضعف في النضال الشعبي ضد القمع والتمييز. إن المجموعة البدوية هي مجموعة أصلانية، وهذا مصدر قوة. صحيح إن المجموعات الأصلانية تتعرض لقمع الدولة لها وتركيزها في مناطق قليلة، إلا أنها تشكل في شقها الثاني نقطة قوة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. هنالك مشاكل داخلية في المجتمع البدوي ولكن يجب عدم المبالغة فيها، لأن المشكلة الأساسية تبقى السياسات الحكومية ضد هذه المجموعة. لو أن الدولة تعاونت باحترام مع البدو وأعطتهم حقوقهم لكانوا مجموعة قوية وناجحة. من المفارقات أنه بعد أسبوع على تبني الحكومة



«في النهاية تحاول توصيات لجنة برافر إعادة تنظيم الحيز في النقب، من خلال عملية تبديل أراض ونقل قرى من مكان إلى آخر وتجميع البدو مرة أخرى. لهذا، يجب عدم النظر إلى قضية الأرض فقط كما عرضتها لجنة برافر بل إلى موضوع التخطيط، أيضا. فالقضية ليست فقط عدد الدونمات.»

كلمة أخيرة!

يشكل البدو حلقة واحدة من مشكلة أكبر في دولة اثنوقراطية. ما حدث في إسرائيل في الصيف (حركة الاحتجاج التي عمت الدولة) يفتح بابا للأمل، وأقصد حركة الاحتجاج الاجتماعية، هذه الحركة قادها شباب يهود بالأساس لكن، ليس من اليهود فقط. تعرّضوا لغسيل دماغ ولا يعرفون أوضاع المجتمع العربي على حقيقته إلا أنهم الآن يطالبون بديمقراطية وعدل اجتماعي. يشددون على الخطاب المدني والعدل الاجتماعي. على المجموعة العربية الارتباط مع هذا النضال المدني والاجتماعي لأنه سيؤدي إلى ديمقراطية الدولة إذا ما تواصل، ودمقرطة الدولة يتعلق بمستقبلنا جميعا. صحيح أن حركة الاحتجاج ليست سياسية بالمفهوم العام، إلا أنهم يسرون في الاتجاه الصحيح في طرحهم للديمقراطية والعدل الاجتماعي. علينا النضال من أجل منع بيبي وليبرمان من تأسيس أبرتهايد يميني كما يخططون لنا. أقترح على المؤسسات العربية الامتناع عن المقاطعة، لأن الناس تعاني وهناك هموم يومية للناس يجب معالجتها.

توصيات لجنة برافر أقرت الحكومة، في تاريخ 9\16، إقامة عشر تجمعات يهودية جديدة في النقب. وهذا تمييز صارخ في الأسبوع الأول يقررون تهجير قرى عربية في النقب، قائمة قبل قيام الدولة، وفي الأسبوع الذي يليه يقررون إقامة عشر تجمعات يهودية. وهذا التمييز الصارخ يجب توعية المجتمع اليهودي بوقوعه، وعليهم أن يقرروا ماذا يريدون، دولة ديمقراطية أم دولة عنصرية.

نشرت أبحاثا كثيرة عن موضوع التخطيط والأرض والنظام السياسي، والاحتلال الإسرائيلي، كما انك تشغل منصب رئيس إدارة منظمة "بتسليم"، هل ترى تشابها بين قضية العرب في النقب وبين قضايا مصادرة الاراضي والتخطيط الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية؟

هنالك تشابه بين الأوضاع في الضفة الغربية والأوضاع في النقب، فمن الناحية القانونية تحاول إسرائيل في المنطقتين التحايل على القانون العثماني والبريطاني. ففي المنطقة C تحاول الدولة السيطرة على الأراضي بنفس الأسلوب، كما يعيش في الضفة الغربية قبائل بدوية، أيضا (مثل الجهالين)، وتحاول الادعاء أنهم لم يسجلوا أراضيهم بهدف السيطرة عليها وتحويلها إلى أراضي دولة. طبعاً، هنالك تشابه في الهدف الكبير وهو تهويد الحيز الفلسطيني. هنالك، أيضا، هدم البيوت وهو شبيه في الحالتين. هنالك اختلاف وهو أن البدو في إسرائيل هم مواطنون لا يمكن توقيفهم على الحواجز. ويمكنهم العودة إلى قراهم بعد هدمها مثلما فعلوا في قرية العراقيب 28 مرة، حيث لا تستطيع الدولة الاعلان عن المنطقة كمنطقة عسكرية مغلقة. هنالك أدوات مدنية يستطيع البدو استعمالها في نضالهم ولا يستطيع فعلها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة. طبعاً، ينطلق الفلسطينيون من النضال من أجل التحرر الوطني في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، بينما يعاني البدو من حالة هامشية فهم مهمشون مدنيا إسرائيليا ومهمشون فلسطينيا. لهذا فإن الهوية الواضحة للنضال الوطني في الضفة الغربية هو نقطة قوة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة قياسا بحالة النضال البدوي في إسرائيل. من الناحية التخطيطية، هنالك تقدم معين في النقب، حتى تقرير لجنة برافر الذي نعارضه فإنه يشكل تقدما في التعاطي التخطيطي مع قضية العرب في النقب. حيث يقترحون 50% من الأرض للبدو، كما تم الاعتراف بإحدى عشرة قرية. في الضفة الغربية ليس هنالك اي تقدم في هذا المجال.

دراسات



القرى العربية في النقب بين سياسات الدولة التمييزية والنضال من أجل الاعتراف¹

المحامية راوية أبوريعة
جمعية حقوق المواطن

التي يستحقها الناس جميعا.

قبل عام 1948 عاش في النقب ما يربو على 70 ألف عربي ،
تجمّع معظمهم في المنطقة الشمالية الغربية من النقب،
اعتاشوا في الأساس على الزراعة والمراعي وتربية المواشي
والأبقار.² وتقدر مساحات الأراضي التي كان عرب النقب
يعيشون عليها ويستصلحونها حتى العام 1948 بـ 2-3 ملايين
دونم.³ سُرد معظم السكان خلال النكبة، وبحسب تقديرات
مختلفة فإن عدد السكان العرب الذين بقوا في النقب بعد
النكبة تراوح بين 11 و 18 ألف نسمة.⁴

ولدت قضية القرى غير المعترف فيها مع ولادة دولة إسرائيل،
إذا قامت هذه الأخيرة في مطلع الخمسينيات بتركيز من تبقى
من العرب شمالي شرق النقب.⁵ عاش بعضهم في القرى
التاريخية التي كانت قائمة في المنطقة قبل قيام دولة إسرائيل،
وقام الحكم العسكري بالنقل القسري لبعضهم من مكان
سكانهم السابق خارج تلك المنطقة.⁶

موجز:

يستعرض هذا المقال حيثيات ولادة قضية القرى العربية غير
المعترف بها في النقب، والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان
لعشرات آلاف الساكنين في هذه القرى. يرسم المقال مبادئ
لسياسات تخطيطية مناسبة ترمي إلى حل القضية، وتصوغ
مبادئ توجيهية للاعتراف بالقرى، تلك التي ترمي إلى وضع حد
لإحدى أكثر قضايا الانتهاك المنهجي (والمتواصل) لحقوق
الإنسان في الدولة.

I. القرى العربية غير المعترف فيها في النقب - خلفية تاريخية

إن وجود قرى غير معترف فيها في النقب يشكّل حقيقة لطالما
فضّل الكثيرون تجاهلها. إنها حكاية إحدى المجموعات السكانية
الأكثر استضعافا في المجتمع الفلسطيني في المناحي
الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. وهي حكاية مواطنين غير
مرئيين، تُعادل نسبتهم ربع سكان النقب، لكنهم يعيشون على
رقعة لا تتعدّى 3% من مساحته. وفي صلبها مواطنون يُحرمون
على نحو منهجي - وعلى مدار السنين - من الخدمات الأساسية

18

2 أفينوعام منير، التوتر بين بدو النقب والدولة: السياسات والواقع. القدس: معهد فلورسهايمر
لأبحاث السياسات، ص 7، 20-23، 40-43 (1999).

3 حنانيا بورا، "إجراءات دولة إسرائيل، وبدائل اليسار لحل مسألة البدو في النقب، 1953-1960"،

عُنونيم بتكومات إسرائيل 10، ص 420-421 (2000).

4 المصدر السابق، ص 400.

5 في المنطقة الواقعة بين بئر السبع، وعراد، وديمونا، ويروحا، وهي المنطقة المعروفة باسم
"منطقة السياح".

6 حول مسألة ولادة ضائقة القرى غير المعترف بها ، ومشكلة سكانها، انظروا تقرير اللجنة لاقتراح

سياسة لتسوية سكنى البدو في النقب برئاسة القاضي (المتقاعد) إلبعيزر غولديبيرغ (من الآن

فمساعد: "لجنة غولديبيرغ")، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.moch.gov.il/SiteCollectionDocuments/odot/doch_goldberg/Doch_Vaada_Shofet_Goldberg.pdf

انظروا كذلك: شلومو سفيرسكي وياعيل حسون، مواطنون غير مرئيين: سياسة الحكومة تجاه المواطنين

1 يعتمد هذا المقال بالأساس على ورقة موقف موسعة وشاملة بعنوان مبادئ
للاعتراف بالقرى العربية البدوية في النقب لكاتبة هذا المقال التي تم
صياغتها بتعاون مع المؤسسات التالية: بمكوم-مخططون من أجل حقوق
التخطيط، المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب.
للإطلاع على الورقة بصيغتها الكاملة باللغة العبرية: <http://www.acri.org.il/he/?p=11932>

(1965)، وجود القرى العربية في النقب، وضربت بعرض الحائط حقوق السكان على الأرض، وأشير إلى أراضيهم في الخرائط بأنها زراعية، أو معدة لأغراض أخرى مثل الصناعة والبنى التحتية وغيرها، الأمر الذي يمنع البناء عليها. نتيجة لذلك وقع سكان القرى العربية في مأزق يتواصل حتى أيامنا هذه. فهم لا يستطيعون الحصول على تراخيص للبناء، وتعتبر السلطات المباني التي ولدوا وترعرعوا ووسّعوا عائلاتهم فيها "غير قانونية"، ويتهددها خطر الهدم وفرض الغرامات.

بمعنى ما، يمكن اعتبار سكان القرى غير المعترف بها أناساً غير مرئيين¹¹، إذ يحرم هؤلاء من جميع الحقوق الأساسية، جميع البلدات السبع تحمل طابعا مدنيا وتفتقد للبنى التحتية الزراعية. ولم يعرض المخطّطون الإسرائيليون على السكان العرب بدائل سكنية ذات طابع زراعي ريفي تتلاءم مع ثقافتهم، على الرغم من وجود هذا النوع من البلدات في إسرائيل وحتى في النقب، من خلال المستوطنات الزراعية. على الرغم من أن عمر البلدات السبع قد بلغ عشرين عاما وتُف، لكنها ما زالت تفتقد لبُنَى تحتية حَصْرِيَّة واقتصادية مناسبة.¹² أهملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه البلدات، فالتحقت بأكثرها فقرا طوال سنوات وجودها.¹³ يعاني السكان هناك من الفاقة والبطالة، ومن تفسّهي الجريمة، وحالتهم الصحية متردّية مقارنة بسكان البلدات اليهودية في إسرائيل. حرمان سكان القرى غير المعترف بها من الخدمات يشكّل أحد انعكاسات سياسة التركيز، وبشكل - فيما يشكّل - وسيلة عقابٍ وضغط على سكان القرى غير المعترف فيها كي ينتقلوا للعيش في البلدات السبع. وما زالت فكرة ضرورة تركيز عرب النقب على أقل حيز من مساحات أراضي السياج تُشكّل قاعدة راسخة للسياسات الحكومية حتى يومنا هذا. تبتغي هذه السياسة تعميق السيطرة السياسية على البدو، وتقليل كلفة البُنَى التحتية والاجتماعية في الأماكن السكنية.¹⁴ تواصل دولة إسرائيل إنشاء البلدات اليهودية الريفية (الزراعية) في النقب، في حين ترفض الاعتراف بقرى البدو وتواصل ممارسة سياسة تمييزية تتمثل في تجميع السكان، وعزلهم عن أسلوب معيشتهم الريفي، وحرمانهم من الحقوق على الأراضي. في لواء النقب حاليا، ثمة ما يربو على 100 بلدة يهودية، ويصل معدل السكان في كل واحدة منها حوالي 300 نسمة.¹⁵ تنضاف إليها عشرات مزارع الأفراد التي أقيمت بدون

مع إجلاء عرب النقب عن أراضيهم الأصلية، جرى الإعلان عنها كمناطق عسكرية مغلقة، ومُنِع عرب النقب من الدخول إليها.⁷ عاش عرب النقب تحت الحكم العسكري حتى العام 1966. لم يسمح إذاً للسكان بالعودة إلى الأراضي التابعة لهم، ولم يمنحوا حقوق ملكية على الأراضي البديلة التي حُوّلت إليهم. وعليه، فهم يندرجون تحت تصنيف المهجرّين الداخليين لسنتين عاما خلت. ولم تعترف إسرائيل بحقوق الملكية حتى للسكان الذين عاشوا في منطقة السياج قبل عام 1948، ويقوا في أراضيهم بعدها.

شكّل إجلاء الجمهور العربي في النقب وتجميعه القسري جزءا من سياسة متعمّدة ابتغت تقليص المساحات المعيشية للسكان العرب في النقب، وإجبارهم على الخوض في غمار عملية تمدّن اقترنت بالتنازل عن أسلوب حياتهم، وثقافتهم، واقتصادهم التقليدي الذي اعتمد على الزراعة وتربية المواشي. كل ذلك بغرض تفريغ مساحات واسعة في النقب، وتحويلها إلى استخدام اليهود، بما في ذلك لصالح البلدات اليهودية التي تسيطر مجالسها الإقليمية على الغالبية العظمى من فائض الأراضي في النقب. على هذا النحو جرى إفراغ حوالي 95% من مساحة النقب (المنطقة التي تقع خارج السياج) من السكان العرب.

وُضعت الأراضي في هذه المناطق تحت تصرّف الكيبوتسات والقرى التعاونية (الموشافيم) المقامة حديثا بغية استصلاحها وزراعتها.⁸ يعيش عرب النقب حاليا على حوالي 300-350 ألفا من الدونمات، وتعادل 3% فقط من مساحة النقب التي تصل إلى قرابة 13 مليونا من الدونمات.⁹ في هذه الأيام يعيش ما يقدر بنصف السكان العرب في النقب في البلدات السبع التي أقيمت بعد انتهاء الحكم العسكري، ويسكن حوالي 90 ألفا منهم (وهم النصف الآخر) في 46 قرية. عشر من هذه القرى تخوض في هذه الأثناء في عملية الاعتراف والتسويات التخطيطية،¹⁰ ولم تحظ بعدُ 35 قرية بالاعتراف من قبل مؤسسات الدولة، ولم يجر تسوية شؤونها التنظيمية أو المحلية. تجاهلت الخرائط الهيكلية الرئيسية التي وضعت للنقب الشمالي بحسب قانون التخطيط والبناء (سُنّ في العام

البدو في النقب. مركز أدفاه، معلومات حول المساواة، العدد 14 (2005). موجز التقرير بالعربية على الرابط الإلكتروني: http://www.adva.org/uploaded/bedouim_arabic_summary.pdf

وكذلك: لوسي مثير، ليسوا على الخارطة، انتهاك الحقوق في الأرض والمسكن في القرى غير المعترف فيها في إسرائيل. Human Rights Watch، على الرابط الإلكتروني: <http://www.hrw.org/he/node/88492/section/7>

7 سفيرسكي وحسون (انظروا هامش رقم 4).

8 العرب البدو في النقب- تقرير ظل.مقدم للجنة الأمم المتحدة لاقتلاع جميع أنواع التمييز العرقي، منتدى التعايش في النقب (2006) http://www.dukium.org/modules/coppermine/albums/userpics/pdf_files/CERD_HEB_web.pdf

9 ثابت أبو راس، نزاع الأراضي في إسرائيل: حالة البدو في النقب". نشرة عدالة الإلكترونية رقم 24 (2006) وعلى الرابط: <http://www.adalah.org/newsletter/heb/apr06/ar2.pdf>

10 تخوض هذه البلدات غمار مسارات مختلفة من الاعتراف والتسويات التخطيطية في إطار المجلس الإقليمي أبو بسمه. يشار أن التخطيط والتطوير في معظم البلدات لا يتقدم على نحو مرضٍ.

11 سفيرسكي وحسون (هامش رقم 4)، ص 4.

12 سفيرسكي وحسون (هامش رقم 4)، ص 21.

13 تقع البلدات في أسفل سلم التدرج الاجتماعي- الاقتصادي للسلطات المحلية البلديات في إسرائيل. انظروا الجدول رقم 2- المجالس المحلية والبلديات بحسب ترتيب تصاعدي للمؤشر الاجتماعي - الاقتصادي - تدرج وإحالة لعنقود العام 2006، ص 1، موقع دائرة الإحصاء المركزية http://www.cbs.gov.il/www/publications/local_، على الرابط الإلكتروني: http://www.cbs.gov.il/www/publications/local_authorities06/pdf/t02.pdf

14 أفينوم مثير (هامش رقم 1)، ص 20.

15 تركزت البيانات إلى تحليل لبيانات دائرة الإحصاء المركزية ووزارة الداخلية قامت به المخططة نيلسي باروخ من جمعية "بمكوم"، ونشرت في تقرير على موقع Ynet " البدو في النقب: لا

ترخيص، لكن الدولة تعمل على منح بعضها اعترافاً بأثر رجعي. تُشكّل حالة القرى غير المعترف بها في النقب مرآة لسياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة. تتعامل هذه السياسات مع البدو "كغزاة" على الرغم من سكّنتهم على أراضيهم التاريخية، وترفض الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وتنظيمها تخطيطياً و/أو كسلطة محلية، كما وترفض الاعتراف بحقوق ملكيتهم على أراضيهم.

II. انتهاك الحقوق الأساسية للجمهور

العربي في النقب

1. انتهاك الحق في المساواة

يشكل الحق في المساواة أحد الحقوق المركزيّة، تم تكريسه في مكانة دستورية. الحق في المساواة واجب الدولة الامتناع عن ممارسة التمييز الباطل، بما في ذلك واجب ممارسة التمييز المصحح بغية الوصول إلى المساواة. يسري هذا الواجب على نحو خاص في رصد موارد الأرض (وهي موارد محدودة بطبيعتها)، بما في ذلك توزيع استخدامات موارد الأرض التي تقع ضمن صلاحيات مؤسسات التخطيط. يعاني الجمهور العربي البدوي في النقب من التمييز.

انتهاك الحق في الكرامة والمأوى والمسكن الملاءم لأسلوب المعيشة والثقافة. يعتبر الحق في الكرامة أحد أهم الحقوق الدستورية، وقد جرى تكريسه وإرساؤه في قانون الأساس: كرامة الإنسان وحرّيته. تشمل الكرامة الحق في شروط معيشية لائقة، والحق في المحافظة على الطابع الثقافي.

للجمهور العربي في النقب مميزات ثقافية خاصّة، وبكونه جزءاً من أقلية قومية وأصلانية، يتوجب على الدولة ضمان حقه في الحفاظ على ثقافته وأسلوب معيشته. عندما تبتغي سلطات الدولة - ومؤسسات التخطيط في طبيعتها - فرض أسلوب معيشة مدني على عرب النقب، فهي تبعث برسالة استهتار تجاه أسلوب حياتهم التقليدي. ومن خلال سياسة عدم الاعتراف بالبلدات الريفية، تمنع دولة إسرائيل عرب النقب من مواصلة ممارسة أسلوب معيشتهم هذا. يتعاضد المساس بالكرامة عندما يُطلب من الجمهور البدوي التنازل على أسلوب معيشته في الوقت الذي تقام من حوله عشرات مزارع الأفراد والبلدات الريفية والجماهيرية المفتوحة للجمهور اليهودي دون سواه.

أحد إسقاطات عدم الاعتراف بالقرى العربية يتمثل في غياب الخرائط الهيكلية لهذه القرى، وعليه، لا يستطيع السكان هناك استصدار تراخيص بناء بحسب قانون التخطيط والبناء، ومن ثم فكّل من يبني بيتاً في هذه القرى يعتبر مخالفاً للقانون، على

الرغم من أنّ بعض هذه القرى كانت قائمة حتى قبل عام 1948. بدل الاعتراف بالقرى العربية وتسويتها تنظيمياً ومحلياً، وتمكين سكانها من البناء بحسب القانون، تمارس السلطات سياسة هدم البيوت في القرى غير المعترف بها. رفض الدولة الاعتراف بالقرى، ومواصلة سياسة هدم المنازل يهدف إلى ممارسة الضغط على السكان العرب في النقب كي يغادروا قراهم التاريخية وينتقلوا للعيش في البلدات السبع. وعلى الرغم من هذه الضغوطات القاسية، لم يوافق سكانها على الانتقال إلى هذه البلدات، وتواصل العيش في قراها على الرغم من الظروف القاسية.

2. عدم الاعتراف بجهاز الملكية البدوي

عرب النقب استخدموا على امتداد السنين جهاز ملكية أراضي تقليدي ومنظم ما زال يعمل بإتقان حتى أيامنا هذه، وتتمثل وظيفته في تنظيم عمليات البيع وتخصيص الملكية وفرض النزاعات. تبلور جهاز الملكية التقليدي في إطار الاستقلال السلطوي والثقافي العربي في النقب الذي مورس حتى مطلع القرن العشرين، وحظي برعاية الحكم العثماني والحكم البريطاني.¹⁶ صنّفت الدولة الأراضي التي كانت بحوزة العرب حتى العام 1948 كأراضي "موات" (الأراضي غير المستصلحة، وغير المخصصة وغير المأهولة)، التي يفترض تسجيلها كأراضي تابعة للدولة بذرائع عدة، ومن بينها أن هذه الأراضي لم تكن مسجّلة في الطابو على اسم عرب النقب.¹⁷

أضّر تصنيف الأراضي كـ "موات" على نحو فادح بحقوق عرب النقب وارتباطهم بالأرض. عدم تسجيل الأرض لا يدلّ بالضرورة على أن الأرض هي أرض "موات" وإلى غياب الملكية. فعرب النقب لم يسجلوا أراضيهم في الطابو لأسباب تاريخية وثقافية، كالاغتراب عن مؤسسات السلطة، غياب المعرفة وغير ذلك. سبب مركزي آخر في عدم تسجيل للأراضي على أسمائهم كامن في وجود جهاز ملكية تقليدي أدار عبر سنين طويلة نظام الأراضي في صفوف عرب النقب. وزّع هذا النظام الأراضي لمساحات بين المجموعات المختلفة في النقب، ووزعت الأراضي داخل هذه المساحات بين العائلات بحسب الملكية التاريخية، أو بحسب اتفاقية بيع تقليدية ("سند") اعترفت فيها السلطات العثمانية والسلطات البريطانية من بعدها. احترم العثمانيون والبريطانيون جهاز الأراضي العربي في النقب، ومن هنا فإن عدم تسجيل الأراضي في الطابو لا يؤكّد تصنيفها

16 أوران يفتاحيل، رأي خبير في مسألة ورثة سليمان العقبى حول ملكية القسيمة المعروفة بـ "عراقب 1" - قدّم رأي الخبير هذا في إطار إجراء قانوني ما زال يأخذ مجراه في المحكمة المركزية في بئر السبع (2010).

17 المصدر السابق. بحسب ادعاء دولة إسرائيل، وبما أن البدو لم يسجلوا الأراضي في العام 1921 بحسب مرسوم الأراضي البريطاني، وبما أنهم (أي البدو) ادعوا بعدم وجود قرى في المنطقة في تلك الفترة، فإن جميع الأراضي هي "موات"، ويجب تسجيلها كأراضي تنبئ للدولة.

والواعية، وبالخضوع لتعويضات كاملة ومنصفة.²⁵ بالإضافة إلى ذلك يتوافر للسكان الأصليين الحق في امتلاك الأرض والتمسك بها، واستخدامها، والسيطرة على الأرض، والمساحات، والموارد التي بحوزتها بفعل الملكية التقليدية، ويتوافر لها كذلك الحق في استعادة الأراضي والموارد التي سلبت منها.²⁶ وتحدد في الإعلان كذلك بأن على الدول الاعتراف بالأراضي والمساحات والموارد التابعة للسكان الأصليين، أو تلك التي بحوزتها، ومنحها الحماية القانونية. ينفذ هذا الاعتراف من خلال احترام عادات السكان الأصليين، وتقاليدهم، ومنظومات ملكية الأرض المتبعة لديهم. ويحدد الإعلان كذلك وجوب توفير الدولة للأفراد الذين ينتمون للشعوب الأصلية آلية ناجعة للحيلولة دون نقلهم القسري الذي قد ينتهك حقوقهم كمجتمع محلي.²⁷ ملاحظة اللجنة رقم 23 من العام 1997، (والتي تفسر المعاهدة الدولية لاقتلاع جميع أشكال التمييز)، خصصت برمتها لحقوق الشعوب الأصلية شائع للغاية، حيث فقد هؤلاء أراضيهم ومواردهم، ويهددوا بخطر ثقافتهم وهويتهم التاريخية.²⁸

لجان الأمم المتحدة المختلفة التي تفحص مدى تنفيذ الدول المختلفة لواجباتها بحسب معاهدات حقوق الإنسان تكرر مرة تلو أخرى تشديدها على انتهاك حقوق السكان العرب في النقب في الحالة الإسرائيلية. يمكن القول أن عرب النقب يتصدرون لسنين طويلة جميع تقارير الأمم المتحدة التي تعالج انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل. من وجهة نظر القانون الدولي يدور الحديث عن إحدى الوصمات الأساسية التي تعيق تعريف إسرائيل كدولة تحترم حقوق الإنسان. وضع المواثيق والمعاهدات لمعايير دولية للدفاع عن حقوق لم يكن محض صدفة، وعلى إسرائيل ان تلتزم بهذه المعايير بسياساتها وأفعالها.

IV. محطات مهمة على طريق الاعتراف

1. الاعتراف التدريجي بالقرى العربية في النقب

يخوض عرب النقب نضالا جماهيريا مكثفا ومتوصلا للاعتراف بحقوقهم المدنية وبقراهم، على الرغم من الممارسات الحكومية التمييزية وشروط الحياة المدققة لسكان القرى غير المعترف فيها. أثمر هذا النضال عن تنظيم إحدى القرى العربية قائمة في إطار المجلس الإقليمي أبو بسمة. حصلت هذه القرى على الاعتراف من قبل سلطات الدولة، واستكملت في بعضها إجراءات التخطيط، لكنها لم تحصل بعد على الماء والكهرباء

25 المادة العاشرة من الإعلان حول حقوق الشعوب الأصلية.

26 المواد رقم 1 و 2 و 26 من الإعلان حول حقوق الشعوب الأصلية.

27 المادة رقم 8 (ج) من الإعلان حول حقوق الشعوب الأصلية.

28 المادة رقم 3 للملاحظة العامة للجنة: CERD (General Recommendation No. 23:

.97/08/Indigenous Peoples, Dated 18

ك"موات"، ولا يفي حقّ عرب النقب التاريخي على الأرض التي كانت بحوزتهم واستصلحوها لأجيال عديدة.¹⁸ يشكل تجاهل الدولة المتواصل لحقوق عرب النقب التاريخية وعدم الاعتراف بجهاز ملكيتهم مساساً خطيراً بالسكان العرب في النقب وبحقّهم في الملكية والمسكن والمحافظة على أسلوب معيشتهم الذي يرتبط على نحو وثيق بالأرض. يتعارض هذا التجاهل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما سيفصل لاحقاً.

III. التعامل مع عرب النقب مناقض للمعايير الدولية

يتعارض انتهاك حقوق البدو في النقب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، تلك التي أرسّت وكوّنت من خلال مواثيق عدة مثل حقوق الأقليات بعامة، وحقوق الأقليات الأصلية بخاصة. كُرس من خلال مجموعة من المواثيق والمعاهدات (وإسرائيل ملتزمة بها) الحق في المساواة،¹⁹ والحق في الملكية،²⁰ والحق في المسكن،²¹ والحق في الحفاظ على الطابع الثقافي.²² نتحدث هنا عن مساس بحقوق أقلية أصلية: مجموعة سكانية متفرّدة، ذات مميزات دينية وثقافية خاصة، ترتبط فيما بينها بهياكل اجتماعية تقليدية، ويرتبط أسلوب معيشتها بالمكان والأرض، وتخضع لسلطة حديثة لدولة عصرية تهدد ثقافتها وممتلكاتها.²³ حظيت أقليات أصلية بحماية خاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان بسبب عرضتها للتضرر، وكوّنت هذه المعايير في الإعلان حول حماية حقوقهم.²⁴ من هنا، فحتى لو لم يشكل هذا الإعلان جزءاً من القانون الملزم في دولة إسرائيل، فإنه يعكس المعايير الدولية حول هذه القضية.

تشمل المعايير التي أرسيت في الإعلان واجب عدم إجلاء المجموعات السكانية الأصلية عنوة من أرضها أو من مناطق معيشتها، وعدم إعادة توطينها بدون موافقتها الحرة، والمسبقة

18 المصدر السابق، ص 173.

19 الحق في المساواة هو أحد أكثر المبادئ أساسية ضمن حقوق الإنسان. يُدرج حظر التمييز في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المعاهدة حول الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) (1966)، والذي يكرس في المادة 2.1 الحق في المساواة، وفي المادة 26 واجب المساواة في الحماية التي يوفرها القانون الدولي.

20 خصصت لجنة اجنتاش جميع أشكال التمييز العنصري الملاحظة رقم 23 لحقوق الشعوب الأصلية، لا سيما لارتباط هذه الشعوب بالأرض، ولحقوق الملكية.

21 المادة رقم 11 من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُكرس حق كل إنسان في الحد الأدنى من شروط المعيشة، والتي تشمل الحق في المسكن.

22 المادة رقم 27 من المعاهدة حول الحقوق المدنية والسياسية تلزم الدول التي تضم أقليات عرقية، ودينية، أو لغوية، بأن تمكن الناس الذين ينتمون لهذه الأقليات من ممارسة ثقافتهم، والتمسك بديانتهم، والمحافظة على شرائعها وقرانها، واستخدام لغتهم. ودعت معاهدة اقتلاع جميع أنواع التمييز العنصري إلى حماية حق الأقليات المختلفة - والشعوب الأصلية في طبيعتها - في المحافظة على ثقافتها كمجموعة. الملاحظة العامة رقم 23 للجنة تولى أهمية خاصة للمحافظة على ثقافة الشعوب الأصلية، وتولى أهمية خاصة كذلك لعلاقة هذه الأقليات بالأرض، وللربط الوثيق بين الأرض وبين المحافظة على ثقافتها وأسلوب معيشتها.

23 United Nations Declaration on the Right of Indigenous Peoples - الإعلان الأممي حول حقوق الشعوب الأصلية. صودق عليه في تاريخ 13.9.07 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. (فيما يلي: "الإعلان حول حقوق الشعوب الأصلية").

24 المصدر السابق



وخدمات إضافية. وما زال خطر الهدم يهدد عددا من بيوتها. لا تتسع رقعة هذا المقال لعرض جميع تفاصيل النضال القضائي- الجماهيري المتشعب الذي قاده عرب النقب بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بغية انتزاع الاعتراف وتحقيق المساواة، وعليه سينصب نقاشنا حول المحطات المركزية على طريق الاعتراف.

أ. النضال من أجل الحق في الصحة والتعليم

أحد أخطر إسقاطات غياب الاعتراف بالقرى في النقب يتمثل في المساس بالخدمات الصحية وخدمات التعليم اللائقة. من نافل القول التحدث والإسهاب في أهمية تقديم هذه الخدمات، وحول دلالات غيابها أو وجودها الجزئي. قُدمت عبر السنين التماسات للمحكمة العليا حول غياب رياض الأطفال والمدارس والعيادات الصحية في مختلف القرى، وحول النواقص والعيوب في الخدمات القائمة (مثل مدارس وعيادات غير موصولة بشبكة الكهرباء، أو غياب طرق الوصول إليها).²⁹ على ضوء هذه الالتماسات والضغط التي مارستها المحكمة، أقامت الدولة بنيات لتقديم الخدمات التعليمية والصحية في عدد من القرى، وبقي الوضع على حاله في بعض القرى الأخرى. في العام 2004 صادق المجلس القطري للتخطيط والبناء على الخارطة الهيكلية اللوائية الجزئية³⁰ والتي أتاحت من إقامة مبانٍ متنقلة بغية توفير خدمات ضرورية للسكان العرب خارج البلدات السبع. وأتاحت تعليمات الخارطة من إقامة 16 مركزا مؤقتا لمبانٍ متنقلة في عدد من القرى. يفترض بهذه البنائيات أن تعمل لفترة بينية حتى استكمال إجراءات التخطيط والمصادقة على خرائط مفضلة لإقامة بلدات للجمهور العربي في النقب، أو إلى حين إقامة وتفعيل بنائيات ثابتة تخدم جمهور الهدف.³¹

ب. النضال ضد التمييز في التخطيط

إحدى المحطات المفصلية الأخرى في النضال من أجل الاعتراف هي النضال ضد السياسة التخطيطية التمييزية. في العام 2000 قُدم التماس للمحكمة العليا³² ضد المجلس القطري للتخطيط والبناء بسبب عدم ضم القرى غير المعترف بها في الخارطة الهيكلية اللوائية للواء الجنوب³³، وعدم توفير حلول سكن لعرب

النقب باستثناء البلدات السبع. وطالب الالتماس بتعديل الخارطة على نحو يُلزم تخطيط بلدات ريفية للسكان العرب في لواء الجنوب، وأن تشمل هذه الخارطة توجهات لتخطيط بلدات تُراعي احتياجات ورغبات البدو في حدّها الأقصى. على ضوء هذا الالتماس التزمت مؤسسات التخطيط أمام المحكمة العليا بأنها ستوفر حلولا لائقة للالتماس في إطار الخارطة الهيكلية لمتروبولين بئر السبع.³⁴ والتزمت مؤسسات التخطيط بأن يُدرس شكل الاستيطان الريفي كأحد الحلول التخطيطية لعرب النقب، وبأن الأمر سينفذ بالتنسيق معهم، ومن خلال إشراك مندوبيهم، ومراعاة احتياجاتهم. ولما لم تنفذ هذه الالتزامات، وبما أن الخارطة تجاهلت - كما في السابق - غالبية القرى غير المعترف بها، قرّر سكان هذه القرى، بالتعاون مع منظمات للتغيير الاجتماعي، تقديم اعتراضات مبدئية لخارطة لمتروبولين بئر السبع. وقد نفذ إجراء الاستماع للاعتراضات أمام الباحثة تالما دوخين التي عُيّنت لهذا الغرض من قبل المجلس القطري للتخطيط والبناء.

1. لجنة غولديبرغ - هل هي واحدة من لجان

كثيرة أم إنها نقطة تحول؟

كثيرة هي اللجان التي عرضت في السابق حلولا على السكان العرب في النقب، ولن أقوم بتعدادها، لكن سيل اللجان والمقترحات لم يُفضي إلى تغيير حقيقي في السياسات المعمول بها تجاه العرب في النقب.³⁵

أ. جوانب تدفع نحو الحل

صاغت لجنة غولديبرغ (على المستوى التصريحي) عددا من

المقولات الجوهرية

اعترفت اللجنة بأن سياسة الدولة تجاه عرب النقب عكست توجهها غير لائق وغير مُجد، وصرّحت بضرورة التعامل مع سكان النقب العرب كمواطنين متساوين، وضرورة مراعاة احتياجاتهم، وإشراكهم في إجراءات تحديد مستقبلهم.³⁶

تعترف اللجنة بالمواطنين العرب كسكان النقب ولا تنظر إليهم "كغزاة".³⁷ يشكل هذا الإعلان نقطة تحول إيجابية، وتعارض مع الخطاب السائد في صفوف المؤسسة الحاكمة والجمهور الإسرائيلي تجاه عرب النقب.

تعترف اللجنة بأن النقل القسري لسكان العرب في النقب إلى

29 انظروا على سبيل المثال ملف العليا 5221/00 دخل الله أبو جردود ضد المجلس الإقليمي رمات نيفيف (لم ينشر، قدم في تاريخ 2.11.2000)، وملف العليا 00/4540 لباد أبو عفاش ضد وزير الصحة (لم ينشر، قدم في تاريخ 14.5.2006).

30 (تمام 4/14/40)

31 سيزار يهودكين (ملاحظة رقم 27) ص 23.

32 ملف العليا 1991/00 إسحاق أبو حماد ضد المجلس القطري للتخطيط والبناء (لم ينشر بعد، قدم في تاريخ 26.7.07).

33 تمام 14/4

34 الخارطة الهيكلية اللوائية الجزئية لمتروبولين بئر السبع (ت.م.أ.م 23/14/4).

35 لاستعراض البدائل التي عرضت لحل مشكلة القرى غير المعترف فيها في النقب، انظروا سيزار يهودكين (هامش رقم 27) ص 32-41.

36 لجنة غولديبرغ، هامش رقم 22، المادة 71.

37 المصدر السابق.

اشتراط الاعتراف بالقرى غير المعترف بها بمعايير ضبابية على الرغم من تصريح اللجنة بضرورة الاعتراف بالقرى قدر المستطاع، إلا أنها تشترط ذلك بأربعة معايير⁴³ لا نراها عندما يدور الحديث عن البلدات اليهودية في النقب، وفي سواه من المناطق.

الحد الأدنى لعدد السكان

لم يضع القانون الإسرائيلي معايير واضحة لتعريف تجمع سكاني ما كبلد سكني، لا من ناحية الحد الأدنى لعدد السكان، ولا من ناحية أعداد أخرى. إحدى الجهات الرسمية التي تستخدم معايير لتعريف بلدة ما، هي دائرة الإحصاء المركزية. وبحسب معاييرها فإن البلدة هي مكان مأهول بالسكان على نحو دائم، ويسكن فيه ما لا يقل عن أربعين شخصاً بالغاً، وتُمارس فيه إدارة ذاتية، ولا يقع في منطقة نفوذ سلطة محلية أخرى، وصادقت مؤسسات التخطيط على إقامته.⁴⁴

لم تحدد لجنة غولديبرغ الحد الأدنى لعدد السكان، أو مقاييس وضعه، ولم توضّح لماذا ينبغي فرض قيود على البلدات العربية في النقب غير تلك التي تُفرض على بلدات أخرى. نخلصُ إذاً إلى استنتاج مفاده أن جميع القرى غير المعترف بها هي بلدات تستحقّ الاعتراف، إذ يعيش في كل منها ما لا يقل عن 400 نسمة على نحو ثابت، ويصل تعداد السكان في بعضها إلى بض آلاف.⁴⁵

قدرة تحمل العبء كسلطة محلية

• هذا المصطلح ضبابي للغاية. وبحسب إطلاعنا لم تأت الوثائق الرسمية على تعريفه. البلدات العربية في النقب تقوم بنفسها منذ سنين طويلة على الرغم من تجاهل الدولة لسكانها وحقوقهم، وعلى الرغم من غياب الاستثمارات الحكومية فيها. على الرغم من عدم وضوحه، يسري معيار "قدرة تحمل العبء" على هذه القرى لكنه لا يسري على البلدات الجديدة التي تُقام للجمهور اليهودي. يدور الحديث إذن عن معاملة تمييزية غير جديدة، لذا فهي تشكل معياراً يجب إلغاؤه.

"الملاءمة للخارطة الهيكلية"

• يتّسم هذا الشرط أيضاً، بعدم الوضوح، إذ أن خارطة الهيكلية لا تشكّل قدراً خارجياً بل هي صنعة قرار حكومي. وإذا ما تقرر أن قرية ما تستحقّ الاعتراف، فعندها ينبغي ملاءمة الخارطة الهيكلية للقرار وليس العكس. أما إذا كان

منطقة السياج شكّل أحد مصادر النزاع.³⁸ على هذا النحو تعترف اللجنة فعلياً بالسكان الذين نقلوا من أراضيهم التاريخية لمنطقة السياج كمهجرّين داخليين.

على مستوى المبادئ التي تبنتها اللجنة بخصوص الحل المنشود في النقب فثمة أهمية للإشارة إلى المبادئ التالية:

اعترفت اللجنة بأن الحل الأساسي لتنظيم السكن هو الاعتراف بالقرى.³⁹ يدور الحديث إذاً عن مبدأ مركزي يعترف بالوجود المادي والحيوي للسكان العرب في النقب. وحددت اللجنة أن "الاعتراف بالقرى غير المعترف بها - بالحفظات التي ستفصل لاحقاً - ومأسستها، هو الذي سيحول دون تأييد الوضع الذي لا يطاق واستحقاقاته السلبية."⁴⁰ التوصية بالاعتراف بالقرى مهمة للغاية، وتفتح أفقاً لحل تاريخي للنزاع.

تعترف اللجنة بضرورة التعامل مع القضية على نحو بنوي، بدل تطبيق السياسات في قنوات موازية ومعزولة، بل متناقضة، كما جرى العمل حتى الآن. تقترح اللجنة كذلك بناء هيئة/جسم يُشرف على تطبيق هذا الحل البنوي.⁴¹

تعترف اللجنة بالروابط التاريخية بين عرب النقب وأراضيهم.⁴² يشكل هذا التصريح نقطة تحول جوهرية في التعامل مع الجمهور العربي، ويتعارض مع المفهوم الرسمي (الذي يعززه مندوبو الدولة من خلال إجراءات قضائية)، الذي يتعامل مع البدو كفاقدين للروابط مع الأرض، وكغزاة لأراضي الدولة.

ب. جوانب تؤخّر الحل

الإحجام عن الاعتراف بحقوق الملكية على الأرض

• إلى جانب هذه المبادئ امتنعت لجنة غولديبرغ عن الاعتراف بحقوق ملكية عرب النقب على أراضيهم، وارتأت الاعتراف برباطهم التاريخي العام بهذه الأراضي. على الرغم من أن اللجنة مضت قدماً عندما اعترفت بالروابط التاريخية، إلا أن القضية المبدئية المتمثلة في الاعتراف بحقوق الملكية بقيت بدون حل. يملك المواطنون العرب في النقب حقاً قانونياً وتاريخياً على أراضيهم، ذاك الذي يُشتقّ من القانون العرفي والقانون القبلي، ومن حق العرب كسكان أصليين منذ عقود خلت. الاعتراف بحقوق الملكية لعرب النقب على أراضيهم يقع في صلب وجوهر جميع الحلول مهما كان شكلها وفحواها.

43 يرتكز تحليل المعايير إلى رد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها على تقرير لجنة تسوية السكن البدوي في النقب من تاريخ 28.12.2008.

44 <http://www1.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2005/intro2005.pdf>

45 أوصت الخطة الإستراتيجية التي وضعها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف فيها في العام 1997 الاعتراف بالقرى التي تضم ما لا يقل عن 50 وحدة سكنية، ويقطنها 50 من البالغين على الأقل، ولديها لجنة محلية. وبحسب بيانات المجلس فقد قطن في كل واحدة من القرى ما لا يقل عن 400 نسمة. المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف فيها، خطة لتطوير سلطة محلية للقرى غير المعترف فيها في النقب - مسودة للنقاش في اللجنة التوجيهية (1999).

38 المصدر السابق

39 تقرير غولديبرغ، هامش رقم 22، المادة 108.

40 المصدر السابق

41 المصدر السابق، المادتين 72 و 73.

42 المصدر السابق، المادة 77.



القصد من هذا القرار هو أن الاعتراف سيكون مشروطاً بالملاءمة للخرائط الهيكلية القائمة (والتي ارتكزت - كما هو معروف - على عدم الاعتراف بالقرى، وعدم ترسيمها والإشارة إليها في الخارطة)، فإن هذا الشرط غير معقول ويشكل استمراراً مباشراً للسياسة القائمة التي يندرج بحسبها الاعتراف بالقرى البدوية في أسفل سلم الأفضلية، ومعها حقوق السكان كذلك. تجدر الإشارة إلى أن الخارطة الهيكلية اللوائية لم تكن قد أعدت عند صدور توصيات لجنة غولديبرغ، وعليه، فإن هذا الشرط لا يتعدى كونه نظرياً فقط.

ك. سبب معقول آخر

• حددت لجنة غولديبرغ أن السلطة لتنظيم سكنى العرب في الجنوب ستكون مخولة لتحديد "عدم إمكانية إبقاء قرية في مكانها" للأسباب المذكورة آنفاً أو "لأي سبب معقول آخر".⁴⁶ توسّع هذه الصيغة نطاق الدوافع التي يمكن بسببها إصدار الأوامر بإخلاء السكان في هذه القرية أو تلك. لقد منحت اللجنة للسلطات أدوات وذرائع تمكن هذه الأخيرة من إفشال الاعتراف ببلدات إضافية، وعليه فهي تلحق الضرر بتوصياتها الأولية التي تتعامل مع الاعتراف بالقرى كمسار مركزي للوصول إلى الحل. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ تمنح اللجنة للجهات الإدارية التي أقرت وعرفلت التقدم في حل المشكلة لسنوات عديدة حق التفكير باعتباريات مختلفة، وتمنح سلطات معينة لا تمثل الجمهور صلاحيات عليا للحسم في مصير هذه البلدات أو تلك.⁴⁷

نقل قرى من مواقعها

• تضع اللجنة قواعد لنقل البلدات من مواقعها،⁴⁸ تلك التي تغيب تماماً عندما يدور الحديث عن البلدات اليهودية. هذا مبدأ مرفوض بشكل قاطع والمبدأ اللائق الذي ينبغي تطبيقه هو الاعتراف بجميع البلدات.

V. ضرورة توفير حل بنيوي عادل ومستدام، ومبادئ توجيهية للاعتراف بالقرى العربية في النقب

حري بكل الحلول والخطط أن ترتكز إلى مبادئ المساواة والكرامة، وإلى ثقافة عرب النقب والعدل التوزيعي والتاريخي، الاعتراف بحق العرب التاريخي على أراضيهم، وبحق ملكيتهم عليها، وأن ترتكز كذلك إلى إشراك الجمهور العربي في النقب في التخطيط كما سيفصل فيما يلي:

1. مبادئ قانونية

أ. الحق في المساواة

على الحل العادل لقضية العرب في النقب أن يتفق مع مبدأ المساواة. وبغية تطبيق مبدأ المساواة فتمّة ضرورة لأن يؤخذ بالحسبان التمييز التاريخي والغبن المتواصل الذي لحق بعرب النقب نتيجة عدم الاعتراف بقراهم وبحقوق ملكيتهم. ثمة ضرورة لمساواة الحالة التخطيطية للبلدات العربية مع الحالة التخطيطية للبلدات اليهودية. وعلى كل حل توطيني أن يستوفي المعايير الأساسية للمساواة، بكل ما يتعلق بتخصيص الأراضي، وتنوع أشكال السكن، وحتى التفضيل المصحح في تخصيص موارد الأرض والتخطيط. على سلطات التخطيط أن تمكن عرب النقب من ممارسة نمط حياتهم المعيشي، واختيار شكل المسكن المفضل لديهم: القروي أم الزراعي أم المدني أو أي شكل آخر، تماماً كما يُمنح الأمر لباقي الفئات السكانية في الدولة.

ب. الحق في الكرامة والحفاظ على نمط المعيشة والثقافة

على جميع الحلول المطروحة أن تعترف بثقافة ونمط معيشة عرب النقب كسكان يملكون خصائص ثقافية متفردة، وبأنهم جزء لا يتجزأ من أقلية أصلانية وعرقية ودينية. على الدولة أن تكفل قدرة العرب في النقب على تطبيق حقهم في ممارسة عاداتهم وثقافتهم والمحافظة عليها. وعليها أن توفر لهم الشروط التي تمكنهم من الشروع في إنماء اقتصادي واجتماعي يتماشى مع خصائصهم الثقافية، وباستخدام موارد الأرض.

ج. الحق في المسكن اللائق

على كل حل في النقب أن يحترم الحق في المسكن اللائق، والذي يشمل المأوى وشروط الحياة الكريمة. على الدولة الاعتراف بالقرى غير المعترف فيها، وتمكين سكانها من الحصول على سقف يأويهم بدون أن يتهددتهم خطر هدم المنازل. على الدولة كذلك مساواة أوضاع القرى غير المعترف فيها مع الأوضاع

46 تقرير غولديبرغ (هامش رقم 22) المادة 112.

47 رد على تقرير لجنة تسوية وتنظيم سكنى البدو في النقب (هامش رقم 65)، ص 9

48 المصدر السابق، هامش رقم 72.

على أراضيهم التاريخية دون أن تنافسهم الدولة على الحقوق فيها. الاعتراف بجهاز الأراضي التقليدي يقع في صلب الحلول التي تبغى تصحيح الغبن التاريخي المتواصل، وضمان حقوق متساوية لجميع المواطنين.

2. الاعتراف بالقرى العربية البدوية في النقب بالرجوع إلى معايير تخطيطية وموضوعية⁵⁰

أ. حجم البلدة أو المجتمع المحلي

الحكومة هي الجهة التي تقرر إقامة المدن والقرى، وتنفّذ لهذا الغرض سلطات التخطيط وجهات التطوير الخاضعة لها. وعليه، فليس ثمة معايير واضحة للحد الأدنى حجم السكان الذي يمنح الاعتراف لبلدة ما. وقد أشرنا سابقاً إلى تعريف دائرة الإحصاء المركزية.⁵¹ من وجهة نظر تخطيطية ثمة تطرق لتعريف البلدة في تعليمات "تاما/35" (الخارطة الهيكلية القطرية المدمجة للبناء والتطوير) المصادق عليها في نهاية العام 2005، والتي تشكل قاعدة تخطيطية متفق عليها لمواصلة تطوير دولة إسرائيل للسنوات القادمة. تميّز "تاما/35" بين ثلاثة أنواع من البلدات: البلدات القائمة، والبلدات الريفية، والبلدات الجديدة. البلدة القائمة هي كل سلطة محلية أو لجنة محلية معدة لبناء 50 وحدة سكنية على الأقل بحسب خارطة سارية المفعول، والتي (أي السلطة أو اللجنة) لا تشكل جزءاً من بلدة أخرى. البلدة الريفية هي تلك التي لم يصل تعداد سكانها أكثر من 2000 نسمة في العام 1995، والتي لم تكن في ذلك الحين جزءاً من بلدة أو سلطة محلية أخرى. البلدة الجديدة هي مكان معد للسكرن، والذي لا يشكل جزءاً من بلدة قائمة، بدون معيار ملزم لعدد السكان.⁵² المفهوم التخطيطي الذي جرى تكريسه في «تاما/35» حديث نسبياً. وحددت «تاما/31» التي عمل فيها إلى حين المصادقة على «تاما/35» تعريفاً أوسع لمصطلح «ركز مديني أو قروي»، وهو المكان المعد لتجمع سكاني، سواء اعترف فيه كموقع بلدة بحسب قوانين السلطة المحلية، أم لم يعترف فيه.⁵³ وحددت «تاما/31» كذلك إمكانية توسيع بلدة قائمة يصل عدد وحداتها

السائدة في القرى اليهودية، وتنظيمها على المستوى التخطيطي وعلى مستوى الحكم المحلي، كي تتوفر إمكانية وصول متساوية للمسكن وللبنى التحتية وللخدمات الضرورية، والامتناع عن التمييز على خلفية الانتماء المجموعي. الحق في المسكن اللائق يشمل الحق في مسكن ملائم ثقافياً، وعليه يجب على الدولة أن توفر للبدو تنوعاً في أشكال السكن التي تلائم أساليب معيشتهم وثقافتهم.

د. إشراك الجمهور العربي في التخطيط

على التخطيط المعقول الذي يلائم مبادئ وأخلاقيات التخطيط أن يراعي احتياجات ورغبات جمهور الهدف، وأن يفحص كيف يمكن زيادة رفاهيته، وعليه الالتفات بعناية لاحتياجات الشرائح السكانية المستضعفة والمظلومة، والبحث عن سبل توسيع خياراتها وتحسين جودة حياتها.⁴⁹ بغية تصحيح الغبن التخطيطي الذي عانى منه عرب النقب لسنين طويلة ينبغي بسلطات التخطيط أن تُشركهم في وضع حلول تخطيطية لائقة وعملية لتحسين جودة حياتهم، وتعزيز جهود إشراك سكان القرى غير المعترف فيها في تحديد مستقبلهم، وتصميم حل تخطيطي متفق عليه.

هـ. حماية ممتلكات وثقافة عرب النقب والامتناع عن النقل القسري

على جميع الحلول أن تعترف بحق العرب كأقلية أصلانية بالملكية على الأرض، والتمسك فيها، واستخدامها، والسيطرة على المساحات والموارد التي تقع تحت حوزتهم بقوة الملكية التقليدية، وأن تشمل (أي الحلول) إعادة الأراضي والموارد التي سلبت منهم. على الموارد والأراضي والمساحات التي تعود للعرب في النقب أو تقع بحوزتهم أن تحظى باعتراف وحماية قانونية من قبل الدولة، من خلال احترام عاداتهم وتقاليدهم وطريقة امتلاكهم للأرض. بالإضافة إلى ذلك، حري بالدولة أن توفر للبدو آلية ناجعة تحول دون نقلهم القسري الذي من شأنه انتهاك حقوقهم كمجتمع محلي.

و. الاعتراف بجهاز الملكية التقليدي

ما زال جهاز الملكية التقليدي لعرب النقب قائماً وساري المفعول. وقد امتلك هؤلاء على الدوام إدراكاً جغرافياً وتملكياً واضحاً. يجب الاعتراف بحقوق الملكية التقليدية لعرب النقب

50 سيزار يهودكين (هامش رقم 27) ص 7-9. تشكل هذه المبادئ جزءاً من المبادئ التوجيهية لتخطيط البلدات العربية في النقب والاعتراف فيها، وتشكل جزءاً من الخارطة التوجيهية لمجلس القرى غير المعترف فيها في النقب، ولجمعية "بُكُوم". مخطوطون من أجل حقوق التخطيط، والتي لم تنشر بعد.

51 دائرة الإحصاء المركزية، <http://www1.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2005/intro2005.pdf>.

52 تاما/35، تعليمات الخارطة، ص 4، المادة الخامسة ("تعريفات").

53 تاما/31، تعليمات الخارطة، المادة 4.1 ("تعريفات").

49 من لائحة الانتماص في ملف المحكمة العليا إسحاق أبو حماد ضد المجلس القطري للتخطيط والبناء (هانس رقم 50)، ص 23-25. يمكن الاطلاع على الانتماص على موقع جمعية حقوق المواطن: www.acri.org.il/story.aspx?d=458



جانبا الاستخدامات الفردية لهذا الحيز. تخطيط المساحات المبنية للبلدة يخلق تشكيلة منظمة لاستخدامات مختلفة للأراضي تشمل - في المستوى الأساسي - مناطق سكن وشبكة طرق ومراكز لبنايات عامة ومناطق تشغيل وتجارة. في القرى غير المعترف بها ثمة توزيع مرتب وواضح لاستخدامات الأرض المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه القرى تطوّرت على نحو مستقل، وبدون تخطيط حكومي موجه، إلا أنها تعمل كبلدات بكل ما للكلمة من معنى. ثمة تقسيم واضح ومتفق عليه بين مناطق السكن، والمراكز العامة لصالح عموم المجتمع المحلي، والبنائات العامة، والحوانيت، ومساحات زراعية ترتبط فيما بينها بواسطة شبكة طرق داخلية. كل هذه تخلق - مجتمعة - حيزا جغرافيا ذا بنية فاعلة، على غرار البلدات الأخرى.

3. خلق تنوع من نماذج السكن

بالخضوع إلى مقاييس موضوعية للاعتراف بالقرى، ثمة ضرورة لأن يفحص نوع البلدة الملائمة لكل واحدة من القرى من الناحية التنظيمية ومن ناحية السلطة المحلية. الحل الأنسب لكل قرية يتحدد بعد فحص مفصّل ودقيق لخصائصها، وبالاستناد إلى بيانات جغرافية وقدرتها الكامنة على التطور، ورغبات سكانها.⁵⁵ يجب تمكين السكان العرب البدو في النقب من اختيار نوع بلدتهم من بين تنوع من البلدات ذات الخصائص الريفية والزراعية والجماهيرية.

ملخص

على الدولة أن تتبنى المبادئ التي يقترحها هذا المقال، والإشراف على تطبيقها على أرض الواقع، وتغيير سياسة تجميع عرب النقب على بقع جغرافية صغيرة والامتناع عن تقديم الحلول التي تشمل نقلا قسريا للسكان من أماكن إقامتهم. على الخطط والحلول أن ترتكز إلى مبادئ المساواة والكرامة، وأسلوب معيشة عرب النقب وثقافتهم، وعلى الاعتراف بحقهم التاريخي وحقوق ملكيتهم على أراضيهم في النقب، وعلى إشراكهم في عمليات التخطيط. إن الركيزة التي يجب تبنيها في تقديم الحل هي مبدأ الاعتراف بجميع القرى العربية في النقب وذلك بالرجوع إلى معايير تخطيطية وموضوعية. على الدولة أن توفر تنويعا من أنماط الاستيطان للسكان العرب في النقب، اشد في خلاصة المقال على حقيقة مفادها أن التجاهل الحكومي لمبادئ الاعتراف المقترحة هنا سيكرس وضعاً لا يطاق من انتهاك حقوق إحدى أكثر الفئات السكانية استضعافاً في البلاد، وسيزيد من حدة الظلم وسيكون مصيره الفشل.

السكنية إلى أقل من 50 بدون علاقة لمكانتها كبلدة معترف فيها. 54 وهذا يعني أنه حتى إلى قبل عامين فقط، كان يمكن تعريف بلدة ككل مكان يسكن فيه الناس، حتى لو ضم أقل من 50 وحدة سكنية، وبدون علاقة بين كون المكان بلدة من الناحية التخطيطية، وبين مكانته من ناحية قوانين الحكم المحلي.

تستوفي القرى البدوية غير المعترف فيها في النقب جميع المعايير الموضوعية المحددة في الخرائط الهيكلية القطرية "تاما/ 35" وتلك التي سبقتها ("تاما/ 31")، وتستوفي كذلك فرضيات عمل دائرة الإحصاء المركزية. أما ما تبقى من شروط (خرائط هيكلية، واعتراف من قبل السلطات أو التواجد خارج مناطق نفوذ بلدة أخرى) فهي نتاج لقرارات السلطة، وتنبع من الاعتراف الرسمي لسلطات الدولة بالبلدة. ثمة اليوم في النقب 46 قرية بدوية تستوفي هذه المعايير، ويقطن في كل واحدة منها بين 400-4800 نسمة.

ب. ارتباط السكان بالمكان

تتواجد القرى البدوية ألى 45 في مواقعها منذ عشرات السنين، وارتباط السكان بمكان إقامتهم ليس في موضع شك. إلى جانب عدم الاعتراف بالقرى البدوية يُطبّق منذ تأسيس دولة إسرائيل إجراء تمييزي يتمثل في إقامة قرى جديدة معدة للسكان اليهود دون سواهم. تحظى البلدات اليهودية بجميع البنى التحتية والخدمات اللازمة، والتي لا يحظى فيها السكان البدو الذين يعيشون بجوارهم في القرى غير المعترف فيها.

ج. البنية المجتمعية والتماسك الاجتماعي للسكان

تمتاز القرى البدوية غير المعترف فيها ببنية مجتمعية متماسكة، وتملك هوية محلية متفردة، وترتكز في الأساس على تقسيم عائلي، وليس على الانتماء القبلي. هذه القرى منظمة ضمن جهاز مجتمعي حيزي مبلور، تطوّر عبر أجيال متواصلة من الحياة المشتركة في المكان. تضم كل واحدة من هذه القرى لجنة محلية تهتم باحتياجات عموم السكان. ويثبت وجود لجنة محلية تماسك السكان وقدرتهم على التنظيم من أجل أهداف مشتركة، ويستجيب لشرط الإدارة الذاتية في تعريفات دائرة الإحصاء المركزية.

د. الامتداد الجغرافي للبلدة

يتمثل أحد أهداف التخطيط في تنظيم الحيز بغية توفير إمكانية وجود استخدامات مختلفة لصالح عموم الجمهور، إلى

سياسات تربوية تحت المجهر:

منهاج اللغة الانجليزية : الأهداف المعلنة (De Facto) والحاصلة (De Jure)

د. رنا زهر

كلية عيمك يزرايل الأكاديمية
كلية إعداد المعلمين العرب

مدخل:

إن اللغة الانجليزية في أوائل القرن الواحد والعشرين هي بلا شك اللغة الرئيسية في العالم. فبالنسبة لـ 350 مليون إنسان تعتبر اللغة الانجليزية لغة أم، بينما يعتبرها 350 مليون إنسان آخر اللغة الثانية، كما أن 100 مليون إنسان اضافي يرى بها لغة أجنبية متمكن منها جيدا (منهاج تعليم اللغة الانجليزية، 2001). تُدرس اللغة الانجليزية في إسرائيل «كلغة أجنبية أولى» كما تم تعريفها في «السياسة اللغوية لتدريس اللغات في المدارس في اسرائيل» (إصدار وزارة التربية 1995، 1996). إن منهاج اللغة الانجليزية في اسرائيل يشكل الأساس لتحضير الخطط الدراسية، كتب التعليم، تخطيط الدروس وامتحانات التقييم الوزارية ومنها «الميتساف» و «البجروت». فقبل كل امتحان وزاري كهذا يحصل جمهور المعلمين على لائحة المجالات (Domains) والمعايير (Standards) للغة الانجليزية التي سيتم فحص تحصيل الطلاب بها وحسبها. لائحة تسمى بمصطلحات منهاج اللغة الانجليزية بـ Table of Specifications، وهي مستقاة بالأساس من منهاج اللغة الانجليزية. لذلك، فإن منهاج اللغة الانجليزية هو المرجعية لامتحانات الوزارة في هذا الموضوع.

إن منهاج اللغة الانجليزية هو منهاج موحد لجهازتي التعليم العربي والعبري ولسائر الأوساط (كتعريف الوزارة الرسمي) وهو مبني حسب طريقة المعايير Standard-based، ولا يأخذ بعين الاعتبار الفروق الشاسعة بين الجهازين، وبالذات بما يتعلق بتخصيص الميزانيات وموارد تعليم اللغة الانجليزية، وفرص

الانكشاف على اللغة الانجليزية، وموقع اللغة الانجليزية الثالث (أو الرابع مع وجود اللغة العربية المحكية والفصحى) بالنسبة للطلاب العربي مقارنة مع الطالب اليهودي حيث أن الإنجليزية هي لغته الثانية. ولا تُؤخذ بالحسبان الفروقات الاقتصادية بين المجتمعين والفروقات في نسبة تسجيل الأطفال في الحضانات بجيل مبكر وغيرها من العوامل التي تؤثر بالضرورة على تحصيل الطالب باللغة الانجليزية وغيرها من المواضيع. ومع كل هذه الفجوات الجدية إلا أن واضعي سياسات التربية اللغوية في إسرائيل يرون أن نقطة الانطلاق للطلاب العربي والطلاب اليهودي في تعلم اللغة الانجليزية متساوية. وللمفارقة، فإن منهاج اللغة الانجليزية لا يميز بين طالب وطالب، وينظر الى كل متعلمي اللغة الانجليزية في على أنهم سواسية من حيث فرص الانطلاق وتاليا الكفاءات.

إن المركزية وتوحيد المعايير Centralization and Standardization في مناهج التعليم وأسلوب التقييم هو أمر إيجابى في مجتمعات متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. ومن فوائد هذه المركزية أنها توحد التعليم والخلفية لمقارنة النتائج وتزيد الدافعية والتحفيز بين جمهور المعلمين والطلاب (Thyer, 2003)، ولكنها تتحول إلى مشكلة عندما يكون المجتمع مؤلفا من مجموعات إثنية مختلفة في مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادي (الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي)، إذ أن لامتحانات الوزارية الموحدة تأثيرا سلبيا على طلاب الأقليات بشكل خاص (Green & Griffore, 1980). إن منهاج



- caters to the variety of backgrounds- religious, cultural and ethnic- and varying interests of Israeli pupils
- stimulates pupils' interest in extensive reading, in the pleasures of literature and in-out -of class usefulness of English

أي أن مبادئ اختيار فحوى المواضيع هي كالتالي:

- أن تكون غير منحازة، غير مبنية على أفكار مسبقة ولا تكرسها، وغير مُهينة
- أن تحاكي خلفيات دينية، ثقافية، وإثنية مختلفة وأن تحاكي الاهتمامات المختلفة للطلاب في إسرائيل.
- أن تحثّ الطلاب على الاستزادة من القراءة ومن متعة الأدب ومن فوائد إجادة اللغة الانجليزية خارج نطاق الصف .

طريقة البحث:

لقد قمت باختيار تسعة نماذج لامتحانات بجرّوت اللغة الانجليزية بشكل عشوائي تمثل سنوات مختلفة ومواعيد امتحان مختلفة (صيف، شتاء، موعد أ، موعد ب) ومستويات مختلفة (3-4-5 وحدات)، وقمت بفحص مضمون امتحانات اللغة هذه من ناحية خضوعها لمبادئ المنهاج المذكورة أعلاه عن طريق تحليل المضمون والخطاب. اذ قمت بفحص:

- البيئة الجندرية - تمثيل الاناث والذكور بالنص، ادوار الاناث والذكور بالنص و سمات اللغة المستعملة من قبل الاناث والذكور بالنص
- البيئة الثقافية الحضارية - الثقافات والحضارات المستخدمة بالنص كخلفية لقطعة فهم المقروء او المسموع، المفردات والكلمات المستقاة من هذه الثقافات والحضارات.
- البيئة الاجتماعية - الاقتصادية - البيئة الاجتماعية - الاقتصادية للمواضيع المطروحة في النص، الكلمات والمصطلحات اللغوية المستقاة من البيئة الموصوفة ونوع المعرفة العامة المعبر عنها بالنص.

لكي يتسم امتحان اللغة الانجليزية بالنزاهة الاجتماعية، كما أعلن المنهاج، فإن عليه أن يظهر علامات لغوية وغير لغوية في نصوص الامتحان - وبيئته الخارجية، أيضا - تدل على عدم تمييز الامتحان لجنس معين، لطبقة اجتماعية - اقتصادية معينة ولثقافة معينة من مجمل ثقافات الدول الناطقة باللغة الانجليزية. ولكن نتائج هذه القراءة النقدية تبين غير ذلك، اذ أن النماذج التي تم فحصها بشكل نقدي ونوعي تظهر وجود أنواع عدّة من التمييز وهي:

اللغة الانجليزية الموحد لجميع الأوساط يرى بالطالب العربي الذي يسكن في قرى غير معترف بها - على سبيل المثال - والذي يتعلم بظروف تعليمية، اجتماعية، اقتصادية ونفسية صعبة للغاية جراء عمليات الهدم المتكررة وبعده عن المدارس وعدم وجود كهرباء بشكل دائم، نفس صفات ومميزات الطالب اليهودي الذي ينعم بخيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية في شمال تل أبيب مثلا. ويتوقع منهم أن يتجاوبا مع المنهاج بنفس الاسلوب. فهذا المنهاج يتعامل مع هاتين المجموعتين المختلفتين بنفس المقدار ويفترض أن هناك نقطة انطلاق واحدة، ولا يقدم شيئا لسدّ الفجوات الكبيرة بين هذين العالمين. تظهر هذه الفجوات جليا في تحصيل الطلاب العرب المتدنية في كافة المواضيع وعلى الأخص باللغة الانجليزية لأسباب عديدة. منها ما يتعلق بمبنى اللغة نفسها وبالبيئة المحيطة بالطالب العربي التي لا تشجع الانكشاف على هذه اللغة بشكل صحيح، ومنها ما يتعلق بالتقصير الكبير من وزارة المعارف في سدّ الفجوات الهائلة في الميزانيات بين جهازي التعليم العربي واليهودي بما يتعلق بالموارد لتعليم الانجليزية.

ادعاء البحث المركزي:

منهاج اللغة الانجليزية كما ذكرت أعلاه يعتمد على أربع مجالات تعليم وتعلّم للغة، وعلى معايير واضحة لتحديد تقدم الطالب في هذه المجالات، وعلى مبادئ تحدد الأسس التي يتم حسبها اختيار فحوى ومواد كل ما يعتمد على المنهاج بنائه. تمثل هذه المعايير والمبادئ موقف واضعي المنهاج من أمور أساسية، منها ما هو لغوي ومنها ما هو اجتماعي. إن الادعاء الاساسي لهذه الورقة البحثية هو أن ما المعلن في المنهاج من مبادئ لغوية - اجتماعية ليس بالضرورة ما يطبق على أرض الواقع من قبل وزارة المعارف نفسها، حيث إن لمنهاج اللغة الانجليزية وجهين، De facto - المعلن، و De jure - الحاصل كما سألين أدناه.

سأسلط الضوء ضمن مبادئ منهاج اللغة الانجليزية على ما يسمى بمبادئ اختيار فحوى مواد اللغة الانجليزية. وسأبين كيف أن هذه المبادئ المعلنة لا تطبق على أرض الواقع كليا من خلال فحص هذه المبادئ بامتحان بجرّوت اللغة الانجليزية والتي هي، كما أسلفت، الانعكاس المباشر لمنهاج اللغة الانجليزية. وهذه المبادئ المعلنة بالمنهاج هي :

Principles Underlying the Choice of the Content:

The content of materials:

- is unbiased, unprejudiced, inoffensive and non-stereotypical

- تمييز جندي ذكوري وتكريس لأفكار جندرية مسبقة بالنسبة لأدوار المرأة والرجل في المجتمع.
- تمييز اجتماعي - اقتصادي يميز ضد الطلاب من الطبقات المستضعفة.
- تمييز ثقافي يميز ويركز على ثقافة وحضارة واحدة فقط من مجمل الحضارات المختلفة للدول الناطقة بالانجليزية، ألا وهي الحضارة والثقافة الأمريكية.

نتائج البحث ونقاش

تمييز جندي

إن توزيع الشخصيات التي تلعب دورا في النصوص المطروحة في هذه النماذج من المفروض أن تصف واقعا جنديا متساويا وأن تتحدى القوالب الاجتماعية التي تحدد أدوار النساء في المجتمع. إلا أن امتحانات الوزارة للغة الانجليزية تظهر تحيزا واضحا للذكور، إذ أن تمثيلهم داخل النصوص أعلى من تمثيل النساء، وأدوارهم هي أدوار ذكورية قيادية بحتة (طبيب، رئيس بلدية، صاحب مصلحة تجارية، خبير، مخرج، الخ) كما تبين اللائحة أدناه. وليس فقط أن تمثيل النساء قليل والأدوار التي تقوم بها تقليدية جدا وتكرس دونية المرأة مقارنة مع الرجل، إنما هي مغيبة في بعض النصوص، أيضا. فالمرأة، أو أنها لا تذكر أبدا أو إن ذكرت، فدورها تقليدي ومقوبل (نادلة في مطعم). وهذا بعكس ما أعلنه منهاج اللغة الانجليزية الذي وعد بعدم التحيز أو تكريس الافكار المسبقة.

Module	Male Characters	Female Characters	Neutral
نموذج امتحان اللغة الانجليزية	شخصيات ذكورية ومهنتها	شخصيات نسائية ومهنتهن	شخصيات حيادية
A 3 نصوص	Text 1: Restaurant Owner صاحب مطعم Text 3: Main character in a radio show شخصية رئيسية ببرنامج راديو	Text 1: Waitress نادلة بمطعم	Text 2: شخصية حيادية
B نصان			Text 1: neutral Task 2: neutral
C نص واحد	Mayor رئيس بلدية Doctor: Text 1 طبيب Policemen شرطي Taxi driver سائق تاكسي	لا يوجد اي شخصية نسائية	
C نص واحد			Text 1: neutral
D نص واحد ومهمة تعبير كتابي.	Mountain climber متسلق جبال Magazine editor محرر مجلة	لا يوجد اي شخصية نسائية	Task 2: neutral
E نصان	Text 1: Museum designer مصمم متاحف Movie star ممثل نجم Film Director مخرج افلام Text 2: A male expert interviewed by a female radio hostess خبير بمجال معين بمقابلة راديو	لا يوجد اي شخصية نسائية	
E نصان	Text 1: Biology professor بروفييسور بيولوجيا Text 2: A male expert interviewed by a female radio hostess خبير في مقابلة راديو	لا يوجد اي شخصية نسائية	
F نص ومهمة تعبير كتابي	Text 1: CEO of a company رئيس شركة	لا يوجد اي شخصية نسائية	Task 2: neutral
G نص ومهمة تعبير كتابي	Text 1: Sound expert خبير صوت Marketing expert خبير تسويق	لا يوجد اي شخصية نسائية	Task 2: neutral



1990, Peretz and Shoham, 1982). وهذه المعرفة لها صلة ايجابية بقدرة الطلاب على تذكر التفاصيل أثناء حل أسئلة امتحان فهم المسموع، أيضا (Schmidt-Rinehart, 1993). ومن هنا فإن مواضيع امتحانات فهم المقروء والمسموع باللغة الانجليزية المطروحة أعلاه تتطلب رأس مال ثقافي المستقى بالضرورة من رأس مال اقتصادي (Bourdieu, 1973) لأنها تصف تجارب الطبقة الوسطى - العليا اقتصاديا واجتماعيا. فالمطاعم الصينية، المتاحف، هواية التصوير، تسلق الجبال، التكنولوجيا الحديثة في عالم التسوق والتعليم الاكاديمي، واستثمار الصوت في عالم التسويق، والتلوث البيئي الصوتي ودوريات الشرطة البيئية وغيرها من المواضيع هي ليست من تجارب ولا عالم اطلاع الطالب الفقير اقتصاديا واجتماعيا والتي يمثل الطلاب العرب الغلبة العظمى منهم. فحسب الاحصائيات الأخيرة فإن 66% من الأطفال العرب هم تحت خط الفقر. لذلك فإن لهذا النوع من التحيز تأثيرا سلبيا مباشرا على فهم الطلاب ذوي الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الضعيفة للقطعة وبالتالي على تحصيلهم في امتحان اللغة الانجليزية.

التمييز الحضاري والثقافي

إن المبادئ المطروحة أعلاه لمنهاج اللغة الانجليزية تعد بالحيادية وبعدم التحيز لأي فئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن واحدا من المجالات الأربعة لتحديد القدرة والمعرفة اللغوية حسب منهاج اللغة الانجليزية وهو مجال التعرف على الأدب والثقافة واللغة الانجليزية وتقديرهم (Appreciation of language, literature and culture). تحت هذا المجال، إن المعيار الاساسي الذي يحدد جسم المعرفة المتراكم ومنظومة القدرات التي تكون قاعدة لتربية جيدة هو كالتالي:

Standards:

- Pupils appreciate literature that is written in English and through it develop sensitivity to a variety of cultures.
- أن يتعرف الطلاب على الادب المكتوب باللغة الانجليزية ويقدرونه ومن خلاله يطوروا حساسية للثقافات المختلفة.

إن هذا التصريح الجميل في منهاج اللغة الانجليزية يُجافي الواقع بشكل كبير إذ إن التدقيق النقدي في نصوص نماذج اللغة الانجليزية التي تم بحثها يتضح أن 6 من أصل 9 نماذج فحصت تحوي نصوصا خلفيتها وشخصياتها (الذكورية بالأغلبية) وثقافتها هي ثقافة أميركية. أما الثلاث نصوص الباقية، فواحدة تصف حضارة وثقافة بريطانية وفي الاثني الباقيين لا يوجد تحديد للثقافة والبيئة. كيف يمكن أن يدعي المنهاج باحترام

تمييز اجتماعي - اقتصادي:

ان المواضيع المطروحة في نصوص امتحانات اللغة الانجليزية، حسب مبادئ المنهاج، من المفروض أن تكون مواضيع عامة، وغير منحازة لفئة دينية أو ثقافية أو عرقية معينة. وقد غاب عن بال واضعي المنهاج ان يذكروا، أيضا، الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة التي ينتمي إليها الطلاب في إسرائيل والتي يكون الطلاب العرب فيها أكبر نسبة طلاب ذوي خلفية اجتماعية اقتصادية مستضعفة. إن فحصا نقديا لهذه المواضيع وعناوين النصوص المطروحة والمفردات اللغوية المستقاة من هذه المواضيع المطروحة، يكشف لنا انها فعلا عامة، إلا أنها عامة ومعروفة لطلاب من طبقة اجتماعية - اقتصادية وسطى وعليا. إن المواضيع المطروحة بنصوص امتحانات اللغة الانجليزية والكلمات والمفردات اللغوية المستعملة داخل النصوص تخاطب طلاب ذوي رأس مال ثقافي عال.

- *The New Way to Shop*: -عن الطرق الجديدة للتبضع بواسطة مرآة بالحنوت موصولة بالانترنت لتصل الاشخاص ببيوتهم.
- *Can you Hear Me*? - عن تلويث البيئة عن طريق الصوت بالمطاعم والمقاهي ودوريات شرطة الصوت
- *Orienteering- The Sport for Everyone* --نوع جديد من الرياضة بالطبيعة.
- *The Accidental Career of Photographer Jimmy Chin* - عن هواية ومهنة التصوير.
- *Where Exhibits and Entertainment Meet* - عن عالم المتاحف الحديثة والمربوطة بأحدث أجهزة التكنولوجيا والترفيه.
- *Clickers on Campus* - عن طريقة التعلم الجديدة بحرم الجامعة والتي يتم فحص إجابات الطلاب عن طريقة برمجية حاسوب خاصة.
- *The Cookie Master* - عن عالم المطاعم الصينية وبسكوت الحظ الذي يوزع هناك.
- *Volume Control* - عن احدث الطرق التكنولوجية الحديثة في عالم التسويق بواسطة استثمار الصوت.

إن المشكلة الأساسية في التحيز الاجتماعي - الاقتصادي هو أنه يؤثر سلبا على تحصيل الطلاب، إذ إن هنالك علاقة طردية مثبتة بحثيا بين معرفة الطلاب للمواضيع المطروحة وعيشهم لتجربة هذه المواضيع، وما يترتب على هذه المواضيع من ثروة لغوية وثقافية، وبين تحصيلهم في امتحان فهم المقروء. كلما كان الطالب على معرفة واطلاع بالموضوع المطروح بامتحان فهم المقروء، كلما زاد فهمه للقطعة (Bourdieu, 1973; DiMaggio)

الاطر. في إسرائيل هنالك إطار واحد فقط هو ACROLT ولكنه غير فعال بشكل خاص.

- المطلوب من وزارة المعارف، ومديرية تفتيش اللغة الانجليزية مراقبة نفسها وموادها لأن من مسؤوليتها مهنيًا تطبيق ما أعلنته ووعدت به من مبادئ عدل اجتماعي - الذي يؤثر بالضرورة على التحصيل الأكاديمي للطلاب - ولأنه من مسؤوليتها أخلاقيا إتاحة فرص تعلم متساوية لجمهور طلابها دون تمييز جنسي، اجتماعي - اقتصادي أو ثقافي ودون إقحام اعتبارات غير مهنية قد تكون متأثرة من سياسات اجتماعية - اقتصادية - سياسية سائدة.
- المطلوب، أيضا، من المجتمع المدني والمهني وجمهور المعلمين والمربين أخذ دورهم بمراقبة مضامين مناهج التعليم وانعكاساتها في المستندات والمواد الوزارية المختلفة، ومحاسبة واضعي السياسات التربوية عندما تتضح الفجوة بين المعلن والمطبق على أرض الواقع. المطلوب منهم، أيضا عدم التعامل مع مواد الوزارة وكأنها معصومة عن الخطأ، لأن الواقع اثبت عكس ذلك.

استنتاج وتلخيص:

قد تبدو سياسات التربية اللغوية للعين المجردة مبنية على أسس ومعايير مبدئية ومهنية عادلة، وأن مضمون وثائق هذه السياسات من مناهج وانعكسات هذه المناهج من تخطيط دروس او امتحانات وزارية مؤسسة على اعتبارات مهنية بحتة. إلا ان الواقع هو غير كذلك، فإن تحت غطاء اللغة - والسياسة اللغوية وسياسية التربية اللغوية، هناك مصالح اجتماعية - سياسية - اقتصادية يتم تكريسها والحفاظ عليها من خلال حقل التربية والتعليم - وسواه، أيضا - لأن لهذا الحقل بالذات التأثير الأكبر على المواطنين، وله القدرة الأعظم على بناء شخصية المواطن كما تراها السلطة والمؤسسة. ترى شوهامي (2003) أن السياسات اللغوية والسياسات التربوية اللغوية - المشتقة منها أصلا - ليست إلا جزء من مشروع متكامل لأجندة اجتماعية سياسية طبقية يحددها واضعو السياسات العليا في وزارات الدولة وتخدم مصالحهم بالأساس. ويلاحظ، أيضا، أن في هذه الدائرة، دائرة صانعي القرار وواضعي المنهاج، لا يوجد اي عضو عربي واحد في لجنة إعداد مناهج تعليم اللغة الانجليزية، ولم يأخذ مخطوطو الوحدات التعليمية بالحسبان تعامل التلميذ العربي مع ثلاث لغات في آن واحد (Amara& Mari',2004)

من إفرازات هذه السياسة التي تهمل وتضعف الضعيف وتقوي الغني والقوي، هو ذلك التناقض بين المعلّن De jure وبين الحاصل، De facto وهذا ما أظهرته هذه الدراسة. ولهذا التناقض

تعددية الأدب الانجليزي وثقافات الدول الناطقة باللغة الانجليزية، من جهة، وأن تقوم وزارة المعارف بتسليط الضوء على ثقافة واحدة، من جهة أخرى - وهي الاميريكية - والتمييز ضد ثقافات وأدب ثقافات اخرى ناطقة بالانجليزية؟ لعل وزارة المعارف، بواسطة مديرية التفتيش للغة الانجليزية، تود أن تطور عند الطالب العربي - وغير العربي - حساسية وتقدير خاص للثقافة الأميركية؟ على ما يبدو في وثائق وزارة المعارف - امتحانات البجروت بالانجليزية- هذا هو الحال والمطلوب، حتى ولو لم تعلن جهارا غير ذلك. إن الغزو الثقافي - Cultural Invasion " هي إحدى سمات برامج التعليم التي تتبعها المؤسسة لتفرض هيمنتها ونشر أجندتها، وهي تحاول بواسطة أسلوب الـ "Prescription" أن تحدّد للمجتمع كيف يجب أن يكون وماذا يجب أن يفضل وكيف يجب أن يعيش من منظار واضعي المنهاج من ممثلي المؤسسة نفسها (Frerie,1979). مع أن منهاج الانجليزية يبدو بريئا الا ان تطبيقه واقعا يؤكد وجود أجندة هيمنة ثقافية.

توصيات:

- على واضعي السياسات التربوية ومؤلفي المناهج بشكل عام ومنهاج اللغة الانجليزية، بشكل خاص، أن يفحصوا جيدا كيف يتم تطبيق مبادئ المنهاج ليس فقط من قبل جمهور المعلمين المطالبين بتنفيذ هذه المبادئ والمحاسبين من قبل الوزارة، إنما من قبل وزارة المعارف نفسها ومديرية تفتيش اللغة الانجليزية التي عليها أن تراقب تطبيق هذه المبادئ في موادها ومستنداتها وامتحاناتها. إن المسؤولية المهنية والأخلاقية لوزارة المعارف لا تنتهي بوضعها للمنهاج إنما تبدأ هناك. فكل ما يخرج من هذه الوزارة يجب أن يخضع لفحص وتدقيق ليس كمي فقط وإنما نوعي، أيضا. المقصود بالتدقيق الكمي هو - على سبيل المثال - فحص صلاحية (validity) وموثوقية (reliability) امتحانات اللغة الانجليزية. والتدقيق النوعي يقصد به فحص مدى خضوع هذه الامتحانات لمعايير عدل اجتماعي - مثل نزاهة الامتحان الاجتماعية وقيمه الديمقراطية - والتي تعتبر اليوم من المعايير المهنية المتبناه في أوروبا بشكل واسع. هنالك العديد من الأجسام والهيئات التي اقيمت في أوروبا وأميركا الشمالية لمراقبة تطبيق مناهج التعليم بشكل نقدي، وحثّ الوزارات على تبني معايير عدل اجتماعي وأخلاقي في موادها وتطور أطر عمل ومواد إرشاد بهذا الخصوص. على سبيل المثال، لا الحصر، ILTA و ALTE في أوروبا و JCTP في الولايات المتحدة وغيرها من



المصادر :

Amara, M., and Merie, A., 2004. *Arab language education: the Arab minority in Israel*. The Centre of Arabic Literature Studies-Beit Berl College and Dar Al Huda publications.

Bourdieu, P., 1973. Cultural reproduction and social reproduction. In: Brown, R., ed. *Knowledge, education, and social change: Papers in the sociology of education*. London: Tavistock. pp.71-112.

DiMaggio, P., 1982. Cultural capital and school success: The impact of status culture participation on the grades of US high school students. *American Sociological Review*, 47, 189-201, Yale University.

Freire, P., 1970. *The pedagogy of the oppressed*. NY: Continuum International Publishing.

Green, L. R. and Griffore, J. R., 1980. The impact of standardized tests on minority students. *The Journal of Negro Education*, 49(3), 238-252.

Peretz, A. and Shoham, M., 1990. *Does topic familiarity affect assessed difficulty and actual performance on reading comprehension tests in LSP?* Paper presented at the Annual Meeting of the Academic Committee for research on Language Testing, Ben Gurion University.

Shmidt-Rinehart, B.C., 1994. The effect of topic familiarity on second language listening comprehension. *The Modern Language Journal*, 78 (2) 179-189.

Shohamy, E., 2003. Implications of language education policies for language study in schools and universities. *The Modern Language Journal*, 87 (2), 278-286.

Thayer, D. L., 2003. *The California high-school exit exam: A blueprint for success*. Sacramento: M.A. California State University.

ينعكس في البحث حول أسباب المكانة التحصيلية المتدنية للطلاب العرب - وغيرهم من الشرائح المستضعفة - في امتحانات اللغة الانجليزية، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على تحصيلهم، ويؤثر فيما يؤثر على المجتمع، إذ أنه يكرس ويقدم مسلمات مجتمعية التي يتحداها المنهاج علنا ويتبناها سرا. إن امتحانات اللغة الانجليزية المختلفة التي تمّ فحصها في إطار إعداد هذه الدراسة، تمّ اختيارها بشكل عشوائي، وهي تمثل نماذج مختلفة لمستويات تخصص مختلفة (3-4-5 وحدات) ومواعيد امتحانات مختلفة (صيف، شتاء، موعد، موعد ب) وسنوات مختلفة. إن هذه العينة النوعية تلقي الضوء على منهاج اللغة الإنجليزية ليس من وجهة نظر لغوية فقط وإنما لغوية - اجتماعية، أيضا، وتدعو جمهور المستهلكين لهذا المنهاج أن ينظروا إليه بنظرة نقدية. فالمنهاج هو وثيقة يعبر عن مصالح واضعها رغم كل التغني بالمبادئ والقيم العليا. وعلينا، نحن جمهور المتلقين، أن نتلقى الأمور بعين فاحصة. ورغم أن الانطباع العام هو أن منهاج اللغة الانجليزية متقدم نسبيا عن باقي المناهج من حيث تحديثه وملاءمته مع الزمن المعاصر وتحدياته، ومن حيث المبنى التنظيمي الذي يوحد التعليم وطرق التقييم والمضمون الذي يعتمد أكثر على تعليم واكتساب مهارات منه على تلقين مادة والمبادئ التقدمة، إلا أن هذا التقدم وهذه التقدمة هما غطاء لأجندة جندرية ذكورية بعيدة عن المساواة المنشودة، ولرسالة اجتماعية - اقتصادية تخدم واضعها من واضعي المنهاج ولبرنامج ثقافي واضح يكرّس العلاقات السياسية الاسرائيلية ويسعى لنشرها .

الأبعاد الحضارية في إشكال تعلم اللغة الانجليزية في المدارس العربية

سناء أبو صالح

مدرسة للغة الإنجليزية، حاصلة على اللقب الثاني في تدريس اللغة الإنجليزية من كلية أورنيم

مقدمة:

من منا لا يعرف كم هي شيقة كتب اللغة الانجليزية، كتب غنية بصور شتى، منها الأدبية ومنها الفولكلورية. صور محلية وأخرى عالمية. أما الصور الشمسية فهي غاية في الروعة. أنا متأكدة أنه لا أجمل من هذا الكتاب في حقبة الطالب! العيب الوحيد في هذه الكتب أنه لا شيء فيها تقريبا يخص الطالب العربي. ألا يمكن إيجاد ولو صورة واحدة تمت لطالبنا بصلة؟ وكأن الأدب العربي لم يدخل العالمية بعد! فمع أن قصص ألف ليلة وليلة وعلي بابا والسندباد، وجدت طريقها إلى العالم أجمع، إلا أنها لم تجد طريقها إلى الطالب العربي في إسرائيل!

جميع كتب تدريس اللغة الإنجليزية تتألف من خمس إلى تسع وحدات تعليمية. كل وحدة تتناول موضوعا واحدا بعدة أشكال. فمرة، يدور الحديث حول الطبيعة ومرة عن كوارثها. تارة، يتحدث عن الرياضة بشتى أنواعها وطورا عن أبطالها. إلا أن هذه الكتب تتجاهل الطالب العربي، كأنه غير موجود، لا على الساحة المحلية، ولا العالمية. حتى يكون الطالب شريكا في العملية التعليمية، عليه أن يشغل ما لديه من مخزون للمعلومات والتي تحفز بدورها وتشجع الطالب على التفاعل أكثر مع موضوع الدرس.

مع احترامي لمن وضعوا منهاج اللغة الانجليزية بمبادئه الأربع (التي سنأتي على شرحها لاحقا) يبدو أنهم نسوا مبدءاً أساسيا لوجود الإنسان وهو الانتماء والهوية، خاصة هوية الطالب العربي، الذي وجد في إشكالية غريبة في سيرورة تعلم اللغة

الانجليزية. كما أن من يعملون مع دور النشر من العرب ليسوا على المستوى الكاف من الدراية باللغة العربية. لذلك نرى الكثير من الأخطاء الإملائية واللغوية، حتى أن ترجمة الكلمات إلى العربية محفوفة بالكثير من الأخطاء.

محددات تعليم اللغة الانجليزية في المناهج

منهج تعليم اللغة الانجليزية يطرح المجالات الأربع: التفاعل الاجتماعي، سهولة الوصول إلى المعلومات، عرض وتقديم المعلومات والأفكار والتعرف على الأدب والثقافة واللغة وتقدير كل منها (English Curriculum, 2002). ومن هذه المجالات تبنشق المعايير والمعاليم والمقاييس ومستويات التقدم كلها معروضة بشكل مرتب وأنيق. وكلها مجتمعة تؤدي إلى إنجاح العملية التعليمية بإدراك المعلم لأهمية كل قضية يدرّسها. ومن هذه المعايير، تشجيع الطالب على تطوير تصوّر ذاتي إيجابي، البناء على الخلفية الثقافية وتشجيعها عند الطالب، كلها أهداف سامية تعزز أهمية درس اللغة الانجليزية في نفس الطالب بشكل عام. ولكن، ماذا عن تفعيل هذه الأهداف وتقريبها للطالب العربي من خلال كتب تدريس اللغة الانجليزية؟

يتناول المنهج المبادئ الأولية لاختيار المضامين (منهج التعليم، 2002)، كأن تكون غير منحازة وخالية من الأفكار المسبقة وتأخذ بالحسبان تشكيلة واسعة من الخلفيات الدينية والثقافية والإثنية، وتثير اهتمامات الطلاب بالمطالعة الخارجية (ص 15). ومن المبادئ الأولية لاختيار المهام أن تتصل بتجارب التلاميذ



كثيرون من ممثلين ورياضيين في المجتمع اليهودي الإسرائيلي. كما تحدث عن العائلات عند قبائل الهنود والقبائل الاسترالية القديمة ومصر القديمة وكذلك العائلات في المجتمع اليهودي.

• كتاب (Go For It 1995)، موضوعه عن المراهقين. ورد ذكر لأسمي عمر من مصر صفحة 9 ورفيق صفحة 24 في حديثه عن مدرسته في مصر، كما ترد قصة مصورة عن الألعاب الرياضية في مصر القديمة صفحة 38. كما أن هناك وحدة تعليمية عن رواية القصص تذكر فيها ليلي الحمراء صفحة 76 وقصة عن الملك هنري في شمال ويلز صفحة 69. كما توجد في هذا الكتاب وحدة تعليمية عن إسرائيل حيث تظهر صورة لبنات عربيات ولشيخ عربي مسن يلبس العقال في سوق الدالية - عسفايا صفحة 142. كثيرا ما يرد في كتب التدريس الإنجليزية موضوع كتابة الرسائل. نرى أحيانا، ذكرا للأسماء والأماكن العربية كما في كتاب (Highlight) في الصفحات 17، 116، 117 إلا أن السواد الأعظم لأسماء هذه الرسائل هو الأسماء الغربية. من خلال تفحص كتاب "Highlight" وجدت أن إحدى القصص (Too-Tall Tammy P. 74) مقتبسة عن قصة (قد تكون عربية) (Too-Tall Tawyla)، حيث بدلوا أسم البطلة من طويلة إلى تامي، زيادة في إهمال وإقصاء الطالب العربي من النص.

• كتاب (On Track, 2006)، يتحدث عن الاحتفالات الشعبية في حضارات شتى كاحتفال الجينة في المملكة البريطانية واحتفال الزبدة في التيببت واحتفال الماء في أميركا- مينوسوتا واحتفال التوموتينا في إسبانيا (صفحة 8-9)، لكن لا يوجد أي ذكر لأي احتفال عربي. كما يتناول الكتاب الحديث عن بعض المشاهير مثل ألفيس بريسلي وجون لينون (صفحة 20) ويل سميث (صفحة 35) والمشاهير المحليين مثل سريت حداد وغيرها صفحة 22. كما ويرد ذكر فتاتين عربيتين مشتركيتين في أولاد السلام (صفحة 124-125) (أمل وفاديه إلا أن أسم فاديه (Fadga) كتب خطأ ولولا الموضوع لما ورد ذكرهما.

• في كتاب (Move Ahead, 2007)، نرى سميرة صفحة 15 مع برنامجها اليومي كما ونرى هبة ولينا وموسى صفحة 117 مع أحلامهما. نجد في الكتاب وحدة كاملة تتحدث عن مصر القديمة والفراعنة صفحة 66-85.

• في كتاب (Horizons, 2002) توجد قصة تتحدث عن فتاه صومالية صفحة 40-44 تهرب مع أمها وأخيها إلى بريطانيا. كما وتذكر بعض الكلمات العربية في أحرف انجليزية حفزت الطلاب لأن يتفاعلوا مع الدرس أكثر. كذلك في

السابقة لكي يشتركوا ويتفاعلوا مع هذه المهام بشكل ناجح. كما تقوم في هذه الحالة ملاءمة بين مواد التعليم ومجالات اهتمام التلاميذ وتجاربهم ومعلوماتهم، وهي تتيح المجال بدورها لتواصل شيق وذو معنى (منهج التعليم، 2002، ص15).

• لا نرى لهذه المبادئ مجتمعة أي ذكر في كتب التدريس. بالرغم مما ذكر سابقا، فإن وزارة المعارف توافق سنويا على نشر عدد من الكتب التي لا تأخذ بالحسبان العناصر السابقة فيما للطلاب العرب الحق في كتب تتحدث إليهم بما يتوافق مع خلفياتهم الثقافية والحضارية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا توافق وزارة المعارف على نشر عدد ليس بقليل من الكتب سنويا التي لا تتوافق مع المعايير التي تضعها نصب أعينها؟

أمثلة عينية على تغييب الطالب العربي من كتاب التدريس

سأخص بالنقد هنا مجال التعرّف على الأدب والثقافة واللغة وتقييم كل منها في منهاج اللغة الإنجليزية. والهدف هو رفع الوعي لطبيعة اللغة وفهم طريقة بناء اللغات والوقوف على الفوارق بينها، حيث أن مثل هذا الوعي من شأنه أن يساهم في تطوير القدرة اللغوية وفي تعميق التفهم لطبيعة لغة الأم (English Curriculum, 2002). وأول الغايات التي يرقى منهاج الحديث (ص 9) للوصول إليها هي "التواصل والتفاعل بشكل ناجح مع الأحوال الاجتماعية المختلفة".

• من خلال بحثي للكتب الموجودة في متناول يدي، رأيت الكثير من الحضارات العالمية من أستراليا حتى إفريقيا في مضامين الحصوص. هنالك الكتب القديمة والحديثة إلا أن معظمها من مكتبة أيريك كوهين التي تأخذ حصّة الأسد من نشر الكتب في الوسط العربي. وعلى سبيل القصر لا الحصر نذكر ما يلي مما ورد من رموز حضارية في بعض الكتب.

• كتاب (Signal C.Q.) الذي صدر سنة 1991، تناول أستراليا من ناحية جغرافية وتاريخية وفلكلورية. كتاب شيق للغاية يأتي ذكر الطالب العربي فيه في قصة واحدة من الفلكلور العربي عن الحج صفحة 233 (The Chain of Beads and the Diamond). لقد تناول هذا الكتاب الكثير من المواضيع المتعلقة بالحضارات الاسترالية القديمة والحديثة منها، كما عرض أكثر من قصة من شتى الحضارات.

• كتاب (Take The Lead 1993) تناول موضوع أهمية الوقت عند الإسلام لإقامة الصلاة. كذلك، يوجد رسم مبسط لمسجد صفحة 106. تناول هذا الكتاب مواضيع مشاهير

فمن الصعب على الطالب العربي أن يتفاعل مع أحداث سبتمبر (ص27-29) كما يتفاعل الطالب اليهودي لأن الطالب العربي يعيش في بيئة تعتبرها الثقافة الغربية "شريرة:evil" (Jubran,2005) وكون الحضارة الغربية معادية للشرق (Ellis,1997), يعتبر هذا الموضوع وغيره حاجزا منيعا أمام الطالب العربي الذي يشعر بأنه لا يستطيع أن يتجاوب مع كلاهما: الحضارة الغربية وموضوع النص. مثل هذه المواضيع السياسية منها أو الدينية تمنع الطالب من أن يذوّت الثقافة التي ذكرها النص التعليمي. على سبيل المثال هناك الكثير من الكلمات المتشابهة في لغتين أو أكثر (cognates) مثل: radio, video, circus وهي موجودة في الكتب الابتدائية خاصة وحتى الإعدادية منها, كموضوع تعليمي أساسي أو ثانوي, ولم يؤخذ بالحسبان ولا في أي كتاب وجود الكلمات العربية العريقة المستقرضة (loan words) في اللغة الانجليزية -Al-Akad, 1960. Barfield), لها استعمالها ودلالاتها في حياة الطالب مثل: "جبر, كحول, قهوة, كهف, صندل, قنديل, فردوس...." (وافي, 1983). جميعها كلمات أنتجتها البيئة العربية وتعتبر من الكلمات الشائعة والمستعملة في اللغة الانجليزية. لماذا هذا الانتقاص من قيمة اللغة العربية؟ هذا يؤدي إلى الحط من قيمة اللغة العربية في نظر الطالب العربي (أمارة, 2010), وينمي الإحساس بالإقصاء (Jubran, 2005) لدى الطالب العربي. فأين التفهم لطبيعة لغة الأم عند التلاميذ التي يتحدث عنها المنهج لتدريس اللغة الانجليزية؟! هناك مرجعيات بسيطة لاستعمال اللغة أو الثقافة العربية في كتب التدريس ولكنها غير دقيقة, مثل كتابة الأسماء بطرق خاطئة, أسم "فادية" كتب Fadga ص 124 (On Track, 2006) أو ذكر معلومات بسيطة لا تتجاوز السطر أو السطرين (Explorer,2003) حيث يتناول موضوع "الصلحة" في الوسط العربي ولا يتجاوز الحديث السطرين (ص 40).

ماهية العلاقة بين الحضارة والعملية التعليمية

الحضارة هي رموز تحوي الأخلاق, اللباس, اللغة, والدين ومسلّمات سلوكية. إنها معيار الاستقامة وحالة من الفهم لتجاربنا وتغييرها لما يتماشى مع الحضارة السائدة (Williams,1961). تعطي منظمة اليونسكو (2004) الحضارة التعريف التالي: "هي مجموعة من المميزات العاطفية, العقلية, المادية والروحية التي تخص مجموعة اجتماعية" مثل العادات والتقاليد والاعتقادات والفنون والأدب وأسلوب الحياة. إنها

صفحة 97 تتحدث راية عن مشاكلها كفتاه عربية.

- كتاب Thumbs Up, 2009 يتحدث عن الكثير من المشاهير مثل جينيفر لوبيز, بيونسي صفحة 126, وعن نينيت تايب الإسرائيلية صفحة 91 وعن برنامج "كوخاف نولاد" صفحة 92. ولكن في الحديث عن أصدقاء المراسلة على الانترنت وردت فقرة عن الطالب علي من الأردن مع أولاد من الصين واليابان وبريطانيا وإيطاليا والبرازيل.
- كتاب Explorer, 2003, يتناول الحديث عن شتى المشاهير أمثال جيم كاري وميل جيبسون ومايكل جوردان وهيلاري كلنتون وعن شتى المواضيع. لكننا لا نرى فيها أي أسم عربي وهنالك وحدة كاملة عن الكتب والقراءة وأهميتهما والكثير من صور الكتب.
- لا ترد أي أسماء عربية إطلاقا في الكتب التالية: (New Mosaic 2008, Connectors (2007), Navigator (2006) Mind Matters (2006) Get Together (2006), تناول أسماء محايدة تستعمل في لغات عدة مثل: ياسمين و سوزان صفحة 61 وأمير وسارة صفحة 62 وإيميلي صفحة 62. موضوع الرسائل يعود مرة أخرى ولا يظهر أسم عربي في كتاب (Frontiers 2008). نرى فيه أسم داني, إيلان, طالي, إيلانة, كرميت, رامي في الصفحات 55-58. وكذلك ملاحظات من الأهل صفحة 108 كلها أسماء يهودية مثل رون, إيلانا بن, راحيل كوهين, دافيد مزراحي, سيليا زفيت, أفير آشي, يوسي البوين.
- في كتاب (2011) Live And Learn الذي صدر حديثا, ترد أسماء رون وشيلي صفحة 57, وليثور, رونا, رامي, ودانا.
- إن جميع هذه الكتب تقريبا تتناول موضوع المشاهير الغربيين عامة والإسرائيليين اليهود خاصة (Mind Matters, Get Together, On Track, On Track-Alternative, Explorers). لا يوجد أي ذكر لأي فنان عربي - لا محليا ولا على صعيد العالم العربي.
- مثال آخر موجود في كتاب "On Track, Alternative" طبع لأجل الطلاب الضعفاء وغالبيتهم من المدارس العربية وفي هذه الطبعة تتغير بعض المواضيع وطريقة عرضها لكي تتناسب مع هؤلاء الطلاب لتسهيل العملية التعليمية, إلا أن الطالب العربي يبقى مغيبا ولا توجد له أي حصة في هذه النصوص.
- كثيرا ما تحمل كتب اللغة الإنجليزية في طياتها مواضيع لا تعالج اللغة عينا ولا تمت لتعليم اللغة بصلة. على سبيل المثال موضوع 11\9 وأحداثه في كتاب (Explorer,2003),

الحضارة الهدف (Target Culture) أي حضارة اللغة الثانية كخلفية للنص التعليمي (Cortazzi & Lixian, 1999). ومن ناحية تطبيقية فإن وجود الحضارة في النص العلمي يجب أن يسهل ويدعم العملية التعليمية لا أن يُعيقها (Valdez, 1987). فاللغة الانجليزية لوحدها تصدم الطالب (Williams, 1961)، فكم بالحري عندما نجد اللغة مجتمعة مع البعد الثقافي الآخر. وحسب كورتيزي، يجب أن تساهم الحضارة في تعليم اللغة لجعل المتعلم في حالة من المشاركة المتغابرة في تجارب متغيرة لكي نرقى الى حالة المتعلم الذي يتحدث عنه "ليب" (The situated learner) (Lave 1996).

هوية الطالب العربي مركبة جدا لأنه وجد في صراع دائم مع هويات أخرى في دولته (Jubran, 2005)، فعندما يصادف الطالب العربي أي من الرموز اليهودية فهو لا يعرفه لأنه لا يشاركه ذات الهوية، الأسم، الموسيقى أو الكلمات. وفي النهاية لن تكون هنالك أي قاعدة للبناء عليها والتعلم منها. هنالك حد أدنى للتأقلم أو للتبادل الثقافي ويجب على الطالب أن يعبره لكي يستطيع أن يتماشى مع اللغة الثانية. وبكلمات أخرى، أن يبقى على المسار التعليمي اللغوي (Acton & Defelix, 1987). إذا تقبل الطالب الحضارة الهدف فقد تقبل لغتها (Valdes, 1987). لذلك في حالة الطالب العربي الذي يشعر بالعداء نحو الحضارة الأمريكية أو الانجليزية فمن الصعب على الطالب أن يتقبل اللغة أو الحضارة (Ellis, 1997) ولن تكون لديه الرغبة والقابلية للتداخل مع الحضارة الأخرى. وبهذا فهو لن يذهب بعيدا في تعلم تلك اللغة (Acton & Defelix, 1987).

على ضوء ما ذكر أعلاه، فإن النص المبني على قيم حضارية مألوفة تجعل الطالب مهينا أكثر للمشاركة والتفاعل. فالطالب بحاجة لأن يفاوض المعنى مع الهوية (Ali, 1994) وعلى المعلم أن يساعد الطالب لكي يجد نفسه في النص. إن استعمال القصص والتاريخ والأماكن التي اختبرها الطالب في مكان سكناه تتداخل فيما بينها لتشكيل النسيج الحضاري والذي بدوره يرتبط بالمعرفة التي تؤثر على نظام عمل الشخصية (Spencer & Blades, 2006). ويزود هذا النسيج الطالب بالإحساس بالارتباط والانتماء (Larzen, 2005) والتي تتداخل فيما بينها لتشكيل الهوية. أما إذا غابت الهوية فقد الطالب معنى خبراته وتجاربه الحميمة.

اقترحت منظمة اليونسكو (2004) برنامجا متعدد الحضارات للتدريس في جميع أنحاء العالم والذي يعزز فهم الفرد لهويته الحضارية والقومية حين يتعلم لغة أجنبية. يؤكد Rod Ellis (1997) على عدة عوامل متداخلة تعمل على تسهيل أو إعاقة تعلم اللغة الثانية ومنها الهوية (identity) والمثاقفة

ترجع إلى نماذج من النشاطات البشرية والمباني الرمزية التي تعطي دلالة معينة لبعض الفعاليات. فالحضارة هي النظام الرمزي لمجتمع معين (Williams, 1961) الذي يحوي جميع مجالات الحياة الذي انتقل ولا زال ينتقل من جيل إلى آخر. الحضارة هي طريقة حياة وتفكير (Larzen, 2005) لذلك الحضارة هي القوة التي تجمع الناس مع بعضها. العلاقة فيما بين الحضارة واللغة معقدة حيث أن اللغة جزء لا يتجزأ من الحضارة فكلاهما: الجوهر والمبنى (substance & medium) يتطوران معا ويتعلق أحدهما بالآخر (Larzen, 2005) ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. يبين تقرير اليونسكو (2004) أهمية احترام الاختلاف والاعتراف بالاختلاف الحضاري. فمن المهم لجميع الأفراد أن تكون لهم هويتهم والانتماء لمجموعة تشاركهم القيم الحضارية ذاتها، وأن تعترف بهم الدولة وبهويتهم. بما أن الحضارة جزء لا يتجزأ من تعليم اللغة (Valdes, 1987, Williams, 1961, Larzen, 2005)، يجب احترام حضارة المجموعة والإبقاء على خصوصيتها (UNESCO, 2004).

الوعي الحضاري هو عملية مستمرة. فالمتعلم يقوم بشكل مستمر بدمج المادة الحضارية المستجدة مع الشبكة الثقافية الحالية والسابقة لمعرفة كنه الحضارة نفسها (Spencer & Blades, 2006, Valdes, 1987) ولكي يخلق معنى للحضارة. الامبريالية الحضارية هي ظاهرة استعملت عندما حكمت الدولة القوية وفرضت قيمها الثقافية عنوة على شعوب أخرى (Bianco, 2003). يعتقد البعض أن توحيد المقاييس الثقافية والحضارية هو مركب إيجابي لكل العالم بينما يعتبره البعض الآخر تهديدا حيث انه لكل فرد وفي كل مكان الحق في التعبير عن قيمه الثقافية. إن توحيد المعايير الثقافية يؤدي إلى انقراض بعض الحضارات، حيث أن الطبيعة البشرية لا تختلف من حضارة لأخرى. وهنالك الكثير من القيم المشتركة العابرة للحضارات. النسيج المعقد للحضارات المختلفة حول العالم هو حجر الأساس، حيث يسمح لكل فرد أن يحافظ على قيمه الحضارية. لذلك، من المهم إيجاد صمام أمان لحماية الحضارة /الثقافة / اللغة الأم (protective filter) (Bianco, 2003). لذلك، من المهم إيجاد صمام أمان لحماية الحضارة / اللغة الأم protective filter) (Bianco, 2003). والذي يساعد على إبقاء وصمود الحضارة بوجه هيمنة الامبريالية الحضارية. لذلك فإن التداخل والتفاهم فيما بين الحضارات بدلا من غزو الحضارة الغربية يساهم في رفع صورة الذات عند الطالب .

أهمية الحضارة في المنهاج

اللغة والحضارة مرتبطتان مع بعضهما (Stapleton, 2000) (Valdes, 1987)، فمن ناحية نظرية، تركز كتب الانجليزية على

الفعاليات والنصوص التي تناسب جيل وخبرات الطالب الاجتماعية والحضارية.

على المعلم أن يهتم لتحفيز الطلاب للانخراط في التجربة التعليمية. والا، فسنرى كثيرا من الطلاب خارج إطار التعليم. الدافعية من أهم العوامل التي تجعل الطالب يهتم بالدرس والدراسة. لذلك، فمن المهم أن لا يُحبط النص الطالب (Huitt, 2001). على سبيل المثال، عندما يكون الطالب متحمسا فيمكنه أن يقرأ ويتمتع بالقراءة لوحده. أي، أن على المنهاج أن يضع الطالب في تجربة ناجحة تحفزه لأن يقرأ أكثر (Huitt, 1998 & Cunningham & Stanovich, 2001) للدافعية تأثير إيجابي على رغبة الطالب لكي يقرأ بشغف (Cunningham & Stanovich, 1998) لذلك من المهم أن نشير إلى العلاقة التبادلية (Mathew Effect) عندما ينجح القارئ في القراءة فهو يتحمس ليقراً أكثر. وعندما يفشل، فإنه سيتجنب القراءة لكي لا يفشل مرة أخرى. لذلك من المهم أن ينخرط الطالب في تجارب تعليمية ناجحة تقوي الدافعية لديه وتعزز الثقة بالنفس لينجح أكثر.

هذا الفشل المتواصل يدخل الطالب في أنشطة الدافعية المنخفضة (low motivation loop) التي تحدث عنها هيوت (2001) حيث يقول يجب أن تتوفر عوامل ثلاث لكي يدخل الطالب في أنشطة الدافعية المرتفعة (high motivation loop) وهي التوقع والأمل (expectancy) الفائدة (instrumentality) والقيمة أو الأهمية (value). وهذه المركبات الثلاث هي المسؤولة عن الدافعية لدى الطالب بشكل عام. فعندما تجتمع تولد الطالب ذي الدافعية للتعلم (motivated learner). وعلى نفس الأساس نذكر تأثير ماثيو (Mathew Effect) (Cunningham & Stanovich, 1998) حيث أن النجاح يولد نجاحا أكبر والفشل يولد فشلا آخر. وكل هدفنا كمعلمين أن نتجنب الأثر السلبي لقانون ماثيو ندخل الطالب في إطار الدافعية المرتفعة .

خلاصة الحديث

أن أي كتاب يتناوله معلم اللغة الإنجليزية يجد فيه خضم هائل من المواضيع الشيقة إلا أنها تحوي الكثير من الإحباط والتجاوز بحق الطالب العربي. يحتاج الطالب إلى مجهود أكبر ليتعرف على الرموز الغربية من جهة، وبخاصة إلى أقصى كم من التسهيلات ليتفاعل مع النص المعروض في كتاب التدريس، من جهة أخرى.

لذلك، كان لزاما على معلم اللغة الانجليزية أن يبذل مجهودا لكي يتغلب على هذه العوائق الحضارية والثقافية منها، ويجعل حضارة الطالب العربي مهمة في نظره، إن لم تكن في المركز.

(acculturation). فيقول عن استحضار الثقافة بأنها جزء من تدريس اللغة الانجليزية. أما Schumann فيقول بان الطالب يفشل في تدويت اللغة الثانية ويعزف عن الاستمرار في التعلم عندما يكون غير قادر على تبني الثقافة الأخرى. لهذا، فإن الطالب العربي يفشل في التبادل الثقافي، أي المتناقفة، بسبب البعد الاجتماعي والجغرافي بين حضارته وحضارة اللغة الانجليزية بينما تُعادي كلا الحضارتين إحداهما الأخرى (Ellis, 1997). وهذا ما قد يؤدي إلى إعاقاة النشاط التعليمي القائم (The situated learning activity). (Lave, 1996)

أهمية دور المعلم في خلق الحضارة المناسبة

لذلك، على المعلم أن يجد المواد التعليمية اللازمة التي تتناسب وميول وقدرات ومستوى الطالب وقيمه الحضارية. تتناول هذه المواد الحديث عن حضارته وباقي الحضارات. وبهذا، يشغل الطالب ويستحضر الشبكة المعلوماتية (scheme) الموجودة لديه (Ali, 1994). إن تناول المواضيع المناسبة التي تتعلق بالمخزون الحضاري عند الطالب تساهم بإنجاح العملية التعليمية (Cortazzi & Lixian, 1999). عندما يتحدث الطالب للغرباء عن حضارته فإنه ينمي الوعي تجاه هويته الثقافية والحضارية. إن التحدث عن الحضارات بشكل عام وعن حضارته بشكل خاص في الصف، يعزز التأثير المنشود من الحضارة المحلية للطالب في العملية التعليمية. ولكن، عندما تغيب الحضارة المحلية فمن الممكن أن يكون التعلم عن حضارة أخرى غير مجد بل ومضر. لأن الهوية الحضارية للطالب غير متينة بعد (Cortazzi & Lixian, 1999). حتى أن القيم الحضارية والثقافية المشابهة التي يعيشها القارئ هي بيئة خصبة لتعلم الطالب ومشاركته. كما أن الدافعية ومفهوم الذات (Huitt, 2001) تزودان الطالب بأساليب معنوية تؤدي إلى استقلالية الطالب في خلق المعنى للأشياء (meaning making) (Ali, 1994).

يسهل المعلم البيئة التعليمية عن طريق إيجاد التوازن بين العرض والطلب ((Cameron, 2001)). ولكن التحدي الأكبر هو في إقامة هذا التوازن والإبقاء عليه (Crawford, 2002). من حيث تزويد الخبرات التعليمية وإيجاد الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ بالحسبان الفروقات الفردية. يجب على المعلم أن يكون مدركا لاحتياجات الطلاب الضرورية. فالمعلم هو المسؤول الأول والأخير عن العملية التعليمية في الصف (Cameron, 2001; Crawford, 2002). ولذلك، فإن نجاح عملية التدريس بحاجة ماسة إلى انسجام ديناميكي (dynamic congruencies) (Cameron, 2001). وبمعنى آخر، هناك حاجة لاختيار



Bibliography

1. أمارة، محمد (2010). اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل
2. وافي، على عبد الواحد (1983). اللغة والمجتمع. شركات مكنتات عكاظ ط 4، المملكة العربية السعودية
3. Acton, W.R. and de Felix, J.W. (1987). Acculturation and mind. In: Valdes, Joyce M. (1987). Culture Bound: Bridging the cultural gap in language teaching. Cambridge: Cambridge University Press.
4. Ali, S. (1994). The Reader-Response Approach: An alternative for teaching literature in a second language. Journal of Reading; Jan. 1994; 37, 4; Children Module.
5. Bianco Lo, J. (2003). A Site for Debate, Negotiation and Contest of National Identity: Language Policy in Australia. Council of Europe, Strasbourg.
6. Cameron, L. (2001). *Teaching Languages to Young Learners*. Cambridge: Cambridge University Press. (pp. 2135-)
7. Cook, V. (1999). Going beyond the Native Speaker in Language teaching. TESOL QUARTERLY, vol. 33, No. 2. University of Essex
8. Cortazzi, M. & Lixian, J. (1999). Cultural mirrors: materials and methods in the EFL classroom. In Hinkel, E. (Eds). Culture in Second Language and Learning (pp. 196219-). Cambridge: Cambridge University Press.
9. Crawford, J. (2002). The Role of Material in the Language Classroom: Finding the Balance. In Richard, J. C. & Renandya, W.A. (Eds). Methodology in Language Teaching (pp8491-). Cambridge: Cambridge University Press.
10. Cunningham, Anne, E. & Stanovich, Keith, E. (1998). What Reading Does for The Mind? American Educator/ American Federation of teachers.
11. Ellis, R. (1997). Second Language Acquisition. Oxford: Oxford University Pres.
12. Jubran, H. (2005). Learning English as a Fourth

هنالك ضرورة ملحة لإدخال نصوص تخص الطالب العربي لكي يجد نفسه حاضرا في النص، مستعدا لتلقيه لا رافضا له، وبالتالي رافضا للعملية التعليمية بأجمعها. عندما نردم الفجوة الثقافية التي يعيشها الطالب العربي فسوف يصبح راغبا في تعلم خبرات جديدة لا مشيحا عنها ويكون مشاركا تاما في العملية التعليمية لا مشاركا بشكل جزئي أو مغيبا. عدا عن ذلك، فإنه يعزز هويته وتصوره عن نفسه.

لا بد أن يتحدث النص مع الطالب وإليه، وأن يتوجه إليه مع كل ما يحمله من نسيج حضاري. لا بد من أن تكون، ولو نافذة تعليمية، تطل على شخصيته كطالب عربي لتربطه مع العوالم اللغوية الجديدة. وهذا مما يعزز رغبة الطالب في سبر غور النص الذي يتعلمه. بهذه الطريقة، يدخل الطالب في تجربة تعليمية ناجحة تستسهل عملية دخوله في تجربة أخرى، وهكذا دواليك. فالإحساس بالنجاح يولد نجاحا آخر ويشجعه على الاستمرار (Cunningham and Stanovich, 1998). بالمقابل، يؤدي الفشل إلى تجنب الطالب للعملية التعليمية لكي لا يدخل في تجارب أخرى فاشلة، ثم تهبط لديه الدافعية للتعلم (Huitt, 2001) وبالتالي ينسحب من الدراسة. وجل هدفنا أن نجذب الطالب مثل هذا المنحى.

لاحظت من خلال تجربتي أن الطالب العربي يعتبر اكتساب اللغة الانجليزية صعبا للغاية. كما أن نتائج المتدنية للطلاب العرب في اختبارات "المتساف" تشير إلى تلك الصعوبة. (هآرتس، 2007. تقرير سيكوي، 2003-2004. وزارة المعارف والثقافة، 2006). فالطالب العربي يشعر انه لا حاجة أن يجتهد في دراسة موضوع اللغة الانجليزية لأنه سيفشل حتما وأن جميع محاولاته ستذهب أدراج الرياح.

آن الأوان للتضافر معا ككوادر عربية للأخذ بزمام الأمور والعمل على تأليف كتب لتدريس اللغة الإنجليزية بما يتوافق مع متطلبات المنهج واحتياجات الطالب العربي. فكما لاحظنا أنفا تكون التجارب التعليمية هادفة ومفيدة عندما يكون المتعلم شريكا كاملا وراغبا بشكل فعال في التعلم (Huitt, 2001). إقصاء الطالب ثقافيا وتغيبه عن موضوع النص له الأثر السلبي في العملية التعليمية حيث أن الثقافة العبرية مثل الثقافة الغربية، لهما حصة الأسد في النص التعليمي. وهو ما يصعب الارتقاء بالحافز التعليمي وتذويت النص أو حتى تزويد الطالب العربي بتغذية مرتدة مناسبة (Jubran, 2005).

الأوروبية (The Impact of Arabs on the European Culture). دار المعارف بمصر.

A list of textbooks which are used in the Arab schools:

1. Assis, Edna. (2002) Horizons. ECB.
2. Ben Zion, Maggie. (2007). On Track: Alternative. ECB.
3. Coddington, Harriet. (2003) Explorer. ECB
4. Coddington, Harriet. (2006) Get Together. ECB.
5. Dubkins, Judy & Spielman, Gloria. (2006) Navigator. ECB.
6. Ezra, Evelyn. (2006) Mind Matters, ECB.
7. Partouchi, Debi. (2006) On Track. ECB.
8. lhighlight

Language: The Case of the Arab Pupils in Israel. Anglia Polytechnic University. Unpublished PhD.

13. Huitt, W. (2001). Motivation to learn: An overview. *Educational Psychology Interactive*. Valdosta, GA: Valdosta State University. Retrieved [date], from <http://chiron.valdosta.edu/whuitt/col/motivation/motivate.html>
14. Larz'en, E. (2005). In Pursuit of Intercultural Dimension in EFL-Teaching: Exploring Cognitions among Finland-Swedish Comprehensive School Teachers. Abo Akademi University Press.
15. Lave, J. (1996). Teaching, as Learning, in Practice. Mind, Culture and Activity. Vol.3, 1996
16. Spencer, C. and Blades, M. (2006). Children and their Environments: Learning, Using and Designing spaces. Cambridge: Cambridge University Press.
17. Stapleton, P. (2000) Culture's Role in TEFL: An Attitude Survey in Japan. Language Culture and Curriculum. Vol.13
18. The Sikkuy Report 20032004-.
19. www.sikkuy.org.il/english/2004/report%202003-4_education.pdf as seen on 2009-02-01
20. UNESCO (2004). Human Development Report: Cultural Liberty in Today's Diverse World. UNDP. USA
21. Valdes, Joyce M. (1987). Culture Bound: Bridging the cultural gap in language teaching. Cambridge: Cambridge University Press.
22. Williams, R. (1961). Culture and Society 1780-1950. Penguin Books
23. <http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Owl/Hebrew/UvdotNetunim/Hesegim/DochotMeitzav.htm> as seen on 2009-01-31
24. <http://www.haaretz.com/hasen/spages/929083.html> as seen on 2009-02-01
25. Barfield, O. (???) History In English Words. Faber and Faber. London
26. Abbas, M. Al-Akad. (1960). أثر العرب في الحضارة.



مذكرة موقف - «دراسات» :

الطريق الوعرة: تحديات واقتراحات عمل سياساتية من أجل دمج حقيقي للعرب في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل*

خلاصة تنفيذية:

لا تزال محدودية تمثيل أبناء الأقلية العربية الأصلانية في مؤسسات التعليم العالي على ما هي منذ قيام الدولة. إن هدف هذه المذكرة هو رفع نسبة الطلاب العرب الذين يتم قبولهم إلى المؤسسات التعليمية وتحسين عملية تأقلمهم واندماجهم من خلال رصد المعوقات التعليمية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تقف في وجه قبول واندماج الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي، وخصوصا الجامعات منها. كما تقترح هذه الورقة البحثية عددا من طرق العمل والسياسات الممكنة التي على المؤسسات التعليمية تبنيها، وفي صلبها سياسات تعددية ثقافية بالنسبة للمناخ التعليمي والاجتماعي والثقافي في الحرم الجامعي. بُغية تبني هذا التوجه هنالك حاجة، أيضا، للاهتمام بالتعليم العربي دون الجامعي بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي.

بالنسبة للمراحل التي تسبق التعليم العالي، نوصي بالعمل على تحسين طرق التعليم في المدارس العربية، ومنها العمل على التوعية لأهمية التعليم العالي وإلحاق ذلك بفعاليات وسياسات تربوية داعمة لهذا التوجه في المدرسة العربية. وهذا ما يستدعي تعزيز الطاقم التدريسي في المدارس العربية، وإدخال

ساعات تعليمية تحضيرية لامتحان البسيخومتري وطرق التدريس الأكاديمية. وهنالك حاجة إلى دمج مختصين عرب خلال عملية وضع امتحان البسيخومتري باللغة العربية، ومأسسة جهاز توجيه تعليمي وأكاديمي للتعليم العالي وتوسيع وتعميق اللقاءات مع مؤسسات التعليم العالي في المراحل التي تسبق التعليم الجامعي.

وفي المراحل اللاحقة يجب العمل على تعزيز الأطر الداعمة للتعليم العالي في المجتمع العربي، والعمل على المطالبة بتبني برامج تساهم في تيسير اندماج الطلاب العرب وتأقلمهم في المناخ الجامعي لمساعدة الطلاب على تجاوز المعوقات المتعلقة بفترة الانتقال من المدرسة إلى الجامعة. وعلى مدار التعليم الجامعي يجب تعزيز وتوسيع الدعم التعليمي للطلاب العرب في مساقات علمية معينة، تمديد الوقت المخصص في الامتحانات والوظائف البيئية وإعطاء فرصة وموعد ثالث للطلاب العرب، العمل على فتح مساقات تدريبية ومهارات باللغة العربية ومركز لدعم الطلاب في الكتابة البحثية، وزيادة منالية الطلاب العرب لكل الأطر الداعمة في الجامعة والمخصصة لشرائح اجتماعية أخرى.

لغرض تحسين وتطوير مناخ تعليمي يشجّع على التعددية الثقافية، على المؤسسات والجهاز التعليمي تنفيذ برامج تتلاءم ثقافيا مع الطلاب العرب، والعمل على تقييم ونقد نجاحها من خلال تحديد معايير واضحة لذلك. فعلى المؤسسات العمل على إلغاء سياسات التمييز، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع

* مذكرة بحثية قدمها مركز «دراسات» لمجلس التعليم العالي بناء على توجيه المجلس بندها حول الموضوع للجمهور الواسع، وذلك في أعقاب تشكيل لجنة لوضع خطة لمعالجة العوائق أمام الطلاب العرب في التعليم العالي.

وانتهاء بتخرجهم ومحاولات اندماجهم في سوق العمل الذي يشكل، أيضا، تحديا، وذلك من خلال البحث عن عمل يتلاءم مع التخصص الأكاديمي للطلاب العربي. تتفاعل هذه المعوقات بعضها مع بعض، بمعنى إن إحداها غير منفصل عن الآخر، فكل واحد يتأثر بالذي سبقه ويؤثر على الذي يليه، وتزداد الأمور تعقيدا بالنسبة للطلاب العربي في حالة اجتماع كل هذه المعوقات دفعة واحدة. صورة الوضع هذه هامة لأن معالجة إحدى هذه المعوقات تحتاج إلى موارد محدودة، ولكن في حالة اجتماع هذه المعوقات دفعة واحدة فإنه يحتاج إلى موارد أكبر لأن تأثير كل معيق يصبح أكبر في حالة تفاعله مع معوقات أخرى.

1- تحديات تعليمية:

يزود جهاز التعليم العربي قبل الأكاديمي، بما يشمل من تعليم منهجي وغير منهجي، الطالب العربي بالأدوات والمهارات التي من المفروض أن تُعينه على التعليم العالي. حيث تحدد هذه الآليات والمهارات التعليمية قدرة الطالب على استيفاء شروط التسجيل للجامعات، وتؤثر لاحقا على قدرته على مواجهة التحديات التعليمية التي تشكّل جوهر العملية التعليمية. وكانت الأبحاث التي أُجريت حول تأثير جهاز التعليم على فرص القبول والاندماج في التعليم العالي، ركزت بالأساس على طاقم المعلمين والمهارات التعليمية التي يتم اكتسابها في المدارس. في سياق التعليم في البلاد، لا بد أن نشير إلى الفصل القائم بين المدارس العربية وبين المدارس العبرية، التي تحضر طلاب الأغلبية اليهودية بشكل أفضل للتعليم الأكاديمي مقارنة مع الطالب العربي. وذلك، منذ اللقاء الأول للطلاب اليهودي مع مؤسسات التعليم العالي.

وعلى هذا الأساس يجب التأكيد على أن الكادر التعليمي في المدارس العربية هو ليس المحور الأساسي في هذا السياق، لا سيما وأن هنالك نسبة غير قليلة من جيل الآباء لا تتمتع بثقافة أكاديمية. تشير الأبحاث إلى أن الطموحات الأكاديمية للأبناء تتأثر بشكل كبير من آباؤهم الذين يشكلون بالنسبة لهم نموذجا للتقليد، وفي هذه الحالة، في التعليم والطموح والأكاديمي. إن كادر المعلمين في المدارس، وكذلك المرشدين والتربويين، يجب أن يشكلوا نماذج أكاديمية بالنسبة للطلاب وأن يلعبوا دورا هاما في بلورة طموحاتهم من خلال الاستشارة والتوجيه المستقبلي. إن الفجوات في سيرورة تأهيل المعلمين بين التعليم العربي والتعليم العبري، بالإضافة إلى الفجوات بين الجهازين على المستوى الكمي وعلى المستوى النوعي، وغياب البرامج التربوية والتعليمية المنهجية وغير المنهجية، تؤدي إلى تفاوت وعدم مساواة في نقطة الانطلاق لدى أبناء المجتمعين

مناخ تعددية ثقافية من خلال تمكين الطلاب العرب من إنتاج معرفي، باللغة العربية مثلما هو الأمر باللغة العبرية. يتطلب الأمر، أيضا، توسيع طاقم المحاضرين العرب، والتعاون مع ممثلي الطلاب العرب في عملية وضع السياسات المؤسسية. وأخيرا، على الجهاز التعليمي العالي العمل بمتابرة من أجل فتح آفاق تعليمية جديدة للطلاب العرب مما يُحتم على المؤسسات المعنية دعم الاعتراف بالكلية الأكاديمية في الناصرة ودعمها ككلية مدعومة ماديا من مجلس التعليم العالي، كذلك، هنالك حاجة للعمل على خلق مبادرات تُسهّم في دمج ناجح للطلاب العرب في الأقسام والكلية والمؤسسات الأكاديمية المختلفة.

خلفية:

إن محدودية تمثيل مجموعة الأقلية ليست ظاهرة خاصة بجهاز التعليم العالي، بل هي ظاهرة تميز مجمل الجهاز الرسمي في إسرائيل والعالم. تشكل الأقلية العربية في إسرائيل حوالي 18% من مجمل سكان الدولة، بينما تمثيلها في جهاز التعليم العالي أقل من ذلك بكثير. فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، شكل العرب في السنة الدراسية 2008 نحو 11.8% من مجمل طلاب اللقب الأول في الجامعات (لا يشمل الجامعة المفتوحة)، ونحو 6.4% درسوا للقب الثاني، ونحو 3.5% درسوا للقب الثالث. تظهر نفس الصورة عند فحص معطيات الخريجين في الجامعات. في نفس السنة كان 8.7% من الحاصلين على اللقب الأول عربا، بينما وصلت نسبتهم إلى 5.3% و- 2.8% في اللقب الثاني والثالث على التوالي. تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة المحاضرين أعضاء السلك الأكاديمي من العرب في الجامعات متدنية جدا وتصل إلى أقل من 1.4% من مجمل المحاضرين في الجامعات (لا TKT، 2008). يشكل التعليم العالي بالنسبة للمجتمع العربي أداة الحراك المركزية، وربما الوحيدة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا بالنسبة للنساء العربيات ربما أكثر مما هو الحال في داخل المجتمع اليهودي. تهدف هذه المذكرة البحثية إلى التعمق في فهم تحديات دخول واندماج الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل، والوقوف على مميزات هذه التحديات وتصنيفها واقتراح توجهات وسياسات عمل ممكنة من أجل رفع عدد الملتحقين بالمؤسسات الأكاديمية وتحسين اندماج الطلاب فيها.

تحديات أمام الدخول للجامعات والاندماج فيها:

يمر الطلاب العرب قبل وخلال دخولهم لمؤسسات التعليم العالي في سلسلة من المعوقات تبدأ من بداية التفكير في إكمال دراستهم العليا، مروراً بقبولهم لمؤسسات التعليم العالي

خلال لقاءهم مع مؤسسات التعليم العالي. لا بل إن محدودية النماذج الأكاديمية التي يُحتذى بها في التعليم العربي تشكل معيقا هاما أمام اندماج العرب في الجامعات، وتنعكس سلبا على كل موضوع التوجيه والاستشارة التعليمية الأكاديمية المستقبلية (Khattab, 2005; Roer-Strier & Haj-Yehia, 1998; ويّنر-لوي, 2008).

في أعقاب اتخاذ القرار المبدئي في الاستمرار في التعليم العالي، فإن شروط القبول للجامعات أو ما يسمى الحد الأدنى من شروط القبول للجامعات تكون المعيق الأولي أمام الطلاب العرب الراغبين في إكمال دراستهم الأكاديمية. تعتمد سياسة القبول للجامعات بالأساس، على امتحان البسيخومتري وعلى نتائج المرحلة الثانوية (امتحان البجروت). تشير نتائج دائرة الإحصاء المركزية للعام 2008، إلى أن 55.4% من الذين تقدموا للامتحانات باللغة العربية لم يحصلوا على شهادة البجروت، وذلك مقابل 33.8% في الوسط اليهودي. وبما إن الحصول على شهادة بجروت كاملة لا تكفي للاستمرار في التعليم العالي، فإن المتبع هو التركيز على نوعية شهادة البجروت، حيث إن هذه النوعية تقاس حسب استيفاء شهادة البجروت لشروط الحد الأدنى للقبول لمؤسسات التعليم العالي (Ayalon & Shavit, 2004).

تشكل هذه الشروط معيقا أمام الطلاب العرب في الدخول للجامعات، فعلى سبيل المثال، في العام 2005، أنهى 47.8% من الطلاب الثانويين في التعليم العبري تعليمهم مع شهادة بجروت استوفت الحد الأدنى لشروط التسجيل للجامعات، بينما استوفى 35% من الطلاب العرب فقط هذه الشروط (دائرة الإحصاء المركزية، 2007).

تشير الأبحاث إلى متغيرات كثيرة حول العلاقة بين القدرة والتحصيل وبينهما وبين الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية وبين التحصيل العلمي، وتأثير ثقافة الوالدين على تحصيل الأولاد، والأفضلية التي تعطى للتعليم اليهودي خلال عملية تخصيص الموارد والبنى التحتية ونوعية المعلمين وغيرها من المجالات (أوليسكي وأخريم، 2005؛ كاهن، 2009؛ غ'بارين وأغ'باريه، 2010).

بالنسبة لامتحان البسيخومتري، فإنه يُشكل معيقا أساسيا أمام منالية التعليم العالي بسبب ميله الثقافي الواضح نحو التوجه الغربي الأنجلوسكسوني، حيث إن هذا الانحراف يشمل الامتحان باللغة العربية، أيضا، الذي يُترجم بشكل حرفي عن النص العبري فتزيد عملية الترجمة من التوجه الثقافي الموجود أصلا لصالح الطلاب اليهود (أخريم، 1996؛ ألكانج، 2002؛ د'ج-

بوزغل، 2007؛ هر-זהב ומדינה، 1999؛ وولنسكي، 2005؛ مוסطفا، 2009). ونجد أن امتحان البسيخومتري هو العامل الأساسي لرفض الكثير من المتسجلين العرب للجامعات، حيث يتم رفض نصف الطلاب العرب (موسطفا وولگار، 2009). من الأهمية الإشارة، إلى أن صدقية امتحان البسيخومتري مستمدة من قدرته على تنبؤ النجاح في التعليم الجامعي، إلا أن العديد من الأبحاث تشير إلى أن الفجوة بين معدلات البسيخومتري والقبول للجامعات بين المجموعات القومية المسيطرة والمجموعات "الضعيفة" هو أكبر من الفجوة في النجاح الأكاديمي بين هاتين المجموعتين خلال التعليم الجامعي. (غنوليال وكاهن، 2004).

عندما ينجح الطلاب العرب في الدخول إلى الحرم الجامعي، فإن اختلاف طرق التدريس في جهاز التعليم العربي والعبري ومهارات التعليم المكتسبة، تضع تحديا إضافيا أمام الطلاب العرب. تشير الأبحاث إلى أن طريقة التعليم في جهاز التعليم العربي تشدد على الطريقة التلقينية وعلى حشو المعلومات ومركزية المعلم في هذه العملية، وليس على الإبداع والتفكير النقدي (Roer-Strier & Haj-Yehia, 1998). تشكل هذه الطريقة معيقا مضاعفا خلال التعليم العالي، مرة في التعليم نفسه حيث أن أنماط التدريس في المدارس لا تحضر الطالب العربي لمهارات القراءة والكتابة والتحليل في التعليم العالي، ومرة أخرى من توقعات الطلاب والمؤسسة والمحاضرين، حيث يتوقع الطلاب مساعدة تعليمية من طرف المحاضرين كما تعودوا عليه في المدارس العربية. وهو ما لا يحدث طبعاً لأنه لا يتلاءم مع التقاليد التعليمية في مؤسسات التعليم العالي. كما أن هنالك فجوات واضحة في مهارات استعمال الحاسوب بين الطالب العربي والطالب اليهودي، بالإضافة لتلك التي بين مجموعات مختلفة من الطلاب العرب أنفسهم. وتظهر هذه الفجوة خلال التعليم الجامعي حيث يحتاج الطالب في مؤسسات التعليم إلى مهارات معينة في استعمال الحاسوب خلال تسجيله للتعليم والمساقات أو خلال عملية التعلم نفسها. وفي النهاية، على المستوى التعليمي، فإن على الطلاب العرب التأقلم للغة التعليم العبرية، والقراءة والكتابة والمحادثة وهي ليست لغتهم الأم. إن الحاجة إلى هذا التأقلم اللغوي يستحضر تحديا ثلاثيا، مرة في فهم المحاضرات التي تدار باللغة العبرية وتلخيص مادة المحاضرات. ومرة أخرى، في القراءة وفهم المقالات الأكاديمية والتي تكون في غالبها باللغة الانجليزية، ومرة ثالثة في كتابة أبحاث باللغة العبرية التي تعتمد بالأساس على مواد كثيرة باللغة الإنجليزية. وحتى الطلاب الذين يتمتعون

2 للاطلاع والاستزادة حول امتحان البسيخومتري يمكن الاطلاع على الورقة البحثية التي أعدها مركز "دراسات" بهذا الخصوص:

<http://www.dirasat-aclp.org/index.asp?i=666>.

1 للاستزادة حول مسألة تأهيل المعلمين العرب، انظر ورقة "دراسات" البحثية في هذا الخصوص: http://www.dirasat-aclp.org/arabic/files/Arab_Teacher_Training_2010.pdf (أغ'باريه، 2010).

الطلاب، بعد فصل أو فصلين، أن اختيارهم للتخصص التعليمي لا ينسجم مع ميولهم أو قدراتهم. لهذا، فإن معدلات الانتقال من تخصص تعليمي إلى آخر أو طول المدة التعليمية تكون أكبر في صفوف الطلاب العرب، مقارنة مع الطلاب اليهود. قد يعكس هذا الانتقال عادة تجربة ناجحة أخرى في عملية الاندماج في التعليم العالي، إلا أنها تشكل، أيضا، عبئا اقتصاديا حيث يضطر الطالب دفع رسوم مالية جديدة للفترة التعليمية، كما أنه يضطر لمواجهة ضغوطات ونقد اجتماعي نابع مع امتداد الفترة التعليمية فوق المتعارف عليه.

كما هو الحال في غالبية دول العالم، يبدأ الطلاب العرب تعليمهم الجامعي بعد انتهاء المرحلة الثانوية، ولكن في الواقع الإسرائيلي فإن غالبية الطلاب اليهود يبدؤون تعليمهم بعد الخدمة العسكرية والتجوال الطويل في الخارج الذي يكون بعد إنهابهم الخدمة في الجيش. إن فارق الجيل بين العرب واليهود يضع معوقات أمام التحاق الطلاب العرب بالمؤسسات الأكاديمية وخصوصا إن الجامعات لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، حيث أن الجامعات مبنية على نمط الحياة الدارج في المجتمع اليهودي، وعلى الشريحة الجيلية المميزة للطلاب اليهود عند دخولهم للجامعات. مثلا، تفرض الجامعات عامل الجيل في القبول لبعض الأقسام، بالإضافة إلى كون هذه السياسة تمييزية ضد الطلاب العرب، فإنها فشلت، أيضا، في تحقيق هدفها في أن تكون أكثر حساسية لاحتياجات الطلاب الجامعيين، وعدم اعترافها بالخصوصية الاجتماعية والثقافية للطلاب العرب. كما أنها تشكل معيقا إضافيا أمام الطلاب العرب للدخول إلى أقسام ومواضيع يرغبون في دراستها ولا يتمكنون من ذلك بسبب عائق الجيل.

كما وتشكل قضية السكن الطلابي مشكلة كبيرة بالنسبة للطلاب العرب، فالتعليم الجامعي يعتبر الفرصة الأولى التي يعيش فيها الطالب العربي خارج البيت. وبما أن غالبية المواطنين العرب يعيشون بعيدا عن أي حرم جامعي، فإن الحاجة للسكن تصبح ملحة جدا. وبسبب محدودية إمكانيات الاستئجار في المدن اليهودية لكونهم عربا أو لقلّة الشقق المتوفرة، يتحول السكن الجامعي إلى الخيار الأكثر شيوعا ومنطقية عند الطلاب العرب. إلا أن الجامعات تقوم بقبول الطلاب للسكن في فترة التسجيل الأولى والمبكرة للجامعة، مما يحرم الكثيرين من الطلاب العرب الحصول على سكن جامعي خاصة إن قسما كبيرا من الطلاب يتسجلون في المرحلة المتأخرة للجامعة، وذلك لأنهم ينهون تعليمهم الثانوي في الصيف، ويضطرون للانتظار لنتائج

بملكة جيدة في اللغة العبرية فإنه سيكون عليهم للمرة الأولى في حياتهم ممارسة هذه اللغة في مهاراتها الثلاث، وهو ما يُشكل بحد ذاته عائقا ولو مؤقتا لتأقلمهم التعليمي (Amara, 2002; Olshtain & Nissim-Amitai, 2004; Roer-Strier & (Haj-Yahia, 1998).

2- تحديات اجتماعية وثقافية:

إلى جانب التحديات التعليمية، تظهر، أيضا، التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعكس عملية الالتقاء بين القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية الدارجة عند مجموعة الأغلبية، وبين تلك الدارجة عند الأقلية. يعرف الباحثون مصطلح "الهامشية" كوضع تحاول فيه مجموعة الأقلية الاندماج في مجموعة الأغلبية وثقافتها، إلا أنها لا تنجح في ذلك. بالمقابل، خلال المحاولة للتشبه بمجموعة الأغلبية والاندماج بداخلها، تتبعد مجموعة الأقلية عن مجموعتها الأصلية وثقافتها (Park, 1928; Stonequist, 1935). في واقع التعليم العالي في إسرائيل، تشكل مؤسسات التعليم العالي نقطة اللقاء الأولى بالنسبة للكثير من الطلاب بينهم وبين المعايير الاجتماعية والثقافية المختلفة. يتطلب هذا اللقاء مواجهة شخصية جديّة ومحاولة للتجسير بين المعايير الثقافية المختلفة، وفي الوقت نفسه القبول بالواقع القائم الذي يتمثل في تبني مؤسسات التعليم العالي معايير ثقافية واحدة وهي معايير ثقافة الأغلبية. حتى قبل الدخول إلى المؤسسات التعليمية، يتأثر اختيار الموضوع الدراسي كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية. وتلعب البيئة الاجتماعية والعائلية دورا فاعلا في تحديد أهمية الاعتبارات المختلفة لاختيار الموضوع الدراسي، فتتم عملية فرز وتصنيف لتلك المواضيع من حيث أهميتها الاجتماعية (Haj-Yahia, 2002; Dwairy & Van Sickle, 1996). كما هو الحال لدى أقليات أخرى، فإن المجتمع العربي يعطي أهمية لتخصصات علمية تحمل في داخلها قدرة كبيرة على الحراك الاجتماعي والاقتصادي. وعادة ما تكون هذه المواضيع هي المهن الحرة، مثل المحاماة والطب والمواضيع الهندسية المختلفة (مصطفى وعرار، 2009). وينتج عن هذه الحالة تمثيل زائد نسبيا للطلاب العرب في مواضيع المهن الحرة مقابل تمثيل أقل في مواضيع أخرى. لا تشكل هذه الحالة بالضرورة تحديا أو معيقا للطلاب العرب، لكنها تشكل خسارة للفرد وللجهاز التعليمي كفاءات علمية كان يمكن لها أن تبذل وتتميز في مواضيع أخرى، غير المواضيع التي تحمل مكانة اجتماعية تمّ التعارف عليها داخل المجتمع العربي.

يتحول هذا الاختيار، سواء تأثر من اعتبارات سوق العمل أو لم يتأثر، في بعض الأحيان إلى معيق تعليمي جاد، حيث يكتشف



العرب وحلّ مشاكلهم. إن سياسة عدم الاعتراف بلجان الطلاب العرب تمسّ تمثيل مصالح الطلاب العرب الذين يحتاجون عادة إلى مثل هذا التمثيل أكثر من طلاب الأغلبية اليهود.

في النهاية، فإن محدودية منالية التعليم للطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي على الرغم إنهم يشكلون أقلية أصلانية، تنعكس على أعداد الطلاب العرب الذين يختارون خيارات التعليم في الخارج. ففي السنوات الأخيرة تزداد ظاهرة هجرة العقول في صفوف الطلاب العرب. حيث تشير بعض المعطيات إن هنالك نحو 6000-8000 طالب عربي يدرسون في الجامعات الأردنية. بالإضافة إلى مئات الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الفلسطينية والآلاف في جامعات دول أجنبية أخرى (لاڤاڤ 2007).

إن تجاهل مؤسسات التعليم لأنماط المشاركة العامة للطلاب العرب في جهاز التعليم العالي، تؤدي، أيضا، إلى إبطال فاعلية برامج التدخل لزيادة منالية التعليم. ظاهرة الدراسة في الخارج عموما وفي الأردن خصوصا، لا تحظى باهتمام نقدي أو بحثي، سواء على مستوى انعكاسها على الخريجين العرب، أو اندماجهم في سوق العمل.

تذليل المعوقات: سياسات عمل وتدخل

إن عملية رصد المعوقات المختلفة التي تقف أمام الطلاب العرب في اندماجهم وتأقلمهم في مؤسسات التعليم العالي، ترشدنا إلى تحديد خطة عمل مستقبلية لتوسيع منالية التعليم العالي العربي وتأقلم ناجح للطلاب العرب. من أجل تذليل العقبات سوف نعرض فيما يلي استخلاصات عامة وكذلك توصيات لسياسات مفصلة، يتعلق بعضها بالمؤسسات التعليمية والبعض الآخر بالجهاز التعليمي. تنطلق هذه الاستخلاصات بالأساس من حاجة جهاز التعليم العالي في إسرائيل إلى تبني توجه التعددية الثقافية بالنسبة للمناخ التعليمي والاجتماعي والثقافي. لغرض تحقيق ذلك هنالك حاجة لعملية انتقال جادة من تبني هذا التوجه على المستوى التصريحي فقط إلى ترجمته للمستوى العملي والسياساتي في مؤسسات التعليم العالي، أيضا.

الاستخلاص الأول يتمحور حول تعريف الاندماج في التعليم العالي عموما، والنجاحات والفشل في هذا الاندماج خصوصا، لأن من شأن ذلك أن يحدد نوع التدخل المطلوب. فعلى سبيل المثال، فإن تعريف الاندماج من خلال معيار إنهاء اللقب في ثلاث سنوات، وهو الحد الأدنى لإنهاء اللقب، تتطلب عملية تدخل في المرحلة التي تسبق بداية التعليم الأكاديمي. وتتطلب توفير موارد وإنفاقها في التحضير للتعليم، في المساعدة وتوجيه التعليم قبل بداية التعلم. بالمقابل، إذا كان تعريف النجاح

الامتحانات. بالمقابل، لا تقوم الجامعات بتخصيص حصص سكنية للطلاب العرب أو تخصيص حصص للطلاب المتسجلين في المرحلة المتأخرة.

غياب الملاءمة الثقافية للبيئة المؤسساتية خلال التعليم تتجسد في الكثير من الأمور. مثلا، لا تأخذ الأجنحة السنوية للجامعات بعين الاعتبار الأعياد والمناسبات الدينية للطلاب العرب (المسيحيين والمسلمين). كما أن المؤسسات نفسها لا تملك سياسة مؤسساتية واضحة ومنظمة تتعاطى مع احتياجات الطلاب العرب مثل منحهم مواعيد خاصة في الامتحانات (في قسم من الكليات التعليمية). إن غياب سياسات مؤسساتية اتجاه الاحتياجات الثقافية للطلاب العرب يبرز حتى في الجوانب التعليمية النابعة من معيقات ذكرت سابقا، مثل لغة التعليم وغيرها. كما أن قسما من الطلاب العرب أشاروا إلى أن تدريبهم التطبيقي كان ضمن مؤسسات يهودية بحيث لا يتلاءم مع احتياجات وظروف المجتمع العربي، إذ أن الجامعات لا تغير هذه المسألة اهتماما، خصوصا إن الطلاب العرب الذين يتدربون في مؤسسات يهودية يعملون في الغالب داخل المجتمع العربي.

3- تحديات على مستوى المؤسسة والجهاز:

اجتماع التحديات التعليمية والاجتماعية والثقافية تنتج مناخا مؤسساتيا فاترا بالنسبة للطلاب التابعين لمجموعة الأقلية (Chism, 1999). كان يمكن مواجهة هذه التحديات بسهولة أكثر لو تعاملت معها مؤسسات التعليم العالي بشكل مؤسساتي ومنظم. تمّ في الفصول السابقة عرض تحديات مؤسساتية تتبع، أيضا، من عوامل خارجية ومن غياب سياسات تعكس حساسية المؤسسات التعليمية لخصوصية الشرائح الاجتماعية المختلفة. نعرض في هذا المبحث المركبات المختلفة للسياسات المؤسساتية التي تنتج معيقات وعثرات ليس فقط بسبب غياب الحساسية، وإنما بسبب اتخاذ قرارات تمسّ بالمساواة وآمال اندماج الطلاب العرب، أيضا.

مثلا، يشكّل سنّ المتقدم إحدى المعوقات التي تضعها الجامعات في بعض التخصصات أمام قبول الطلاب العرب. يؤدي هذا المعيق إلى المساس بمساواة المتقدمين العرب ويُنتج فعليا ظاهرة "دومينو" من المعوقات الناتجة عن هذا المعيق، مثل اندماج الطلاب العرب، إنفاق مالي أكبر للبحث عن بديل وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اعتراف غالبية المؤسسات بلجان الطلاب العرب المنتخبة (على خلاف النقابات الطلابية التي تجمع الطلاب اليهود)، يشكل معيقا إضافيا أمام الطلاب العرب. تعمل لجان الطلاب العرب كثيرا من أجل تحصيل حقوق الطلاب

إطار المدارس وجزء آخر في إطار مؤسسات التعليم العالي. بالنسبة للمدارس، كما في دول أخرى في العالم، هناك حاجة لإقامة جهاز كامل للتوجيه المهني والتعليمي بحيث يكون جزءاً من البرنامج التعليمي الأسبوعي. وهو موضوع هام جدا للطلاب الذين ينوون إكمال دراستهم الجامعية بعد إنهاء المرحلة الثانوية، كما إن على مؤسسات التعليم العالي العمل في الاتجاه نفسه وإقامة أطر من هذا القبيل تساعد الطلاب العرب على الاندماج الآمن والسهل قبل بدء التعليم الجامعي.

على المستوى المؤسسي، هناك حاجة لتوسيع فرص تعارف الطلاب العرب مع البيئة التعليمية والاجتماعية قبل بدء التعليم الجامعي. نوصي في هذا السياق بفتح إطار صيفي تكون المشاركة فيه اختيارية يتم خلاله تعزيز مهارات اللغة الانجليزية ومهارات التعلّم (مثل الكتابة البحثية)، أو تقليل عدد المساقات التعليمية في الفصل الأول، أو تمكين الطلاب العرب من الدخول التدريجي والآمن إلى الحياة الجامعية المستقلة. كما أن على هذه الأطر تنظيم فعاليات اجتماعية وتمير جزء من موادها باللغة العربية. تجدر الإشارة هنا إلى أن إطارا داعما كهذا يعمل منذ سنوات في الجامعة العبرية.

على مؤسسات التعليم العالي دمج الأسرة العربية في عملية التحضير للسنة الدراسية، حيث تلعب العائلة العربية دورا كبيرا في تشجيع الطالب على الدراسة الجامعية وحتى اختيار الموضوع الدراسي. حتى الآن تغيب الأسرة العربية عن برامج التوجيه والتحضير للجامعة وعلى الجامعة إدخال الأسرة بشكل أكبر إلى هذه العملية.

بالإضافة إلى الأطر الداعمة قبل بدء المرحلة التعليمية، فهناك حاجة لإقامة أطر داعمة خلال المرحلة الجامعية. هناك حاجة لتوسيع ومأسسة نظام محاضرات تقوية في مساقات معينة خلال السنة الأولى، تمديد مدة الامتحانات والوظائف البيتية، وتسهيل الحصول على موعد ثالث للامتحان. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لفحص إمكانية فتح مساقات تعليمية في المهارات الأساسية في اللغة العربية (مثل الكتابة البحثية). إن لمساقات كهذه في اللغة العربية قيمة إضافية في تقليل المعوقات وتذليل العثرات خلال السنة التعليمية الأولى، وملاءمة احتياجات الطلاب العرب، كما أنها تنطوي على رد اعتبار للغة العربية كلغة رسمية في إسرائيل.

على مؤسسات التعليم العالي أن توفر للطلاب العرب الوصول الحرّ لكل البنى التحتية والمساعدات التعليمية التي تقدم لشرائح أخرى، مثل الحصول على ملخصات أكاديمية وتسجيل المحاضرات، وغيرها من المساعدات التعليمية. كما أن هناك حاجة لبناء جهاز خدمات تعليمي في مجال الكتابة البحثية والتحرير اللغوي والبحث عن المصادر التعليمية حيث تلعب

يتمحور في أهمية التعليم في السنة الأولى كسنة تأقلم، فإن ذلك يتطلب تخصيص موارد في هذه السنة وتغيير التقاليد المتبعة حاليا في المؤسسة وفي المجتمع بالنسبة لاستمرار التعليم المطلوب.

هنالك، أيضا، حاجة إلى تعزيز جهاز التعليم العربي من خلال إمداده بطاقم تدريسي نوعي. فكما يظهر من رصد المعوقات، فإن لطاقم المعلمين دورا هاما جدا ليس في إكساب مهارات تعليمية فحسب، بل، أيضا، في أهمية أن يلعب دورا في التوجيه والاستشارة التعليمية، وأن يشكل قذوة تعليمية للطلاب من خلال تشجيعهم على التعليم الأكاديمي. بناء على ذلك، فإن عملية تأهيل ذات خصوصية ونوعية للمعلمين العرب في كليات تأهيل المعلمين يمكنها أن تلعب دورا هاما في زيادة منالية التعليم العالي في المجتمع العربي. يتطلب ذلك تطوير سيرورة تأهيل المعلم العربي ونوعيتها، على نحو تشكل فيه موردا هاما بالنسبة للطلاب الذين سيلتحقون بالتعليم العالي، لأن للتعليم العربي تأثيرا كبيرا على منالية التعليم العالي، ليس تعليميا فقط بل على المستوى الإرشادي، أيضا.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أنها لا تُعتبر كلية تأهيل معلمين، فإن من المهم الإشارة إلى الكلية الأكاديمية في الناصرة التي فتحت أبوابها للطلاب العرب في السنة الأخيرة. تعتبر الكلية الأكاديمية في الناصرة المؤسسة الأكاديمية الوحيدة الموجودة في بلدة عربية والتي تُدار غالبا باللغة العربية. إن استكمال عملية الاعتراف بها من خلال تمويلها الكامل من قبل مجلس التعليم العالي يُعتبر فرصة إضافية لتعزيز بيئة داعمة للتعليم العالي في المجتمع العربي، والتغلب على الكثير من المعوقات التي ذكرناها آنفا.

بالنسبة لامتحان البسيخومتري، والذي يشكل معيقا مركزيا أمام منالية التعليم العالي، هناك حاجة إلى إجراء العديد من التعديلات مثل حساب جديد للمعدل النهائي بحيث يتم تبني سياسة تفضيل مصحح للطلاب العرب. يجب الإقرار بأن اللغة الانجليزية هي لغة ثالثة بالنسبة للطلاب العرب وليس ثانية كما هو الحال بالنسبة للطلاب اليهود. كما أن على المعهد القطري التقليل من حدة الانحراف الثقافي في الامتحان من خلال دمج خبراء ومختصين عرب في كتابة الامتحان. كما هناك حاجة إلى إدخال البسيخومتري كجزء من البرنامج الأسبوعي في المدارس العربية والثانوية، وإعطاء امتيازات مالية للمعاهد التي تحضر الطالب العربي بشكل كبير ونوعي للامتحان، وإعطاء منح تعليمية للطلاب الذين حصلوا على علامات عالية قبل دراستهم وتحضير طلاب آخرين للامتحان.

توجه عملي آخر، هو العمل على تأسيس إطار داعم للطلاب العرب قبل بدء تعليمهم الجامعي. جزء منه يجب أن يتم في

הגבוהה בקרב הערבים בישראל - סוגיות ודילמות, תל-אביב: הוצאת רמות.

קאהן, ס. (2009), "אפליה בהקצאת משאבי הטיפוח בחטיבות הביניים: אומדנה והשלכות באמצעות שינוי כלל ההקצאה", *מגמות*, מו (3), 380-397.

Amara, M. & Abd el-Rahman, M., (2002), *Language Education Policy: The Arab Minority in Israel*, Springer.

Ayalon, H. and Shavit, Y., (2004), "Educational Reforms and Inequalities in Israel: The MMI Hypothesis Revisited", *Sociology of Education*, 77(2), pp. 103-120.

Chism, N.V., (1999), "Taking Student Social Diversity into Account", In: W. J. McKeachie (Ed.), *Teaching Tips: Strategies, Research, and Theory for College and University Teachers* (10th ed.), Boston: Houghton Mifflin.

Dwairy, M. & Van Sickle, T.D., (1996), "Western Psychotherapy in Traditional Arabic Societies", *Clinical Psychology Review*, 16(3), pp. 231-249.

Haj-Yahia, M., (1997), "Culturally Sensitive Supervision of Arab Social Work Students in Western Universities", *Social Work*, 42(2), 166-74.

Haj-Yahia, M., (2002), "Beliefs of Jordanian Women about Wife-beating", *Psychology of Women Quarterly*, 34, 113-125.

Khattab, N., (2005), "The Effects of High School Context and Interpersonal Factors on Students' Educational Expectations: A Multi-Level Model", *Social Psychology of Education*, 9, 19-40.

Olshtain, E., & Nissim-Amitai, F., (2004), "Curriculum Decision-making in a Multilingual Context", *The International Journal of Multilingualism*, 1(1), pp. 53-64.

Park, R.E., (1928), "Human Migration and the Marginal Man", *The American Journal of Sociology*, 33(6), 881-893.

Roer-Strier, D. & Haj-Yahia, M., (1998), "Arab Students of Social Work in Israel: Adjustment Difficulties and Coping Strategies", *Social Work Education*, 17(4), 449-467.

Stonequist, E. V., (1935), "The Problem of the Marginal Man", *The American Journal of Sociology*, 41(1), 1-12.

Weiner-Levy, N., (2006), "The Flagbearers: Israeli Druze Women Challenge Traditional Gender Roles", *Anthropology & Education Quarterly*, 37(3), 217-235.

Yair, G., Khattab, N., & Benavot, A., (2004), "Heating Up the Aspirations of Israeli Arab Youth", *Research in Sociology of Education*, 14, 201-224.

דיגטלי: השימוש באינטרנט בחברה הערבית בישראל", *מגמות*, מ"ו (1-2).

גץ, ש. ודר, י., (אוקטובר 2008), יכולת למידה ומיצב חברתי-כלכלי בהצבה ללימודי התואר הראשון בישראל, *מגמות*, מ"ה (4).

לבארין, י., ואגבאריה, א., חינוך בהמתנה: מדיניות הממשלה ויוזמות אזרחיות לקידום הערבי בישראל (מרכז דיראסאט והפקולטה למשפטים באוניברסיטת חיפה).

דגן-בוזגלו, נ., (2007), **הזכות להשכלה גבוהה בישראל-מבט משפטי ותקציבי**, תל-אביב: הוצאת מרכז אדווה.

דיראסאט, (2010), הגבלת גיל הכניסה לאוניברסיטאות בישראל (נייר עמדה):

http://www.dirasat-aclp.org/files/Dirasat_Age_Limit_2010.pdf

מוסטפא, מ. (2009), המבחן הפסיכומטרי - כלי למיון או להדרה? (מרכז דיראסאט, נצרת).

הר-זהב, ר. ומדינה, ב., (1999), **דיני השכלה גבוהה, תל-אביב.**

וולנסקי, ע., (2005), **אקדמיה בסביבה משתנה: מדיניות ההשכלה הגבוהה של ישראל 1952-2004**, תל-אביב: מוסד שמואל נאמן והוצאת הקיבוץ המאוחד.

וינר-לוי, נ., (2008), "פועלן של המורות הדרוזיות הראשונות לקידום ההשכלה ולשינוי תפקיד המגדר של תלמידותיהן", דפים, 48.

הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, (2007), **שנתון סטטיסטי לישראל 2007**, ירושלים.

הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, (2009), **שנתון סטטיסטי לישראל 2009**, ירושלים.

מוסטפא, מוהנד, ועראר, ח'אלד, (2009). "נגישות של מיעוטים להשכלה גבוהה: המקרה של החברה הערבית בישראל". בתוך: ראסם חמאסי (עורך). **ספר החברה הערבית בישראל: אוכלוסייה, חברה, כלכלה**, ירושלים: מכון ואן ליר והוצאת הקיבוץ המאוחד, עמ' 204-226.

עואד, י., (2008), **ייצוג האזרחים הערביים במערכת ההשכלה הגבוהה** (עמותת סיכוי):

<http://www.sikkuy.org.il/docs/haskala2008.doc>

עראר, ח. ואבו עסבה, ח., (2007), "השכלה ותעסוקה כהזדמנות לשינוי מעמדן של נשים ערביות בישראל", בתוך: עראר וחאג' יחיא (עורכים), **האקדמאים וההשכלה הגבוהה בקרב הערבים בישראל - סוגיות ודילמות**, תל-אביב: הוצאת רמות.

עראר, ח. וחאג' יחיא, ק., (2007), "סטודנטים ערבים מישראל באוניברסיטאות בירדן: סוגיות ודילמות", בתוך: עראר וחאג' יחיא (עורכים), **האקדמאים וההשכלה**

ملف العدد / تأهيل المعلمين العرب

حرر الملف د. أيمن إغبارية

مفهوم المرشد التربوي لوظيفته في عملية تأهيل المعلمين العرب

د. نضال هريش و د. ديانا دعبول

الكلية الأكاديمية للتربية على أسم دافيد يلين

في ملاءمة وظيفة المرشد التربوي لاحتياجات تأهيل المعلمين العرب في المستقبل وتحسين تأهيل المعلمين العرب من خلال ملاءمة التأهيل للاحتياجات المتغيرة للتعليم والمجتمع والمعلم والطالب المتأهل والتلميذ ولاقتراح تدخل جهاز التعليم بحاجة له.

سؤال البحث المركزيين:

كيف يفهم المرشد التربوي العربي وظيفة تأهيل المعلمين؟
كيف يرى المرشد/ة تأثيره على الطلبة العرب والمتأهلين للتدريس؟

يمتد المقال على ثلاثة فصول، في الأول، الإطار النظري المتصل بكليات التربية وتأهيل المعلمين ومراحل التأهيل ومعلمي المعلمين مع التمحوور في المرشد التربوي. أما الفصل الثاني، فيستعرض البحث ونتائجه فيما يعرض الفصل الثالث التوصيات التي تم وضعها بناء على نتائج البحث.

الكليات وبرامج تأهيل المعلمين

تشكل كليات تأهيل المعلمين عاملا مركزيا وفاعلا مؤثرا على شخصية المعلم المستقبلي ومهنيته. وهي تلعب دورا هاما في تطوير وبلورة الشخصية المهنية للمعلم من أجل القيام بوظيفته كمدرس للأجيال القادمة (Agbaria, 2007 ; 2009). تأهيل المعلمين، ككل سيرورة تعليم أخرى، من شأنها أن تلبسور المتأهل المنخرط فيها. وذلك، بواسطة انتقاء المضامين

الوظيفة التي يشغلها المرشد التربوي في سيرورة تأهيل المعلمين، هي وظيفة هامة جدا، وتنعكس أهميتها في تأثير المرشد التربوي على التطور المهني والشخصي للمتأهل للتدريس وفي مساعدته على تطوير سلوك وهوية مهنية للمعلم تتناسب مع شروط العمل والبيئة التي سيعمل المعلم وسطها. وظيفة المرشد التربوي العربي هي ذات أهمية مضاعفة ويتوقع منه التغلب على تحديات إضافية بسبب من خصوصية المتأهلين العرب الذين يصلون إلى كليات التأهيل في سن مبكرة من جهاز تعليم إشكالي وأحيانا فاشل، ويكون على المتأهلين العرب أن يكونوا على استعداد بشكل شخصي ومهني للعودة إلى التدريس في هذا الجهاز بشكل أكثر فاعلية. وبسبب من خصوصية المجتمع العربي كمجتمع أقلية في إسرائيل توجب على المرشد التربوي أن يكون ذا قدرة على المناورة في أوضاع حساسة سياسيا واجتماعيا ومواجهة تحديات إضافية سنتوقف عندها لاحقا.

يندرج هذا المقال ضمن مقالات قليلة تحاول فحص من خلال طرق نوعية فهم المرشدين العرب وظيفتهم وطابع تأثيرهم على الطلبة المتأهلين للتدريس، من زاوية نظرهم وتجربتهم وفهمهم مركبات الإرشاد المختلفة التي تتضمنها الوظيفة التي يشغلونها. شمل البحث الذي نستند عليه في هذا المقال 10 مرشدين عرب يرافقون طلبة عرب في التدريبات العملية على التدريس من 5 كليات للتربية في شمال البلاد وأواسطها وجنوبها. نستعرض هنا نتائج البحث والتوصيات التي أفضى إليها بهدف التأثير للأفضل



وتتطور شخصيته المهنية بشكل ملموس ويبدأ المعلم بتطوير هويته المهنية الواضحة.

يقوم هذا التقسيم إلى مراحل ثلاث على البعد التربوي الذي يركز على أن التدريس ليس قدرة يتم اكتسابها في المرحلة الأولى وإنما هي قدرة مكتسبة وتتطلب تطوراً مستمراً.

” **منهج أرياب** » **وتعامله مع الخبرة العملية والإرشاد التربوي:** موضوع تحسين تأهيل المعلمين في البلاد شغل رجال التربية والكثير من الباحثين. وقد أعلن في إسرائيل مؤخراً عن منهج جديد للتأهيل (Katz, 2006). الذي حدد أهدافاً لتحسين برنامج تأهيل المعلمين في البلاد. ومن بين الأهداف المحددة هدف يتمحور في زيادة حصة التدريب العملي في برنامج التأهيل كأساس هام في تأهيل المعلمين.

إن برامج التأهيل القائمة والبرامج المقترحة وفق أرياب (Katz, 2006). في كليات تأهيل المعلمين تقوم على ثلاثة مبادئ:

1. **تطوير شخصية المعلم:** على برامج التأهيل أن تعدّ معلماً قادراً على النقد، وعلى تطوير وتكييف نفسه لمتطلبات البيئة بما فيها تلاميذه والمجتمع الذي يعيش فيه، وعلى الكلية أن تأخذ قسطها في بلورة شخصيته المعلم (Ziv, 1998).
2. **التخصص في مجال تدريسي:** على المعلم أن يتخصص في موضوع معين حتى يستطيع أن ينقل لطلابه أسس المعرفة المطلوبة في موضوع ما، إذ إن قدرة المعلم وسيطرته في مجال تخصصه تساعده في اختيار الأمر الأهم الذي ينبغي عليه نقله إلى تلاميذه في هذا الموضوع. كذلك، فإن التخصص يُمكنه من توجيه وإرشاد التلاميذ إلى البحث والتقني الشخصي وأن يمنحهم أدوات مناسبة للتعمق في الموضوع بشكل مستقل.
3. **تدريس طرق واستراتيجيات التدريس:** حتى يستطيع المعلم أن ينقل المعرفة المهنية فإن عليه أن يكتسب طرق تدريسية متنوعة ومناسبة لتساعده في تمرير المادة النظرية إلى تلاميذه بالطريقة الأفضل والأجود من خلال ملاءمة الطريقة أو المنهج، للقدرات المختلفة لتلاميذه ولطرق تعلمهم الخاصة. يكتسب المتأهل هذه الاستراتيجيات من خلال تدريبه العملي في المدارس المختلفة ومع مجموعات مختلفة من التلاميذ. يؤكد المبدأ الثالث أهمية التجربة العملية التي يُشكل توجيه المرشد التربوي فيها وشخصيته جزءاً لا يتجزأ منها. ومن هنا، الأهمية الكبيرة لتوجه المرشد التربوي في عملية تأهيل المعلمين وفق الموديل المقترح ضمن مساق أرياب.

والتأكيد على مجالات معرفية وقيم نابغة منها ومدى توجهه النقدي والشكل الذي تمرر فيه الدروس. يتجسد التأهيل أيضاً في التربية على الوعي الاجتماعي والمهارات المهنية والفهم الصحيح للمعلم لوظيفته في المجتمع (Katz, 2006).

تأهيل المعلمين والمربين، مثل سائر أصحاب المهن، مشتق من نظرية تربوية وفلسفية مقبولة في جهاز التعليم ومسندة بمفاهيم مقبولة في جزء من العالم الغربي وفي المذاهب الأكاديمية. لقد طرأت في السنوات الأخيرة تغييرات في المفاهيم التربوية المألوفة وهي تؤثر على مناهج تأهيل رجال التربية (Katz, 1999).

الموديلان الأساسيان في تأهيل المعلمين هما الموديل البنوي الذي يحصل فيه المعلم بدايةً على تأهيل عام للحصول على لقب أكاديمي، ومن بعدها ينخرط في مرحلة تعلم إضافية للتأهل معلماً. هذا الموديل مطبق في الجامعات التي توفر تأهيلاً قصيراً للمعلمي المستقبل وتمنح خريجها شهادة تدريس. أما الموديل الثاني، فهو الموديل العملي حيث يدرس الطالب فيه في مسارين، الأكاديمي والتطبيقي بحيث يتم توجيه تأهيله نحو موضوع الدراسة في المسار الأكاديمي، ويحصل فيه الطالب على تأهيله العملي خلال دراسته للقب. وهذا الموديل معمول به في كليات التربية التي تمنح الخريجين شهادة لقب أول في التربية - B.Ed (Katz, 2001).

مراحل تأهيل المعلمين

تتضمن برامج تأهيل المعلمين عادة ثلاثة مراحل: (Feinman- Nemser, 2001)

أ - **مرحلة التأهيل الأولى:** مرحلة «ما قبل الخدمة» - pre-service training () ويتم في الكليات. وهي مرحلة تتضمن تأهيلاً نظرياً وعملياً ومخصص لإعداد المتدربين على مهنة التدريس ومتطلبات الحقل في هذا المجال.

ب - **مرحلة الدخول إلى حقل التدريس:** هذه المرحلة هي مرحلة الاستيعاب (induction). يبدأ المعلم الجديد في هذه المرحلة تجربته العملية في حقل التدريس بصفته معلماً مستقلاً مبتدئاً. يؤكد العديد من الأبحاث الأهمية الكبيرة لمهارات الاندماج في الطاقم والمبادرة التربوية والصلة المتواصلة مع الأهالي وأجسام أخرى في المجتمع واستعمال طرق واستراتيجيات تدريسية للعمل والتعامل مع مجموعات مختلفة من التلاميذ. (Ziv, 2001; Katz, 2001; Feinman- Nemser, 2001; Feinman- Nemser, 2009).

ج - **مرحلة التطور المهني خلال سنوات الخدمة (in-service training):** يتبلور في هذه المرحلة الأداء المهني للمعلم

حسب الأدبيات المهنية: على أنها تطوير قدرة التدريس لدى الطالب القائمة على تفكير مهني ومعرفة عميقة للأبعاد التعليمية المتفاوتة; تطوير الشعور بالمسؤولية العقلية والمهنية للطلاب كمسؤول عن تطوير التلاميذ وتحصيلهم التعليمي; تطوير شعور بالقدرة على التعليم والتربية وإحداث التغيير الجوهري لدى التلاميذ، إضافة إلى المسؤولية عن التطور المهني والنمو المستقبلي; إغناء العالم المهني للطالب المتأهل بتشكيلة كبيرة من التقنيات وإكساب عادات تفكير تفاعلية والقدرة على تفعيل سيرورات تحت إدراكية كجزء لا يتجزأ من سيرورة التدريس، ومساعدة الطالب المتأهل على بلورة مواقفه الشخصية وتوجهاته التربوية بصلة مباشرة مع ذاته وتجربته التربوية. إضافة إلى ذلك، تؤكد دبير (2005) على الحاجة إلى إطلاع المتأهلين على توجهات تربوية مختلفة وأن يقارنوا بينها وأن يفحصوا نقاط التقاطع الشخصية بين المتأهلين وهذه التوجهات.

التجربة العملية تحتل، حسب راينبرغ (1997)، مكانا مركزيا في بلورة شخصية المتأهل للتدريس بالمشاركة مع عدة جهات: المرشد التربوي والمعلم المدرب والطالب المتأهل. ثلاثتهم شركاء وفاعلين لأجل هدف مشترك وإن أدوا وظائف مختلفة. التجربة العملية تشكل جزءا هاما جدا في تأهيل المعلمين. الطلاب المتأهلون يقيمون المرافقة التربوية والتعليمية بشكل إيجابي جدا وكذلك المرشدين التربويين ومعلمي طرائق التدريس (سميت أولب آري، 2004). إن الإرشاد التربوي هو جزء لا يتجزأ من نظام التجربة العملية ويشكل جزءا هاما جدا منها:

الإرشاد التربوي

الإرشاد التربوي معرّف في الأدبيات المهنية على أنه سيرورة «بين - شخصية» متواصلة، يساعد فيها الشخص الماهر الشخص الأقل مهارة في تطوير سلوك وهوية معلم (Anderson, 1988) و Shanon). هدف الإرشاد التربوي، حسب موديل التأهيل في الكليات، هو: «تعليم المتأهل للتدريس الوصول إلى مستوى أقصى من الأداء من حيث الاستعمال المهني للمعرفة المناسبة ومن حيث الاستعمال المهني والواعي بشخصه كأداة عمل» (Raynolds, 1995: 30). تتحدث الأدبيات المهنية عن وظيفة الإرشاد التربوي كفعل ذي تأثير حاسم جدا على سيرورة إعداد المعلم (لايت، 1993).

المرشد التربوي

وظيفة المرشد التربوي تعتبر وظيفة مركزية في تأهيل المعلمين ومهمته إعداد طلاب الجامعات والكليات ليكونوا معلمين. نجد

معلمو المعلمين ووظيفتهم في تطوير المتأهلين للتدريس

تتم خلال عملية التأهيل رعاية بذور المهنية في التدريس حتى يستطيع المتأهلون التطور بشكل مستقل بعد انتهاء دراستهم. معلمو المعلمين هم أولئك المسؤولين عن غرس الأسس الثابتة للمعرفة المهنية في المتأهلين وإكسابهم أدوات التطور المهني المستقل لاحقا. في سياق إكساب الأسس النظرية يجب أن يأخذ معلمو المعلمين بالحسبان مساعدة معلمي المستقبل على تطوير القدرة المهنية. يدعي سليك (Slick, 1998) أن الوظيفة المركزية لمعلمي المعلمين هي أن يكونوا جسرا بين النظريات التي يتعلمها المتأهلون في الكليات وبين المعرفة العملية التي تظهر لهم في المدرسة. وعليه، على معلمي المعلمين أن يفككوا بصورة واضحة الأبعاد المخفية للتدريس بواسطة الشروحات والتفسيرات للمتأهلين وبواسطة تطوير معرفة مفهومية التي يعرفها كورتهاجن (Korthagen, 2001) على أنها حكمة العمل (חוכמת המעשה).

التوقع من معلمي المعلمين أن يكونوا معلمين قدوة (Model teacher)، وذوي قدرة على التعبير عن معرفة خفية وأن يمثلوا بشكل عملي المستوى النظري بأدب وفي بيئة داعمة (Loughran & Berry, 2003). بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يكونوا شركاء في إنتاج معرفة عملية جديدة (مواد تعليم، مناهج تعليم) ذات طابع نظري (بحث، نشر مقالات في مجالات مهنية متخصصة) (Association of Teacher Educators, 2002). على معلمي المعلمين أن يكونوا شركاء وفاعلين في مجالات التربية في المؤسسة المؤهلة وخارجها، وأن يتركوا بصماتهم على مجالات تتصل بتأهيل المعلمين وتطويرهم المهني. التوقعات هي أن يُبدي معلمو المعلمين نزعة قيادية. تشير المعايير الأمريكية بوضوح إلى أن على معلمي المعلمين المتخصصين في مجالاتهم أن يجسّدوا دورا قياديا في التربية (Koster & Dengerink, 2001). وكذلك المعايير في إسرائيل لترقية معلمي المعلمين تُعطي وزنا غير قليل للمبادرة والفعل التربوي ((Katz & Coleman, 2002). من الوظائف الإضافية لمعلمي المعلمين الشراكة في تطوير مهني وشخصي وفاعلية لتعزيز التطور المهني لزملائهم وللآخرين.

إن الإرشاد التربوي هو مركب هام جدا، وإن لم يكن الأهم، في نظام التأهيل للتدريس في كليات التربية. ونعرض في هذا الفصل أهمية الإرشاد التربوي للتدريس من خلال التدريبات العملية:

التجربة العملية

تلخص راينبرغ (1997) أهداف التجربة العملية (التطبيقات)



في الأدبيات المهنية تطرقا واسعا إلى تعريف وظيفة المرشد التربوي. فقد رأى زلبرشطاين (2002) أن الإرشاد التربوي وفي وظيفة المرشد التربوي أهمية قصوى وجزءا من مجمل برنامج إعداد الطلبة كي يصبحوا معلمين. وهو - زلبرشطاين - المبادر الأساسي في بلورة مساق تعليم للتأهل المهني للمرشدين والمرشحات في الإرشاد التربوي. وقد انطلق برنامج التأهيل في العام 1998 ولا يزال مستمرا إلى يومنا هذا. يسعى البرنامج إلى الإحاطة بالمركبات التطبيقية والتعلمية للوظيفة - المرشد كحدث تطور شخصي وعقلاني للطالب; كفاعل في مجريات الأمور في الكليات; في العمل الصفّي والمجتمعي. المرشد، كوسيط يمهّد للانخراط في جهاز التعليم، يبعث التفكير النقدي لما هو حاصل من خلال المعرفة القريبة والتطلع إلى التخصص (זילברשטاین, 2002).

يرافق المرشد التربوي مجموعة طلابه بإرشاد شخصي ومجموعي. ومطلوب منه مساعدة الطالب على التطور والسير في رحلة متواصلة تنطوي على الكثير من التساؤلات، والأسئلة والمعضلات، على الانتقال من مكانة طالب دارس إلى معلم طريّ العود قادر على تحمّل المسؤولية عن الصف، ومنخرط في الجوّ المدرسي على كل ما يترتب عن ذلك. يرافق المرشد التربوي سيرورة تعلم المتأهل للتدريس ويُنْتِج وضعيات تدريس ويحللها ويعطي تغذية راجعة للمتأهلين بشأن طريقة تدريسهم، ويشكل نوعا من «النموذج» - قدوة لمعلم جيد (De Jong & Al, 1996). تلخص بار زيف (2009) تعريف وظيفة المرشد التربوي على إنه مساعد للمتأهل في بلورة أسس معرفية تتصل بمعايير في التدريس، يدرّس نظريات تربوية; يُكسب طلابه مهارات التدريس، يشير إلى الرابط بين النظرية والتطبيق; يساعد طلابه على حل صراعات شخصية وبين شخصية تعطل على سير التعلم، ويساعد المتأهل في تطوير علاقاته بالبيئة التي يعمل فيها، يساعد على تطوير مهارات شخصية للفحص والوعي الذاتي وفي تطوير تفكير مستقل ومنح مساعدة اجتماعية نفسية في التطور الشخصي للمتأهلين; ملزم بإعطاء تغذية راجعة للتجربة التطبيقية وسيرورات التعلم التي يرشدها، مع تعزيزها وتقييمها بشكل نقدي وبناء، وكذلك التخلي عن مرشحين لا يناسبون لمهنة التدريس; وسيط بين المؤسسة المؤهّلة وبين المؤسسة المدربة ويحافظ على العلاقة بين المعلمين المدربين ويشاركهم في تقييم المتأهلين.

المرشد التربوي هو وظيفة مركزية وأساسية في تأهيل المعلمين. المرشد التربوي هو المسؤول الأساس عن تخطيط وتنفيذ التطبيقات العملية مندوبا للمؤسسة المدربة (שז"ר, 1999).

هو الوسيط بين نظرية المذهب التربوي وبين عملية التدريس. المرشد التربوي يدرّس في الكلية ويشارك، في موازاة ذلك، في التطبيقات العملية، يشاهد المتأهلين وهم يمررون الحصة، ويعطي تغذية راجعة ويقيم عملهم. يقيم الرابط والتنسيق بين دروس التربية النظرية في الدورات النظرية وبين العمل والنشاط في الصف ومع التلاميذ. وهو يوجّه نحو تطوير مهارات التقييم الذاتي والعائد (Cohn & Gelleman 1988; Zahorik) (1988; Kettle & Sellars 1996; Gold 1996).

يساعد المرشد التربوي الطالب على اكتساب مهارات كي يواجه بنجاح تعدد العمليات التي يتضمنها التدريس، يدعم تطوره ويشجع نموه الشخصي والمهني. يعمل المرشد التربوي على زيادة فاعلية السلوك التدريسي والتقليل من السلوكيات غير المفيدة (Hoover, Oshea, & Carroll, 1988).

للمرشد التربوي القدرة على مساعدة المتأهلين وفحص المعنى القيمي في اختيارهم مهنة التدريس، وعلى فهم مجمل الوظائف والتوقعات الكامنة في مهنة ذات رسالة اجتماعية (Wang & Odell, 2002). المرشد التربوي هو وظيفة أساسية في تأهيل المعلمين. وهي وظيفة يقوم ضمنها معلم متخصص وذو خبرة ومعرفة ومؤهلات إرشادية بترجمة خبرته ويؤهل طلابه ليكونوا معلمين مثله (מלך, 1999).

استنادا إلى التعريفات المختلفة الواردة أعلاه، يُمكننا أن نشخص المركبات الأساسية التي من المفترض أن تتوفر في وظيفة المرشد التربوي:

بُعد أدائي مهني، تدريس، الربط بين النظرية والتطبيق، مرافقة سيرورة تعلم المتأهل.
بُعد تقييمي، تغذية راجعة، تفكير نقدي على ما يحصل من خلال معرفة قريبة وتطلع إلى التخصص.
بُعد تنظيمي، وساطة بين المؤسسة التي تؤهل وبين تلك التي تدرب.

على الرغم من أنه يُمكن رؤية الاختلاف في الوزن والمعنى المعطى لكل مركب في التعريفات المختلفة، فإن في غالبية التعريفات هناك تطرق أكثر للبعد التدريسي من سائر المركبات. في منهاج التأهيل الذي اقترحه وطوره زيلبرشطاين نلاحظ مركبات مختلفة للوظيفة.

وظيفة المرشد التربوي

تشمل وظيفة المرشد التربوي المعرفة العملية - الشخصية للمرشد بالإضافة إلى مركبات نوعية أخرى مثل مهارات تقديم الاستشارة ومهارات الإرشاد والتغذية العائدة ومهارات الاتصال والتمكين (מלך, 1999).
في أعقاب التغيير في فهم التدريس وفهم الإعداد للتدريس،

المقابلة وبين المشاركون بحيث يُمكن أن تُفضي إلى فهم أعمق للتجارب التي تتحدث عنها المقابلة.

مجموعة البحث

اختيار مجموعة البحث، أيا كان البحث، من المفروض أن تحصل من اعتبارات تسهم في تحقيق أهداف البحث. وفي هذا البحث النوعي هناك دلالة لاستخدام العينة المقصودة واختيار المشاركين الذين يمثلون بالشكل الأفضل المجموعة التي يدرسها البحث.

من هنا فقد أخذت بالاعتبار بعض المقاييس الهامة في اختيار المرشدين التربويين:

موقع الكلية حيث يرشدون، كان من المهم أن يكون هناك ممثلون من كليات مختلفة، مشتركة وعربية لغرض الوقوف عند الفوارق (إن وُجدت) والوصول إلى نتائج تميّز الإرشاد التربوي مع الاختلاف في إطار التأهيل.

الأعمار وسنوات الأقدمية، تم اختيار مرشدين قدامى نسبياً ومع أقدمية تزيد عن خمس سنوات لغرض الاستفادة من المعلومات ومن خبرتهم الطويلة.

تم اختيار المشاركين في البحث بناء على استعدادهم وتوافرهم. وتم التوجّه إليهم في هيئات مختلفة. اختير للبحث 10 مرشدين تربويين تم دعوتهم للمقابلة في المكان والوقت المريحين لهم.

نتائج البحث

نستعرض فيما يلي الفئات الرئيسية التي استخلصت من تحليل المقابلات كما وردت على ألسنة المرشدين المشاركين. تحليل النتائج ومناقشتها تأتي لاحقاً في متن البحث:

في المستوى الشخصي

الأهمية والمسؤولية ووزن الوظيفة

غالبية المرشدين أكدوا على أهمية وظيفتهم، ثمّنها وعرضوا بينات وأمثلة تبيّن أهمية الوظيفة في أعين الطلاب أيضاً، وتأثيرها على شخصياتهم ومهنتهم:

«على المرشد مسؤولية كبيرة في تأهيل معلمي المستقبل، إذا لم يعدّهم المرشد كما ينبغي فإنهم يستطيعون التأثير سلباً على جيل المستقبل، لذلك فإن وظيفة المرشد هي وظيفة هامة جداً».

«الطلاب يقيمون المرافقة التربوية والتعليمية بشكل إيجابي جداً وكذلك المرشدين التربويين ومعلمي أساليب التدريس».

«أرى في نفسي أكثر شخصية مركزية في حياة الطالب الأكاديمية، أنا شريك أيضاً في السيرورة نفسها، لكن ليس شخصية ثانوية في سيرورة التأهيل، بل للمرشد شخصية مركزية

بدءاً من فهم التدريس كعلم تطبيقي إلى رؤيته كمهنة تطبيقية وتقييمية. لقد تحولت وظيفة المرشد التربوي من ذلك الذي يفحص سيطرة الطالب على المعرفة في مجاله إلى ذلك الذي يساعد في إكساب سلوكيات ومهارات مشجّعة على الاستقلالية التي تتيح لمعلم المستقبل أن يفحص عمله وأن يكون مسؤولاً عن تطوره المهني: تطوير قدرته التعليمية وأدوات البحث والفعل (Zeichner, 2009; بر- 101, 1988; Zeichner, 2009).

تحول المرشد مع الوقت من رجل مراقبة إلى شخص مهمته إحداث تغيير في تطور المتأهل. وهو يقوم بدور الوسيط من خلال التفاعل المتكرر ويحدث تغييرات إدراكية وتغيرات في المواقف وفي المفاهيم والقيم بما يؤثر على شخصية المتأهل. وحتى يفعل ذلك يحتم عليه أن يعرف الطالب المتأهل بشكل معمق وأن تكون علاقته به علاقة قريبة (Zeichner, 2002; Slick, 1988; Feiman-Nemser, 2001).

وظيفة المرشد التربوي حسب بحث زيمفر وآخرين (Zimmer et al., 1980) هي المساعدة على تطوير تجربة «تدريبات التدريس» (Slick, 1997). وادعواؤهم هو أنه بدون تغذية راجعة من المرشد التربوي فإن تجربة التدريس ستكون أقل دلالة وفائدة. يُمكننا أن نرى في الموديلات التقليدية لوظيفة المرشد التربوي أن وظيفة المرشد تشمل أيضاً «الإشراف» على الطالب في الانتقال بين الكلية وبين المدرسة. تعريف الوظيفة هو أن الطالب يدرس بينما المرشد يشاهده ومن ثم يتم مناقشة الحصة (Stones, 1987). في الانتقال إلى مفهوم تأهيل المعلمين بواسطة شراكات مدرسية طرأ تغيير في فهم وظيفة المرشد التربوي. فحسب فيش يكون المرشد في التأهيل بواسطة شراكات مدرسية «الحلقة الحيوية التي تربط بين الطالب والمعلم المدرب والمدرسة وكلية التربية» (Fish, 1995).

المنهجية

هدف هذا البحث هو فحص فهم المرشد التربوي وظيفته في إطار تأهيل المعلمين العرب في كليات التربية من خلال التأمل في الخبرة التي اكتسبها ونماذج الإرشاد التي استعرضها وفي النجاحات والإخفاقات التي مروا فيها خلال فترة الإرشاد.

أدوات البحث

لغرض استكمال هذا البحث، اخترنا المقابلة المعمقة كأداة مركزية أولى لفحص الموضوع، مقابلة تسمح بفهم التجربة الإنسانية للمشاركين والمعنى الذي يعطونه لها. إضافة إلى ذلك تُعطي المقابلة المعمقة للباحث فرصة فهم سلوك كل مشارك (Zeichner, 2003). وهي توفر إمكانية التفاعل بين الذي يُجري



جدا لأنه يستطيع أن يبلور شخصية المعلم/الطالب».

تتفق هذه النتائج مع وظيفة المرشد التربوي كذئ أهمية خاصة وكمبادئ أساسي ومُحدث للتغيير في التطور الشخصي العقلاني للمتأهل (Zilberstein, 2002).

المرشد العربي كنموذج شخصي

قسم لا بأس به من المرشدين أكدوا أنه حتى يستطيعون تمرير رسائل الإرشاد المناسبة عليهم أن يكونوا بأنفسهم نموذجاً سلوكياً شخصياً لكل طالب. والتوقع من معلمي المعلمين أن يكونوا قدوة (Loughran & Berry, 2003) (Model teacher) بدون ذلك لن يكون معنى للإرشاد الذي يقومون به خاصة وإن الطالب العربي يأتي «صفحة بيضاء»، وينتظر نوعاً مغايراً من الإرشاد يشكل فيه النموذج الشخصي مساقاً أساسياً:

«من المفترض أن يكون المرشد مثلاً يُحتذى لطلابه، مرة أخرى عند الحديث عن إرشاد أكثر مما هو عن محاضرة، إذ حتى يتم إعطاء إرشاد وتوجيه، من المفترض أن يُطبق المرشد إرشاده وتوجيهاته في توجهه إلى الطالب، وعليه فإن في حالتي أرى نفسي شخصية هامة جداً في أعين طلابي وكل ما أريد تمريره إليهم، يرون بأنفسهم أنني أستخدمه، يعني، إنه إذا كنت أوجه الطلاب أن يكونوا مصغين أكثر ما يكون لتلاميذهم فهم يرون أنني أفعل ذلك معهم، وإذا كنت أوجههم أهمية الاحتواء والتقبل والمائل مع المتأهل فإني أسبقهم، أفعل ذلك معهم».

على المستوى الشخصي للمتأهل العربي

احتياجات خاصة للطلاب العربي- مطالب خاصة من المرشد العربي

ذكر قسم كبير من المرشدين احتياجات خاصة للطلاب العرب الذين يصلون للكلية، طلاب يصلون فور إنهاء دراستهم الثانوية، دون تجارب أخرى في الحياة، وهم يصلون من أسر عربية تقليدية (مع فوارق صغيرة فيما بينهم)، لذلك يطلب من المرشد أن يتعامل مع صف من المتعلمين الشبان يشبهون إلى حد كبير طلاب المرحلة الثانوية، وتقع على عاتقه مسؤولية تطوير شخصيتهم وبلورتها قبل وخلال التأهيل المهني، الذي يفترض فيه أن يعطيه لطلابه. وقبل تأهيلهم كمعلمين للمستقبل، هناك نقص في الجانب العاطفي للطلاب العرب ولذلك فإنهم لا يعبرون عن مشاعرهم في الحقل وفي العمل مع التلاميذ وفي التطبيق العملي، الأمر الذي يشكل بالتأكيد تحدياً غير بسيط على كل مرشد تربوي مواجهته:

” بشكل عام فإن الطلاب العرب غير مبدعين (آفاق تفكير ضيقة) وهذا يتطلب مني بذل جهد لتوسيع وتطوير طرق التفكير عندهم (توسيع آفاق التفكير) والبحث عن طرق عمل متنوعة. هذا نابع من طرق التعليم والتدريس التي اعتادوا عليها في جهاز التعليم العربي».

«يشعر المرشد العربي بأنه أب للطلاب، وهو يهتم بأن يحافظوا على أنفسهم، وأن يكبروا في بيئة جيدة في الكلية. في تقديري فإن المرشد العربي يستخدم الجانب الإنساني بدرجة أكبر، ويقيم أحياناً علاقات مع العائلة، وهو العنوان للعائلة في الكلية، وهذا فرق ثقافي إيجابي. فهو يحاول أن يبلور، أيضاً، شخصية الطالب العربي طبقاً لأعراف المجتمع العربي، وبدرجة أقل من الالتفات للطلاب كصاحب شخصية مستقلة.

«يصل الطالب العربي إلى الكلية في سن مبكرة، وعندها تكون له احتياجات خاصة، فهو بحاجة دائمة للمساعدة والتشجيع والتوجيه والكثير من الدعم على مدار مشواره التعليمي، كما أنه يحتاج إلى «أب» يرعى شخصيته، لأنه لا يزال طالباً ثانوياً كبيراً».

في اللحظة التي يتوقع فيها من المرشد التربوي أن يساعد الطالب على تطوير سلوك وهوية مهنية كمعلم (1988, Anderson & Shanon). فإن المرشد التربوي العربي يعمل على تطوير الشخصية الفردية للطلاب، عبر مساعدة الطالب ودعمه في العمل الذي يسبق الجانب المهني ويركز على الجوانب الشخصية، وهو أمر مطلوب في عمل المرشد (Zilberstein, 2002) ولكن لا يعطى وزناً مثل وزن الالتزام بالتطوير المهني للطلاب.

على مستوى المؤسسة - الدولة

التعامل مع مسائل قومية وسياسية

إن وضع الأقلية العربية في إسرائيل هو حساس للغاية، وله خصوصيته، ويتجلى هذا الأمر على ما يبدو، أيضاً، في التأهيل العملي لطلبة التدريس العرب. ويواجه المرشدون العرب السؤال: ما هي الرسائل التي عليهم نقلها للطلاب؟ هل يُسمح بالتعبير عن رأي سياسي وقومي؟ كيف نُؤهل طلاب التدريس العرب على مواجهة مسائل من هذا النوع في المدارس، خلال وقت التأهيل المهني وفي المستقبل؟ طفت جميع الأسئلة والمسائل في المقابلات مع المرشدين، ولم يكن جوابهم عليها قاطعاً ولا موحداً، ويمكن تقسيم المرشدين في هذا السياق إلى مجموعتين:

1. مرشدون يولون وزناً كبيراً لهذه المسألة، بل ويعلمون دروس تطبيقية في أساليب التعليم ويناقشون خلالها

مبادئ التدريس».

لا يزال جهاز التعليم العربي في إسرائيل يعاني من مشاكل صعبة في مجالات مختلفة نتيجة للإهمال، التمييز المؤسساتي والغبن المتواصل. وهو لا ينجح في القيام بما هو ملقى عليه، ولذلك هناك فجوة كبيرة على مستوى التحصيل بين تلاميذ يهود وتلاميذ عرب (אבו לטובה, 2009). نتيجة لذلك يضطر المرشد العربي إلى التعامل مع الطالب العربي غير المتساوي مع طالب في مجتمع آخر.

على المستوى المدرسي**المرشد العربي يؤهل للعمل في ظروف عمل قاسية**

غالبية المدارس العربية في وضع متدنٍ مقارنةً بمدارس أخرى، خاصة المدارس العربية في منطقة الجنوب والقدس، ولذلك يجد المرشد العربي نفسه وهو يحاول البحث عن طرق إرشاد مناسبة للوضع الذي يواجهه في هذه المدارس مثل النقص في الغرف التعليمية، النقص في الزوايا المخصصة للعمل الفردي، وضع اجتماعي - اقتصادي متدنٍ عند غالبية تلاميذ المدرسة وغيرها. لذا، يحاول المرشد العربي أن يبحث عن بدائل في طرق التدريس التي سينقلها لطلابه، ويحاول البحث عن مدارس تتوفر فيها شروط لائقة للإرشاد. وأحياناً، يجد نفسه في وضع يكون عليه هو وطلابه التواجد في مدرسة بشروط متدنية، وبالتالي عليه إعداد طلابه لمواجهة هذه الأوضاع وإعدادهم مسبقاً وأثناء التطبيق العملي:

«إعداد الطلاب للعمل في ظروف وبيئة صعبة، أوضاع اقتصادية قاسية، نقص في الميزانيات المناسبة، ونقص في الوعي العام (جهل).»

«هناك صعوبة كبيرة في اختيار المدرسة للتطبيق العملي، وبعد اختيار المدرسة تكون على المرشد العربي مسؤولية كبيرة جداً، تتمثل بملاءمة عمله الإرشادي وتعامله مع الطلاب ودعمه لهم للوضع السائد في المدرسة الذي غالباً ما لا يكون مثالياً بل حتى لا يقترب من المثالية.»

اختيار المدرسة وسط ظروف مفروضة

أشار مرشدون إلى أنهم يختارون المدرسة وفق مديرها، لأن قسماً كبيراً من المديرين لا يستقبلون المتأهلين للتدريس بصورة إيجابية، ويشعرون بأنهم يتقنون عليهم. بالإضافة لذلك، فإن المعلمين لا يكونون دائماً معنيين بتواجد طلاب التدريس في صفوفهم.

مواضيع خلافية، كما يعدّون الطلاب لتدريس مضامين خاصة بالمجتمع العربي، ويوجهونهم أو يعرضون اعتبارات مختلفة للسلوك اللائق والمناسب للمناسبات الوطنية والسياسية المختلفة:

«هناك مشكلة عند الطلاب العرب في مواجهة مسائل وقضايا قومية وسياسية، وخوف من التعبير عن الرأي القومي أو السياسي (يوم الأرض، يوم النكبة، الكارثة والاستقلال).»

2. مرشدون يقللون من مناقشة هذه المسائل، ويفضلون ألا يتناولونها، ولا يسمحون للطلاب أن يناقشوا هذه المسائل في دروسهم، وينصحون خلال التدريب العملي والتربوي بأن يتبنى كل طالب ما هو متبع في المدرسة التي يتدرب فيها:

«أميل لأن أتيح لهم التعامل مع الأمر بمفردهم، أو أن يتبنوا ما هو سائد في الصف من قبل المعلم المدرس لهم، أو ترك هذه المسائل للمستقبل.»

«لا أفضل الخوض في المناقشات في هذا المجال، لكل واحد رأيه السياسي الخاص، الأحداث والمناسبات القومية تتم في المدرسة ويتصرف الطلاب على غرار ما هو متبع في المدرسة، أما داخل الكلية وفي دروسي فأنا لا أسمح بذلك.»

تعامل المرشد وخوضه في هذه المسألة، والمعضلة التي يفترض بالمرشد العربي أن يحلها هنا غير مذكورة في الأدبيات المهنية، وهي تخص المرشد العربي الذي يعيش واقع أقلية في مؤسسات تابعة لدولة الأغلبية.

الطلاب هم نتاج جهاز تعليم فاشل

أكد المرشدون أن الطلاب العرب الذين يصلون إليهم، هم نتاج جهاز تعليمي فاشل، ولذلك فإنهم يصلون مع نقطة بداية ضعيفة ومتدنية سواء على المستوى الأكاديمي أم على المستوى الشخصي، وعليهم العمل على هذه الجوانب للوصول بالطلاب العرب إلى نقطة مساوية لزملائهم اليهود. ويتجلى هذا الأمر في الصعوبات في التعبير باللغة العربية وأخطاء في الكتابة باللغة العربية، مشاكل في صياغة الأسئلة وتنظيم المادة التعليمية، وفي مهارات كان يفترض فيهم اكتسابها في المرحلة الثانوية قبل وصولهم إلى مؤسسات التعليم العالي.

«يواجه الطالب العربي المتأهل للتدريس، صعوبة في الكتابة بشكل لائق باللغة العربية، وعنده أخطاء كتابية، وخطه غير واضح، ولا يعرف مبادئ النقاش التعليمي، يفتقر إلى التفكير النقدي، وهذا هو فشل الجهاز التعليمي الذي جاء منه، لذلك على المرشد أن يسدّ هذه الفجوة قبل أن يبدأ بإعائهم



(שילוח, 1999)، ولكن يبدو أن المؤسسات التي تؤهل الطلاب لا تقيم وزنا كبيرا لتوجيهات وإرشادات نموذج الإرشاد، وتتم عملية الإرشاد وفق نماذج شخصية، على الرغم من التركيبة غير السهلة للطلاب وللمدارس التي تجري فيها تدريبات التعليم.

مناقشة وتوصيات:

فحص هذا البحث فهم ومفهوم المرشدين التربويين العرب لوظيفتهم، وأنساق تأثيرهم على الطلاب المتدربين للتدريس من وجهة نظرهم، تجربتهم، وفهمهم الذاتي لمركبات وعناصر الإرشاد المختلفة المشمولة في الدور الذي يضطلعون به. دلت نتائج البحث، من جهة، على توافق بين فهم الدور الشخصي للمرشد العربي، وبين الفهم المهني المعرف في الأدبيات المهنية في الموضوع، وبرز ذلك في المستويات التالية:

أهمية ووزن الوظيفة (الدور)، برز ذلك عبر الأهمية الكبيرة التي يوليها المرشدون لوظيفتهم وأهمية الوظيفة في نظر الطلاب. إذ يرى المرشدون المشاركون أنفسهم كما يراهم الطلاب بدورهم أصحاب تأثير على التطور المهني والشخصي للمتأهلين للتدريس، ويتحملون مسؤولية ويشعرون بأنهم يؤدون رسالة في إعداد طلبة التدريس للعمل في المستقبل في جهاز التعليم العربي ذي الخصوصية والمصاعب الخاصة.

المثال الشخصي، الذي أكد عليه المرشدون العرب، وبالفعل تبين وجود توافق مع أهداف وظيفة المرشد التربوي. من جهة ثانية أظهرت نتائج البحث وجود اختلاف وخصوصية في مستويات كثيرة تميز المرشد العربي:

خصوصية مجموعة الطلاب المتدربين، حاجتهم إلى توجيه وإرشاد ومساندة شخصية على حساب الإرشاد المهني. هناك الحاجة لبذل جهود مضاعفة من أجل الوصول إلى مستوى أكاديمي وشخصي متساو، في نقطة الانطلاق، لمستوى متدربين غير عرب، وسد الفجوات بين المجموعتين.

حساسية القضية القومية والسياسية التي تبرز خلال عملية الإرشاد والتطبيق العملي الشخصي، والمعضلة الشخصية، القومية التي تواجه المرشد خلال أدائه لعمله.

الصعوبات في ظروف العمل في المدارس العربية، الصعوبات المادية والمهنية، التي تؤثر سلباً على أداء الوظيفة وتطبيق أهدافها.

الصعوبات في تطوير علاقات مهنية مع إدارة المدرسة، تغيير الآراء والصور المسبقة وتعزيز انفتاح المدارس لقبول طلاب متدربين للتدريس.

غياب نموذج موجّه من الكليات، يتطرق إلى المسألة القومية، للاحتياجات الخاصة للمرشد العربي والطلاب المتدربين على التدريس.

لذلك يتم اختيار المدارس، غالباً، لاعتبارات غير مهنية، ووفقاً للعلاقة ومدى استعداد مدير المدرسة لذلك. وأحياناً، تكون مدرسة المدير المعني غير مناسبة بشكل خاص لاستيعاب طلاب التدريس.

" يتم اختيار المدرسة للتطبيق العملي وفق مدى قبول المدير للفكرة، وأحياناً يكون المديرون الذين يوافقون على استقبال طلاب التدريس للتطبيق العملي في مدارس، هم مديرون لمدارس غير ملائمة للتطبيق العملي، لكن يتم اختيارها لعدم وجود بديل آخر، لا يوجد إعداد للمدارس للتطبيق العملي. "

تناقض هذه الحقيقة في اختيار المدارس، الاختيار المهني المطلوب للمدرسة حيث يفترض في المرشد أن يختار مدرسة وفق اعتبارات مهنية، وأن يكون منسقاً وخليّة وصل تربط بين الطرفين. (Fish, 1995).

على مستوى المؤسسة / الكلية

أهداف دور وطرق العمل الشخصية

يعمل قسم كبير من المرشدين غالباً، وفق موديل عمل شخصي طوروه على مدار سنوات عملهم كمرشدين، ووفقاً للتأهيل الذي حصل عليه كل منهم. غالباً، ما لا يتلقى المرشدون توجيهات واضحة بشأن فهم الوظيفة وقوانينها من الكلية التي يعملون فيها، وفي حال تلقوا مثل هذه القوانين يكون ذلك الخط الموجه لهم، ولكن في مسائل الإرشاد العيني وأنماط توفير هذا الإرشاد في الحقل، فإنهم يواصلون تفضيل استخدام النموذج الشخصي، الذي سيشكل نموذجاً لطلابهم، وهم يؤمنون بأن هذه هي خصوصية وميزة الإرشاد التربوي:

" ولا بأي حال من الأحوال!!!! (بالنسبة للنموذج الذي تفرضه الكلية) أنا أنادي بطريقة الشراكة والمشاركة قدر الإمكان، ونحصل في الكلية وفي المسار على حرية في العمل وفق النوع والموديل الإرشادي طالما كان ناجحاً ومثمراً. يبدأ ذلك من إشراك الطلاب في كافة التطورات وكيف يفهم المرشد توجهه، ويتم فحص المشاكل والمصاعب معه، والوقوف عند نقاط القوة والضعف، وتمكينه ومساعدته في اختيار طرق جديدة في تدريبه لطلابه على التدريس. "

"أهداف الوظيفة غير واضحة، ويعمل كل شخص وفق ما يؤمن به شخصياً متأثراً من تجربته المهنية السابقة. "

المرشد التربوي هي وظيفة مركزية وأساسية في عملية تأهيل المعلمين. المرشد التربوي هو المسؤول الأساسي عن تخطيط وتنفيذ خطة التطبيق العملية من قبل المؤسسة المؤهلة

جهاز التعليم العربي الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تطور المجتمع. علينا ألا ننسى أن وظيفة المرشد التربوي العربي هي ذات أهمية مزدوجة لأن عليه أن يرشد وأن يرافق طلاب التدريس العرب الذين يتمتعون بمزايا خاصة بهم، والذين يصلون إلى كليات التربية في جيل مبكر، من جهاز تعليمي يواجه صعوبات أو إنه فاشل أحيانا. ويتجلى هذا الأمر، أيضا، في أداء الطلاب في مجال الصعوبات الأكاديمية التي يواجهونها، وفي الجانب الشخصي مثل النقص العاطفي من حيث الصعوبة التي يواجهونها في التعبير عن مشاعرهم، وبالتالي في الصعوبات الأكاديمية والشخصية الأخرى التي يواجهونها. كما أن عليهم كطلاب يتأهلون لمهنة التدريس أن يكونوا مستعدين شخصيا ومهنيًا للعودة للتدريس في جهاز التعليم الذي جاءوا منه بشكل أكثر فعالية. ومن أجل نقل رسائل إرشاد مناسبة فإن على المرشدين التربويين العرب أن يشكّلوا بأنفسهم قدوة شخصية لطلابهم من حيث سلوكهم وتصرفاتهم.

إعداد مسبق للمدارس التي تستوعب المتدربين لعملية التدريس، وفقا لفهمنا فإن عملية تأهيل طلاب مهنة التدريس، هي عملية مشتركة بين كلية التربية وبين المدرسة التي يتم فيها التطبيق العملي، ونحن نرى أن من شأن هذه الشراكة أن تخلق الظروف المثلى وبيئة التعليم الأكثر ملاءمة لعملية التأهيل لطلاب مهنة التدريس بشكل عام، وفي عملية تأهيل طلاب مهنة التدريس العرب بشكل خاص. تؤدي هذه الشراكة إلى تأهيل نوعي لطلاب التدريس العرب وتدفع قدما تطورا مهنيًا لمعلمين عرب ومتأهلين للتعليم.

برزت خلال البحث مسألة عدم قبول قسم كبير من مديري المدارس طلاب مهنة التدريس بصورة إيجابية، وشعورهم بأن الطلاب يتقنون عليهم، كما أن المعلمين لا يكونون معنيين دائما بتواجد الطلاب المتأهلين داخل صفوفهم. لذلك، يتم غالبًا، اختيار المدارس التي سيجري فيها التطبيق العملي، وفق اعتبارات غير مهنية، ووفق العلاقة ومدى استعداد مدير المدرسة، الذي لا تكون مدرسته أحيانا ملائمة على نحو خاص لاستقبال طلاب مهنة التدريس. لذلك فإننا نوصي بالاستثمار في إعداد مسبق للمدارس التي يفترض بها أن تستقبل لاحقا طلاب التطبيق العملي، والتأكد خلال عملية الإعداد المسبقة على أهمية عملية التأهيل، والشراكة المهنية والمسؤولية المشتركة للمدرسة والكلية على حد سواء. يجب أن تشمل عملية الإعداد إدارة المدرسة وأطقم المعلمين ورجال التربية الذين سيكونون على صلة مع الطلاب المتأهلين لمهنة التدريس. بالإضافة لذلك نوصي باختيار مدارس ذات شروط وظروف مشابهة لغالبية المدارس في جهاز التعليم في منطقة الكلية، حتى يكون هناك توافق بين المدرسة المدربة للطلاب وبين المدرسة التي يفترض

هذه المسائل المميزة التي برزت من تعريف المرشدين العرب لدورهم (وظيقتهم)، تبقى مرشدين تربويين ذوي تجربة وخبرة في الإرشاد التربوي عمرها خمس سنوات على الأقل في كليات مختلفة، دون فهم واضح مبلور لدورهم (وظيقتهم)، بسبب تعقيدات الوظيفة والصعوبات التي يواجهونها خلال أداء عملهم هذا. وأظهر البحث أنه على الرغم من التجربة الطويلة التي اكتسبها المرشدون التربويون، لا يزال عند بعضهم تخبط وتردد في معالجة قضايا مختلفة، ولا يوجد هناك موقف واضح في قسم من سبل التعامل المتعلقة بالمجتمع العربي وجهاز التعليم العربي. وعلى ضوء ذلك، وعلى أثر نتائج البحث فإننا نقترح توصيات من شأنها أن تساعد المرشد التربوي في بلورة مفهومه لوظيفته، وفي أداء عمله على أحسن وجه:

تطوير حوار متواصل بين مرشدين تربويين عرب، ونقترح إقامة منتدى لمرشدين تربويين عرب يستطيعون فيه مناقشة قضايا الإرشاد التربوي بشكل عام والمسائل التي تميز دور المرشد التربوي العربي، بهدف تسهيل تطوير نماذج لوظيفة لائقة أكثر وتلائم احتياجات الطلاب العرب.

دعم ومواكبة مرشدين تربويين عرب جدد، تضع الصعوبات التي طرحها مرشدون تربويون عرب ذوو خبرة، المرشدين الجدد في حالة تشكك بمدى جاهزيتهم للوظيفة، ومدى فهمهم لتعقيدها (الأمر الذي برز في تطرق المرشدين التربويين العرب ذوي الأقدمية الذين شاركوا في البحث، والذي أكدوا أنهم لم يحصلوا على مساندة أو إعداد للوظيفة). ونحن نقترح أن يتم التشديد على آلية ومنظومة مواكبة ومرافقة ودعم وإرشاد، من الكلية للمرشدين الجدد خلال سنوات عملهم الأولى، كإعداد لاستيفاء شروط الوظيفة. وتزويدهم بالدرجة الأولى، بأدوات وتوجيهات شخصية، وتطوير مهارات شخصية عند الطلاب.

توجيهات واضحة من الكلية بشأن فهم الوظيفة وقوانينها، يوصى بأن تهتم كل كلية وكل مسار أو قسم في كليات إعداد المعلمين العرب ببلورة التوجيهات العامة في مسائل قومية سياسية وفي قضايا الإرشاد العامة وملاءمتها لاحتياجات الطلاب المتأهلين للتدريس، حتى تكون بمثابة دليل موجه للمرشدين التربويين العرب، ولكي تكون خطوط عامة موجهة للجسر بين نموذج العمل الشخصي الموافق للفلسفة التربوية للمرشد وبين المسار العام للكلية. هذا الأمر مهم على نحو خاص للمرشد التربوي العربي الذي يدرّب الطلاب المتدربين العرب لمهنة التدريس في جهاز التعليم العربي، ذي المميزات الخاصة والمصاعب المميزة. فالهدف الأساسي في نهاية المطاف هو التأثير على عملية الإرشاد لطلاب دور المعلمين العرب وعلى بلورة شخصية الطالب كبالغ وكمعلم حتى يستطيع بدوره أن يساهم وأن يؤثر في التلاميذ في المدارس، وأن يؤدي إلى تطوير



أن يعلم فيها الطالب المتأهل لاحقا.

ملاءمة برامج التأهيل للمرشدين التربويين في معهد «موفت»، تأهيل المرشدين التربويين في معهد «موفت» هو تأهيل مهم للغاية، وغالبا ما تطلب الكليات من المرشدين المتدربين الجدد، المشاركة في هذا البرنامج. على ضوء ذلك يصبح من المهم ملاءمة جزء من مضامين الخطة لاحتياجات المرشدين التربويين العرب، التي برزت في هذا البحث، حتى تتاح لهم فرصة أداء عملهم بشكل إيجابي وقريب من الواقع. ختاماً، يقف المرشد التربوي بشكل عام، والمرشد التربوي العربي، بشكل خاص، في موقع مفصلي هام في عملية تأهيل المعلمين. وعليه، فمن المهم جدا ملاءمة الوظيفة لاحتياجات الحقل التعليمي، والحرص قدر الإمكان على توافق بين المنشود وبين الموجود.

ביבליוגרפיה:

אבדור, ש. , אוניברסיטאות ומכללות לחינוך כסביבות הכשרה להוראה: מחקר משווה של בסיסי ידע וגישות חינוכיות המשתקפים בתפיסת פרחי הוראה את הכשרתם להוראה לבתי ספר על-יסודיים, עבודת דוקטורט. ירושלים: האוניברסיטה העברית, 2001.

אגבאריה, א.י., "מדיניות הכשרת המורים הערבים בישראל: ההשלכות של סוגיית הזהות", אלכרמה 6, (2009): 33-9 (ערבית).

אבו עסבה, ח.י., " החינוך הערבי בישראל: בין שיח הזהות המועד לבין הכישלון בהישגים ", הירחון האלקטרוני של עדאלה 63, (2009).

אריאב, ת.י. החלטת המועצה להשכלה גבוהה מיום 21.11.2006 בנושא "מתווים מנחים להכשרה להוראה במוסדות להשכלה גבוהה בישראל" - דו"ח "ועדת אריאב. ירושלים: המועצה להשכלה גבוהה, 2006. מתוך <http://cms.education.gov.il>

בר-זיו, י., " תפיסת המדריך הפדגוגי את תפקידו בזיקה לסגנונות הקיום", בתוך: יעקב-רנד, דינה- שקולניק (עורכים). סגנונות קיום: היבטים עיוניים, מדעיים ויישומיים, ת"א- מכון מופ"ת : הוצאת כלייל, 2009, עמ' 279-224.

דביר, נ, מדריכות פדגוגיות: זהויות, פרקטיקות וידע בהבניית פרופסיית ההוראה. עבודת דוקטורט. ירושלים: האוניברסיטה העברית, 2005.

זילברשטיין, מ, ההוראה כעיסוק פרקטי-רפלקטיבי: קווים לתוכנית הכשרה והשתלמות חלופית. תל אביב: מכון מופ"ת, 1988.

זילברשטיין, מ, כץ, פ., "מורה גדול, מומחה ומקצוען: שלוש זוויות ראייה לבחינת דמותו של 'המורה אשר'", דפים 26, (1998) : 53-71.

זילברשטיין, מ, קווים לתכנית לימודי התמחות בהדרכה פדגוגית, נייר עמדה מספר 1. תל אביב: מכון מופ"ת, 2002.

זילברשטיין, מ, המד"פ בקונטקסט החינוכי של המורה הראוי, בתוך: משה זילברשטיין, רבקה רייכנברג (עורכים). עיון מחדש בתכנית לימודי ההתמחות בהדרכה פדגוגית, נייר עמדה מס' 2. תל אביב: מכון מופ"ת, 2002.

זמרון, א., "אפשר גם אחרת: התחנכות עצמית של מורים להוראה משמעותית וערכית", בתוך: מ. בר לב (עורכת). ערכים וחינוך לערכים: סוגיות בהשתלמות מורים, חוברת ח, ירושלים: האוניברסיטה העברית, 1999.

כרמלי, א., " הבו לנו מחנכים", גיליונות 26, (2006).

מלאך, ש., מורה לחיים: מה בין "מורה להוראה" למדריך פדגוגי? תהליך היעשות מדריך פדגוגי-סיפור מקרה. מכללת אחווה, 1999.

סמית, ס' ולב ארי, ל.י. חשיבותה של ההתנסות המעשית להבניית דימוי אישי של המורה: במהלך ההכשרה ובמבט לאחור, 2004. אוחרו 23ב- יוני 2011 מ: <http://portal.macam.ac.il/> ArticlePage.aspx?id=354&referer=useJsHistoryBack

Korthagen, J., "Teacher education a problematic enterprise". In: Korthagen, J. Kessels, B. Koster, B. Lagerwerf and T. Wubbels, (Editors), Linking practice and theory—the pedagogy of teacher education, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates Publishers (2000): pp. 1–19.

Koster, B., & Dengerink, J., "Towards a professional standard for Dutch teacher educators", *European Journal of Teacher Education* 24 (3), (2001) : 343–354.

Loughran, J., Berry, A. , Modelling by Teacher Educators. Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, Chicago, Illinois, 2003.

Raynolds, R. J., "The professional self-esteem of teacher educators", *Journal of Teacher Education* 46(3), (1995): 216-227.

Slick, S., "The University Supervisor: A Disenfranchised Outsider", *Teaching and Teacher Education* Nos. 5-8, (1997): 821-834.

Slick, S.K., "A University supervisor negotiates territory and status", *Journal of Teacher Education* 49,(1998): 306- 315.

Stones, E., *Supervision in Teacher Education: A Counseling and Pedagogical Approach*, London: Methuen, 1984.

Wang, J. & Odell, S.J., "Mentored learning to teach according to standards-based reform: A critical review", *Review of Educational Research* 72(3), (2002): 481-546.

Zahorik, J.A., "The observing-conferencing role of university supervisors", *Journal of Teacher Education* 39(2),(1988): 9-16.

Zeichner, K., "Rethinking the Practicum in the Professional Development School Partnership", *Journal of Education* 43, No. 4, (1992): 296-307.

Zimper et al., "A Closer Look at University Student Teacher Supervision", *Journal of Teacher Education* 3, No. 4, (1980): 11-15.

עוזו, ר. " המדריך הפדגוגי, כשרויות ודרכי הדרכה", דפים 17,(1993): 59-63.

עמנואל, ד' , " תפיסת התפקיד של המדריך הפדגוגי משלוש נקודות מבט", בתוך: זילברשטיין, משה, רייכנברג, רבקה (עורכים). עיון מחודש בתכנית לימודי ההתמחות בהדרכה הפדגוגית, נייר עבודה מס' 2, תל אביב: מכון מופ"ת, 2005, עמ' 106-69.

פרידמן, י', וגביש, ב', המורה המתחיל- הקשיים, התמיכה וההסתגלות. ירושלים: מכון הנרייטה סאלד, 2001.

צבר-בן יהושע, נ'. "מחקר פרשני:מגן עדן למציאות דרך משבר- מורים טירונים כמהגרים", בתוך: נ', צבר-בן יהושע (עורכת), מסורת וזרמים במחקר האיכותי, תל-אביב: הוצאת דביר, 2001, עמ' 441-468.

רייכנברג, ר' , אינטראקציה מורה מאמן - סטודנט במסגרת התנסות מעשית וזיקתה לסגנונות קיום (MoE), עמדות בחינוך והוראה רפלקטיבית. עבודת דוקטורט. רמת גן: בית-הספר לחינוך, אוניברסיטת בר-אילן, 1997.

שילוח, י , פיתוח כלים להערכת הוראה וההנחיה של המדריך הפדגוגי: משוב מהסטודנטים, ניבוי המדריך הפדגוגי את המשוב ודוח - משוב למדריך הפדגוגי. מכללת בית ברל: היחידה למחקר והערכה בהכשרה להוראה וחינוך, 1999.

Anderson, E. M., & Shanon A.L., "Towards a Conceptualization of Mentoring". *Journal of Teacher Education* 13,(1988): 17-28.

Agbaria, A. , *The Teacher Training for the Arabic Teachers in Israel* . Israel :The Arabic center for law and policy, 2007.

Association of Teacher Educators (ATE). Standards for Teacher Educators. 2002. Retrieved April 2011, from <http://www.siu.edu/departments/coe/ate/standards/TEstandards.html>

Cohn, M.M., & Gelleman, R.C., "Supervision: A developmental approach for fostering inquiry preservice teacher education". *Journal of Teacher Education* 39(2),(1988): 1-9.

De Jong, J. A., Korthagen, F.A.J. & Wubbels, Th., "Learning from practice in teacher education", *Teachers and Teaching*, (1996): 332-341.

Feiman-Nemser, S., "From Preparation to Practice: Designing a Continuum to Strengthen Sustains Practice.", *Teachers College Record* 10 (6), (2001): 1013- 1055

Fish, D., *Quality Learning for Students Teacher: University Tuotors Educational Practice*, London: Fulton, 1995.

Gold, y. (1996). " Beginning teacher support: Attrition, mentoring and induction", In: J. Sikula, T.J. Buttery & E. Guyton (Eds.). *Handbook of research on teacher education* 2 ed, New York: Macmillan, 1996, pp 548-616.

Hoover, N.L., Oshea, L.J., & Carroll, R.G. (1988). "The Supervisor intern relationship and effective interpersonal communication skills used in conducting intern conferences", *Journal of Teacher Education* 39, (1988): 17-29.

Katz, E. & Coleman, M. "The influence of research on career development at academic colleges of education in Israel", *Journal of Education for Teaching* 28 (1), (2002): 45-61.

Kettle, B. & Sellars, N., "The development of student teachers' practical theory of teaching", *Teaching and Teacher Education* 12(1),(1996): 1-24.



إعداد معلمين منفصل للطلاب العرب في كليات أكاديمية رسمية لإعداد المعلمين: أساس لحوار متعدد الثقافات

د. روني راينجولد و د. إيلانة باول

لحوار مستقبلي مهم مع الطلاب اليهود في أطر تعليمية مشتركة. أي أنه من شأن هذه المسارات أن تشكل أداة لتعلم معين متعدد الثقافات (Reingold, 2007). بكلمات أخرى، قد تشكل هذه المسارات أداة لدفع التوجه المتعدد الثقافات سياسيا، الذي يسعى إلى إحضار مجموعات مستضعفة، وتمكينها من التعبير عن صوتها وتمكين أفرادها بهذه الطريقة. (يونا، 2005).

في إطار بحث سابق أجري برعاية معهد فان لير (1971-1972) وفي أبحاث أجريت برعاية معهد "موفت" (1971-1972، 2003؛ 1971-1972، 2008؛ Reingold, 2007)، فحص معدو مذكرة الموقف الحالية مسارات تعليم منفصلة لطلاب عرب في عدة كليات أكاديمية للتربية. حلل الباحثون تحليلا تفسيريا لمضامين منطق مناهج التعليم ومضامين المساقات التعليمية. كما تم إجراء مقابلات مع أصحاب مناصب إدارية ومديريات الكليات، أعضاء من السلك التعليمي فيها، وطلاب. بالإضافة لذلك تم إجراء مشاهدات في الفضاءات العامة (بما فيها خلال المراسم والمناسبات). دلت نتائج الأبحاث أنه على الرغم من أن الكليات لم تتبنى رؤيا تعليمية متعددة الثقافات قبل إقامة مسارات التعليم المنفصلة، وعلى الرغم من أنه لم تكن في عملية إقامة مسارات التعليم المنفصلة لتأهيل المعلمين، وجهة نظر منظمة ومبنية متعددة الثقافات، إلا أنه نشأت في الكليات مميزات متعددة الثقافات

بمقدور مواطني إسرائيل العرب الذين يرغبون بالحصول على شهادة تدريس الالتحاق ببرامج إعداد الأكاديميين لمهنة التدريس، في الجامعات، أو الالتحاق ببرامج تأهيل المعلمين في كليات التربية الأكاديمية. يختار قسم من المسجلين للدراسة في الكليات الأكاديمية للتربية، الانضمام لكليات عربية للتربية (كلية القاسمي، كلية سخنين أو الكلية الأكاديمية العربية للتربية في إسرائيل - حيفا)، ولكن كثيرين آخرين يختارون الالتحاق بالكليات الأكاديمية الرسمية العامة (التي تسمى أحيانا عبرية وأحيانا أخرى يهودية).

يتاح في قسم من الكليات الأكاديمية للتربية للطلاب العرب خيارين اثنين: الالتحاق بمسار التعليم العام أو الالتحاق بمسارات خاصة منفصلة تحمل أسماء متعددة مثل: مسار التربية للبدو والعرب أو معهد لإعداد المعلمين العرب.

قد تشكل بلورة وبناء المسارات المنفصلة تعبيرا عن سياسة إثنوية، من جهة، وقد تشكل وسيلة جوهريّة لدفع وتطوير تعليم متعدد الثقافات. أي قد تخدم المسارات المنفصلة توجهها انعزاليا تمييزيا (Spector, 2001) من قبل رؤساء الكليات، من جهة، ومن شأنها أن تكون، أيضا، مسارا لانعزالية ينشدها أصحابها (1971-1972، 1999). ولكن بمقدور التعليم في فضاءات عامة منفصلة (1971، 2005)، أن يكون وسيلة تمكين للطلاب العرب تمهيدا

للمسارات المنفصلة وللسياسات العامة في الكليات.

قادت الحاجة لسياسية متعددة الثقافات، في أحيان متقاربة، إلى تطوّر سياسة من الأسفل (أحيانا على مستوى المحاضر الفرد)، أثرت في واضعي السياسة وقادت إلى تغيير. فعلى سبيل المثال، كان المسار الأول المعدّ للقادمين من أثيوبيا، ثمرة مبادرة مستشارة تربوية، رصدت وجود صعوبات كثيرة عند الطلاب من أصول أثيوبية الذين تعلموا في الكلية. أسست المستشارة التربوية مسارا منفصلا ليس انطلاقا من أجندة متعددة الثقافات واضحة المعالم، ولكنها أدركت لاحقا أن هذا المسار يشكل أداة مركزية في تمكين الطلاب، وجندت سلطات الكلية لهذه الغاية (9اول ورييנגولد בתהליך).

هدف مذكرة الموقف الحالية هو التأسيس مبدئيا ووضع خطوط موجهة لمسارات تعليم منفصلة داخل الكليات العامة، تشكل بنية أساسية ولبنة أولى (طابق أول) لوجود منظومة حوارية داخل كل كلية. إننا نعتقد أن هناك أهمية كبيرة للمحافظة على المسارات المنفصلة وتعزيزها عبر تكريس خطوط أساسية عامة، تأخذ بالحسبان مصالح المجموعات المختلفة في الجانب الأكاديمي وفي جانب الهوية الجمعية لكل مجموعة. كما ذكرنا، يشمل هذا المسار مركبين (أو طابقين): طابق أساسي خاص ومحدد وطابق تعددي. يبنى الطابق الأساسي على أساس احتياجات خاصة، ويبنى الطابق العلوي خلال عملية حوار بين المجموعات المختلفة بحيث يتم التعبير عن كل مجموعة (תמר, 1998; שגיא, 2000). بهذه الطريقة، تقود المميزات الخاصة للكليات إلى أنماط تعددية ثقافية مختلفة، بشكل لا يشكل فيه الفصل بين المسارات قاعدة للانعزال أو التفوق، وإنما قاعدة للحوار العميق والمفتوح.

سنعرض في البداية نتائج أبحاث تناولت سياسات تعددية ثقافية في دول متعددة الثقافات في كليات لإعداد المعلمين، ثم نتوجه لاستعراض الأدبيات النظرية في هذه المسألة، وفي النهاية سنقترح نموذجا "موديل" ممكن لأفضل تأهيل ممكن لمعلمين عرب في الكليات العامة.

أبحاث عن التعددية الثقافية في كليات أكاديمية للتربية

خصصت أبحاث كثيرة أجريت في كليات أكاديمية للتربية، لفحص مواقف طلاب عرب ويهود من مسألة معينة و/ أو لفحص العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود (אשרת לפידות-

ברמן, 1998; לב-ארי ומיטלברג, 2002; بويمل, זאבי ותורת,). تم في قسم من هذه الأبحاث فحص هذه القضايا من منظور متعدد الثقافات. فعلى سبيل المثال فقد فحص راخيل ومور (2006) تجربة التطبيق العملي لطلاب عرب وطلاب يهود متدينين يتعلمون في كليات عامة، التي قاموا بها في مدارس حكومية يهودية، على أساس نظريات تعدد الثقافات. مع ذلك توجد في الخطاب البحثي المخصص لإعداد المعلمين في الكليات الأكاديمية للتربية، عدة أبحاث مخصص لفحص قضايا جوهرية في التربية تعددية الثقافات وبالأساس، في مجالات تتعلق بموضوع مذكرة الموقف الحالية، لفحص الإعداد المشترك والمنفصل لطلاب عرب في الكليات العامة. فقد تم، على سبيل المثال، تخصيص بحث لفحص مسار التعليم الخاص والمنفصل المخصص لطلاب عرب في "أحفا"- الكلية الأكاديمية للتربية (ריינגولد, 2003). أشار البحث إلى فضائل الإعداد المنفصل للمعلمين وكونه تعددي الثقافات حتى إن لم يعدّ لذلك من البداية. تم في بحث آخر من نفس العام (179 גרטלמן, 2003, 2003) فحص إعداد المعلمين العرب في كلية أورانييم. دلت نتائج البحث على وجود صعوبة في التعليم عند الطلاب العرب، سواء في المناهج العامة أم في المسارات المنفصلة، وأفضت هذه النتائج إلى توصيات بضرورة تبني توجه متعدد الثقافات في عمليات إعداد المعلمين في الكلية. وفي بحث ثالث من نفس العام، فحص شماي وباول (2003) إمكانية تبني توجهات متعددة الثقافات في كليتين أكاديميتين للتربية. أشارت نتائج البحث إلى أن طلاب كثيرين يتبنون مواقف إثنوية مركزية، وأن طاقم الكلية، حتى وإن لم يكن أثنويا مركزيا يخشى من تبني توجهات تعددية ثقافية.

فحص البحث الذي أجراه عيذر، ميلنات وفاتكين (2004) تجليات الإدراك التعددي ثقافيا في كليتين لإعداد المعلمين: معرفة ووعي المعلمين بموضوع التعددية الثقافية وارتباط ذلك بتجربتهم الحياتية الشخصية. تدل نتائج البحث على أن مجال التعددية الثقافية موجود في خطاب الكليات، وأن الوعي به أخذ بالتنامي، لكن من الواضح أن الموضوع لم يستنفذ بعد، ولم يتسلل يعد إلى مجالات التطبيق العملي. ويبرز إلى جانب الوعي بالموضوع، انعدام المعرفة بكيفية معالجته وتذويته في الفضاء الأكاديمي.

يوصي إغبارية (2010)، في بحث شامل هو الأول من نوعه، تناول إعداد المعلمين العرب في إسرائيل، الكليات العامة (كليات التربية العبرية حسب تعبيره)، باستيعاب عدد أكبر من العرب في سلك العاملين، وملاءمة خدمات إدارية وأكاديمية



الكلية)، أو في دليل الكلية. عمليا فإن وجهات نظر التعددية الثقافية لم تكن قائمة بشكل منظم وبنسبة حتى في صلب إقامة مسارين منفصلين لشهادة التدريس.

المواقع التي يوجد فيها تعبير مركزي في كلا الكليتين للتربية، عن موضوع التعددية الثقافية هي في مساقات معدودة في المواضيع التعليمية المختلفة. يبدو أن هذه المساقات هي ثمرة مبادرة محلية لهذا المحاضر أو ذاك. وهي في بعض الأحيان نتائج مبادرة رئيس قسم يرغب بدمج "شيء ما متعدد الثقافات"، وليس كجزء من وجهة نظر منظمة ومبلورة.

مع ذلك فقد تبين خلال جمع المواد لهذا البحث، أنه توجد فجوة بين غياب سياسة منظمة ومحددة المعالم وبين العمل التطبيقي الغني، المتنوع، والمتنوع في هذا المجال في الكليتين: مساقات مختلفة، أيام دراسية بل وحتى وحدة أكاديمية تسمى «وحدة تنمية خطاب التعددية الثقافية في المجتمع الإسرائيلي». يوجد في الكلية الأخرى أيضا مساران متعددا الثقافة تبدو فيه ملامح سياسة من الاعتراف والتسامح تجاه طلاب من مجموعة الأقلية الرئيسية. لا يطلب من الطلاب العرب والبدو، على سبيل المثال، المشاركة في مساقات عن يوم الذكرى وعن يوم المحرقة.

زيادة على ذلك فإن كثرة التنوع الثقافي في جزء من التعاملات، يفهم كمورد يستحسن استغلاله لصالح الجميع. التجليات العملية لهذا الخطاب هي المحاولات الجارية في إحدى الكليات من أجل التعاون بين المؤسسات في المناهج التعليمية، وفي نشاطات أكاديمية أخرى وفي تعيين عرب لشغل مناصب في الكلية.

بكلمات أخرى، نتحدث عن كليتين متعددي الثقافات، تدرجان وجود هذه التعددية، كما تحضر التعددية في الخطاب العام بهذا الحجم أو ذاك. لا يتغلغل هذا الخطاب بصورة كاملة لدى جميع رؤساء الأقسام والتخصصات، ولكن براعم التعددية تظهر في مساقات معدودة. تتطور إلى جانب هذه المساقات نشاطات متفرقة ومتنوعة دون أن يكون لها موجه، ودون وعي باقي النشاطات. إن ظاهرة وجود خطاب تعددية ثقافية دون عمل تعددي ثقافيا، معروفة، ولكن في الحالة التي أمامنا نجد خطابا وعملا تطبيقيا ولكن دون أن يكون منظما ومحدد المعالم.

قادتنا نتائج الأبحاث التي استعرضناها أعلاه إلى محاولة بلورة

لاختلاف الثقافي للطلاب العرب، وإعطاء مكانة أكثر مركزية للغة العربية في الرواية العامة، وتمكين إقامة منظمة خاصة ومنفصلة للطلاب العرب، فتح مساقات تعليمية عن الثقافة العربية يتعلمها، أيضا، طلاب يهود، وعمليا ترسيخ سياسة تعددية ثقافية. ويوصي إغبارية، في موقع آخر من التقرير، بدمج جزء من المسارات المنفصلة في الكليات العامة مع كليات عربية منفصلة قائمة. بل إنه يوصي بإقامة كلية عربية منفصلة في النقب، على الرغم من أنه يمكن الافتراض أن وجود مثل هذه الكلية سيقصص بدرجة كبيرة بل قد يؤدي إلى إلغاء مسارات منفصلة في كلية كي وكلية أحفا.

يمكن الاستنتاج بأن إغبارية يفضل أن يتم إعداد المعلمين العرب في كليات عربية منفصلة، ولأن طلاب عرب كثيرون يختارون في الكليات العبرية الدراسة "في أطر منفصلة داخل فضاءات مشتركة" على حد تعبيره، سيتم تبني سياسات تعددية ثقافية في هذه الكليات بالنظر إلى المسارات المنفصلة للطلاب العرب.

تدل نتائج بحث أجري مؤخرا من قبل واضعي المذكرة الحالية (פאול וריינגولد, בתהליך) على مدى تعقيد الوضع المتعدد الثقافات في كليتي التربية اللتين اختيرتا. تدل نتائج البحث على وجود خطاي تعددي الثقافات في الكليتين، ولكن قوة الخطاب تتفاوت بين كلية وأخرى، ومن مستوى أداري لآخر. ومثل الخطاب، فإن الممارسة التعددية الثقافات هي الأخرى، تظهر بأحجام متفاوتة وكثيرة مبادرات أطراف مختلفة.

يوجد في إحدى الكليات خطاب يتجلى بالرؤيا المعلنة، نسا وشفها. وعلى غرار رئيس الكلية السابق، فإن الرئيسة الحالية للكلية تحرص على دمج جوانب تعددية ثقافية في رؤياها، وعلى طرح الموضوع الثقافي على جدول الأعمال العامة. ولكن إذا أردنا فحص تغلغل الخطاب التعددي ثقافيا المعلن في مستويات الإدارة الرفيعة، في المستويات المتوسطة، أي عند رؤساء الأقسام والتخصصات، يتضح لنا غياب الخطاب التعددي ثقافيا بشكل بارز. يدل تحليل مرشد الكلية الذي يشمل مبنى الأقسام والمركبات التعليمية، أنه لا توجد سياسة تعددية ثقافية ولا أي تطرق أكاديمي لموضوع التعددية الثقافية في المجتمع الإسرائيلي، مع ذلك يتجلى هذا الموضوع في عدد من المساقات وأحيانا يتم التعبير عنه بشكل راديكالي.

لم يتم في الكلية الثانية تبني رؤيا التعددية الثقافية في يوم من الأيام. وهي غير معلن عنها في الرؤيا التربوية (كلمة رئيس

التعليم المشترك (التعددي). يناقش التوجه المناهض بالتعليم التعددي التوجه الانعزالي، بل إنه يناقض أيضا توجه التذويت المعلن ("جمع الشتات" أو "بوتقة الصهر"). يقوم توجه التذويت المعلن على الفرضية القائلة بأن على الثقافات المتميزة، والدنيا للوهلة الأولى لمجموعات الأقلية أن تختفي. تفترض التعددية التعليمية أنه يجب التسليم بوجود مجموعات ثقافية مختلفة تعيش في كيان سياسي/ اجتماعي واحد، بل ويجب الدمج بينها في جهاز تعليمي مشترك. مع ذلك فإنه يمكن للتعددية أن تكون أداة لتذويت وإذابة خفية، عندما لا يكون الفصل التعددي نابع من رؤيا تقول بعالم سوي وتعددي، وإنما يعكس نوعا من التطوع إلى تمازج المجموعات المختلفة، عند حلول الوقت المناسب، مزجا يتحقق بالذات بفضل الاعتراف بحقهن في الوجود (هناك، ص 212).

وفي توجه يمكن أن نسميه، من باب المفارقة بعض الشيء، "وحدانية تعددية"، فإن الاعتراف بحق مجموعات عرقية ومجتمعات محلية بالمحافظة على ثقافتها المنفصلة، ليس نتاج اختيار حر وإنما تسليم ما بأمر حتمي. وهي تنطوي أيضا على حد كبير من التظاهر أو حتى "الاعتراف الكاذب" (برك، ٢٠١١).

التعليم المتعدد الثقافات لا يكتفي بتنمية التسامح تجاه المختلف ("قبول الآخر" بموجب المصطلح التعددي) ولا يعتبر تعدد الثقافات مشكلة يجب مواجهتها، ولا يؤيد قطعا التذويت الخفي. يعتبر مؤيدو التعددية الثقافية كثرة الثقافات مصدرا للثراء الثقافي، وموردا اجتماعيا يجب استغلاله لصالح الجميع، وليس مشكلة يجب التعامل معها. وعليه فإنهم لا يعتبرون المبنى الاجتماعي المتعدد الثقافات كمنبى تربيته. توجد طبعا في معسكر التعددية الثقافية، نقاشات وتخبطات كثيرة حول الأنساق المرغوبة لتنمية وعي أبناء مجموعة ثقافية مع ثروة ثقافة الموارث الثقافية الأخرى، كما أيضا بشأن الأنساق اللاتقة والمنشودة لبلورة وتنمية حوار معمق وعلاقة احترام بين أفراد مجموعات ثقافية (٢٠٠٥، ٧٦٦٦٦٦).

تتعلق إحدى المعضلات المركزية في أيامنا بشأن تطبيق تعليم متعدد الثقافات، باختيار بين الدمج وبين الفصل في الفضاءات العامة، أي النقاش بين مؤيدي التعددية الثقافية المنفتحة على بعضها وبين التعددية الثقافية الخصوصية. تسعى المدرسة الأولى إلى المساهمة لدفع وتطوير التسامح ومعرفة المختلف

خطوط موجهة أو حتى وضع منظومة محددة المعالم لبلورة سياسة تعددية ثقافيا لائقة في كليات أكاديمية للتربية يتم فيها إعداد طلاب عرب. نعتقد أنه يجب بناء مبادئ وخطوط موجهة لتخطيط سياسة تعددية ثقافيا في مؤسسات إعداد المعلمين وعدم تركها "لمحسنين يؤمنون بالتعددية الثقافية" فقط. ذلك أنه توجد للتعددية الثقافية المبنية "من الأسفل للأعلى" عدة امتيازات مهمة جدا، أحدها هو تطوير مواطنة ديمقراطية تعددية الثقافات. سنتوجه الآن لمناقشة الأدبيات النظرية، ومن ثم سنقتراح مودولا يدمج بين الواقع القائم كما تم عرضه في أبحاث معلوماتية وبين الأدبيات النظرية.

خلفية نظرية

نماذج تربوية في مجتمع متعدد الثقافات

يمكن لأجهزة التعليم في الدول التي تمتاز بتعدد الثقافات (تعددية ثقافية ديمغرافية) أن تتميز من ناحية هيكلية ومن ناحية المناهج التعليمية بواحدة من النماذج الرئيسية التالية:

تعليم منفصل (متخصص)

تعليم مشترك (تعددي)

تعليم متعدد الثقافات (متخصص أو تعددي)

التعليم المنفصل قد يتم وفق إحدى النمطين الرئيسيين. في الحالة الأولى يقام جهاز التعليم المنفصل للمحافظة على الفصل، أي أن أفراد الجماعات الثقافية (حتى إذا تم استعمال معلن لستار من الأفكار الديمقراطية و/ أو التعددية الثقافية) يسعون لممارسة حكم ثقافي ذاتي (أي ليس فقط فصل مجموعات المتعلمين وإنما التحكم بمضامين التعليم، أيضا) من أجل منع أبناء الجيل الناشئ من الاندماج في المجتمع العام. هذا هو مثلا حال جهاز التعليم المستقل (للحريديم) في إسرائيل، حيث يسمح الجهاز المتجانس بهذا الفصل بل ويمول غالبية نشاطاته (Baratz & Reingold, 2009).

مقابل ذلك، تتطور أجهزة تعليم منفصلة، أيضا نتيجة للرغبة في المحافظة على عزل تمييزي (٢٠٠١، ٧٦٦٦٦٦). أي أن السلطة السياسية والتعليمية غير معنية بدمج أبناء المجموعات الثقافية في جهاز التعليم العام، ومع ذلك تمنعهم من الحكم الذاتي الثقافي، أي تتحكم وتراقب المضامين التعليمية والعمليات التربوية. هذه هي حالة جهاز التعليم العربي في إسرائيل، وهناك من يسمون هذا الوضع "تعددية ثقافية مضبوطة" (٢٠٠٢، ٧٦٦٦٦٦).



وثقافته في إطار مشترك (وعندما نتعامل في موضوع التعليم فإننا نقصد مؤسسات تعليم وصفوف تعليمية مشتركة)، أما التوجه الثاني فينادي بالفصل في أطر المعيشة والتعليم بهدف تمكين أفراد مجموعات الأقلية. لا يدور الحديث في حالة التوجه الثاني عن رغبة مجموعة الأقلية انتهاج فصل دائم، وإنما عن فصل مؤقت يمكن حوارا ثقافيا مستقبليا ومعمرقا (Reingold, 2007).

يعتمد التعليم المتعدد الثقافات الخاص، والذي يطلق عليه يونا وشنهاف اسم التعددية الثقافية في فضاءات عامة منفصلة ('יונה ושנהב', 2005) يعتمد على وجهة النظر القائلة بأنه من أجل تمكين أفراد مجموعات أقلية ثقافية يجب أن نبني لهم أجهزة تعليم منفصلة يتم عبرها تعليم الميراث الثقافي الخاص بها، الغائب غالبا عن مناهج التعليم في مدارس التيار المركزي. معرفة الثراء الثقافي المستمر عن عيونهم سيقود أفراد مجموعة الأقلية إلى اكتساب الكبرياء الجماعي وشعور إيجابي بالقيمة الذاتية. (Asante, 1998 in: Reingold, 2007).

يعارض التعليم المتعدد الثقافات المنفتح، الذي يطلق عليه يونا وشنهاف اسم التعددية الثقافية في فضاءات عامة مشتركة ('יונה ושנהב', 2005) الفصل ويعتبره وصفا للانعزالية ولتعزيز الشروخ الاجتماعية ويقدم النقاش المشترك لأبناء مجموعات ثقافية مختلفة كأساس لرفع مستوى التسامح بين المجموعاتي ولانتهاج علاقة احترام بين الثقافات المختلفة. عمليا فإن انتقادات المدرسة التعددية الثقافية المنفتحة على هذه الخصوصية تفقد معناها عندما يتضح أن توجه التعددية الثقافية الخاصة لا يرى بالمرحلة المنفصلة هدفا كليا وغاية منشودة، وغنما مرحلة مؤقتة تشكل أساسا لحوار تعددي مستقبلي وليس أساسا للانعزال (Reingold, 2007).

يكتسب موديل التعددية الثقافية الخاص دلالة مميزة عند فحص الأدبيات البحثية التي تناقش اللقاءات بين عرب ويهود، الجارية في إسرائيل في العقود الأخيرة بمبادرة من منظمات أكاديمية وجمعيات، انطلاقا من تأييد أيديولوجيات تعددية، وتعددية ثقافية و/أو توجهات العدل الاجتماعي.

عقدت اللقاءات اعتمادا على فرضيات "نظرية الاتصال" التي تقول بأن اللقاء بين أفراد مجموعات قومية يمكن له في ظروف معينة، أن يقلل من العدائية ومن المفاهيم النمطية المتبادلة. (Steinberg & 2002; Bekerman, 2002; Nesdale & Todd, 2000).

خلافًا للتوقعات بأن تقود هذه اللقاءات إلى بناء وإنتاج منظومات علاقات إيجابية بين يهود وعرب، تدل نتائج البحث على أن هذه اللقاءات تزيد أحيانا من حدة مشاعر العداء بين المجموعتين. (Moaz, 2000; Steinberg & Bar-On, 2002; Abu Nimer, 1999; Bekerman, 2004). يبدو أن "نظرية الاتصال" لا تلائم واقعا سياسيا تعمل فيه مجموعات في موازين قوى غير متكافئة. (Steinberg & Bar-On, 2002; Bekerman, 2004).

التمييز بين التعددية الثقافية في فضاءات عامة منفصلة وبين تعددية ثقافية في فضاءات عامة مشتركة جوهرية ولكنه لا يشكل إطارا نظريا كافيا لوضع موديل تعليمي للكليات الأكاديمية للتربية وذلك لأنه في المؤسسات التي تعنى بالتعليم لا يكفي مناقشة الإطار والمميزات التنظيمية (منفصل أم معا)، بل هناك حاجة لتعامل مفهومي وعملي على صعيد الممارسة، لمضامين الإطار أيضا. لذلك هناك حاجة للتمييز بين تعليم تعددي الثقافات مؤسساتي وبين تعليم نقدي تعددي الثقافات. إذ نجد في صلب التوجه الأول الاعتراف بضرورة التعلم عن ثقافة المختلف والتعرف على الآخر ولكنه لا ينطوي على دعوة لتغيير اجتماعي. أما في صلب التوجه الثاني فهناك الرغبة في تطوير ودفع تحول في المبنى الاجتماعي بواسطة تعليم نقدي (Banks, 2002)، أو بكلمات أخرى الدفع نحو عدل اجتماعي.

أداة نظرية أخرى هي "العلاج المنهجي" الذي بلوره جيمس بانكس (Banks). يمكن وفقا لهذا التوجه "العلاجي" التمييز بين أربعة أنواع من المناهج التعليمية التعددية الثقافات:

- **مناهج مساهمة.** الاختلاف بين هذه المناهج وبين المناهج التقليدية الأحادية الثقافة (الإثنو مركزية) هو ذكر مساهمة أفراد مجموعات أقلية وثقافتهم للمادة المُدرّسة (أحيانا على مستوى الحكايات).
- **مناهج إضافة.** وفقا لهذا التوجه، لا ينبغي الاكتفاء بذكر أفراد مجموعات أقلية ثقافية، وإنما يجب إضافة إبداعاتهم وإنتاجهم للمناهج التعليمي القائم.
- **مناهج تبادلية.** يؤيد هذا التوجه استبدال المناهج الأحادية الثقافة بمناهج تعليمية جديدة على أساس أيديولوجية تعددية الثقافة.
- **توجه النشاط الاجتماعي.** تركيز التعليم النظري في مناقشات عن أعمال اجتماعية مرغوبة، وطرح بديل لمكافحة عدم العدل وعدم المساواة في البيئة القريبة والمجتمع ككل (Banks, 1997).

الموديل المقترح

يوجد أمام الشبان والشابات العربيات الذين يرغبون بإعداد أنفسهم لمهنة التدريس، إمكانيتين أساسيتين: الالتحاق بالتعليم في مؤسسة عامة (كلية لإعداد معلمين أو جامعة)، أو الالتحاق بالتعليم في مؤسسة عربية (كلية لإعداد المعلمين). يتعلم أكثر من خمسين بالمائة منهم في مؤسسات عامة سوية مع أو إلى جانب طلاب يهود. يوجد في مجتمع متعدد الثقافات والقوميات مكان لمؤسسات عامة إلى جانب مؤسسات عربية لإعداد معلمين عرب تدار بصورة ذاتية. إننا نعي أهمية هذه المؤسسات ونأمل أن تواصل الازدهار وتطوير مجال إعداد معلمين مهنيين، ذوي معرفة وهوية مهنية وذوي شجاعة أخلاقية.

ولكن وإلى جانب ذلك، فإننا نعتقد أنه من المهم أن نفتح أمام معلمين عرب مستقبليين، إمكانية المشاركة في برامج أولية لإعداد المعلمين في مؤسسات عامة ورسمية. هذا الموقف نابع من الفرضية بأن التعليم للتعددية الثقافية سيضرب جذورا في منظومات اندماجية يجري فيها حوار بين أفراد من مجموعات مختلفة. التربية على التعددية الثقافية التي تتناول "الآخر" على أساس لقاءات متفرقة ومنفصلة بين أجهزة مختلفة ومغتربة عن بعضها لن ينجح في التأسيس لحوار متعدد الثقافات في المجتمع. يوجد في جهاز التعليم مخزون كبير للتربية على المواطنة في مجتمع ديمقراطي متعدد الثقافات والتربية لمواطنة متسامحة. وقد ربح معلمون عرب ويهود يعملون في تربية الجيل الناشئ من عملية الإعداد للتعليم، التي جربوا فيها بشكل شخصي إقامة علاقات مع معلمين من أبناء القومية الثانية. ستشكل هذه التجربة المشتركة مدماما مهما في عملية إعداد المعلمين في مجتمع متعدد الثقافات. يُستحسن في عصر يحتل فيه خطاب التعددية الثقافية مكانا مهما، أن يجرب معلمو المستقبل، الذين يفترض فيهم أن يعلموا وأن يربوا التلاميذ في جهاز تعليم اندماجي، بأنفسهم عملية إعداد في جهاز اندماجي. ستكون خبرتهم وتجربتهم الشخصية أداة تجسر بين الثقافتين والقوميتين بل وربما قد تشكل وكيل تغيير نحو ترسيخ مجتمع متعدد الثقافات.

على ضوء نشاطنا البحثي والتدريسي، نود تقديم توصيات لعدة خطوط موجهة لبلورة نموذج "موديل" لسياسة متعددة الثقافات في المؤسسات العامة لإعداد المعلمين. يمكن الافتراض أن المؤسسات التي تقرر تبني هذا النموذج، ستلائم مبادئها واحتياجاتها الخاصة بها.

يتكون الموديل المقترح من خطاب وممارسة، سيتناول المجال

الخطابي فيه طرح موضوع التعددية الثقافية في الخطاب العام للكلية سعيا لزرع الوعي فيه وخلق "حساسية تعددية الثقافات" لدى أصحاب الوظائف. هذا القول العام ليس كافيا، بل هناك حاجة لإصدار تعليمات من الأعلى نحو الأسفل، من رئيس الكلية عبر رؤساء مختلف الوحدات ولكافة المحاضرين. يجب التعبير عن هذا الخطاب في النشرات الرسمية للكلية وفي بما في ذلك منشورات رؤيا الكلية والنشرات التسويقية. من المهم ألا يتم القفز عن أصحاب الوظائف والمناصب من الطلاب أنفسهم كمنظمة الطلاب مثلا. ولتفادي ترك هذا المجال للصدفة، نوصي بتعيين شخص يكون مسؤولا عن دفع وترويج الخطاب التعددي الثقافات، وجلب هذا الخطاب إلى مناقشات وهيئات متخذي القرارات. يجب التشديد على اعتبار التعدد الثقافي موردا تربويا وذلك لإيجاد الطرق اللائقة لاستخدامه استخداما صحيحا.

إلى جانب الخطاب المتعدد الثقافات الذي سيساهم في بلورة الوعي بل سيطور وعي السلك الأكاديمي، يجب العمل بواسطة تطبيقات في ثلاثة مجالات أساسية: المجال الأكاديمي، المجال الإداري، والحياة اليومية في الحرم الجامعي. فيما يلي تفاصيل كل مجال منها.

المجال الأكاديمي

المبدأ الموجه للنموذج "الموديل" هو أن التربية على التعددية الثقافية والاعتراف بالآخر، بهويته وروايته سيتم فقط بعد أن يحقق كل فرد معرفة عميقة بالثقافة التي ينتمي إليها، ويدرس هويته الشخصية والجماعية. فقط عندها يستطيع الانفتاح على الآخر، وعلى ثقافته وروايته. ولكن توجد بين المرحلة الأولى في التعرف على الذات وبين المرحلة الثانية التي يكون فيها اللقاء مع الآخر، مرحلة وسطى يجري فيها التعلم عن الآخر بدونه. بكلمات أخرى، ينبغي أن يتم قبل لقاء الآخر ومحاورته توضيح الأمور، التعلم عن الآخر وعن روايته، أو الروايات السائدة في صفوف مجموعته. بالإضافة لذلك، فإننا نعتقد أن الأقلية العددية للطلاب العرب إلى جانب عدم التكافؤ (التوازن) في توزيع القوى والموارد، الذي يميز المجتمع الإسرائيلي، قد يقود إلى إقصاء الطلاب العرب ومنع تطور حوار متعمق، مفتوح وحقيقي بين طلاب عرب وبين طلاب يهود، كما هو قائم الآن في هيكل التعليم الحالي.

إذا سيتكون المجال الأكاديمي من ثلاثة مراحل وفق التفصيل التالي:

- وجود فضاءات منفصلة إلى جانب فضاءات مشتركة للمجموعات المكونة لرواد الكلية. تمكن الفضاءات



هو إتاحة المجال أمام عملية جعل التعليم المشترك "بديها"، أي إتاحة المجال أمام الطلاب لممارسة حياة روتينية طبيعية تنطوي على الاقتراب من الآخر وإقامة علاقات بصورة مباشرة بدون وسائط. بكلمات أخرى الامتناع عن الزج بموضوع الصراع في كل لقاء بين المجموعتين بشكل يثقل على هذه اللقاءات. يجب أن تدرج في خطة التعليم المشتركة مسابقات عليا مثل "السيمنارات". نعتقد أن الطلاب العرب الذين سيصلون إلى هذه المرحلة التعليمية يكونون متمكنين بفعل التعليم المنفصل، ويستطيعون المشاركة بشكل كامل ومتعمق في الدراسات المتقدمة. نعتقد أيضا أنه يجدر تنظيم مساق متعمق في مسائل التعددية الثقافية والتربية على التعددية الثقافية (بما في ذلك التطرق على مسائل الجندر)، يكون مشتركا لطلاب من المجموعتين القوميتين، وذلك بعد تعلم مساق تمهيدي منفصل لكلا المجموعتين في المراحل الأولية من التعليم. يجب إدارة المساق المشترك وسط توازن وتكافؤ عددي لأبناء المجموعات القومية المختلفة، بل إنه من المهم في توجيه المساق وتعليمه أن يدار بشكل مشترك من قبل محاضرين يهودي/ة وعربي/ة.

تحويل جوهري للمناهج الدراسية. نعتقد أنه يجب عدم الاكتفاء بالاعتماد على توجهات مناهجة مساهمة أو مضيئة للمعلومات وإنما يجب إجراء تحويل كامل في المناهج التعليمية المقررة لإعداد المعلمين. على مناهج التعليم أن تعتمد قدر الإمكان على توجه "النشاط الاجتماعي". أي أن تحاول ألا يقتصر تأثيرها على الحياة داخل المؤسسة الأكاديمية فقط، وإنما أن تكون معدة لقيادة الطلاب (العرب واليهود على حد سواء) باتجاه تبني توجه تعددي الثقافات في عملهم المستقبلي كمعلمين.

المجال الإداري

يجب الحرص على ضمان تمثيل لائق ومتساوي للقوميتين في وظائف الكلية في صفوف السلك الأكاديمي والسلك الإداري. فعدا عن التعليم المشترك الذي سيجري بين طلاب من كلا المجموعتين فيجب الحرص أيضا على أن ينتمي سلك المعلمين أيضا للمجموعات المختلفة.

بالنسبة للطاقم الأكاديمي والإداري في الكليات فإن المعطيات المتوفرة (بالاعتماد على إغبارية، 2010) هي كالتالي: إذا استثنينا من التحليل الكليات العربية لإعداد المعلمين: كلية سخنين، كلية القاسمي (باقة الغربية)، والكلية العربية (حيفا)، يتضح أن نسبة العرب في سلك التعليم في الكليات العامة هو

المنفصلة تمكين المجموعات المتمايزة قبل لقاءها مع مختلف المجموعات.

- يتعلم الطلاب العرب في البداية في مسابقات أو مسارات منفصلة. يساعد التعليم في المسارات المنفصلة الطلاب العرب، خريجي شبكات التعليم ما قبل الأكاديمية، التي يقل مستواها لأسفنا، عن مستوى الجهاز الرسمي اليهودي، على جسر فجوات في مواضيع مثل؛ مهارات الحاسوب، اللغة الإنجليزية، الرياضيات وما شابه. يتعرّف الطلاب العرب في المرحلة الثانية على روايتهم، ويقومون بتمكين لغتهم، وتعميق معرفتهم بتاريخ الإسلام والتاريخ العربي والفلسطيني وما شابه ذلك. يجب، برأينا، الحرص على تخصيص حيز واسع لتعليم التاريخ العربي وثقافة الإسلام، وسط التشديد على شمل موضوع الرواية والهوية الفلسطينييتين.
- تتناول المسابقات المعطى في الفضاءات المنفصلة تعليم ثقافتهم وهويتهم، وتدرج لاحقا مسابقات عن ثقافة الآخر. على هذه المسابقات أن تكون ذات طابع نقدي مع التركيز على مسابقات مساهمة أو مسابقات إضافة المعلومات وفق مصطلحات بانكس (Banks,1997). يجب أيضا الإكثار من المناهج التحويلية بل والاعتماد على توجه العمل الاجتماعي. يناقش هذا المقال إعداد معلمين عرب في مؤسسات عامة، ولكن يجب ألا ننسى أن المرحلة المنفصلة ضرورية أيضا للطلاب اليهود. من المهم أن يتعلم الطلاب اليهود مسابقات عن ثقافتهم، ولكن، أيضا، مسابقات عن المجتمع العربي وروايته من أجل تهيئة القلوب للمرحلة المشتركة.

بمحمور غالبية النقاش في موضوع التعددية الثقافية في البعد القومي. توصياتنا هي بالامتناع عن قصر النقاش حول التعددية الثقافية على المجال القومي وفتح النقاش أيضا حول المواضيع العرقية والجندرية. من المهم جدا التأكيد في المناهج المنفصلة على تمكين الطالبات الفلسطينيات، اللاتي تعاني في حالات كثيرة (كما في المجتمع البدوي) من الغبن المضاعف على خلفية قومية وجندرية (177-178, 2002).

تشمل المرحلة المتقدمة في المنهاج التعليمي اللقاء مع الآخر. يتم هذا اللقاء في إطار سلسلة مسابقات مشتركة، يتناول بعضها موضوع الهوية، الرواية وحل النزاعات والصراعات ويتم بعض ذلك في مسابقات معرفية. الهدف من هذه المسابقات الأخيرة

التدريس، وإصلاحات إدارية جوهرية تفضي إلى تبني سياسة تعدد ثقافي وتتيح حياة يومية تعددية الثقافات. نأمل أن تؤدي هذه التغييرات والحياة في الكليات على صعيد المسارات المنفصلة وعلى صعيد المسارات المشتركة، لأن يصبح خريجو برامج إعداد المعلمين وكلاء للتربية على التعددية الثقافية في المدارس الحكومية، والمدارس الحكومية العربية.

ختاماً، فإن توصياتنا تتمحور بالأساس في العمل " من الأعلى للأسفل"، لكن بحثنا الذي أجري في كليتين دل على وجود نشاط كبير من الأسفل باتجاه الأعلى، ثمرة مبادرات محاضرين كثير. تشجيع العلاقات بين الأطراف المختلفة وتوفير منبر ونشر عن هذا النشاط سيعززه ويتيح لأصدائه أن تتردد وأن تتطور في نواحي أخرى في الكلية. سيعزز هذا النشر العمل الجاري " من الأسفل إلى الأعلى" ويمكن جمع قوى وموارد لمواصلة العمل.

قائمة المصادر

- خاولا أبو-بكر، "11 العרות على أחרات، شويون ورب-تربوتיות"، فينم 22: (ستيو 2002): 32-38.
- ايمن انباريا، (2010). مديניות الكشتر الموريم العربيم بيشرال: تمانت מצב ואתגרים מרכזיים. نצרת: مركز ديرسات. اؤوزر ب- 9 بسفتمبر 2010 متون
- <http://www.dirasat-acpl.org/files/Agbarya-kitab-sisat.pdf>
- ماغد اناغا، "توكنيت اليموديم بهيستوريا لبتي-سفر عبريم ولبتي-سفر عربيم بيشرال: اتنوصنترיות موز رب-تربوتיות نسلتت"، بتون: ابكر بن-عموس (عور)، هيستوريا، زوت وזיכרון: דימויי עבר בחינוך הישראלי، تل-אביב: הוצאת רמות، 2002، עמ' 137-154.
- ציפורה אשרת، ויהודית לפידות-ברמן، "תפיסות חברתיות בקרב פרחי הוראה יהודים ודרוזים"، עיון ומחקר בהכשרת מורים 5، (1998): 20-1.
- יאיר בוימל، עירית זאבי، ומרי תותרי، מה לומדים סטודנטים יהודים וערבים אלה מאלה. ד"ח מחקר אורנים המכללה האקדמית לחינוך، הרשות למחקר ולהערכה، 2009.
- לאה ברץ، רוני ריינגולד וחנה אבוחצירא. הד האולפן החדש 97. אؤوزר בראשון בפברואר 2011
- http://meyda.education.gov.il/files/AdultEducation/EdAulpan97/8_LIAT_BERNTS_RONI_RAINGOLD_VEHANA_ABU_HATSSIRA.PDF
- אילן גור-זאב، "מודרניות، פוסט מודרניות ورب-تربوتיות בחינוך בيشرال"، بتون: ايلان غور-زأب (عور)، مودرניות، فوسٹ مودرניות وحنون، تل ابيب: هוצات رמות، 1999، עמ' 50-7.
- יוסי יונה، בזכות ההבדל: הפוריקט הרב-תרבותי בישראל. ירושלים: הקיבוץ המאוחד ומכון ון-ליר، 2005.
- יוסי יונה ויהודה שנהב، רב-תרבותיות מהי? על הפוליטיקה של השונות בישראל، חל אביב: הוצאת בבל، 2005.
- לילך לב-ארי، ודוד מיטלברג، זהות ויחסי גומלין בין סטודנטים יהודים וערבים במכללת אורנים: לקראת חינוך רב-תרבותי? 2002. [גרסה אלקטרונית]. אؤوزר ב- 6 במרץ 2003 מתון:
- http://www.ornanim.ac.il/con4_t_researcher/

6.7% ونسبة العرب العاملين في الطاقم التقني والإداري هي نحو 0.75%. في المقابل عندما نأخذ بالحسبان الكليات العربية أيضا تصل نسبة العرب العاملين في سلك التعليم إلى 13.8% ونسبة العرب العاملين في الطاقم التقني والإداري إلى نحو 2.6%.

عملياً فإن غالبية إن لم يكن جميع أفراد الطاقم العربي في الكليات الأكاديمية يعطي خدماته للطلاب العرب في المسارات المنفصلة، بحيث لا يوجد تقريباً طاقم تعليم عربي يعطي خدمات لطلاب يهود، أما في المسارات المنفصلة للعرب فنجد طاقم تدريس يهودي وعربي. لا تعكس هذه المعطيات عدم عدل اجتماعي فحسب، ولا يقف الأمر عند كونها تشكل نسخة لعدم المساواة في توزيع الموارد العامة في المجتمع الإسرائيلي، بل إنها تشكل عقبة أمام تطوير سياسة وتعليم تعددي الثقافات في الكليات. إننا نعتقد أنه لا يجب فقط زيادة عدد العرب في سلك التعليم وبدرجة كبيرة في المسارات المنفصلة وإنما يجب دمج طاقم تعليم عربي في المسارات العامة في الكليات الرسمية. يجب أيضاً تحديد حصّة محددة - "كوتة" - لأعضاء طاقم عرب في اللجان المختلفة التي تدير حياة الكليات وسياساتها، الحالية والمستقبلية.

الحياة اليومية في الحرم الجامعي

لا تتلخص الحياة اليومية في الحرم الجامعي في تعلم المساقات وإنما أيضاً في المكوث في فضاء / حيز عام على مدار ساعات طويلة خلال السنوات الأربعة. فعدا المضامين التي يتم تعليمها وهوية طاقم المعلمين وهوية الطاقم الإداري الذي يقدم خدمات، فإن هناك حيزاً يث للوافدين عليه رسائل عن هويته بواسطة اللغة العربية، على غرار العبرية، هي لغة رسمية في دولة إسرائيل. يلزم القانون بأن تكون اللافتات مكتوبة باللغتين. على الرغم من أن نص القانون غير مطبق في حالات كثيرة في الحيز العام الإسرائيلي، إلا أننا نعتقد أنه يجب الحرص في كليات التربية على كتابة اللافتات باللغتين.

تتأثر الحياة اليومية في الحرم الجامعي بأحداث، مراسم، أيام دراسية، ومناسبات نقابة الطلاب. لا ننوي الخوض بتفاصيل المميزات المنشودة لكل حدث وإنما أن نوصي بتطوير حساسية تعددية الثقافات عند تخطيط كل حدث، سواء فيما يتعلق بمضامين الحدث أم فيما يتعلق بالمدعوين والمتحدثين فيه. وعليه فإننا نوصي من خلال مذكرة الموقف هذه، بالمحافظة على وجود مساري تعليم منفصلين في الكليات الأكاديمية للتربية. مع ذلك فإننا نقترح إجراء إصلاحات في مناهج



Intercultural Relations, 26 (2), (2002): 199214-

- Janette, Y. Zupnik, "Israeli - Palestinian 'dialogue' events". *Journal of discourse studies*, 2(1), (2000): 85110-

[abstracts lev ari.htm](#)

- ריטה סבר, "בוללים או שוורים? מסגרת מושגית לבחינת סוגיות של רב-תרבותיות", גדיש ז', (2001): 45-54.
- אילנה פאול ורוני ריינגולד, "רב תרבותיות במוסדות להכשרת מורים - התמודדות עם מציאות או פרי של מדיניות?" בתוך: גיא בן-פורת, יוסי יונה ובאשיר באשיר (עורכים), ספר בנושא מדיניות ציבורית ורב תרבותיות (שם טנטטיבי). ירושלים: הוצאת מכון ון-ליר, בתהליך.
- רבקה פלג ושחקר רסלאן, הערכת הכשרת מורים בני המיעוטים במכללת אורנים: מודל רב תרבותי או אחיד? דו"ח מחקר, אורנים המכללה האקדמית לחינוך, הרשות למחקר ולהערכה. 2003.
- נורית רייכל, ועדנה מור, "פרח הוראה אחר-התנסות ולמידה בעיני סטודנטים להוראה בני תרבויות שונות", דפי 43 (2006): 10360-.
- רוני ריינגולד "לימודים נפרדים כבסיס לדיאלוג פלורליסטי עתידי מיטבי- חקר מקרה של מסלול ללימודי תעודת הוראה", דפי יוזמה 5, (2008): 123110-.
- רוני ריינגולד, "מודלים קוריקולריים של חינוך רב-תרבותי פלורליסטי- ארבעה חקרי מקרה מן האקדמיה בארה"ב", דפי 40 (2005): 108-131.
- רוני ריינגולד, הכשרת מורים רב-תרבותית פרטיקולרית המתבססת על "פוליטיקה של הזהות"- אמצעי לקידום דיאלוג אמיתי בחברה הישראלית- דו"ח מחקר, ועדת המחקר הבין-מכללית, מכון מופ"ת. אחוה-המכללה האקדמית לחינוך, ספטמבר 2003.
- אבי שגיא, "החברה והמשפט בישראל: בין שיח זכויות לשיח זהות". חקרי משפט ט"ז, (2000): 37-54.
- שפרה שגיא, שושנה שטיינברג, ומועין פחיראלדין, "האני האישי והאני הקולקטיבי במפגש בין-קבוצתי: סדנאות מפגש של סטודנטים יהודים וערבים בישראל", בתוך: לאה קסן, ורחל לב-ויזל (עורכות), עבודה קבוצתית בחברה רב-תרבותית, תל-אביב: ברקאי ספרים, 2002, עמ' 41-59.
- יולי תמיר, "שני מושגים של רב-תרבותיות", בתוך: מנחם מאוטנר, אבי שגיא ורון שמיר (עורכים), רב-תרבותיות במדינה דמוקרטית ויהודית, תל-אביב: רמות, 1998, עמ' 79-92.

- Mohammed Abu-Nimer, *Conflict Resolution and Change: The Case of Arabs and Jew in Israel*, New-York: SUNY Press.1999.
- James A, Banks, (1997). *Educating Citizens in a Multicultural society*. New York: Teacher College.
- Lea Baratz& Roni Reingold (2010). *The Ideological Dilemma in Teaching Literature*
- Moral Conflicts in a Diversified Society: An Israeli Teacher Case Study. *Current Issues in Education* 13 (3) <http://cie.asu.edu/ojs/index.php/cieatasu/article/view/388>
- Zvi Bekerman. "Potential and Limitations of Multicultural Education in Conflict-Ridden Areas: Bilingual Palestinian-Jewish Schools in Israel", *Teachers College Record* 106 (3), (2004): 574-610.
- Drew Nesdale and Patricia Todd. "Effect of contact on intercultural acceptance: a field study". *International journal of intercultural relations* 24, (2000): 341360-.
- Roni Reingold. Promoting a True Pluralistic Dialogue- a Particularistic Multicultural Teacher Accreditation Program for Israeli Bedouins. *International Journal of Multicultural Education* 9 (1), (2007): 114- <http://journals.sfu.ca/ijme/index.php/ijme/article/view/6>
- Soshana Steinberg, and Dan Bar-On, "An Analysis of the Group Process in Encounters Between Jews and Palestinians Using a Typology for Discourse Classification". *International Journal of*

تقييم مرحلة التأهيل من وجهة نظر المعلمين الجدد

د. كيتي وتد - خوري

محاضرة كبيرة في كلية التربية الأكاديمية على أسم دافيد يلين ومستشارة تنظيمية

موجز

مرحلة التأهيل في كليات التربية مرحلة هامة في بلورة الهوية المهنية للمتعلّم الشاب الذي يصل مع توقعات كبيرة وأسئلة كثيرة بالنسبة لاختياره التدريس مهنة للمستقبل. سأعرض في مقالتي هذا تقييم المعلمين المتدربين لفترة التأهيل وإسهامها في عملهم كمدرسين. أجريت في إطار البحث 15 مقابلة معمقة مع مدرسين جدد من إحدى الكليات المختلطة وعرضت نتائج المقابلات التي تعكس بعض الاستخلاصات المهمة. في مقدّمة الاستخلاصات نجد الوزن الهام للتدريب العملي في التطور المهني لطلبة التربية والحاجة إلى توسيع هذا الإطار. يتضح من البحث، أيضاً، أن شخصية المرشد التربوي هامة بل ومصيرية في بلورة وتصميم مفهوم المعلمين الجدد لوظيفتهم المستقبلية كوكلاء ورائدي تغيير في جهاز التعليم العربي.

مدخل

تسلط هذه المقالة الضوء على موضوع المعلمين الفلسطينيين مواطني إسرائيل الذين بدأوا خطواتهم الأولى في التدريس. كثيرون بحثوا وكتبوا عن التحديات الكبيرة وطرق مواجهتها لدى المعلمين في بداية الطريق. وغنية هي الأدبيات البحثية التي تصف المراحل التي يمرّ بها المعلم الجديد في طريقه إلى بلورة هويته الشخصية. الأمر الذي يميز بحثنا هذا هو تلك الحقيقة المتصلة بتركيبة مجموعة البحث. وهي مجموعة من المعلمين أبناء الأقلية الفلسطينية الأصلانية مواطني إسرائيل الذين

يحاولون أن يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي الذي لا يعمل بما فيه الكفاية لدمجهم وهم، في الوقت ذاته، متأثرون من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المتواصل ومن حالة "الحرب الباردة" السائدة بين الدولة وبين جاراتها. يكتسب البحث أهمية أخرى كونه يعكس بصورة غير مباشرة سياسة الحكومة ووزارة المعارف بالنسبة لجهاز التعليم العربي بكليات إعداد المعلمين وتبنيها لاحتياجات المعلم العربي المبتدئ. إن وضع جهاز التعليم العربي بوجه عام ووضع المعلم المبتدئ بوجه خاص يتطلبان من الحكومة علاجاً شاملاً في مستوى التأهيل والتطوير المهني في الحقل وتخصيص موارد إضافية لسد الفجوة الأخذة بالاتساع بين جهاز التعليم العربي وذاك اليهودي. تتضح من هذا البحث بشكل واضح سؤال "التميز الثقافي - الاجتماعي" للتعليم العربي. ولا شك أن مواجهة المعلم المبتدئ مشروطة بالمكانة القومية والظروف الاجتماعية - الثقافية المتميزة. أسئلة البحث هنا هي: 1. ما هي نوعية التجربة العملية التي مرّ بها المتدربون خلال سنوات تأهيلهم الثلاث؟ 2. ما مدى الملاءمة العملية للمعرفة التفصيلية وطرق التدريس التي اكتسبها المتدربون خلال سنوات تأهيلهم العملي لتحديات وظيفتهم الجديدة في التدريس؟

إعداد المعلمين في إسرائيل

منذ مطلع القرن العشرين طور (1904) Dewey رؤيا حول تطور تأهيل المعلمين في مؤسسات أكاديمية تمنح اللقب الأول،



مرحلة التأهيل على الطالب أن يبلور ويطور لنفسه مفهوماً مستقلاً لـ "الأنا المهني" خاصته. والقصد هو تطوير اعتبارات تخصصية مهنية خلال التدريب العملي. هذه الفرضية تعزز بنتائج تؤكد أن منح الاستقلالية هي عملية تتعلق، أيضاً، بقدرات الطالب على أخذ الاستقلالية واستيعابها وبقدراته على أن يقرر وأن يعمل من منهجية المتعلم ذي التوجه المستقل (زلبرشطاين وجيب، 1993).

إن المشتغلين بتقييم التعليم في مؤسسات تأهيل المعلمين يجدون أبعاداً مختلفة يتم من خلالها فهم الطلاب للتدريس، وهي تعكس توقعات واحتياجات تؤثر على تقييم التدريس (ألدور، 2000؛ كفير وشيلوخ، 1993؛ فرسكو وشيلوخ، 1994). وجد هزبنس (Husbands, 1997) أن أولئك المحاضرين الذين يدرسون دورات مختلفة، بالطريقة نفسها (مثلاً بطريقة المحاضرة) يحصلون على تقييم عالٍ في جزء من الدورات ومتدنية في الأخرى. أحد الأسباب لهذه النتيجة تتعلق، حسب رأيه، بخصائص الطلاب المتعلقة بالتوقعات المبكرة من الدورة ومدى الرضا عن تحققها.

معلمون في سنة عملهم الأولى

كثيرون بحثوا وكتبوا عن "المعلمين في سنة عملهم الأولى" ووصفوا التأثير الحاسم للسنة الأولى في تطور المعلمين المهني (ألدور، 1996؛ غبيش وفريدمان، 2001؛ وتد- حور، 2005، 2008؛ فريدمان، 2005؛ تم، 2001). إن بداية العد في التدريس وصفت في الأدبيات المهنية على أنها الفترة الهامة والأكثر مصيرية في عملية التحول إلى مدرس، وتُفوق أهميتها أهمية مرحلة التأهيل والتدريب العملي (Gold, 1996, Arrends, 1991, Krasnow, 1993).

للمعلم، في سنته الأولى، هامة ومصيرية بشكل خاص الأيام الأولى من عمله لأنه خلال الأيام المعدودة الأولى تتحدد قواعد الصف والترتيبات المختلفة. تصف غبيش (2002، 214) صدمة الواقع النابعة "من فجوات فهم الوظيفة بين توقعات المعلم قبل دخوله التدريس وبين الواقع الذي يتجلى أمامه مع بداية السنة، يسهم إسهاماً هاماً جداً في تآكل قابلية المعلم منذ بداية طريقه". المعلمون العرب الذين يبدؤون وظيفتهم في التدريس هم جزء لا يتجزأ من مجموعة المعلمين الجدد الذين يواجهون تحديات البدء في الوظيفة الجديدة. فهم يمرون نفس المراحل التي يمر بها معلمون آخرون من مجتمعات وثقافات مختلفة. لكن إضافة إلى العدد الكبير من التحديات فإن المعلمين العرب في إسرائيل يضطرون للتعامل مع تحديات إضافية تتصل بالواقع المركب لجهاز التعليم العربي (وتد، 2009). صدمة البداية لدى المعلم العربي الشاب قاسية بشكل خاص وهذا في ضوء الوضع

ودعا إلى الاستعداد لذلك من خلال التغيير في المضامين المستعملة في التأهيل وفي الطرق التي تجعله تأهيلاً يربط بين النظرية والتطبيق. ونظراً إلى ماهية التدريس، لا يمكن لعملية التأهيل أن تتنازل عن المركب التطبيقي وإن اعتبر مناقضاً لنظريات أكاديمية. إن المعرفة الكامنة في صلب عمل المعلم والمربي توجب الدمج بين المعرفة الأكاديمية والمعرفة العملية. مجمل الدورات في تدريس التربية تشكل المركب المهني في التأهيل وتشكل مورداً هاماً في إعداد معلم مختص ذي القدرات. من شأن هذه الدورات والتدريب العملي أن يخلقا أساساً معرفياً لفهم سيرورات تتصل بأوضاع تدريس وتعلم. تقوم مركبات برنامج التأهيل على دراسة أكاديمية لدراسات التربية ولمذاهب التخصصات في التدريس تتنافس مع بعضها على وقت الطالب. إن مخططي التأهيل يعيشون صراعاً يتعلق بأهمية وحجم الأساس النظري. ويبدو أن ما يُملي هذا الحل هو الحاجة إلى إعداد المتعلمين لمتطلبات متشددة للمؤهلين دون أبعاد مهنية (Soder, 1988).

مدة التأهيل

في التأهيل المهني للمعلمين هناك صيرورات تعلم منهجية ولا منهجية، قيم ومعتقدات منهجية، مضمرة ومعلنة ((Goodlad, 1988, p. 199. مصطلح "منهج مضمّر" يشير إلى مستوى واحد من ثلاثة في برامج التعليم: المعلن والمضمّر والناقص (Eisner, 1979). يتناول المنهج المضمّر لتلك الأفكار والرسائل التي تنعكس بأشكال مختلفة من برامج التأهيل التي يمر بها الدارسون.

أحد مميزات التأهيل في الكليات هو دمج الخبرة العملية بالنظرية والأدبيات المهنية. تدريبات التدريس هي مجال هام تتحقق فيه فرصة للدارسين كي يتدربوا على التدريس الفعلي وتوكيد المعرفة التطبيقية من خلال تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة تطبيقية (Thiessen, 2000). هناك من يرى في تدريبات التدريس أهمية فقط شرط أن يشجع الإرشاد التربوي المرافق تفكيراً تربوياً وربطاً منهجياً بين النظرية والمعرفة ((Feinman, 1986, Nemser & Buchman). التدريبات العملية تُفهم لدى الدارسين على أنها الجزء الأهم والأنجح في تأهيلهم (Johnston, 1990, Su, 1993, Rodriguez, 1994).

إن المرشد التربوي هو أحد مصممي بيئة التعلم للتدريب العملي كان ذلك في الدراسة النظرية في الكلية أو في التدريب العملي (تدريبات التدريس) في الصفوف التدريبية. إن تنوع وظائف الإرشاد ينطوي أحياناً على ضبابية أدائية. أحد أبرز وظائف المرشد التربوي هي تطوير مفهوم مستقل لدى دارسي التربية. في أساس هذا المفهوم لوظيفة المرشد فرضية أنه في

المعلمون المبتدئون في الوسط العربي

قليل من الأبحاث أجريت في البلاد عن دمج المتأهلين الفلسطينيين في كليات يهودية لتأهيل المعلمين على الرغم من أن هذه الكليات تستوعب منذ أكثر من عقد متأهلين فلسطينيين. إن تأهيل المعلمين في إسرائيل مشتركة لليهود والفلسطينيين بالأساس لأسباب لوجستية مثل نسبة الدخل والقرب الجغرافي من البلدات الفلسطينية وغيرها، وليس من أسباب إيدولوجية. بناء عليه فإن تأهيل المتأهلين الفلسطينيين في الكليات اليهودية لمقابلة على عاتق الكلية نفسها المسؤولة عن تطوير الموديل الذي يروقها للمتأهلين الفلسطينيين الدارسين فيها (175 170X7A, 2003). يشير إغبارية (2009) أنه بالرغم من العدد الكبير للمتأهلين الفلسطينيين في الكليات الإسرائيلية المختلطة، لم تفتح الكليات برامج خاصة للمتأهلين اليهود مثل اللغة العربية والتعليم عن التعددية الثقافية وعن الأقليات في البلاد.

يعتقد الحاج (1996، 1999، 2006) أنه طرأ في التسعينيات تحسن في مستوى تأهيل المتأهلين الفلسطينيين، إلا أن هذا التأهيل لا يمنحهم بمدى كاف ومناسب أدوات مناسبة لتطوير تفكير استقلالي إبداعي، لمواجهة أوضاع متغيرة، وللعمل مع الأهالي وما إلى ذلك. إن التأهيل الأكاديمي للمتأهلين الفلسطينيين، في الجامعات أو الكليات، غير ذي صلة بخلفيتهم الثقافية وعليه، فهي تشكل عقبة، تعتبر أحد الأسباب المركزية لإعاقة لإدخال التغييرات الجوهرية في أنماط عمل المعلم العربي في إسرائيل (170X7A, 1990; ח'ורי, 1980).

يدعي أبو عصب (2006) أن النسبة العالية للتوجه إلى كليات التربية مردّها إمكانيات التشغيل المحدودة أمام المتعلمين العرب. كثير من الأكاديميين العرب لا يجدون عملاً في مجال تخصصهم، ويتوجهون إلى التعليم كمصدر للرزق. حقيقة أن سوق العمل المفتوح أمام هذه المجموعة محدودة تدفع بالكثيرين من الشبان إلى قرار الانخراط بدايةً في كليات لتأهيل المعلمين. بالمقابل، وجد عليان وزيدان وتورن (2007) الذين بحثوا ظاهرة التهافت على مهنة التعليم، أن الدوافع الأساسية لاختيار التدريس كمهنة، مصدرها جاهزية داخلية قوامها الشعور بالرسالة وبالرغبة في التأثير، والتصحيح، وتحسين وجه المجتمع. ووجدوا أيضاً أن لعائلة المتأهل وتوصيتها دوراً هاماً في قراره هذا. صورة مشابهة تطالعا من بحث زيدان وعليان وحجيرات (2004)، الذي يؤكد أن اختيار مهنة التدريس ينبع قبل كل شيء من دوافع انتلكتوائية. الدوافع الداخلية، الدوافع الانتلكتوائية والشخصية والالتزام والإبداع كانت الشائعة في اختيارات المتأهلين. وقد ناقض هذا الاتجاه فرضية الباحثين الأساس الذين اعتقدوا أن العامل الاقتصادي هو الأساس لأن غالبية المتأهلين

الصعب للمدرسة، في مستوى المبنى المادي وفي مستوى الثقافة التنظيمية والإقليم التربوي (هناك).

يصف هوبرمن (Huberman, 1989) ست مراحل متتالية حسب سنوات الأقدمية، في طريق التحول إلى معلم: مرحلة البقاء والاكتشاف، وتتصل هذه المرحلة في مواجهة تحديات إدارة التدريس، اشتغال مكثف بالذاتي، التكيف للفجوات بين النظرية والحقل، ضغط التدريس وتحديد سلم أولويات. المرحلة الثانية، مرحلة الاستقرار التي يطور المعلم خلالها التزاماً نحو المهنة ويواجه بشكل أنجع تركيبيّة التدريس. المرحلة الثالثة هي مرحلة البحث والتنوع. في هذه المرحلة يجرؤ المعلم على محاولة التأثير على الجهاز برمته وعلى الخروج أبعد من حدود الصف. وهو واثق أكثر في تجريب طرق تعليم جديدة والتفتيش عن طرق أكثر إبداعاً. المرحلة الرابعة، مرحلة التقييم والشك، يطرأ انحصار على قابلية المعلم، وهو ما يسمى "أزمة منتصف الطريق". في هذه المرحلة يقيم المعلم وضعه والإمكانيات المتاحة لمواصلة الطريق. المرحلة الخامسة، مرحلة الوضوح والراحة، وهي مرحلة الانتقال إلى نشاط أكثر ميكانيكية وأقل اجتهاداً وفاعلية. المرحلة السادسة والخيرة وهي مرحلة الانقطاع والتحرر، وفيها تتحرر الطاقات ويبدأ الانقطاع عن العمل، وهو أحياناً نتيجة لضغط من البيئة التي تطالبه بإخلاء المكان لطاقات شبابية.

إن التطور المهني للمعلم الجديد مؤلف، حسب كاجان (Kagan, 1992) من خمسة مركبات:

1. تطوير وعي لدى المتأهلين للتدريس إلى المعرفة الأولية والمواقف التربوية التي يحملونها. يدخل المتأهلين برامج التأهيل مع معتقدات ومواقف شخصية عن التربية والتدريس ومع تصورات ذاتية عن أنفسهم كمعلمين. تصورات كهذه ترتبط في العادة بتجارب وذكريات الماضي عن أنفسهم كتلاميذ في الصفوف.
2. البناء الجديد لصورة مثالية غير دقيقة للتلاميذ ولصورة مبكرة عن "الذاتي" كمعلم. في هذه المرحلة يكون المعلمون متمحورين بأنفسهم أكثر مما هو في التلاميذ.
3. تغيير محور الاهتمام من "الذاتي" إلى "الآخر" وهو التلاميذ. التصور الذاتي في هذه المرحلة يبدأ بالتشكل والتبلور.
4. يبدأ المعلم بتطور نظم لمعالجة مشاكل الإحباط وتحسين مهارات إدارة الصف.
5. يكون المعلم قادراً على معالجة وحل مشاكل بصورة ناجعة ومهنية. مواجته لتحديات التدريس أكثر اتصالاً ومنهجية.

في كليات التربية هن من الفتيات اللاتي لا يُلقى عليهن العبء الأساسي في إعالة العائلة.

المعلمون العرب الذين يبدؤون وظيفتهم في التدريس هم جزء من مجموعة المعلمين الجدد الذين يواجهون تحديات الانخراط في الوظيفة الجديدة. وهم يمرون المراحل ذاتها التي يمر بها معلمون آخرون من مجتمعات وثقافات مختلفة. إلا أنه إضافة إلى التحديات العديدة القائمة فإن المعلمين العرب في إسرائيل مضطرون لمواجهة تحديات أخرى تتصل بالواقع المركب لهجاز التعليم العربي (، 2009). فليس سرا أن جهاز التعليم العربي في إسرائيل يعاني من سياسة تمييز من جانب المؤسسة تتجسد في عدم ملائمة جزء من المضامين والمواد التدريسية للثقافة العربية وفي قلة الموارد المرصودة ونقص في المباني والصفوف المناسبة، والميزانيات القليلة والتمويل المحدود للمشاريع وفي غياب المساواة في توفير الخدمات التربوية المختلفة (انجبريا، 2009؛ ألكانج، 1996؛ أبو لاسبا، 2006؛ وت، 2005، 2008). صدمة البداية لدى المعلم العربي الشاب صعبة بوجه خاص في ضوء الوضع الصعب للمدرسة في مستوى المبنى المادي وفي مستوى الثقافة التنظيمية والبيئة التربوية (ت، 2009).

صعوبات التلميذ العربي كثيرة وتتاثر من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر على المجتمع العربي في إسرائيل. ويتحدث المعلمون الجدد عن مستوى متدن من الجاهزية للتعلم لدى طلابهم، قلة الشراكة والاهتمام من الأهل، مشاكل سلوكية حادة في الصف ودعم محدود من أعضاء الطاقم والإدارة (هان، هناك). نتيجة للواقع المركب والصعب للمدارس العربية، يجد المعلمون الجدد أنفسهم منشغلين في صراع بقاء ومواجهة مشاعر الإحباط والعجز والخيبة والوحدة. مواجهة مثل هذه المشاعر هي مسألة مستحيلة تقريبا لدى الحديث عن معلمين توجهوا إلى التدريس منذ البداية بسبب من قلة الإمكانيات التشغيلية المستقبلية المفتوحة أمامهم (انجباريا، 2009؛ وت، 2008؛ زيدان، لعليا، وتورن، 2007). اختيار مهنة التدريس بوصفها "الملاذ الأخير" ومن اعتبارات خارجية تصعب أكثر على المعلمين الجدد الذين فتشوا عن مصدر معيشة متوافر ووجدوا في التدريس "سوق عمل" مضمون. هؤلاء المعلمون لا يروا في مصاعب الانخراط في الوظيفة تحديا ولا يرون فيها مرحلة تمهيدية لتحقيق الرسالة الاجتماعية والتأثير الملموس والمرجو (ت، 2009؛ زيدان، 2007).

المنهجية الأهداف

لهذا البحث هدفان أساسيان. **الهدف الأول**، هو فحص نظرة المتدربين لنوعية التجربة التي مروا بها خلال سنوات دراستهم. **والهدف الثاني** فحص مفهومهم/تقييمهم الذاتي لمدى ملائمة المعرفة وطرق التدريس والاستراتيجيات التي اكتسبوها كمتدربين خلال تأهيلهم العملي للواقع المركب في عملهم كعلمين.

أسئلة البحث

1. ما هي نوعية التجربة العملية التي مرّ بها المتدربون خلال سنوات تأهيلهم الثلاثة؟
2. ما هو مدى ملائمة المعرفة وبعدها العملي التعليمي وطرق التدريس التي اكتسبوها خلال سنوات تأهيلهم العملي مع تحديات وظيفتهم الجديدة

الطريقة

تم استيضاح أسئلة البحث بواسطة البحث النوعي عبر المنهج السردى الذي تمكن من التأمل والتحليل المعمق للإجابات الطالعة من البحث. الإستراتيجية السردية تبحث في تجربة الفرد، في حين أن السرد هو الطريقة الأفضل لتمثيل وفهم هذه التجربة (لابر بـ - إهولسلا، 1990؛ Clandinin & Connelly، 2000).

طريقة جمع المعطيات - مقابلات معمقة

البحث السردى بواسطة مقابلات معمقة يُحقق الغنى ومدى كبير من التعدد ويُتيح التحليل والتعمق في مجمل الأفكار والمفاهيم والمشاعر لدى المستجوبين (ت، 2003).

العينة

شارك في المقابلات نحو 15 متدربا (معلمون في سنة عملهم الأولى) فلسطينيون من إسرائيل يدرسون في كلية إسرائيلية متعددة الثقافات. اختيار المشاركين جاء بناء تطوعا وإبرادتهم الحرة ومن خلال اهتمام شخصي بالبحث.

طريقة التحليل

خضعت المقابلات لتحليل بواسطة الطريقة التي يسميها شكدي "التحليل مواضيي" يتم بموجها تمثيل المواضيع المركزية الطالعة من أقوال المستجوبين (التي تم تسجيلها بالكامل تقريبا أثناء المقابلة).

أسئلة المقابلات المعمقة

1. إحكِ عن تجارب خضتها في فترة التدريب التي مرتت بها خلال سنوات الدراسة؟ أنا معنية بأن تتناول ملائمة الإطار ولمستوى الإرشاد الذي حصلت عليه من المحاضر المدرب والمرشد التربوي.
2. كيف تقيّم أو تفهم تدريبات التدريس مقابل الدراسة

اتصلت بها إلى البيت وساعدتني". يُمكننا أن نستنتج من إجابات المتدربين المستجوبين أنه كان السنة الأولى صعبة لجميعهم تقريبا لكن قسما منهم وبمساعدة المرشد التربوي بالدرجة الأولى والمعلمة المدربة في الدرجة الثانية تغلبوا على جزء من مصاعبهم. لكن لغالبية استمرّ الوضع الصعب ومرة أخرى بسبب غياب الدعم الشخصي والمهني من المرشد والمدربة.

بالنسبة لتجاربهم في السنة الثانية والثالثة فإن الصورة أكثر تباؤا إذ أنهم يتحدثون عن مستوى أعلى من التكيف مع الحياة الأكاديمية وفهم أكبر وأعمق لمعنى التجربة العملية وأنهم يتعودون على طلب المساعدة والدعم من الزملاء والمرشد والمعلمة المدربة. بالنسبة للغالبية فإن السنة الثانية لم تجد كثيرا في المستوى المهني - التربوي بسبب التشابه في طبيعة التأهيل (مدرسة للتعليم العادي وتدريب في الصف وتدريب تفصيلي). تحدثوا فقط عن تعزيز السيطرة على مهارات الكتابة والتحضير وإدارة الصف. تقول إحدى المستجوبات: "في السنة الثانية شعرت بقفزة في قدرتي التربوية، أعددت حصصا ملائمة أكثر للتلميذ، كنت أقل تعلقا بالمعلمة المدربة وشعرت أن نموي بدأ فقط في السنة الثانية. خيب أمني أن مرشدي لم يشاهد أدائي بشكل كاف بدعوى أنه يعتمد علي بينما كان من المهم بالنسبة لي أن يعطيني تغذية عائدة وأفكارا". وتقول أخرى: "السنة الثانية كانت مثل السنة الأولى، كثير من الأمور عادت على نفسها في الحصص التعليمية، وهذا خسارة! بالنسبة لي شخصا كانت الأمور جيدة في الصفوف التي درستها، سررت بتدريس صفوف مختلفة وهذه تجربة مهمة. لم يكن للمعلمة المدربة دور هام ودائما ما حسدت زميلاتي اللاتي كان لهن مدربات جيدات تحادثن معهن في الأمسيات. كانت الأمور جيدة مع المرشد لكنني لم أشعر أن الإرشاد كان عميقا وجذريا، كان كل شيء على الخفيف".

محور مركزي اتضح من الحديث عن تدريبات التدريس في السنة الثالثة باعتبارها "تعلم هام" أو "سنة النمو الحقيقية". شرحوا التغيير الذي طرأ عليهم كمتعلمين في مركبين أساسيين: الانخراط في التعليم الخاص وتحدياته الكثيرة، وهو انخراط انتظروه منذ السنة الأولى والسنة الثانية أيضا إلا أنها لخبيتهم لم تحصل إلا في السنة الثالثة. مركب آخر يتصل بشخصية المرشد التربوي الذي أبدى المزيد من التعامل الشخصي والاقتراب والفهم وخطة عمل شاملة وجذرية. صحيح أن الأصوات التي أسمعت بخصوص تجربة السنة الثالثة قد تغيرت في حدتها وكان الأمر منوطا بالمرشد، لكن يُمكننا أن نلخص أنه بالنسبة لغالبية المتدربين كانت السنة الثالثة السنة الأهم في تطورهم الشخصي والمهني وأعادوا اكتشاف المعلمة في داخلهم وبلورا

النظرية في الكلية؟

3. إلى أي مدى ساعدتك الدراسة النظرية في تجربتك الجديدة كمعلم؟ لماذا؟ كيف وبم ساعدتك؟
4. كيف أثرت تجربتك في التدريس على فهمك الذاتي لمهنة التدريس؟
5. ماذا كنت ستغير في برنامج التأهيل القائم لغرض إعداد أكثر عملية ومناسبا لوظيفتك كمعلم؟

تحليل النتائج

تشير الإجابات على السؤال الأول إلى العديد من التجارب التي تتحرك على محور في طرفه الأول التجارب المثيرة للانفعال والممكنة، وفي طرفه الآخر التجارب السيئة والمعيقة. يُمكننا أن نستدل من الإجابات والأقوال المختلفة على ثلاث محاور مركزية: الأول، "تجربة النمو والتمكن"، الثاني، "النقص في تجربة مؤثرة" والثالث، "تجارب معيقة". لهذه التجارب عامل واحد مشترك يُدعى "المرشد التربوي" وعوامل ثانوية إضافية تتعلق بالمعلم المدرب وبالبيئة التعليمية.

لغالبية المستجوبين لم يكن سهل في السنة الأولى خاصة في التدريبات على التدريس. فقد تحدثوا عن "الوحدة، الخيبة، البلبلة والعجز". وهو يعزون مشاعرهم إلى ثلاثة مصادر: الشخصية غير المهمة للمرشد التربوي من شروط التدريس الصعبة التي تضمنت: مدرسة إشكالية، طلاب من بيئات صعبة ومدربين غير قابلية أو مهارات إرشاد، وكذلك من مجرد انتقالهم من بيت الوالدين إلى الكلية المتعددة الثقافات. يقول أحد المستجوبين: "لا أذكر تجارب حسنة من السنتين الأوليين، لم يكن من السهل علي أن أتكيف في القدس، المدارس التي تدرت فيها بعيدة ويدرس فيها طلاب مشاكسين من بيئات فقيرة وكان لديهم الكثير من المشاكل السلوكية ولم يرغبوا في التعلم". وتقول مستجوبة أخرى: "لم أشارك في تدريبات السنة الأولى، كانت المرشدة بعيدة والمواد لم تناسب احتياجاتنا، لم أتواصل معها ولا للمدرسة... لقد خسرت السنة الأولى تماما ولم أكتسب شيئا". وقالت متدربة أخرى: "مرت علي أيام صعبة في السنة الأولى... ليس للأولاد في المدرسة رغبة في التعلم والمعلمة التي رافقتني كانت عدوانية وقاسية، لقد أخافتني حقا ولم يكن من السهل لي أن أتواصل معها، حاولت تغيير الصف لكنني لم أنجح". وقالت إحدى المستجوبات: "في بداية السنة الأولى كنت ضائعة، كنت بحاجة إلى كل الفصل الأول لأقف على رجلي، المرشدة طلبت الكثير لكنها كانت جذرية ومنظمة وهو ما ساعدني كثيرا أن أتعلم، منذ السنة الأولى تعزز لدي التوجه التفصيلي وكذلك مهارات تحضير الحصص، للمعلمة المدربة إسهام هام في تطوري، كنا قريبات ودائما ما

بشكل واضح هويتهم المهنية. وصفت إحدى المتدربات تجربة السنة الثالثة: "بالنسبة لي كانت هذه السنة الحقيقية في التدريس وتعلّمت خلالها الكثير. انتظرت اللحظة التي أستطيع فيها الاندماج في إطار للتعليم الخاص ولا أفهم لماذا ينبغي الانتظار حتى السنة الثالثة؟ تعلّمت أن أدير الصف على مدار السنة، أن أضع خطة عمل سنوية، أن أشرف على مشاريع وأن أعمل ضمن طاقم. تعلّمت من مرشدي أنه ليس هناك حدود للإبداع والعطاء وأحسست فعلاً أنني معلمة". متدرب آخر قال: "لقد كانت أحلى سنة، كان المرشد قريباً إلينا عمل على بلورة المجموعة وتكثفها، خرجنا إلى الكثير من المناسبات والزيارات وكان ذلك مدهشاً. في السنة الثالثة عرفت أنني سأنجح فقط مع تلاميذ معاقين وأن لديّ الطاقات للتواصل معهم والتأثير عليهم".

بالنسبة للسؤال الثاني، تلقينا من كل المستجوبين إجابة واحدة واضحة وجازمة: التعليم العملي أو ما يُسمى تدريبات التدريس هي أكثر أهمية من الدورات النظرية في الإعداد للواقع المدرسي. فقد تحدثوا عن التدريب العملي في المدارس، وبالرغم من مساوئها أحياناً، وعلى الرغم من الشخصية الضعيفة للمرشد في عدد من الحالات، كقيمة إضافية في كل فترة التعليم. حسب رأيهم الموحد اللقاء مع الحقل، مع التلاميذ ومع مصاعب الحقل علمهم أكثر مما تعلموه في قسم من الدورات. عندما قارنوا بين الفائدة من الدورات النظرية وبين التدريب العملي فقد أعطوا للأخير 60% - 80% بينما نسبة تأثير الدورات تراوحت بين 20% - 40%. حسب كل المستجوبين الثقة في التدريس زادت فقط في التجربة العملية في حالات تدريسية مختلفة وأنه لا بد من ذلك بل أنهم أوصوا أن تكون هنا المزيد من أيام التدريب العملي وأقل ساعات للتعليم النظري. ويقول أحد المتدربين: "صحيح أن هناك دورات نظرية ممتازة تعلّمت فيها مضامين هامة، إلا أن هذه الدورات قليلة. التعلّم الحقيقي لدي حصل فقط عندما وقفت أمام التلاميذ وبدأت بتدريسهم". حسب ادعائهم، جودة التدريب العملي تتأثر بالأساس من المرشد التربوي: شخصيته، طبيعته، تعامله المهني وقدراته التنظيمية. وأشاروا إلى أنهم عند مرشد معين تعلموا أكثر وعند مرشد آخر تعلموا أقل. وتقول إحدى المستجوبات: "المرشد هو كل شيء، إذا كان مهنياً وقريباً من الطلاب فإن كل التدريب العملي سيكون إيجابياً وإذا كان المرشد غير جدي ولا مجتهد فإن كل الإرشاد يكون ثانوياً والطلاب هم الخاسرون". وتقول أخرى: "صحيح أن التجربة داخل الصف وإدارة الشؤون فيه أمر تعلّم كثيراً، لكن إذ لم يكن هنا مرشد قوي، جدي ومتابع فإنه خسارة على الوقت، ما من أحد سيتعلّم بشكل حقيقي".

أعرب غالبية المستجوبين عن خيبتهم من الدورات العامة غير المتصلة بمضامين التربية بشكل عام والتربية الخاصة تحديداً. ادعى قسم منهم أن دورات اللغة زائدة ولم تساعدهم في الانخراط في الوظيفة ومواجهة الواقع في الصف. قسم آخر ادعى أن الدورات المتصلة بالعلوم الإسلامية أو تدريس العلوم والرياضيات غير ذات صلة لعملهم في مجال التربية الخاصة وأنهم كان من الأفضل لو تعلموا بدلها دورات تتعمق في ظاهرة التخلف أو في ظواهر التوحيديين والعسر التعلّمي وقصور النظر أو السمع. الدورات المتعلقة بالتربية الخاصة ساعدت جداً. فقد أشار المستجوبون إلى دروس المقدمات لهذه المواضيع ودورات النمو الحركي وورش الوسائل والعمل مع الأهالي كدورات ذات وزن في تحضيرهم للتدريس. أبدت غالبيتهم الخيبة من الدورات التي من المفروض أن تُكسبهم معرفة وأدوات في مجال التربية الخاصة إلا أنه لأسفهم كانت الدورات خالية من أي مضمون. يقول أحد المتدربين: "سجلت للدورة... وتوقعت أن أتعلّم، وأفكر وأن أملك دفتري وعقلي بمعلومات لكنني ذهلت كل مرة من جديد أن الحصة تتناول مواضيع لا تتعلق من قريب أو بعيد بموضوع الدورة. ربما كانت هذه الظاهرة في كل كلية ومدرسة لكن يغيبني أنهم لا يتحدثون عن ذلك ولا يحاولون التغيير... المشكلة فينا نحن المحاضرين الذين تأكلت قابليتينا". وقالت أخرى: "فكرت أنه وأخيراً سأستطيع في إطار دورة التطبيق هذه... أن أطور استراتيجيات في العمل مع التلاميذ المستعصين وأن أستطيع الشعور بتخصص ما، أخجل بالقول أنني اليوم وفي السنة الرابعة ولا أعرف كيف أتوجّه إلى مشكلة تعلّمية لدى التلميذ أو للعمل على صعوباته الاجتماعية والعاطفية، للأسف، أضعت ثلاث ساعات في كل سنة سدى. والحقيقة أنني تهربت من الاندماج في "ماتيا" لأنه ليس لدي ما يكفي من معرفة وأدوات في مجال العسر التعلّمي". وأضافت إحدى المستجوبات: "بفضل عدد من الدورات في مجال التعليم الخاص أفهم اليوم ما هي مشكلة التلميذ، ما هو التشخيص، كيف أعمل معه وكيف أتوجّه لأسرته، وهذا يعطيني ثقة في العمل ومقابل الطاقم، لقد درست وتمتعت كثيراً في دورة الموارد، وقد تعلمنا في الورشة كيف نطوّر أدوات وألعاب لتحقيق الهدف من الحصة. فائدة الدورات حسب رأيي، تتصل بمدى كبير بجديّة ومهنية المحاضر. المعرفة التي اكتسبتها في هذه الدورات تجسّدت في ثقتي كمعلمة، مثلاً في فهم سلوك التلميذ. بناء خطة شخصية، العمل على إكسابه عادات حسنة." التجربة العملية بلورت في كل المستجوبين فهمهم لوظيفتهم كمعلمين. في إطار التدريب على التدريس ومواجهة مختلف المشاكل والتحديات التي تطفو خلال الحصة تعلّم المتدربون أن

يزوروا المدارس ليوم اقترحوا أن يزورها يومين. من ناحيتهم، فإن الدراسة في التجربة العملية وفي حصص الأساليب هامة أكثر من الدراسة النظرية والمفضل توسيعها. حوالي نصفهم اقترحوا أن يُتاح التخصص في مجال واحد منذ النصف الثاني للفصل الأول. بإمكان الطلاب المعنيين، حسب هذا الاقتراح، التخصص في مجال العُسر التعلّمي أن يواصلوا الدراسة في أطر عادية وفي صفوف مطوّرة وفيما يكون بإمكان الطلاب المعنيين بالتعليم الخاص أن يواصلوا التدريب في الأطر المناسبة. الموديل القائم في رأيهم يضيّع هدف تخصص المعلم بحيث أنهم يتخرجون دون أن يكونوا في سيطرة تامة في التعليم التصحيحي للعُسر التعلّمي ولا في مجال الإعاقات المختلفة في التعليم. وقد قالت إحدى المستجوبات في هذا السياق: "أقترح أن نتعلم دورات إضافية بالنسبة للمدرسة مثل كيف يُمكن الانخراط في طاقم أو كيف يُمكن مواجهة سن المراهقة لدى الأولاد وكيف يُمكن تقييم خطة عمل تم تطبيقها. أطلب أيضا أن تسمع إدارة الكلية منا ما نفكر به عن المحاضرين". وتقتصر مدرسة أخرى: "بالنسبة لي أصعب شيء أن أعمل ضمن طاقم والتعامل مع حب استطلاع الأخرى فيه أو مع أقولهن المُحبطة لماذا لم نتعلم أكثر عن العمل في طاقم وعن الاتصالات البين - شخصية". وتقتصر معلمة أخرى: "أطلب أن نتعلم في إطار التدريب العملي وفي إطار الدورات كيف نعمل مع إدارة المدرسة وأن ندمج بين المعلمين فيها. لا يكفي أن نتدرب على التدريس فقط، لأن ذلك ليس كل شيء! أجد صعوبة في الدول إلى المديرية وأفكر مرة قبل أن أدخل إليها، أحيانا عندما تستوضح مني موضوعا يتملكني الخوف ولا تخرج أي كلمة من فمي وهذا ما يضايقي جدا".

نقاش

النتائج المركزية التي تطلعننا من هذا البحث تشير إلى عدد من الاستخلاصات التي سننظر إليها بتوسّع لاحقا.

تلخيص الاستنتاجات

- 1 - التأهيل في الكلية مهم في تشكّل المعلم. لكنه محدود وهناك متسع لتحسين وتطوير التأهيل والملائمة لمجموعة المتعلمين واحتياجاتهم.
- 2 - التدريب العملي هام جدا ويشكّل جزءا جوهريا في عملية التأهيل وتُسهم في بناء وظيفة المعلم.
- 3 - فائدة التدريب العملي تتصل بمدى كبير بشخصية المرشد التربوي ودوره المهني في التوجيه والإرشاد.
- 4 - الدروس النظرية في التعليم الخاص مهمة لكنها غير كافية وهناك رغبة في المزيد من المعرفة والتعمق. الدروس العامة غير ذات جدوى وفائدتها قليلة.

يقيموا أنفسهم: نقاط الضعف والقوة، سقف الإحباط، الأدوات الموجودة في جعبتهم وأنهم التقوا لأول مرة مع المعلم في داخلهم. لقد أكدوا في المقابلات على الوزن الحاسم لـ "تمرير حصة" والمشاعر الأولية التي رافقتهم في الحصة الأولى من السنة الأولى. برز بشكل خاص الشعور بالفخر في قصصهم حول الطريق الصعبة التي مرّوا فيها إلى اللحظة التي عرفوا فيها أن يقفوا ويدروا شؤون الصف. وتقول إحدى المتدربات: "لم أرغب في أن أكون معلمة، لكنهم في العائلة ضغطوا وقالوا أن المر يناسبني كمرأة. عندما دخلت لأول مرة إلى الصف بينما التلاميذ يضحون وينظرون عليّ بحب استطلاع ويرصدون حركاتي، شعرت بالأم حادة في البطن وأردت الهرب... لقد أحسست بالفزع حقا، تنفست عميقا وبدأت أدرّس. عندما أتذكر المرة الأولى التي درّست فيها أبدأ بالضحك على نفسي، فقد كان ذلك محرّجا جدا. أما اليوم فأنا سعيدة في كوني معلمة، أحب اللقاء مع التلاميذ وسعيدة أن أكون "الملكة" في صفّي". ويقول أحد المتدربين: "أذكر أنه كان صعب جدا بالنسبة لي طيلة الفصل الأول من السنة الأولى، طيلة الوقت فكرت بالتوقف عن التعليم وفكرت بين وبين نفسي "ما الذي أفعله هنا؟". لم أتخيّل أن أنجح في أن أكون معلما، شعرت أن التلاميذ يجعلوني أضحوكة، يفحصونني كل الوقت كما أنني لم أتواصل مع مهنة التعليم بل كرهت أيام التدريب العملي. التغيير حصل بعد أن شاهد المرشد حصة درّستها وأعطاني تغذية عائدة مشجعة على توجهي للتلاميذ. منذ ذلك اليوم شعرت بأنني أريد أن أكون معلما وأنني سأنجح وبدأت بالفعل أحب مهنتي الجديدة". وشارك أحد المتدربين: "جئت إلى الكلية كخيار أخير، أردت أن أدرس في الجامعة إدارة أعمال، لم أقبل، فكرت أن أدرس في الكلية لنفحص بعدها...لدي تجارب غير حسنة مع المعلمين ولم أفكر أبدا أن أكون معلما! بدأت أدرك تدريجيا قوة الوظيفة ومعناها بالنسبة للتلاميذ. في السنة الثانية علمت تلاميذ الصف السادس، ولم يكن سهلا بالنسبة لي في البداية، لكنني مع الوقت دورت علاقة قريبي مع التلاميذ مثل صديق، عندها صاروا ينتظرون حصتي. عندما بدأت أشعر بالأهمية وأن لي مكانة تصالحت مع المهنة وأنا اليوم سعيد أن أكون معلما له مكانة في حياة تلاميذه".

توصيات المستجوبين عكست اتجاهها واضحا يتلخص في شطب الدورات التي لا لزوم لها لموضوع التعليم الخاص وإضافة دورات من هذا المجال خاصة في مجالات عسر الحواس والتوحدية وطرق التعليم الخاصة وإدارة الصف. وقد طلبوا باعتماد وسائل مراقبة على محاضرين لا يدرّسون كما ينبغي. من جهة ثانية، أسمعت أصوات واضحة تطالب بتوسيع تدريبات التدريس العملية خاصة في السنة الأولى والثانية، وبدل أن

5 - ينقص برنامج التأهيل ملائمة المضامين للوضع الخاص لجهاز التعليم العربي واحتياجاته المتنوعة. البرنامج كما يتحدث عنه الدارسون عام ويتمحور في المستوى الأكاديمي - المهني ولا تتطرق إلى الواقع الاجتماعي الثقافي السياسي للأقلية العربية واحتياجاتها الكثيرة.

بالنسبة للاستنتاج الأول الذي يشير إلى الفائدة المحدودة لفترة التأهيل بالنسبة للخريجين وإلى كون الجزء الهام فيها (الذي كان على الغالب متعلقاً بالمرشد التربوي) هو الجزء الذي تضمن التدريب العملي أو ما أسمى تدريبات على التدريس. فائدة فترة التأهيل للتدريس بالنسبة للتنشئة المهنية المعلمين محدودة كما تشهد الأدبيات. على الرغم من كثرة الأبحاث المعنية بالتأهيل قليلة هي الأدلة على أنها تصمم فعلاً سلوك ومفاهيم الخريج المهنية ((Corrigan & Haberman, 1990). بينما كثيرة هي النتائج التي تدل على انعدام العلاقة بين التأهيل وبين مواقف ومفاهيم المتأهلين (Goodlad, 1991, p. 215). هناك أبحاث تستعرض أمثلة على نجاح سيرورات تنشئة المعلمين في فترة تأهيلهم، إلا أن غالبيتها تتمحور في قياس ذلك خلال فترة التأهيل، إلا أنها لم تعد لتقيس ذلك في ختام عدة سنوات من حصولها ((Peck & Tucker, 1973. في كتابه *Teacher for our Nation's school* يقول أنه في ختام مرحلة التأهيل ظلت مواقف وقيم نحو نصف الطلاب دون تغيير وتشابهت مع مواقفهم في البداية، وأنه عشية دخولهم للعمل استصعب غالبيتهم تذكر ما كانوا تعلموه في الدروس الأساسية ولم يربطوا بين ما تعلموه وبين ما يفعلونه في التدريس العملي. تفسير آخر لنتائج بشأن التأثير المحدود للتأهيل يتعلق بقوة سيرورات التنشئة المنافسة كتلك الحاصلة في العائلة أو المجتمع ومع الخبرة الشخصية في الماضي كتلميذ ومع تدريبات التدريس ولا مع قوة سيرورات تنشئة أخرى. هذا الاستنتاج يوجب ملائمة مضامين التعليم في كليات التربية لتوقعات وخصائص المعلمين الفلسطينيين بحيث يعطي ذلك إجابة لخاصيتهم القومية والثقافية.

1/ بالنسبة للاستنتاج الثاني، أشار المستجوبون في هذا البحث إلى الفائدة الكبيرة للأجزاء العملية مثل التدريب على التدريس وورشنة تطوير الوسائل التدريسية بالنسبة لأدائهم في الصف لكنهم لم يكونوا على اكتفاء من الدروس النظرية. حسب ادعائهم، جزء من الدورات غير مناسبة بتاتا لتخصصهم بينما الجزء الآخر مناسب جداً، بينما فائدة عدد من الدورات طفيفة بالأساس بسبب النوعية الهابطة للتدريس فيها. دروس ذات طابع مهني تحظى عادة لتقييم عال أكثر من الدروس ذات الطابع النظري. بخصوص السؤال عن "فائدة" التأهيل للمتعلم وجدنا أن سيرورات التعلم متأثرة من معارف ومعتقدات لدى الطالب

بالنسبة للمادة التي تدرّس ((Pintrich, 1990 وأن مدى فاعلية الدورة تتأثر من خصائصها ومن خصائص الطالب ومن احتياجاتهم في مجال النمو الاجتماعي وبناء القابلية لدى الطلاب تجاه الدورة ((Lindop, 1985, Stringer & Irving). 1998.

يستدل من الإجابات التي حصلنا عليها على فاعلية التدريب العملي في بلورة مفهوم واضح لوظيفة المعلم وتطوير "أنا مؤمن" معرّف. غالبية المستجوبين تحدثوا عن اللقاء مع التلاميذ على أنه هام في بلورتهم، بل أنهم تحدثوا عن صيرورة "تشكلهم كمعلمين" غيرت عندهم عادات قديمة وساعدتهم على تنظيم عالمهم من جديد وصورة أدائهم. يُمكننا أن نستدل من الإجابات على التأثير الحقيقي لفترة التأهيل والتجربة العملية في التدريس على بناء هويتهم كرواد في التعليم وكأناس هامين. هذا الاستنتاج يتلاءم مع استنتاجات من قبل، طلاب للتربية يشيرون إلى أن التدريب العملي هو الجزء الأهم في عملية التأهيل (Franke & Dahlgren, 1996). تقوم التجربة العملية على الفرضيات التالية: تساعد التجربة على تحسين التدريس، لا يُمكن تأهيل طلاب التربية بدون التجربة التطبيقية، يوفر التأهيل فرصة "حقيقية" يتدرب فيها الطلاب ويستطيعون مشاهدة آخرين والتعلم منهم وأن التجربة في الحقل هي طريقة تجريبية في التدريس - التعلم (Frank & Dahlgren, 2006). في غالبية الكليات في البلاد يعتمدون شكلين من التدريب: تجربة أسبوعية ليوم أو يومين وتجربة مركزة لأسبوع أو عشرة أيام (Frank & Dahlgren, 2003). في ضوء ما ورد أعلاه، أوصي تعزيز إطار التدريب العملي دراسة إمكانية زيادة عدد ساعاته الأسبوعية. الاستنتاج الثالث يتعلق بمركزية المرشد التربوي في التأهيل العملي. يتضح أن الجزء الهام في أعينهم أي "التدريب العملي" مرتبط بشكل كبير بشخصية المرشد التربوي وبمهنته وتوجهه وقيادته. لقسم كبير منهم كانت تجربة عامة إيجابية وهم راضون عن مستوى الإرشاد الذي حصلوا عليه وتأثروا بشكل جيد من قيادة المرشد بينما كان لآخرين تجربة مغايرة أقل ممكنة كأم نبع من شخصية المرشد وطريقة إرشاده. قوة المرشد التربوي نابعة من قوة وظيفته التي تتمحور في عدد من اتجاهات الفعل. فالمرشد هو بمثابة معلم ومرشد ومقيم وموجه ومستشار (أوشرات - فينك, 1999; Enz & Cook, 1992). أرى أن هناك أهمية قصوى في اختيار المرشدين التربويين الذين يقومون بمهام مركزية في تطوير معلمي المستقبل وتزويدهم بإرشاد مناسب وتوجيه مهني يتناسب مع كبر وظيفتهم وجسامته مسؤوليتهم.

بالنسبة للاستنتاج الرابع، يتضح أنه على الرغم من أن الدورات النظرية تشكل جزءاً هاماً من التأهيل وتوفّر تنوعاً من المعارف،

تدل النتائج على أن فائدة الدورة التربوية تفهم على أنها كبيرة جدا قياسا بتقييمهم الدورات الأخرى في هذه المجالات. ويتلاءم هذا الاستنتاج مع ادعاء Eraut (1994, p.5) وبموجبها كلما كان مركب المعرفة العملية كبيرا في برنامج التأهيل، فإن مؤسسة التأهيل تلعب دورا أكبر في عملية التنشئة الاجتماعية منه كحشو معلومات. في ضوء هذا الاستنتاج الهام أقترح إعادة دراسة برنامج التأهيل ومحاولة ملاءمته لتوقعات الطلاب واحتياجاتهم الحقيقية. هناك متسع لفحص معمق في جودة وأهداف الدورات بحيث تُمنح الازدواجية ويتم شطب غير الملائم.

وبالنسبة للاستنتاج الخامس والأخير، يتضح أنه ليس فائدة الدورات النظرية فقط جزئية وإنما لا تنطبق إلى الوضع الخاص لجهاز التعليم العربي والمدرسة العربية التي تتسم بخصائص ثقافية وتربوية خاصة بها. بكلمات أخرى، يتحدث المستجوبون عن نقص في نوعين من الدورات: 1 - دورات تعنى بشكل معمق في مجموعة التعليم الخاص. 2 - دورات تعنى بخصائص المدرسة العربية والتحديات أمام جهاز التعليم العربي عموما والمعلم العربي بوجه خاص. ليس سرا أن برنامج التعليم في كليات تأهيل المعلمين العربية وتلك المختلطة لا تتضمن أبعادا تتصل بالمكانة الخاصة للفلسطينيين في إسرائيل ولا بالاحتياجات العينية للتلاميذ (Albana, 2006; Al-Haj, 2009).

صحيح أنه لم تُفحص في هذا البحث السيرورات خارج الكلية لكن قصة الشاب الفلسطيني المنتقل من بيت والديه إلى حيز مؤسسة التعليم العالي معروفة للجميع. الطلاب الفلسطينيون الدارسون في مؤسسات إسرائيلية يمثلون العائلة العربية الخاضعة لمرحلة انتقالية وتتواجه مع قوتين متناقضتين في المجتمع الفلسطيني وتحاول التوفيق بينهما: بين القوى التي تشجع الحدأة والفرديانية من جهة، وبين تلك القوى التقليدية والجمعية (Al-Haj, 1989; Haj-Yahya, 1995). ينكشف الطلاب خلال فترة التعليم، لهويات وثقافات أخرى. كثيرون منهم ممن مكثوا في أحضان العائلة في بيئة اجتماعية وثقافية تقليدية لم ينكشفوا من قبل لبدائل ثقافية مختلفة بشكل يومي مكثف كما في الجامعة. من الأصعب للطلاب الفلسطينيين قياسا بالطلاب اليهود التكيف للواقع الجديد الذي ينتجه التعليم العالي، من جهة هم يقفون أمام تحديات أكاديمية ومن جهة ثانية يواجهون صراع بقاء متواصل في مكان غريب ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وقيما.

إن السيرورات الموازية للتأهيل (كالتالي يمر بها الطلاب الفلسطينيون) رُصدت على أنها تنتج إجابات وطرق مواجهة مع الوظيفة، وتؤثر على بلورة مفهوم مهني. كذلك، فإن عوامل تتعلق بالشخصية والجندر والانتماء العرقي والخلفية الاقتصادية

لا تزال تنقص المتأهلين عملية التمحوور في صلب التأهيل الأمر الذي يقلل حسب رأي المشاركين في البحث من احتمالاتهم التحول إلى أخصائيين في مجال التعليم الخاص. أبحاث تعنى بفحص ما يدرّس في دروس الطُرق وفي دراسة التربية تدل أنه خلال فترة التأهيل نفسها، للمعرفة والمهارات والمواقف التي استعرضت أمام الطلبة القليل من التأثير على نشاطهم (Zeichner & Gore, 1990, p. 336). يُمكننا أن نعزو خيبة المستجوبين من الدروس النظرية إلى أربع مشاكل تحدث عنها أبادور (2000): 1 - القطيعة بين مواضيع ومضامين عندما يكون المنهج مركبا من عدد كبير من الدورات ليس بينها أي رابط وعلى الطالب أن يجده. 2 - القطيعة مع التطبيق المهني، الدورات مقطوعة عن العالم العملي وجهاز التعليم. 3 - القطيعة السيكلوجية - الاجتماعية وعدم ملائمة المضامين في المستوى الشخصي، هناك قطيعة بين عالم المضامين وبين الفرد من الناحية العاطفية والعرفية. 4 - القطيعة القيمة والوعي اجتماعية وانعدام حيوية المضامين. يُمكننا أن نستدل من إجابات المستجوبين على العديد من المصاعب التي تتطلب مستوى معرفي وأدوات لم يحصلوا عليها من الدروس النظرية. لقد توقعوا معارف عملية تساعد في مواجهة اليومية مع العديد من المشاكل الخاصة للتلاميذ. ويتضح أيضا من إجاباتهم نوع ثان من القطيعة وهو القطيعة بين المادة التي تدرس وبين الاحتياجات التربوية والإدراكية والقومية الخاصة لمجموعة الطلبة الفلسطينيين.

واتضح أيضا أن الدورات الهامة بالنسبة لغالبية الطلبة كانت في موضوع التعليم الخاص، الدورة التربوية وورش تطوير وسائل تعليمية. الدورات العامة في التربية والتاريخ وفي تعليم المواد العلمية واللغات كانت ثانوية وفي جزء منها "مضيعة للوقت". خريجو كليات إعداد المعلمين في إسرائيل في الكليات الأكاديمية للتربية أو في الجامعات يصنفون كمتوسطة وأدنى فائدة الدورات في تعليم التربية لانشغالات في مواضيع تتسم بها عملية التدريس. تقييم متوسط أعطي لدورات تعنى بالمعرفة المهنية في مضامين التدريس، ولدورات تعنى بخطط تعليمية وبلورة مضامين تدريس في مستويات مختلفة. تقييمات متدنية بشكل خاص أعطيت للتأهيل في مواضيع تتصل بتربية وتنظيم الصف شعر المعلمون فيها بالفعل أن التأهيل لم يحضرهم بشكل كاف (Al-Haj, 1989). يُمكننا أن نخمن أن التوقعات التي لم تتحقق ساعد في تكوين هذه التقييمات المتدنية. فحصت بورات (1993) فهم طلاب السنة الأولى لفائدة الدورات في التربية ودورات أخرى في التأهيل في أربع مجالات: القدرة على التفكير والتعلم العام، القدرة على التفكير الإبداعي، تنفيذ المهام في التدريب العملي ومواقف في مجال التربية.



מקורות

באערביע

החג, ماجد. تعليم الفلسطينيين في إسرائيل: بين الضبط وثقافة الصمت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وتد- خوري, كيتي. (2009). هل اخترت المهنة المناسبة؟ المعلم الجديد: تحديات وتخطات. الكرمة, 6, 89-63. القدس: الكلية الاكاديمية دافيد يلين.

وتد- خوري, كيتي. (2001). وقفة مع واقع المعلم الجديد. الكرمة 2, 53-43. القدس: كلية دافيد يلين.

أبو عصة, خالد. (2006). جهاز التعليم في إسرائيل. رام الله. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية..

اغبارية, أيمن. (2009). سياسات تاهيل المعلمين العرب في إسرائيل و استحقاقات الهوية. الكرمة, 6, 33-9. القدس: الكلية الاكاديمية دافيد يلين

בעברית

אבדור, ש. (2000). ביטויים לתרבויות אקדמיות שונות המשתקפים בממצאי הערכת ההוראה וציפיות מהקורס, בקרב סטודנטים במכללה להכשרת מורים וסטודנטים בקורסים אוניברסיטאיים. מאמר שהוצג בכנס איל"ה, אוקטובר 2000, אוניברסיטת תל-אביב.

אוסרת- פינק, י. (1999). התיאוריה הפרקטית של פרחי הוראה על תפיסתם את תפקידם ותפקידיהם של סוכני ההכשרה (מורים מאמנים ומדריכים פדגוגיים) על פי יזמנים רפלקטיביים. עבודת גמר המוגשת כמילוי חלק מן הדרישות לקבלת התואר מוסמך, אוניברסיטת חיפה, בית הספר לחינוך, החוג לחינוך.

אלדד, א'. (1996). כניסה להוראה (Induction) ממצאי מחקר ומשמעותם ליישום ההתמחות (סטאג') בישראל. בתנועה, 4, 411-443.

אלחאג', מ' (1996). חינוך בקרב הערבים בישראל: שליטה ושינוי. ירושלים: מאגנס.

אלחאג', מ' (1999). השכלה גבוהה בקרב הערבים בישראל: מצב, צרכים והמלצות. נייר עמדה. חיפה: אוניברסיטת חיפה

גבישב. (2002). הלימה ופערים בין ציפיות התפקיד ותפיסת התפקיד בפועל כמנבאי שחיקה בקרב מורים מתחילים. חיבור לשם קבלת תואר " דוקטור לפילוסופיה" ירושלים: האוניברסיטה העברית.

ותד- חורי, ק. (2005). זכויות תלמידים במזרח ירושלים. במכללה, 18, 225-258.

ותד- חורי, ק. (2008). השלכות הקונפליקט הישראלי- פלסטיני על תפקיד המורה הערבי במדינת ישראל. במכללה, 21, 263-284. ירושלים: מכללת דוד ילין.

זחאלקה, מ' (1990). בדיקת מכלול הגורמים העלולים להשפיע על שינויי העמדות וההתנהגות ההוראתית של המורה המתחיל לטבע בחטיבת ביניים במגזר הערבי. עבודת דוקטורט, האוניברסיטה העברית בירושלים.

זידאן, ר', עליאן, ס', ותורן, ז' (2007). המניעים לבחירה במקצוע ההוראה בקרב פרחי הוראה במגזר הערבי. דפים, 44, 123-143.

זילברשטיין, מ., גבע, ע. (1993). טיפוח לומד בעל הכוונה עצמית:

- الاجتماعية (عوامل تؤثر أيضا على اختيار مسار التأهيل في التدريس) تشكل عوامل وسيطة تبلور مواقف وطرق عمل المعلمين، بقوة تزيد أحيانا عن قوة صيرورات إكساب المهنة في عملية التأهيل (شولوب- ברקן, 1991; ; Lortie, 1975, Lacey, 1977, Zeichner & Gore, 1990, Bennett et al, 1998, Dunne, 1993). يوجب هذا الاستنتاج إعادة فحص موضوع المهنة والتخصص في مجال معرفي محدد وإتاحة التعمق فيه. في الوضع الراهن، يحصل المعلمون على لقب مزدوج، للتعليم الابتدائي وللتعليم الخاص بما في ذلك العمل مع تلاميذ مع عسر تعلمي. نوصي ببناء مسارات داخلية للمهنة في احد هذه المواضيع.

بالنسبة للتوصيات أقترح تطوير موديل شمولي: 1. أهداف تأهيل المعلم العربي مع تأكيد على ملائمة التأهيل لخصائص المجتمع العربي. 2. بناء برنامج التأهيل مع التأكيد على مضامين تلائم احتياجات الطالب العربي والمجتمع الذي يعيش فيه وخصوصيته الثقافية والقومية والاجتماعية. 3. برنامج دعم ومساعدة للمتأهل العربي في مرحلة التأهيل تتمحور في تطوير قدرات التكيف وتمكين الهوية المهنية. 4. أن تكون سيرورة الانخراط في التدريس مبنية بشكل متسلسل يعكس فهما مثلًا لوزارة المعارف والكلية والمدرسة التي ستستوعب المعلم لغرض ضمان استيعاب ناجح حد أقصى من الدعم للمعلم الجديد.

توصيات إضافية تتصل بتنجيع الإرشاد التربوي:

- 1 - تخصيص المزيد من الساعات للتدريب العملي الذي ثبتت فائدته القصوى.
- 2 - استيعاب أعداد أكبر من المرشدين التربويين وتوفير الإرشاد في مجموعات أصغر من أجل تطوير جودة الإرشاد.
- 3 - التشدد في المعايير بالنسبة لقبول مرشدين تربويين في مستوى اللقب والثقافة وكذلك في مستوى المهارات والمؤهلات والخبرة في الإرشاد.

في النهاية أقترح إجراء أبحاث أخرى في عدد أكبر من الكليات ودراسة فائدة التأهيل بالنسبة للدارسين في انتقالهم إلى الحقل. وتطوير برنامج مشترك يوفر موديل أكاديمي - تربوي أساسي ومركزي للكليات و/أو للمسارات العربية وفق نتائجها.

- Dewey, J. (1904). The relation of theory to practice in education. In: Archambaut, R., D. (ed). (1964). Joan Dewey : On Education. Selected Writings, Chicago Press, pp. 313- 338.
- Dunne, E. (1993). General beliefs about teaching and learning. In N. Bennett & C. Carre (Eds.). Learning to Teach (pp.73-87). London: Routledge.
- Eisner, E., W. (1979). The Educational Imagination: On the Design and Evaluation on School Programs, Macmillan, N. Y. Collier Macmillan, London.
- Enz, J. B. & Cook, J. S. (1992). Student teachers and cooperating teacher's perspective of mentoring functions: Harmony or dissonance. University of Arizona State University State West.
- Eraut, M. (1994). Developing Professional Knowledge and Competence, The flamer Press, London.
- Feiman- Nemser, S. & Buchman, M. (1986). When is student teaching teacher education? Teaching and Teacher Education. Vol. 3, No. 4, pp. 255- 273.
- Franke, A., & Dahlgren, L. O. (1996). Conceptions of mentoring: An empirical study of conceptions of mentoring during the school- based teacher education. Teaching and Teacher Education. 12, 627- 641.
- Gold, Y. (1996). Beginning teacher support. Attrition, mentoring and introduction. In : J. Sikula, T.J. Buttery, & E. Guyton (Ed), Handbook of research on teacher education, pp: 548-594, New York: Macmillan.
- Goodlad, J. I. (1991). Teachers for Our Nation's School, Jasley - Bass Publishers. Ch, 6.
- Haj-Yahia, M. M. (1995). Toward culturally sensitive intervention with Arab families in Israel. Contemporary Family Therapy. 17(4), 429-447.
- Huberman, M. (1989). The professional cycle of teachers. Teacher Education Vol. 45, No. 3, pp. 199- 208.
- Husbands, C., T. (1997). Variations in student's evaluations of teachers lecturing in different courses on which they lecture: a study at the London School of Economics and Political Sciences, Higher Education, Vol. 33, No. 1, pp. 51- 69.
- Johnston, S. (1994). Experience is the best teacher, or is not? An analysis of the role of experience in learning to teach. Journal of Teacher Education Vol. 45, No. 3, pp. 199- 208.
- Kagan, M.D. (1992), Professional growth among preservice and beginning teachers. Review of Educational Research. 62 (2), 129-169.
- Krasnow, M. H. (1993). Waiting for Thursday: News teachers discover teaching. (Eric Document Report No. 360290).
- Lacey, C. (1977). The Socialization of Teachers. London: Methuen.
- Lindop, C. (1985), Evaluation effectiveness in teacher education, Journal of Education for Teaching, Vol. 11. No.2 pp. 165- 176.
- Lortie, D.C. (1975). School Teacher: A Sociological Study. Chicago: University of Chicago Press.
- תרגום הרעיונות למונחים המאפשרים מדידת הישגים. הלכה למעשה בתכנון לימודים, 7, 16-42.
- חורי, ח' (1980). בדיקת עמדות מורי מדעי הטבע בבית הספר העל יסודי בחינוך הערבי כלפי הוראה בדרך החקר. עבודת מ.א. טכניון, חיפה.
- יונאי, י' (2003). הכשרה להוראה, רכיב העבודה המעשית בהכשרת עובדי הוראה. ירושלים: משרד החינוך, התרבות והספורט.
- כפיר, ד., שילוח, י' (1993). הערכת ההוראה ושיפורה במכללה להכשרת עובדי חינוך- מושגים ועקרונות, דפים, 16, עמ' 29-36. משרד החינוך התרבות והספורט, גף להכשרת עובדי הוראה, מכון מופ"ת.
- עליאן, ס', זידאן, ר', ותורן, ז' ואחרים (2007). המניעים לבחירה במקצוע ההוראה בקרב פרחי הוראה במגזר הערבי. דפים, 44, 123-143.
- פורת, נ' (1994). הרמה הקוגניטיבית ואופי עמדות ההוראה של סטודנטים המתכשרים להוראה. דפים, 19, 31-50.
- פלג, ר' ורסלאן, ש' (2003). הערכת הכשרת מורים בני מיעוטים במכללת אורנים: מודל רב תרבותי או אחיד? דו"ח מחקר. טבעון: אורנים, המכללה האקדמית לחינוך
- פסטרניק, ר. (1989). הערכת מורים את הכשרתם המקצועית, דפים, 8, עמ' 12-29, משרד החינוך התרבות והספורט, גף להכשרת עובדי הוראה, מכון מופ"ת.
- פרידמן, י' (2005). הציפיות הארגוניות של המורה המתחיל: מגמות, מד' (1), 137-162.
- פרידמן, י', וגביש, ב'. (2001) המורה המתחיל- הקשיים, התמיכה וההסתגלות. ירושלים: מכון הנרייטה סאלד
- צבר בן- יהושע, נ' (1990). המחקר האיכותני. מסדה.
- שולוב-ברקן, ש' (1991). הוראה ופרופסיה: סקירת ספרות מקצועית ודיון. ירושלים: מכון סאלד.
- שילוח, י. פרסקו, ב. (1994). תיקוף הערכה עצמית של מורה במכללה להכשרת מורים באמצעות הערכות תלמידיו, דו"ח מחקר, מכללת בית ברל.
- שקדיא, (2003). מילים המנסות לגעת: מחקר איכותני- תיאורי ויישום. תל- אביב, הוצאת רמות, אוניברסיטת תל- אביב.
- תם, ה' (2001). שחיקה של מורים כפועל יוצא של ליווי בקליטה, התפתחותם המקצועית ותפיסתם את סביבת העבודה. חיבור לשם קבלת תואר " דוקטור לפילוסופיה" . חיפה: אוניברסיטת חיפה, בית הספר לחינוך.

באנגלית

- Al-Haj, M. (1989). Education for Democracy in Arab School in Israel. Problems and Objectives. Givat Haviva: The Institute for Arabic Studies.
- Arrends, R. (1991). The first year of teaching. Learning to teach. NY: Mcgraw-Hill.
- Bennett, N., Carre, C., & Dunne, E. (1993). Learning to teach. In N. Bennett & C. Carre (Eds.). Learning to Teach (pp. 212-236). London: Routledge.
- Corrigan, C., Haberman, M. (1990). The context of teacher education, in : Houston W. R. (ed), Ibid, pp. 195- 211.



Peck, R. F., & Tucker, J.A. (1973). Research on teacher education. In R.M.W. Travers (Ed.), Second Hand Book of Research on Teaching. (pp.940-978). Chicago: Rand McNally.

Pintrich, P. R. (1990). Implication of psychological research on student learning and college teaching for teacher education, in: Houston, W. R. (Ed) Handbook of Research on teacher Education, MacMillan Publishing Company, N. Y, pp. 826- 857>

Rodriguez, A. J. (1993). A dose of reality: Understanding the origin of the theory/ practice dichotomy in teacher education from the students` point of view. Journal of Teacher Education. Vol. 44. No. 3, pp. 213-222.

Scriven, M. (1994). Using student rating in teacher education, Evaluation Perspectives, 4 (1), pp. 1-4.

Soder, R. (1988). Studying the education of educators: what we can learn from other professions, Phi Delta Kappan, December, pp. 299-305.

Stringer,M., Irwing, P. (1998). Students evaluation of teaching effectiveness: a structural modeling approach. British Journal of Education Psychology, No, 68. pp. 409-426.

Su, J. Z. X. (1992). Sources of influence in preservice teacher socialization. Journal of Education for Teaching. Vol. 18. No. 3, pp. 239-256.

Thiessen, D. (2000). Developing knowledge for preparing teachers: Redefining the role of schools of education. Educational Policy. Vol. 14. No.1, pp.129-144.

Wideen, M., Mayer-Smith, J., & Moon, B. (1998). A critical analysis of the research on learning to teach: Making the case for an ecological perspective on inquiry. Review of Educational Research, 68(2), 130-178.

Zeichner, K. M., & Gore J. M. (1990). Teacher socialization. In: W.R. Houston. (Ed.), Handbook of research on teacher education (pp. 329-348). New York: Macmillan.

الكلية العبرية لإعداد المعلمين كأتون صهر للاستقامة الأكاديمية للتعليم العربي في إسرائيل

د. أورلي سيلع ود. نير ريسي¹

مدخل

ظاهرة انعدام الاستقامة الأكاديمية المنتشرة في مؤسسات التعليم العالي،² خاصة في ضوء الإغراء الذي توفره شبكة الإنترنت، لم تقفز فوق الكليات الأكاديمية للتربية. في بحث أجري قبل ثلاث سنوات قصد فحص مفهوم الطلبة لموضوع النقل من شبكة الإنترنت اتضح أن "حتى وإن أدرك الطلبة خطورة هذا العمل فهو غير مرفوض بشكل قاطع".³ بهذا المعنى، فإن المشكلة خطيرة بشكل خاص، إذ يفترض أن يتعامل خريجو كليات التربية مع الاستقامة الأكاديمية كقيمة وتربية طلابهم عليها: "العاملون في التعليم والتربية [...] يحضرون أمام طلابهم أكثر من أي شخص آخر كذوي مهنة، إداريين وأصحاب مناصب. القدوة الشخصية التي يعطونها في هذه المجالات من المفروض أن تكون هامة جدا. ستكون ناجحة أكثر كلما فهموا أخلاقيات المهنة [مهنيتهم]."⁴

لدينا غير قليل من الأدلة على أن الغالبية الساحقة للمعلمين في الحقل تعتمد التوجه الذي يربط بين الأخلاقيات وبين مهنيتهم.⁵ في هذا السياق يمكننا أن نرى بالمعلمين "معلمي طريق في

الأخلاقيات وآداب المهنة"⁶ وأن أحد وظائف سيرورة إعداد المعلمين برمتها تطوير "أهلية أخلاقية مهنية"⁷ و"وعي أخلاقي"⁸ بل وحتى كقائم بمهمة "حارس بوابة" جهاز التعليم برمته.⁹ ينبني على ذلك بوضوح أن على كليات إعداد المعلمين أن تتعامل بجدية مع وظيفتها كمن يتوقع منها أن تؤهل المعلمين كأشخاص ذوي أخلاقيات مهنية وشخصية.¹⁰ إلا أنه في كليات إعداد المعلمين أيضا، فإن الإطار التنظيمي الأساسي الذي يتم فيه فحص ظاهرة المخالفات الأخلاقية هي لجنة الأخلاقيات التي تُعنى بأبحاثها بـ "نقاشات تتصل بخرق أصول الأخلاقيات، وتشغل بمدى ما تقتضيه الحاجة لجنة معاقبة".¹¹ الأدبيات القائمة لا تتناول تقريبا وظيفة الكلية أو وظيفة معلمي المعلمين كـ "قدوة" لسلوك أخلاقي/أدبي،¹² خاصة وأن نتائج البحث تدل على أنه في مؤسسات إعداد

6 Elizabeth Campbell, "Connecting the Ethics of Teaching and Moral Education", *Journal of Teacher Education* 48(4), (1997): 255-263.
7 Trygve Bergem, "Examining aspects of professional morality", *Journal of Moral Education* 22(3), (1993): 297-313.
8 غابي شفلر، من: غابي شفلر، يهوديت أخمون وغبرئيل فايل (محررون)، مسائل أخلاقية في مهن الاستشارة والعلاج النفسي، القدس: ماجنس والجامعة العبرية، 1994، ص 75-87.
9 William Gaudelli, "Tending the Gate in Social Studies Methods", *The International Social Studies Forum* 3(1), (2003): 277-280.
10 Deborah S. Yost, "The Moral Dimensions of Teaching and Preservice Teachers: Can Moral Dispositions be Influenced?" *Journal of Teacher Education* 48(4), (1997): 281-292.
11 غابي شفلر، ما هي أخلاقيات المهنة؟ محاضرة في مؤتمر أخلاقيات المهنة للأخصائيين النفسانيين التربويين، مركز الأخلاقيات، مشكوت شانتيم، القدس، 206.
12 Elizabeth Campbell, "The Ethics of Teaching as a Moral Profession", *Curriculum Inquiry* 38(4), (2008): 357-385.

1 ترتيب ظهور أسمى المؤلفين تحدد وفق الأبجدية
2 يوئيل حبشين "استقامة أكاديمية في مؤسسات التعليم العالي"، *علا الحنونة* 5 (2006): 17-19.
3 ليئا برتس وروني رينغولد، النقل في زمن الإنترنت (i googled it)، كلية أحفاد للتربية (تقرير بحث مقدم إلى معهد موفيت)، 2007، ص 46.
4 آسا كشير، "التعليم والتربية قيم وأخلاقيات"، من نعمتا تسابرن بن يوشاع، ليرون دوشنيك، وجادي بياليك (محررون)، "من أنا حتى أقرر مصائرهم - معضلات أخلاقية لدى المعلمين، القدس: إصدار ماجنس والجامعة العبرية، 2007، ص 12.
5 Pamela B. Joseph & Sara Efron, "Moral Choices/Moral Conflicts: Teachers' Self-Perceptions", *Journal of Moral Education* 22(3), (1993): 201-221.

المعلمين "تتم سيروية تأهيل معلمي المستقبل فيما يتصل بالتربية القيمية والأخلاقية، في غالبية الأحيان، بشكل غير محدد وبالصدفة، وأن التجارب التي تُنقل بشكل فعلي بأيدي معلمي المعلمين غير موجهة بشكل منهجي وهي ليست نتائج تحليلات منهجية بخصوص هدف التعليم وطرائق التعليم ونتائجها المرجوة".¹³

ظاهرة مخالفة أصول المهنة هي إحدى خصائص الإقليم الأخلاقي - التنظيمي في الكلية، إذ أنه مركّب ذو تأثير على مفهوم العاملين في المنظمة وعلى استعدادهم لتدويت سلوكيات أخلاقية، وهو ما يُمكن أن يقلل من النتائج غير المرجوة للمنظمة، والتي مصدرها مثلا في سلوكيات غير لائقة.¹⁴ في ضوء هذا ينبغي دراسة الظاهرة بمفاهيم الموديل الذي يعرض لمركبات في اتخاذ القرارات الأخلاقية، والذي يفترض أن الشخص قد يأتي بسلوك غير أخلاقي بسبب أحد المركبات التالية: وعي وحساسية أخلاقية (التعرف على مسألة تابعة إلى المجال الأخلاقي)، التفكير في الصحيح الذي ينبغي القيام به من ناحية أخلاقية، الاختيار بين ما هو صحيح وبين عمل آخر على أساس اعتبارات أخرى، السلوك الفعلي كميّار لقوة القدرة الشخصية لتحقيق الغاية.¹⁵

في هذا السياق تبدو مركبات كهذه مثيرة للاستطلاع في ضوء الاعتقاد السائد في جهاز التعليم العالي في العالم، بموجبها تكون هذه الاعتبارات ذات أهمية خاصة بين الطلبة أبناء مجموعات الأقلية في مجتمعات متعددة الثقافات في ضوء مصاعب التكيف التي تواجههم بشكل خاص.¹⁶ في جهاز التعليم العالي في إسرائيل يتم طرح هذا الاعتقاد تجاه الطلبة العرب، وإن لم يكن مسنودا بأدلة أمبيريقية مباشرة. أحد الأبحاث التي عالجت موضوع الاستقامة في تدريس الطب،¹⁷ حوّل إلى أحد ملاحقه أقوال كثير من الطلبة الذين عقّبوا بمبادرتهم على موضوع النقل في الامتحانات لدى الطلبة العرب، مثل: "حجم النقل كبير جدا بشكل خاص في أوساط العرب (المعذرة عن انعدام الدبلوماسية في هذا القول، لكنها حقيقة معروفة للجميع)"، كذلك "أبناء الأقليات في فوجنا ينقلون بصورة كبيرة. الجميع يعرف ذلك ولا أحد يفعل شيئا"، وغيرها. يبدو أن

الاعتقاد بشأن النسبة العالية للطلبة العرب المشتبه بغياب الاستقامة الأكاديمية لديهم من مجمل الطلبة يتم التلميح إليها في العادة، بل ويتم إسكاتها لأسباب سياسية.¹⁸ إلا أنه بالنسبة لنا في ذلك ما يكفي لإغفال مجرد وجود الظاهرة، وبهذا لا يتم فقط تضخيم تمثيل الطلاب العرب في إسرائيل فحسب بل وبالأساس منع كل محاولة فعلية لفهم المشكلة كما هي، وهو شرط ضروري لكل محاولة لمواجهةها. يبدو أن هذا الإغفال هو جزء من ظاهرة "الصمت الذي يلفّ مواضيع موجعة" الأوسع التي يتميز بها المجتمع الإسرائيلي.¹⁹

كُتبت مذكرة الموقف الحالية بقصد إثارة الموضوع على جدول الأعمال وإضاءة أبعادها المخفية عن العين، وفهم عمق تعقيداتها وتعريف الإشكالية الكامنة فيها، وشرح مدلولاتها من حيث إعداد المعلمين العرب واقترح سبل للحدّ منها. لهذه المذكرة ثلاثة أجزاء أساسية: الجزء النظري، تتمحور فيه في تفسيرات ممكنة للمشكلة، كما ترد في الأدبيات ذات العلاقة؛ الجزء المعياري نستعرض فيه مواقف من الموجود والمنشود في هذا الموضوع جمعناها من أحد كليات تأهيل المعلمين؛ والجزء التطبيقي نخص فيه ما يُمكن استدلاله من النتائج ونسجل الاستنتاجات ونوصي بسياسات وخطوات عملية لمواجهة المشكلة.

الأدبيات النظرية

الأدبيات التي تعنى بالصعوبات الأكاديمية للطلبة العرب في إسرائيل تشير إلى أن عليهم أن يواجهوا في الوقت ذاته، ليس فقط اللغتين العبرية والإنجليزية كلغتين ثالثة ورابعة (إضافة إلى لغة الأم، العربية المحكية والعربية المعيارية التي تُدرّس في المدارس كلغة ثانية)، وإنما أيضا عدم معرفة الأنماط المرعية في مؤسسات التعليم العالي - بما في ذلك البحث الذاتي عن مواد، الدراسة في المكتبات، قراءة المقالات وكتابة الوظائف - مقابل طريقة التعليم الوجيهة والامتحانات التي تم تعويدهم عليها.²⁰ لهذا النقص أدلة بحثية: في بحث تمحور حول التمييز في اكتساب تعليم عال كما ينعكس الأمر في عيون طلبة عرب من شهادات مختلفة في كليات شمال البلاد، اتضح أن "تحسين في مستوى إجادة اللغة العبرية المحكية ومعرفة مناهج تفكير وتعليم مكنت الطالبات العربيات من التقرب إلى الثقافة اليهودية والنجاح في التعليم"،²¹ الأمر الذي يُشير إلى

18 من غير المستبعد أن هذا السكوت في الموضوع يؤثر على تعامل أعضاء السلك الأكاديمي مع ظاهرة غياب الاستقامة برمتها.

19 حنة هرتسوغ وكبيرت لهد، مدخل: المعرفة. الصمت. الفعل وما بينها"، في "حنة هرتسوغ وكبيرت لهد (محرران)، تعرف ونصمت: منظومات الإسكات والإنكار في المجتمع الإسرائيلي، القدس: معهد فان لير، 2006، ص 7-22.

20 نوغا دجان بوزغلو، الحق في التعليم العالي: نظرة قانونية ومالية، القدس: مركز إدفا، 2007.

21 برنسة جاينسر، طالبات عربيات من طوائف مختلفة يحضن التعددية الثقافية والتمييز في الكليات المنطقية في الجليل، محاضرة في "مؤتمر الجليل"، كلية أورانيو، 2010.

Martijn Willemsse, Mieke Lunenberg & Fred Korshagen, "Values in Education: A Challenge for Teacher Educators", *Teaching and Teacher Education* 21(2), (2005): 205-217. (In Hebrew) Retrieved from <http://portal.macam.ac.il/ArticlePage.aspx?id=759>

Victor Bart, & John B. Cullen, "The Organizational Bases of Ethical Work Climates", *Administrative Science Quarterly* 33(1), (1988): 101-125.

James R. Rest, *Moral Development: Advances in Research and Theory*. New York, NY: Praeger, 1986

Arikan, Arda, & Kosen, Ozgur, *Reducing University Students' Level of Plagiarism: An Action Research*. Lecture at the 1st International Conference on Academic Writing: Academic Writing and Beyond in Multicultural Societies. MOFET Institute, Israel, 2010.

عوفر بط، الاستقامة في دراسة الطب، محاضرة في كلية الطب، الجامعة العبرية، 2008.

مثل التعلّم والتفكير [...] الإنجازات التحصيلية والسوق التنافسية
توجب تفكيراً نقدياً وإبداعياً لا يُمكن أن يحصل ولا يُمكن
تحقيقه بطريقة التعليم الوجيهة".²⁸
يُشير بحث من السنوات الأخيرة إلى وجود منحى تنافسي بين
المدارس العربية حول الهدف المركزي وهو تحصيل شهادة
البحرور الكاملة (على حساب نوعيتها) ولو لأجل تمكين
المتخرجين من استيفاء شروط الحد الأدنى للقبول للجامعات.²⁹
وأكثر، فالمعطيات المتعددة السنوات عن الإنجازات التعليمية
للطبة في الوسطين اليهودي والعربي في مراحل مختلفة من
الدراسة تبين أنه في حين أن الفارق في علامات البحرور بين
الوسطين قليل من نسبته العامة (كانحرف معياري واحد) فإنه
في متوسط علامات امتحان البسيخومتري فإن الفارق يرسو على
1.2 انحراف معياري.³⁰

تدلنا هذه المعطيات على أن المعيار الداخلي للنجاح في جهاز
التعليم العربي الابتدائي وفوق الابتدائي أدنى منه في المدارس
اليهودية، وأنه لا يعدّ الخريجين لما هو متوقع منهم كطبة في
المعاهد العليا. وقد أظهر البحث أن تطلعات الطبة العرب
متفائلة جداً إلى حدود اللا واقعية.³¹ الفارق المذكور اتسع
ابتداءً من سنوات أُل 2000، عندما "بدأت وزارة المعارف عملية
واسعة المدى لتحديد المعايير بدءاً من روضة الأطفال مروراً
بالمدرسة الابتدائية والإعدادية والثانوية".³² تجسّد هذا الاتجاه
بشكل متزايد ابتداءً من الإعلان عن توصيات "الطاقم الوطني"
(لجنة دوفرات) في العام 2005، الذي تمحور في تحديد معايير
موحّدة لتقييم الإنجازات التعليمية للطبة وفي إقامة سلطة
قطرية لقياس وتقييم هذه الإنجازات.³³
في التحذير من هذه التوصيات أشار أدلر³⁴ أنه عبر التوقّع
الخائب من "حركة المعايير"، من مجمل أطفال الأمة، بمن فيهم
الجيل الأول المتعلم ومتحدثو اللغات الأجنبية، أن يعرفوا الأمور

مواضع نقص في الاستعداد للتعليم العالي.
إلا أن تكيف الطلبة العرب، والطالبات العربيات بوجه خاص، مع
البيئة الأكاديمية في المؤسسات العبرية صعب بشكل خاص.²²
خلصت أبحاث مختلفة إلى أن كون الجيل العربي البالغ لا يتمتع
بثقافة جامعية، فإن طاقم التدريس هو مورد هام وذو تأثير -
للأحسن والأسوأ - كموديل يُحتذى، وأن الجتمع التدريسية في
المدرسة يُفضي إلى توقّع الطلبة العرب من المؤسسة
والمحاضرين المساعدة التدريسية بمبادرتهم الأمر الذي لا
يتناسب وواقع الجهاز.²³ جزء من هذا الواقع ليس أكاديمياً
بحت، وعليهم أن يواجهوا، أيضاً، الاغتراب الثقافي والشعور
بالغربة الناتج من الاختلاف بين ثقافة البيت والمجتمع وبين
الثقافة الأكاديمية المسيطرة، ومع العزلة الاجتماعية النابعة من
الحاجة الدائمة لإثبات ذاتهم في ضوء الأفكار المسبقة لدى
الزملاء على كرسي الدراسة وأعضاء السلك التدريسي.²⁴

والحديث ساري المفعول بالنسبة للطلبة العرب في الكليات
العبرية لتأهيل المعلمين الذين يشكلون مجموعة هامة قائمة
بذاتها والذي ينبغي التعامل معه ومع خصوصيته،²⁵ مثل السنة
الدراسية الأولى، التي تبدو، بمصطلحات ثقافية، صادمة بشكل
خاص.²⁶ في بحث أجري في أوساط الطلبة العرب في كلية كبيرة
لتأهيل المعلمين، اتضح أن "قرابة نصف المستجوبين غير
مزوّدين بمهارات لدى إقدامهم على الدراسة في المعاهد
الأكاديمية، وعليه، فإن السنة الدراسية الأولى صعبة جداً بالنسبة
لهم لأنهم مضطرون لمواجهة التعليم الجديد بدون المهارات
المطلوبة (خاصة في اللغة العبرية)".²⁷
الأدبيات التي تُعنى بما هو حاصل في المدارس في المجتمع
العربي تبين أنها في صيغتها الحالية تحقّق التوقعات المتعلقة
عليها بتأكيدها الشديد جداً على التحصيل الشكلي، وذلك على
الرغم من "أنه ليس في هذا التوجيه أي ضمانة لتحقيقها [...]".
فحص طريقة التعليم المعتمدة فيها على الغالب تبين بأنها لا
تزال حتى الآن تعتمد بشكل واضح التوجّه التحصيلي - التعلّمي
وقوامها إكساب السيطرة في مجال المهارات المتصلة
بالمعلومات، وهي لا تزيح مركز الثقل لإكساب مهارات عامة

28 خالد أبو عصب، "معضلات وقضايا في التعليم القيمي في المدرسة العربية في إسرائيل"، من:
يعقوب عيرام، شموئيل شكولنيكوف، يونتان كوهن وإيلي شختر، (محررون) مفترقات: قيم
وتربية في المجتمع الإسرائيلي، القدس: وزارة المعارف، 2011، ص 44.
29 مهتد مصطفى، "تحولات في التعليم العالي لدى الأقلية العربية في إسرائيل في العقد الأخير"
من: خالد أبو عصب وقصي حاج يحيى (محرران)، الأكاديميون العرب والتعليم العالي في أوساط
العرب في إسرائيل، قضايا ومعضلات، تل أبيب: إصدار رموت - جامعة تل أبيب، 2007.
30 تمار كنت - كوهن، يوب كوهن وأورن كرم، مقارنة التحصيل في الوسط اليهودي والوسط
العربي في مراحل مختلفة في جهاز التعليم: مجموعة من المعطيات، القدس، المركز القطري
للإمتحانات والتقييم، تقرير المركز رقم 327، 2005.
31 Gad Yair, Nabil Khattab & Aaron Benavot, "Heating Up the Aspirations of Israel
Arab Youth", *Research in Sociology of Education* 14 (2004): 201-224.
32 يتسحاق فريدمان وشارون فيلوسوف، معايير في جهاز التعليم: استعراض أدبيات مهنية، القدس:
وزارة المعارف ومعهد هنريتا سولد، 2001، ص 10.
33 تقرير "السلطة القطرية" عن إنجازات امتحانات "هميتسف" لسنة الدراسية 2010 يشير إلى:
"في كل السنوات الأربع من العام 2007-2010 وُجدت فوارق في التحصيل بشكل متناهي تبين أن
إنجازات الطلبة متحدثي العبرية أعلى من إنجازات زملائهم متحدثي العربية، وذلك في مجالات
المعرفة الثلاثة، العلوم والتكنولوجيا واللغة الإنجليزية والرياضيات". وزارة المعارف، ميمتسف
2010: معايير القدرات والنمو المدرسي، 2010، ص 23.
<http://cms.education.gov.il/educationcms/units/rama/odotrma/odot.htm>
34 حاييم أدلر، موقع المعايير في جهاز التعليم الإسرائيلي، محاضرة في يوم دراسي "معايير في
جهاز التعليم في إسرائيل - إلى أين؟"، جامعة تل أبيب، 2007.

22 لمزيد من التفاصيل أنظروا نيتسا دافيدوفيتش، دان سوان وميخال كولن، خطاب الغيرة، بروفييل
طلبة الجامعات والعلاقات المتبادلة بين الطلبة العرب واليهود في الحرم الأكاديمي، أرنيل:
الكلية الأكاديمية في يهودا والسامرة، 2006، وكذلك إيتي فايسبلاي، مسارات خاصة للسكان
العرب في الدورات التحضيرية قبل الجامعية، القدس: الكنيس، مركز البحث والمعلومات، 2007.
23 أيلاة هندن، اندماج الطلبة العرب في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، رسالة إنهاء للقب الثاني
في الساسات العامة، القدس: الجامعة العبرية، 2009.
24 دغان بوزغلو، الحق في التعليم العالي: نظرة قانونية ومالية، 2007.
25 أيمن إغبارية، سياسة تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل: صورة وضع وتحديات أساسية،
الناصرة: دراسات، 2010.
26 ريفكا بيلغ وشاكر رسلان، تقييم تأهيل المعلمين أبناء الأقليات في كلية أورانيم: موديل متعدّد
الثقافات أو موحد، طبعون: كلية أورانيم، 2003.
27 ميري توتري، احتياجات الطلبة العرب في كلية التربية ومدى استيعابهم فيها، طبعون، كلية
أورانيم 2009، ص 22.

ذاتها، تسبب ضررين إضافيين؛ الأول، فرض مسؤولية غير قائمة لتطويرهم التعليمي لأبناء الفقراء الذين يعانون التمييز، على المدرسة والسلوك التدريسي، وعرض مسبق لفشلهم المحتمل كتقصور. في حالة المعلمين العرب فإن الضرر خطير بوجه خاص، بسبب طريقة التنقيط التي يعتمد عليها جهاز التفتيش في وزارة المعارف بخصوص مجمع الخريجين المنتظرين وظيفتهم وبموجبها: "مدرّس لديه معدل 85-90 يحصل على أفضلية بأربع نقاط استحقاق، مدرّس معدله أكثر من 90 إلى 95 يحصل على إضافة ست نقاط، ومدرّس لديه معدل 95 يحصل على 8 نقاط إضافية".³⁵ الضرر الثاني كامن في الاستعمال المتزايد المدحوض باختبارات القياس الكمي للتقدم المذكور، من خلال تشجيع التعلّم الأذاتي الذي لا يترك في الطلبة آثار إنتلكتوالية.³⁶ افترض دهان ويونا³⁷ في هذا السياق أن المعايير التدريسية التربوية لقياس تحصيلات الطلبة بروح توصيات لجنة دوفرات ستؤدي إلى تعميق اللامساواة التربوي القائم بين المدارس في المدن والبلدات المختلفة. في مدارس معينة ستكون نسبة عالية من الطلبة الذين سيدرسون بمعايير عالية بينما في مدارس أخرى سيتكون نسبة عالية من الطلاب الذين سيدرسون بمعايير أساسية.

أشار تسابر بن يهوشع وآخرون³⁸ في سياق الإخضاع المتزايد للمعايير القياسية إلى أن الأمر يُعَرِّض المعلمين لتوقعات متناقضة وضغوط تصعب عليهم تبيين سبل عملهم وتطرح أيضا السؤال إلى أي مدى هم مطالبون بتحقيق التوقعات المعلقة عليهم. والأمر صحيح بشكل خاص بالنسبة للضغوط التي يتعرّض لها معلمون في المدارس الثانوية العربية: في بحث تمحور حول اندماج طلبة عرب للقب الأول في الجامعة العبرية، وما هو في إيهام الاندماج الناجح، اتضح أن مجمل المستجوبين أُل 29 تعاملوا مع وصولهم إلى التعليم العالي كانعكاس لتوقع عائلي كأمر مفهوم ضمنا، أو كـ "ضرورة لغرض البقاء الاجتماعي" و كـ "طريقة الوالدين لتحقيق أحلامهما بواسطة الأولاد"، وأحيانا "وسط ضغط يصعب على الطالب". نمط توقعات البقاء يتسم بـ "تذويت الوالدين لأهمية التعليم العالي كأداة للحراك الاجتماعي والاقتصادي".³⁹

التمحور في المدارس العربية نفسها يكشف أن جزءا هاما من الطلبة معرضون لخطر التسرّب الواضح أو في وضعية تسرب مستتر في جهاز التعليم.⁴⁰ يتعامل راز وآخرون⁴¹ مع هذه المدارس كمدراس يقع طلابها ضمن دائرة الخطر والإقصاء وتتميز بأنه تتطور فيها أنماط عامة مسببة للفشل، تُفضي إلى شعور طريق مسدودة بل تتحوّل إلى طريقة التفكير السائدة: "العمل في محيط من الفشل تضع المرين في مواجهة متكررة مع الشعور بانعدام القدرة والمس بالأنا المهني...مشاعر سلبية لدى أعضاء الطواقم وشروحات مخطوءة تُفضي إلى تطور أنماط مهنية، معتقدات مهنية، فهم وظيفي واستراتيجيات عمل وسلوكيات مهنية غير مناسبة بل وأحيانا، إشكالية جدا".

وجد الباحثون⁴² أن أحد الأنماط المُسببة للفشل التي تتطور في هذه المدارس هو نمط "الهوية المتخيلة"، عندما "تطلع المدرسة...للعمل مع مجموعة أخرى...وهو تتطلع ينعكس في بُعدين مركزيين على الأقل: أولا، هم يريدون أن يحقق الأولاد الإنجازات التحصيلية ذاتها في المدة الزمنية ذاتها وبواسطة طرق العمل ذاتها. ثانيا، يريدون كطاقم أن يعيشوا تجربة مهنية محسوسة في مدارس الطبقات الميسورة". يحصل هذا في حين أنه من الواضح للمعلمين أن الطرق الحالية لا تعمل، لكن بغياب القدرة على اقتراح طرق بديلة فهم يفضلون تصعيد المشكلة من خلال تكريس الفشل من خلال التمسك بنمط عمل ثابت، على الرغم من كونه مليء بالإخفاقات. نمط الهوية المتخيلة يترافق عادة بوهم أن مجموعة الطلاب ستتبدّل. أحد الوسائل التي تعتمد عليها المدرسة لتحقيق ذلك هي "إخفاء أو تمويه المعطيات والحقائق".

ليس من المستبعد أن في شروط "المسؤولية" و "الهوية المتخيلة"، عندما يُقاس طاقم المدرسة وفق معيار عدم فشل طلابه في الاختبارات، بالأساس في الاختبارات الهامة بينها، فإن أحد أشكال هذه الصيغة تُفضي إلى تطور ثقافة الكذب والتمثيل الشائعة في سياق الاختبارات في جهاز التعليم برتمته كما يرى ذلك نفيه⁴³: "عمليات النقل في أثناء الاختبارات تحولت إلى أمر

Capital, Students' Perceptions and Educational Aspirations among Palestinian

Students in Israel", *Research in Education* 68 (2002): 77-88.

35 ضغوط الوالدين وسط طلاب ثانويين عرب كمسبب للنقل المنوع أنظروا سليمان خوالدي، مواقف معلمي المستقبل العرب واليهود تجاه ظاهرة النقل في امتحانات البجروت - الظاهرة أسبابها وطرق معالجتها، تل أبيب: معهد موفت 2006. لم يُعثر على بحث آخر، وبالطبع غير نوعي في توجهه، اهتم بأسباب النقل.

36 أنظروا جاك حبيب، السكان العرب في إسرائيل: سمات مختارة في التعليم والاقتصاد والصحة والمجتمع، القدس: معهد بروكديل، 2008، ص 3. من: http://brookdaleheh.jdc.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/ArabIsraelisBackgroudDocumentHEB-Nov2008.pdf: 15.8 بالمئة من أبناء الشبيبة العرب و6.9 بالمئة من أبناء الشبيبة اليهود في سن 17 تسربوا في العام 2007 من الدراسة ولم يتّموا تعليمهم الثانوي".

37 ميخايل رازز ويوعز فرشفسكي وإستي بار سدي، علاقات أخرى في المدرسة: تصميم الثقافة المدرسية المغايرة في العمل مع طلبة ضمن الخطر والإقصاء، القدس: أشليم، 2011، ص 36-38.

38 المصدر ذاته، ص 44-41.

39 أيتال نفيه، "اختبارات البجروت وثقافة الكذب"، 2010. من: <http://www.idi.org.il/>

35 من أؤول المدير قسم المعارف للعرب، وزارة المعارف، في لجنة المعارف البرلمانية، 31 كانون الأول 2007.

36 أدلر (2007) أشار في هذا السياق إلى مدارس فيها نسبة عالية من الطلبة الذين يقعون تحت مستوى الأداء بل وفاشلين في الدراسة. وهذا بصلة واضحة إلى أن "أكثر من ثلث أبناء الأمة يعيشون تحت خط الفقر وهم بالأساس عرب وحريديم وقسم من أبناء المهاجرين وأولاد الأرياف الإسرائيلية القديمة".

37 يوسي دهان ويوسي يونه، "تقرير دوفرات، مساواة في الفرص والواقع في إسرائيل"، تيؤوريا وبيكورت 28_2006: 101-125.

38 نعمتا تسابر بن يهوشع وحوربية، "مدخل: معضلات أخلاقية لرجال التربية"، من: نعمتا تسابر بن يهوشع، ليرون دوشنيك وجادي بياليك (محررون)، من أنا حتى أقرر مصيرهم - معضلات أخلاقية لدى المعلمين، القدس: إصدار ماجنس والجامعة العبرية، 2007، ص 1-10.

39 أداة هندين، اندماج الطلبة العرب في جهاز التعليم العالي الإسرائيلي، رسالة إنهاء للقب الثاني في الساسات العامة، القدس: الجامعة العبرية، 2009. أنظروا أيضا: Nabil Khattab, "Social

"يريدون أن يظهروا أن لديهم إنجازات عالية للحفاظ على أسم المدرسة وعليه فهم يشجعون النقل". يبرز هناك بشكل خاص اقتباس من رسالة توجهت لجنة متابعة التعليم العربي فيها إلى رؤساء السلطات المحلية العربية ومديري الأقسام والألوية في وزارة المعارف ومديري المدارس العربية: "نرى بخطورة بالغة مخالفات الشك والغش والتزوير والنقل في الامتحانات بشكل عام وامتحانات البجروت بشكل خاص - خاصة في المدارس العربية. نتوجه إليكم للعمل معاً لوقف هذه الظاهرة الخطرة. فهي ظاهرة لا تتناسب مع أخلاقنا وتربيتنا وسلوكنا".⁴⁸

ترد هذه الدعوة، أيضاً، في رسالة بعث بها بعد عامين مدير قسم المعارف العربية في وزارة المعارف إلى مديري المدارس الثانوية ومديري أقسام المعارف في السلطات المحلية في الوسط العربي ووزعها بشكل واسع، بخصوص "ظاهرة الغش في امتحانات البجروت في الوسط العربي الآخذة بالانتشار والتي تمس بشكل خطير في صورة جهاز التعليم العربي بوجه عام والعاملين فيه بوجه خاص". وقد كشف في الرسالة أمامهم معطيات نزهة الامتحانات العام 2004 في الوسط العربي (الآخذة بالتدهور قياساً بالوسط اليهودي). وقد أتى كاتب الرسالة في متنها بشكل مفصل على القصورات الخطيرة من جانب مسؤولين مختلفين في الحفاظ على نزهة الامتحانات كان وقف عليها بنفسه في مدارس مختلفة. بعد سنتين من ذلك، وفي عز سنة التعليم 2006، أرسل مدير المعارف للعرب رسالة مماثلة لمديري المدارس الابتدائية في الوسط العربي، أشار فيها، عشية امتحانات "ميتساتف" أنه في وزارة المعارف "رُفعت انتقادات حادة جدا في قسم من الامتحانات التي يحاول فيها عاملون تربويون من مختلف الدرجات التدخل أو مساعدة الطلاب. إضافة إلى ذلك، تم ذكر أسماء مدارس تم فيها قيام عاملين في المدارس بتهديد المراقبين أثناء الامتحانات".⁴⁹

يبدو أن التوجهات الانفعالية المقتبسة أعلاه لم تؤثر بشكل ملموس على كل ذوي العلاقة بالموضوع (تلاميذ، معلمون، مديرون ومجتمع). عوارض مشابهة كشفت عنها كلهان⁵⁰ في منظومات الحياة المختلفة للمجتمع الأمريكي غير المتساوي بما في ذلك منظومة التعليم العالي، وقد وصفها باسم "ثقافة الغش" (cheating culture). على هذه الخلفية انتقلنا لفحص صورة الوضع في إحدى الكليات.

صورة الوضع في الكلية

لغرض فحص الوضع الراهن في مجال انعدام الاستقامة

مألوف، وهي آخذة بالتطور مع السنوات؛ المراقبون الذين مهمتهم مراقبة نزهة الاختبارات يساعدون بشكل غير مباشر الممتحنين في أوج الاختبار؛ معلمون يستجيبون لضغوط هائلة يتعرضون لها ويعطون علامات وقيامة عالية بشكل خاص في الاختبارات الداخلية، التي لا تعكس تحصيل المتعلمين".

المعطيات الرسمية بخصوص انعدام الاستقامة الأكاديمية في اختبارات البجروت و"ميتساتف" تبين بوضوح أن الظاهرة منتشرة في الوسط العربي بشكل أكبر منه في الوسط اليهودي العلماني. تبين وثيقة من العام 2005 قُدم لرئيس قسم الامتحانات ويتناول امتحانات البجروت صيف 2004⁴⁴ أن نسبة دفا تر الامتحانات التي ألغيت في الوسط العربي هي 1.91% مقابل 0.21% في الوسط اليهودي العلماني، أي حوالي تسعة أضعاف. بالنسبة، نسبة الممتحنين اليهود العلمانيين الذين تم إلغاء دفاترهم هي 0.8% مقابل 7.6% من الممتحنين العرب الذين ألغيت دفاترهم، أي 9.5 ضعف.

في بحث قارن بين تعامل الطلبة الجامعيين العرب واليهود مع ظاهرة النقل التي مروا بها في المدرسة الثانوية تبين وجود مستوى نقل أعلى في الوسط العربي منه في الوسط اليهودي (خوالدي، 2006). معطيات رسمية متأخرة أكثر تؤكد ذلك: لا يكفي أنه لم يُسجل أي تحسن في غياب الاستقامة الأكاديمية في الوسط العربي في امتحانات البجروت لصيف 2009 مقابل العام 2005، بل أن نسبة دفا تر الامتحانات الملغية في الوسط العربي قد ارتفع (2.6% في العام 2009 مقابل 1.9% في العام 2005).⁴⁵

وعى مسؤولي جهاز التعليم لهذا الوضع والحرص فيما يتصل بطبيعة مواجهته ظهرت علنا في بداية سنوات أ ل 2000، كما تجسّد في نقاش لجنة التربية البرلمانية،⁴⁶ وكما يؤكد الاقتباس التالي كما أوردته الصحافة مع بداية السنة الدراسية 2003 على لسان نائب مديرة قسم الامتحانات في وزارة المعارف: "في الوسط العربي ظاهر الشك (في المس بنزهة الامتحانات) خطيرة بصورة مقلقة [...] هناك ارتفاع في مدى خطورة المخالفة في الوسط العربي". بل مثل هذا الموظف على ذلك بتدخل أب ومعلم ومفتش في مساعدة الطلاب في الامتحانات. في التقرير ذاته تم اقتباس مدير لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في البلاد يتهم كذلك مديري المدارس بذلك، وأنهم

BreakingNews/Pages/239.aspx

44 يديدا بن سمحون، نزهة الامتحانات: تقرير معطيات ممتحن صيف 2004. القدس: وزارة المعارف والرياضة، المديرية التربوية، قسم أ امتحانات، 2006.

45 تم تحويل المعطيات خدمة من د. س. خوالدي، الذي يتابع الأبعاد الكمية للظاهرة.

46 لجنة التربية والتعليم، بروتوكول 6564 رقم 27 في موضوع: النقل والتزوير والغش في امتحانات البجروت، القدس: الكنيست، 10 حزيران 2003. من: <http://www.knesset.gov.il/protocols/html/01-06-data/html/chinuch/2003>

47 سلوى عليان، "هل يشجعون في الوسط العربي النقل في الامتحانات" 2010، من: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3006280,00.html>

48 المصدر نفسه.

49 الرسالة موجودة بكاملها في مستندات وزارة المعارف المتوفرة للجمهور على الإنترنت.

50 David Callahan, *The Cheating Culture: Why More Americans are Doing Wrong to Get Ahead*, Harcourt, 2004.

الأكاديمية لدى طلبة جامعيين عرب، تمحورنا في كلية عبرية لإعداد المعلمين ربع الطلاب الدارسين فيها من العرب (فيما يلي الكلية).⁵¹ فيما يلي أدوات تجميع كمية ونوعية استعملناها وأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها بواسطتها.

أ - طالعا المعطيات العامة للجنة الأصول والطاعة في الكلية التي عُرضت أمامنا وغطت مدة سنتين ونصف السنة (من تشرين الأول 2008 حتى آذار 2010). اتضح لنا من معالجة المعطيات أنه وصل إلى اللجنة في المدة المذكورة نحو 49 طالبا جامعيًا وجدوا متهمين بانعدام الاستقامة الأكاديمية (نقل في الامتحانات والوظائف)، كان بينهم 16 طالبا يهوديا (35.5%) و33 طالبا عربيا (65.5%). كل هذا في حين درس في الكلية 73.3% من اليهود و26.7% من العرب. بارز للعيان انعدام التوازن، فارق أكثر من ضعفين، بين نسبة الطلبة العرب الدارسين في الكلية وبين نسبتهم من الذين يصلون إلى لجنة الطاعة بسبب انعدام الاستقامة الأكاديمية.⁵² عندما عرضنا هذا المعطى لعدد من أعضاء السلك الأكاديمي تعزز شعورنا بخصوص مؤامرة الصمت التي تلف الظاهرة، بحيث تمسك الساكنون عن الظاهرة والمُسكتون على السواء بـ"حساسية" المشكلة و"عدم الحاجة" بل و"الخطر" في الاشتغال بها.⁵³ رئيس لجنة الطاعة في الكلية لم يتفاجأ من المعطى الذي عرضناه أمامها ولم تنف وجود علاقة بينه وبين رسالتها الأخيرة إلى أعضاء السلك الأكاديمي حرفيا: "للأسف، فقط في جزء غير كبير من المرات التي يخالف فيها الطلاب الأصول الأكاديمية تصل الأمور إلى اللجنة، إذ كان ذلك بسبب تفضيل عدد كبير من المحاضرين عدم الاشتغال بالموضوع أو بسبب أنه في حالات كثيرة اتضح فيها أن الطلاب قد نقلوا يُعطيهم المحاضرون فرصة أخرى أو علامة سقوط في الدورة دون التوجه إلى اللجنة".

ب - وضعنا استمارة إلكترونية قصيرة فيها سؤال مغلق يتطرق إلى مدى معرفة الطالب لنظام الكلية في موضوع الاستقامة الأكاديمية وسؤالًا مفتوحًا يتصل للموجود والمنشود في رأيهم في الموضوع عموما. أجاب على السؤال 716 طالبا للقب الأول، منهم 99 عربيا (حوالي 14%)، أي نصفهم من نسبتهم من مجمل الطلبة في الكلية وقلة منهم من سنتي التعليم الأوليتين). وجدنا أن غالبية الطلبة، بمن فيهم الطلاب العرب، يقدرّون أنهم يعرفون بنود الاستقامة الأكاديمية في نظام الكلية. قلة منهم فقط أجابت على السؤال المفتوح، وأشار المجيبون في العادة إلى أن

القوانين في الكلية تشبه تلك التي كان معمولا بها في المدرسة الثانوية.

ج - أجرينا مقابلات نصف مبنية مع عشرة طلاب يهود وعرب وصلوا إلى اللجنة التأديبية. كل مقابلة شملت ست أسئلة تعاملت مع المشكلة برمتها، وكذلك مع الوضع الذي وصله الطالب وتوصياته للكلية. كثيرون منهم وصفوا وضعه فيه حالات كثيرة لانعدام الاستقامة الأكاديمية غالبيتها لا تُضبط. على سبيل المثال، من أقوال طالبتين عربيتين: "هناك طلاب يأخذون وظائف من آخرين، يقولون أنهم فقط سيرون بناءها فقط لكنهم ينقلونها في النهاية. وهذا يحدث كثيرا. الكثير من الطلاب يقولون لي أنا حمقى لأنني أتعب، لأنني أستطع أن أنقل" (ش); "يحدث هذا كل الوقت. هذا ليس نادر بالأساس في الوظائف. بالأساس لأننا نأتي فقط لنتسلى، لا نتعلم. طلبوا مني، أيضا، وظائف لينقلوها. حتى في المحاضرات - من لا يصغي أو يكتب، أو من يخرج - لا يأتي للدراسة. يلهون في الحاسوب وفي نهاية الفصل يطلبون المواد. هناك أيضا من يحدد الشراكة مسبقا، حتى قبل بداية السنة وهناك من يهتم إلى أي دورات تسجلت" (ل).

د - أجرينا مقابلات نصف مبنية مع تسعة من المحاضرين اليهود والعرب ضمت سبعة أسئلة طلبت تعامل المحاضرين مع سياسة الكلية الموجودة والمنشودة في موضوع انعدام الاستقامة الأكاديمية. غالبية المحاضرين فضلوا عدم التمييز بين الطلاب حسب انتمائهم القومي وعندما ميّزوا أحسوا بالهرج وكونوا حذرين في الحديث.⁵⁴ من جهة واحدة وصفوا حالة مشابهة يمكن تلخيصها في أقوال مثل: "هناك فرق واضح. العرب ينقلون أكثر. هم يستعملون أكثر هذا الحل"; "الصورة لا تزال قائمة ضد الطلبة العرب"; من ناحية ثانية حاولوا أن يبداوا تفهما والتقليل من خطورة المشكلة، من خلال استعمال تعابير مثل: "أنا أذكر دائما المحاضر العربي الذي قال في اللجنة أن هناك جتمعة في النقل في الوسط العربي"; يبدو أنه من الأصعب لهم أن يدوتوا"; حتى الآن هناك الكثير من الطلبة العرب الذين لا يتقلون"; "المحاضرون أكثر تشكيكا بالنسبة للطلبة العرب، ومن هنا فهم يتشددون أكثر في فحص وظائفهم".

هـ - فحصنا مدى محاولة الكلية مساعدة الطلبة العرب في التغلب على مصاعبهم الدراسية وسواها ووجدنا خطابا يجسد وعيا عاليا لهذه المصاعب خاصة من خلال جسم رسمي مؤلف من يهود وعرب يتمحور منذ سنتين في مناقشة قضايا من مجالات مختلفة تتصل بمصاعب الطلبة العرب في الكلية. بدفع من هذا الجسم تم اتخاذ خطوات ملموسة هدفها مواجهة

51 غير متوفر لنا معطيات قطرية بخصوص الوضع في مؤسسات التعليم العالي عامة وفي كليات التربية بشكل خاص، كما أن المؤسسات نفسها رفضت إعطاءنا معلومات في هذا الموضوع عندما كانت متوفرة لديها.

52 ليس لدينا أي سبب للاعتقاد بأن الوضع مختلف عنه في الكليات الأخرى، حتى وإن لم نجد معطيات واضحة في الموضوع.

53 هكذا مثلا، اصطلحنا بالرد التالي: "ماذا نربح من فتحكم الموضوع؟ ألا تضيقون بذلك إلى الاضطهاد والمس والإهانة اللاحقة بالمقهورين؟ ما هي مصلحتكم بفعل ذلك؟ من الرابع من ذلك؟

54 في توجهاتنا المختلفة لأعضاء السلك الأكاديمي واجهنا مرارا وتكرارا رفض التعليق على الموضوع كجزء من مؤامرة الصمت حوله.

التغذية السليمة وما إلى ذلك، على الرغم من أنهم أنزلوا كل المواد من الإنترنت. عندما قدمت لها الملاحظة قالت أنني مجرد نقديّة. في الموسم الأخير الذي درّست فيه كان أحد الصفوف جيد جدا وكان لديهم الكثير من النقد عليّ لأنني لم أساعدهم في البجروت. قلت لهم أن وظيفتي الوطنية أن أساعدهم على المواجهة في الجامعة مع الطلاب اليهود حتى ينجحوا، إلا أنهم غضبوا جدا. عندما استدعيت المدير ووبخهم أمامي أجابوه: أنت بنفسك يا سيدي أعطيتنا أجوبة، وكذلك مربّي الصف!" (م، مدرسة سابقة).

"النقل في الثانوية هو أحيانا بمثابة "حق" إذ أن الجميع فعلوا ذلك، وأحيانا كثيرة تناقشت مع التلاميذ الذين قالوا لي: "لماذا أنا بالذات، فالكل يفعلون ذلك، وهذا على العموم حقي {...} الضغط هو عند المديرين والمفتشين على النتائج. إنه ضغط هائل. هم لا يراعون وضع المدرسة {...} هناك مدرسون يعتاشون من ذلك. هناك، أيضا، تهديدات وعنف من جهة الأهالي غير الراضين عن النتائج" (م، مدير سابق).

هذه التوصيفات على ما يحصل في المدارس العربية المختلفة أثّرت بمدى كبير على سير تفكيرنا واستنتاجاتنا بالنسبة لطبيعة ظاهرة غياب الاستقامة الأكاديمية لدى طلبة كليات التربية ومنابعها.⁵⁶

نقاش واستنتاجات

البيّنات الواردة أعلاه أفضت بنا إلى إدراك أن ظاهرة انعدام الاستقامة الأكاديمية لدى طلبة كليات التربية العرب ليست محصورة في أفراد يعتمدون الغش، إنما هي بالأساس عملية مكتملة لما يحصل في جهاز التعليم العربي فوق الابتدائي. يبدو، للأسف الشديد، أنه يرجح أن نتوّع من تلميذ يكبر في جهاز تمنح الشرعية لهذه الظاهرة أن يواصل السلوك بطريقة مشابهة لدى وصوله إلى مؤسسة لتعليم العالي بما في ذلك كليات تأهيل المعلمين، بعد مدة وجيزة من ذلك. من المرجح أيضا أن هذا الطالب سيبرز في ميّله هذا بالأساس قياسا بزملائه اليهود، بسبب من سنه الصغير نسبيا وكذلك بسبب القيود الصعبة التي يفرضها عليه الانتقال الحاد من الحيز الثقافي العربي إلى ذاك العبري المترجم "أكاديميا" إلى لغة الاستقامة والانضباط.

تقديرنا أن المفتاح لكل محاولة لمواجهة المشكلة موجود في قدرة الكليات ليس فقط على تخيّل الحقل التربوي المنشود للمدرسين العرب في المستقبل بل أيضا فهم طبيعة الحقل الراهن الذي نشأوا فيه، والذي أتوا منه إليها. على الكليات أن

المصاعب مثل: إدخال عاملات مكتبة عربيات إلى المكتبة، تخصيص وظيفة عاملة اجتماعية عربية تعمل إلى جانب عميد الطلبة العرب وتساعد الطلبة العرب، تنظيم ورش للمحاضرين تُعنى في موضوع التعددية الثقافية للتدريس في الكلية، تخطيط دورة خاصة للطلاب العرب في موضوع المنهجية الأكاديمية وما إلى ذلك.

و- في الاستمارة الإلكترونية للكلية المشار إليها أعلاه شملنا، أيضا، ثلاثة أسئلة مفتوحة تتعامل على الوضع الموجود وذلك المنشود في المدارس الثانوية التي درسوا فيها. القلة منهم الذين أجابوا على الأسئلة اتفقوا على أن القواعد في المدارس كانت أكثر وضوحا ومعروفة لهم، لكن الآراء كانت منقسمة بشأن مدى تطبيق هذه القواعد. عندما وجهنا هذه الأسئلة إلى الطلاب العشرة الذين استجوبناهم كثيرون منهم أشاروا تلميحا أو صراحة أنه في امتحانات "ميتساف" والبجروت في مدارس كثيرة في الوسط العربي هناك عادة نقل شبه مؤسساتية تشمل تعاوننا علينا وواعيا ليس فقط من جانب المراقبين والأهالي إنما من جانب المعلمين والمديرين، أيضا.⁵⁵ مثلا، "المراقبون لا يتشددون ويسمحون بالنقل. هم يشفقون على الطلاب ويريدون لهم النجاح" (ع); "للكتاب من حولنا من المهم أن ينجحوا وعليه، هم يساعدون" (ش); "المدارس تخاف على اسمها والمعلمون أيضا يخافون من أن يتهموهم بفشل الطلاب وعليه فإن المعلمين والمديرين يساعدون الطلاب. الطلاب، لا يهمهم إذا فهموا المادة أو لم يفهموها، المهم النجاح. نتيجة لذلك، بعد ذلك في الجامعة هناك ثغرة في الثقافة ومرة أخرى يستصعبون ومرة أخرى ينقلون" (ف).

ز- أقوال الطالبة هذه فاجأونا في حدتها، وللتأكد منها وجهنا أسئلة مشابهة لمديري مدرستين عربيتين فوق ابتدائيتين (أحدهم كان مديرا لسنتين خلت والثاني مدير حتى الآن) ولمدرسة واحدة (سابقة)، وقد وصفوا حالة مشابهة: "المديرون يحاولون بكل الطرق مساعدة التلاميذ: دخول مدرسين للصفوف، وكان ذلك للمساعدة في فهم الأسئلة، إلا أن المدرسين الذين يدخلون هم مدرسو الموضوع، الذين من منطلق المسؤولية على الموضوع، يحاولون المساعدة بمدى ما {...} المديرون موجودون في ضغط وضائقة ويوجهون المدرسين لمساعدة التلاميذ {...} المدير المعرّض للضغط معني بالحفاظ على نفسه وعلى اسمه الجيد في المجتمع، وعليه فهو يسلك طريقا تنعدم فيها أصول النزاهة في الامتحانات {...}" (ع، مدير مدرسة).

"في مدرستي لا يعملون شيئا تقريبا من النقل. فمدرسة الرياضة البدنية تفاخرت بالوظائف التي قدمها لها الطلبة في موضوع

56 تجسّد هذه التوصيفات كذلك الحاجة الماسة إلى بحث شامل ومعتمّق، إثنوغرافي في أساسه، عن الثقافة الأخلاقية في المدارس العربية في إسرائيل. على بحث كهذا أن يجري بأيدي محاضرين عرب الذين يعرفون الوسط العربي من ناحية لغوية وثقافية، ومن شأنه أن يلفت النظر إلى الموضوع، أن يسلط الضوء على أبعاد فيه، وأن يقترح بطبيعة الحال الحلول.

55 أبدى الطلاب تعاطفا ما مع الموضوع بل وطرحوا عددا من الأفكار بشأن طرق عمل بمقدار الكلية اعتمادها.

تدرك أن جهاز التعليم والثقافة برمته يُفهم بالنسبة للجمهور العربي في إسرائيل كمركب مركزي ووحيد تقريباً في مسار الحراك التشغيلي المسدود أمام خريجها. نعتقد أن هذا الضغط الهائل من أجل النجاح بكل ثمن يظل أحياناً على كل اعتبار آخر، بما في ذلك الاعتبار الأخلاقي - الأدبي، خاصة على عتبة اللقب الأكاديمي المنشود. هذا المفهوم يتفق مع التوجه المسمى "المجتمع المخول" في الجتمعة الطبقيّة للتربية، بموجبها عندما تصرّ مجموعات الأقلية على حقها في التعليم العالي ينشأ وضع يكون في الطلبة الجامعيين مصريين على تحصيل علامات عالية بكل ثمن، على حساب اكتساب معلومات أو مهارات أي كانت وذلك من أجل تحصيل شهادة تضمن لهم مستقبلاً أفضل.⁵⁷

يبدو أنه حتى وإن لم تكن المشكلة جديدة فهي آخذة بالاحتماد في ضوء اعتماد جهاز التربية في إسرائيل نظام المعايير المعمول به في الدول الغربية. وقد دفعت مصممي السياسات التربوية في كل هذه الدول ثلاثة عوامل أساسية: الإحباط من الفارق بين استثمار الموارد في التطوير التربوي لأبناء الأقليات والمهاجرين والفقراء وسواها من مجموعات وبين استمرار تخلفهم النسبي في التحصيل؛ حاجتهم إلى مواصلة مراقبة الجهاز حتى عندما تضاءلت حصة الدولة في تمويل التعليم؛ وقلقهم حيال إنجازات الطلاب غير المشرفة في اختبارات التحصيل الدولية.⁵⁸ بتشجيع خبراء الاقتصاد أرادوا أن يفحصوا من خلال هذه الطريقة نجاعة أجهزة التعليم والعلاقات بين الاستثمار في التعليم وبين النتائج القابلة للقياس.⁵⁹ وقد أقاموا لهذا الغرض منظومات ومراكز متخصصين في صياغة معايير وتمثيل مهمات ووظائف مناسبة من أجل أن يقيسوا بواسطتها إنجازات التلاميذ ومساعدتهم على تحقيق المعايير المتوقعة. مناهج التعليم وكذلك معايير ومهمات التقييم المرافقة كرسّت سوية كوسيلة ناجعة لتوجيه المدرسين كي يعلموا تلاميذهم ما عليهم معرفته وما يُفترض أن يكونوا قادرين على القيام به.⁶⁰

في العادة تترجم المعايير الشمولية إلى "بنود تنفيذية" (benchmarks)، التي توضح ما هو مطلوب من التلاميذ في كل صف أو في كل مرحلة من مراحل التعليم، لكنها في الوقت ذاته

تثير السؤال حول كيفية مواجهة الفروقات في قدرات التلاميذ الاستثنائيين ومجموعات الأقلية ومجموعات مستضعفة، كذلك فروقات بين المدارس على خلفية موقعها الجغرافي ومستواها الاجتماعي - الاقتصادي.⁶¹ استعراض الأدبيات البحثية ذات العلاقة بينت فيما بينته أن "الاختبارات المعيارية...زاد من عدم المساواة في التعليم بين تلاميذ فقراء وتلاميذ من مجموعات أقلية عرقية وبين تلاميذ من الطبقة العليا".⁶² وحسب فرانكل⁶³ سياسة الامتحانات المصيرية (high stakes testing) تتطلب من التلاميذ أثماناً ذات تأثير كبير على مستقبلهم. يجسّد ذلك يثير وعبار⁶⁴ في ضوء التجربة الأمريكية التي بموجبها "في الامتحانات ذات الخطورة العالية اكتشفت حالات غش، عندما حاولت إدارات مدارس أن تثبت للتفتيش أن تلاميذهم يستوفون المعايير".

يناسب حديثنا هنا بشكل لا يقلّ تلك النتيجة القائلة بأن الامتحانات المعيارية "تسببت في تقليص دور المدرسين، الذين تحولوا إلى knowledge workers، يتمحورون في تدريس مواد حُدثت سلفاً لينتهي دورهم".⁶⁵ من وجهة نظر الطواقم المدرسية فإن الإصلاحات التربوية المؤسسة على المعايير، التي تتأمل العملية التربوية من خارجها، تُعمل في الواقع منظومات علنية من الأجر والعقاب. يخلق هذا التدخل أجواء ضغط تمسّ بعلاقات المدرّس وتلاميذته وتهدد المديرين والمدرسين بالأساس من مناطق المجموعات المستضعفة؛ تجربهم على الإشارة إلى إنجازات لمجموعات واسعة في أطر زمنية محدودة، وهذا ما يزيح جانباً محورية التلميذ واحتياجاته؛ ويتراق مع طرائق تقييم تتجاهل المعلومات المتراكمة وأفكار متقدمة عن وظيفة التقييم في التعليم.⁶⁶ يرى يثير⁶⁷ في ذلك استمراراً لتقليد يقوم حسبه المسخ على خالقه وذلك ليس فقط في كون الدولة مثلاً تؤثر من خلال اختبار "ميتساف" على العالم الاجتماعي بنبوءات تحقق ذاتها، بخلق تمييز تجاه مجموعات هامشية وما إلى ذلك، حسب قوله، بسبب رغبة متخذي القرار في تحقيق سيطرة بهذه الطريقة على أنظمة اجتماعية تربوية، ينطوي مسخ "القياس" على مفهوم يُخضع اعتباراتهم لتفكير أداتي أحادي البعد مجرد،

61 فريدمن وفيلسوف، طلبة الجامعات في أجهزة التعليم: استعراض أدبيات مهنية، 2001.

62 يوسي دهان ويوسي يونة، تقرير دوفرات: عن الثورة النيو - ليبرالية في التعليم "تؤوريا وبيكورت 27 (2005): 33.

63 فرانكل، معايير في مناهج التعليم في خمس دول مختارة: استعراض أدبيات مهنية، القدس ورعنا: وزارة المعارف والجامعة المفتوحة، 2009.

64 جاد يثير ودان عنبار "معايير الإنجازات في التعليم: مواضع اختبار أو علامات فارقة أو عقبات؟"، من: دان عنبار (محرر)، نحو ثورة تعليمية، القدس وقل أيب: معهد فان لير والكيوتس الموحد، 2006، ص 140.

65 يوسي دهان ويوسي يونة، تقرير دوفرات: عن الثورة النيو - ليبرالية في التعليم، تئوريا وبيكورت 27 (2005): 34.

66 فرانكل، معايير في مناهج التعليم في خمس دول مختارة: استعراض أدبيات مهنية، 2009.

67 جاد يثير، "مسخ القياس: تأملات في أعقاب الجتمعة الألمانية"، من: يوحاي حكاك، لبنا كسين وميخال كرومر نفو (محررون)، الكل قابل للقياس؟ وجهات نظر نقدية على التدرج والحساب الكمي، بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب، 2011، ص 312.

57 Randal Collins, *The Credential Society*, New York: Academic Press, 1979, esp. pp.191-204.

58 أدلر، مكانة طلبة الجامعات في جهاز التعليم الإسرائيلي، Yossi Shavit, & Vered Kraus, "Educational Transitions in Israel: A Test of the Industrialization and Credentialism Hypotheses", *Sociology of Education* 63, (1990): 133-141.

59 وفي السياق الفلسطيني: Jamil Tahir, "An Assessment of Palestinian Human Resources: Higher Education and Manpower", *Journal of Palestine Studies* 14(53), (1985): 32-53.

60 أدلر، مكانة طلبة الجامعات في جهاز التعليم الإسرائيلي، 2007.

61 فريدمن وفيلسوف، طلبة الجامعات في أجهزة التعليم: استعراض أدبيات مهنية، 2001.

62 يوسي دهان ويوسي يونة، تقرير دوفرات: عن الثورة النيو - ليبرالية في التعليم، القدس ورعنا: وزارة المعارف والجامعة المفتوحة، 2009.

الابتدائي).⁷²

فيما يلي نوصي الكليات العبرية لإعداد المعلمين بعدد من الفعاليات العملية التي تسهم حسب اعتمادها حسب رأينا مرفقة بالتوصية المركزية أعلاه طبعاً، من خلال تطبيقها على كل الطلبة في التحسين التدريجي والمتابرة لصورة الوضع في مجال الاستقامة الأكاديمية لكافة الطلبة بمن فيهم الطلبة العرب.

أ - دمج مواضيع تتصل بالأخلاقيات والأصول والاستقامة الأكاديمية بشكل عام وفيما يتعلق بسيرورة التدريس/التعلم في دورات دراسية إلزامية في الكليات، مثلاً، في دورات استدلالية المواضيع المختلفة يُمكن دمج مواضيع قيادة الصف والخلاق وسداد الرأي في التدريس؛ في دورة علم اجتماع التربية، يُمكن دمج مواد عن السياق التنظيمي من خلال التأكيد على الثقافة التنظيمية وعلى المسؤولية والحرص و "ما أومن به" شخصي وجمعي؛ في دورة فلسفة التربية يُمكن أن ندمج في إطار أخلاقيات التربية مسألة النقل؛ في دورة الإرشاد التربوي (الوظيفة التطبيقية)، يُمكن أن استغل دراسة الحالات أو المحاكاة وتمثيل الأدوار لمعالجة موضوع النقل في الامتحانات القطرية من خلال مناقشة صعوبات التلاميذ والمدرسة في مواجهة ضغط تحقيق النجاح ووظيفة المعلم في هذه السياقات.

ب - التأكيد أكثر على تطوّر المتعلم ذاتياً القائم في غالبته على التفكير وليس على التلقين. يُمكن القيام بذلك، عدا في عملية التعليم الجارية، بمساعدة دورات تحضيرية خاصة، دروس خاصة في السنة الدراسية الأولى، وفي السياق الحالي - من خلال التمحوّر في المنهجية الأكاديمية الأساسية.

ج - إنتاج بنك حالات مؤسس على مقابلات وحالات حقيقية (بدون أسماء طبعاً) من كل الأوساط في المجتمع الإسرائيلي بما فيه العربي. يُمكن لهذا ابنك من الحالات أن يخدم المحاضرين والمرشدين التربويين في الدورات التدريسية المذكورة في التوصية الأولى كما في دورات أخرى.⁷³

من شأنه أن يؤثر "بطرق غير متوقعة على أهدافنا وقيمنا بل وأحياناً بما يتناقض معها".

حسب فريدمن وفيلوسوف⁶⁸ "مصممو المعايير يأتون عادة من الثقافة المهيمنة، التي جمعت بين أيديها من واقع الحال غالبية الموارد. المعايير مصممة وفق ثقافتهم ولا تتم ملاءمتها للأليات الثقافية والحالات الاستثنائية والمستصعبين. هذا النظام يعزز المركز ويُضعف أكثر الأطراف الاجتماعية، الجغرافية والاقتصادية.. معايير قطرية ومناهج تقييم قطرية لن تحقق مبدأ المساواة في الفرص ولن تشجع التلاميذ من مجموعات مستضعفة؛ العكس هو الحاصل: ستساعد على إثبات ما هو معروف أصلاً، أي - أن أدائهم متدن". وحسب دهان ويونة⁶⁹ فإن الحديث عن سيرورة أشبه بالسوق⁷⁰ الذي يجسّد انتقالاً من خطاب الحقوق إلى خطاب الواجبات والمسؤولية وإنه ليس سوى إحدى الطرق التي تعتمدها الدولة في إنتاج نزع التسييس عن التعليم من خلال ضمان سيطرة اجتماعية تامة لنفسها. استنتاجنا الأساسي هو أن أحد أثمان هذه السيطرة هو الفارق في المعايير بين الكثير من المدارس العربية وبين الكليات العربية التي تؤهل غالبية المعلمين والذي تجسّد بشكل قائم بشكل خاص في التمثيل الزائد للطلبة العرب أمام لجان التأديب في الكليات.

توصيات

استنتاجنا الأساسي أعلاه، بخصوص المعنى الثقافي - السياسي - السياسي - المنظوماتي لظاهرة انعدام الاستقامة الأكاديمية لدى معلمي المستقبل العرب تفسّر المعنى المشابه لمؤامرة الصمت التي تلف الظاهرة وتشير إلى مفتاح معالجتها.⁷¹ هذا المفتاح كامن في مفهوم الكلية العبرية لتأهيل المعلمين من وجهن نظر معلمي المستقبل العرب، كهيئة أخلاقية - معيارية جديدة تشجع على سلوكيات الاستقامة الأكاديمية وترافق خريجها حتى تذويتها في الحقل. وعليه، فإن توصيتنا الأساسية لتطوي الاستقامة الأكاديمية لدى معلمي المستقبل العرب هي ينبغي التطلع إلى أن "ينسب" لكل كلية عبرية عدد من المدارس العربية المدربة التي من المفترض أن تستوعب خريجها العرب، أو على الأقل، دمج كل نشاط للكلية خصص لهذا الغرض بنشاط مع جهاز التعليم العربي (بالأساس فوق

68 فريدمن وفيلوسوف، طلبة الجامعات في أجهزة التعليم: استعراض أدبيات مهنية، 2001، ص 31، 34.

69 دهان ويونة، تقرير دوفرات: عن الثورة النيو - لبيرالية في التعليم"، (2005)
70 يعتقد المؤلفان أن تطوير أنظمة قياس وتقييم على أساس مَعْيَرَة الاختبارات يُقصد به تدرج إنجازات التلاميذ والمدارس، وبذلك "تزويد الزبائن ومقدمي الخدمات معلومات واسعة تمكنهم من الاختيار واتخاذ قرارات عقلانية واقتصادية في سوق التعليم" (ص 16). في تعقيبهم على إصلاحات دوفرات ادعى في هذا السياق أن هذه السيطرة تحققت بطريقة "تعطي شرعية لأنظمة التصنيف والتفرقة" (ص 120).

71 ننطلق من فرضية أن توصيات موضوعها إلغاء أو تعليق مؤقت أو سريان جزئي لسياسة المعايير والقياس وتلك التي موضوعها تخصيص متساو للمار، غير عملية.

72 ظاهرياً، يبدو أن التوصية المركزية هذه التي توجب استعداداً مركباً وتخصيص ملموس للموارد المناسبة، من شأنها أن تنمّر في مجالات كثيرة أخرى تتجاوز حدود هذه المذكرة.

73 يقوم بجمع الحالات أعضاء الطاقم الذين سيحطون بالتشجيع لبحثها كجزء من ترقيتهم المهنية وبأيدي الطلبة كجزء من واجباتهم في دورة البحث النوعي والتجربة التطبيقية.

تأهيل المعلم العربي للتربية الخاصة؛ زاوية نظر بديلة

د. ربي دعاس - عثمان

محاضرة في الكلية الأكاديمية للتربية على إسم دافيد يلين وبيت بيرل

مقدمة

يُعنى هذا المقال بتأهيل المعلمين العرب للتربية الخاصة في ضوء الواقع المتغير في جهاز التعليم. يؤهل الموديل القائم في تأهيل المعلمين في التربية الخاصة المعلمين بشكل عام للتربية الخاصة ولا يتناسب مع تطور جهاز التعليم الخاص في البلاد. سياسة وزارة المعارف القائمة في الكليات العربية هي تأهيل معلمين للتربية الخاصة بشكل عام حيث ينكشف المعلمون لفئات محدودة من التلاميذ في التربية الخاصة بما في ذلك التخلف بدرجات مختلفة، ويكون لديهم لدى خروجهم إلى الحقل شهادة تمكنهم من العمل مع فئات مختلفة في التربية الخاصة. وهنا يكمن الفارق بين ما تزودوا من معارف به وبين ما هو مطلوب منهم في الحقل.

أجري البحث لغرض دراسة برامج التأهيل القائمة في الكليات العربية وكيف يُمكن تحسينها بحيث تتناسب مع احتياجات التعليم العربي في البلاد. ويشكل هذا البحث الأول من نوعه الذي يفحص تأهيل المعلمين في التربية الخاصة في الكليات العربية.

عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وعدد أطر التربية الخاصة في ازدياد، عليه، فإن هناك ضرورة في فحص مدى ملاءمة برامج التأهيل في التربية الخاصة وبين احتياجات الحقل في التربية الخاصة، وإلى أي مدى تحقق هذه البرامج أهدافها وتسهم في تطوير جهاز التعليم العربي.

يستعرض هذا المقال موديلات في تأهيل المعلمين ويقترح

موديلا بديلا لتأهيل معلمين عرب في التربية الخاصة على أساس مقابلات مبنية جرت مع معلمين ومسؤولين في إدارة التربية الخاصة العربي. استنتجات المقال هامة بشكل خاص لغرض إعادة التفكير بشأن برامج التأهيل في مجال التربية الخاصة في البلاد.

التربية الخاصة في المجتمع العربي

تم سنّ قانون التربية الخاصة في العام 1988، وقصد به أن يكون نقطة تحول في تقديم خدمات التربية الخاصة لأولاد ذوي احتياجات خاصة (797016، 1999). هدف التربية الخاصة كما وردت في القانون المذكور هو "بناء وتطوير مهارات وقدرات الولد ذي الاحتياجات الخاصة، تصحيح وتحسين أدائه الجسدي والعقلي والنفسي والسلوكي، إكسابه معلومات ومهارات وإكسابه سلوكا مقبولا في المجتمع بهدف التسهيل على دمجهم فيه وفي دورة العمل". التربية الخاصة، حسب تعريف القانون، يشمل "خدمات تدريس وتعليم وعلاج منهجية تقدم بموجب القانون للطفل ذي الاحتياجات الخاصة، بما فيها علاج طبيعي وعلاج بالنطق وبالتشغيل وعلاجات في مجالات مهنية أخرى يتم تحديدها بما فيها خدمات مرافقة، كلها حسب احتياجات الطفل ذي الاحتياجات الخاصة". هذه التعريفات تضع الأساس القانوني لأداء جهاز التربية الخاصة في إسرائيل في السنوات الأخيرة.

التربية الخاصة في المجتمع العربي "وُلد" بعد حوالي عشرين عاما على "ولادته" في الوسط اليهودي، حوالي العام 1975 (71X11، 1998). يشكل الأطفال العرب نحو 25% من مجمل

التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة للدراسة سوية مع التلاميذ الآخرين. اعتقد واضعو القانون أن الدمج سيُفضي إلى ربح عقلي واجتماعي وشخصي للتلميذ وليبنته (AOMNOKI وARHED, 2000). تم إدخال تعديل على قانون التربية الخاصة، تعديل 7، فصل 1د 2002 الذي يعرف حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المندمجين في التعليم العادي بالحصول على إضافة ساعات تعليمية وخدمات خاصة. إضافة إلى ذلك، لجان مدرسية تحدد استحقاق الطفل ليشترك في برنامج الدمج في المدرسة والخدمات الخاصة التي سيحصل عليها (HURON وMANKI, 2003). سن قانون الدمج أزم وزارة المعارف تغيير برنامج الدمج وإجراء تعديلات جذرية: توسيع برنامج الدمج ليشمل مجمل التلاميذ الذين يستحقون ذلك بموجب القانون (ليس كل التلاميذ شملوا في برنامج الدمج الذي سبق القانون) واعتماد "موديل مدمج" لتخصيص موارد الدمج - تحديد مفتاح إحصائي لتخصيص حصص الدمج لمجمل التلاميذ وتخصيص حصص بشكل متغير لقسم من التلاميذ (HURON, 2009).

يعمل برنامج الدمج في الوسط العربي والدرزي والبدوي في صيغته القائمة في جهاز التعليم الرسمي اليهودي. مع هذا، من الأصعب تطبيق البرنامج في هذه القطاعات. ومن الأسباب لذلك النقص الكبير فيها في القوى البشرية في مجالات تتصل بالتعليم الخاص، مثل العلاجات الطبية المكتملة، أخصائيين نفسيين ومستشارين تربويين؛ كذلك هناك نقص في مواد تشخيص ومواد تعليم وتدریس ملائمة للثقافة واللغة العربية (DORON, 2002). بيّنت أبحاث معهد بروكديل أن نسبة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في البلدات العربية تقدّر بـ 9.7% - 8.3%. بينما تقدّر في البلدات اليهودية بـ 7.6% وتبين أيضاً، أن الإبلاغ في الوسط العربي عن أطفال ذوي احتياجات خاصة يتمّ بالأساس لدى دخولهم المدرسة الإعدادية والثانوية وليس في المدرسة الابتدائية، هذا إضافة إلى حصص الدمج المخصصة للوسط العربي أقلّ مما هي للوسط اليهودي (DORON, 2002).

حصل تقدم كبير في السنوات الخمس الأخيرة، وإن كان تدريجياً، في تطبيق قانون الدمج بأيدي وزارة المعارف (HURON, 2009) التي تعمل على تقليص الفجوة بين الوسطين العربي واليهودي في رصد ميزانيات لبرنامج الدمج. هدف وزارة المعارف اليوم هو تقليص عدد التلاميذ في الأطر الخاصة ودمجهم في جهاز التعليم العام (GUMPEL, 1999). في إسرائيل اليوم أكثر من 37000 تلميذ يدرسون في أطر التربية الخاصة إضافة إلى 40000 تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة يدرسون في المدارس العادية (Gumpel & Sharoni, 2007). قسمت وزارة المعارف تلاميذ التربية الخاصة إلى 13 فئة لغرض تحديد

الأطفال في إسرائيل (DORON, 1992, 42)، إلا أن هناك فجوات ملموسة بين التربية الخاصة في المجتمع العربي وبينها في المجتمع اليهودي، هذا على الرغم من أن نسبة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع العربي أعلى منها لدى الأولاد في المجتمع اليهودي (DORON, 2000). مثلاً: نسبة الأطفال مع إعاقات شديدة أعلى كثيراً في المجتمع العربي منها في المجتمع اليهودي، 5.4% و- 3.3% بالنسبة (DORON, 2007).

الحصص المخصصة للوسط العربي أقلّ بكثير عما هو المطلوب، 90% من حصص الملاك للتعليم الخاص مخصصة للتعليم الخاص اليهودي و10% فقط مخصصة للوسط العربي (DORON, 1992, 42). إضافة إلى ذلك، فإن مستوى الخدمات التعليمية ونوعيتها مختلف عنه في الوسط اليهودي. فقد اتضح أن نسبة الأطفال اليهود الذين يتلقون خدمات مختلفة في مجال التربية الخاصة هو أعلى بكثير من ضعفين عنه بين الأطفال العرب (DORON, 2000).

يتضح من تقرير مراقبة الدولة أنه قد "طراً تقدم في جهاز التعليم العربي في السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لا يزال في إطار محدود لا يفي بكامل احتياجات السكان. في الوسط البدوي مثلاً ليست هناك أطر للتربية الخاصة، وهي أطر تنقص في المدارس الإعدادية في الوسط العربي. ومن الواضح أن أطر التربية الخاصة في المدارس العربية العادية في الوسط العربي محدودة وغير كافية" (DORON, 1992, 42). لا يمكن التشخيص الذي كان مقبولاً لفئات الأطفال في التربية الخاصة تشمل: أطفالاً ذوي إعاقة عقلية، أطفالاً ذوي اضطرابات عاطفية، أطفالاً ذوي عسر تعلّم، أطفالاً توحديين وذوي اضطرابات سلوكية، أطفالاً مع إعاقات حسية. واليوم، في أعقاب التشخيصات والوعي في المجتمع العربي فإن أنواع العسر والأطر قد ارتفعت. حسب كتاب الإحصاء السنوي للعام 2010، فإن أنواع الإعاقات أو الاضطرابات اليوم، هي: تأخر في النمو، تأخر في النطق، العسر التعلّمي، اضطراب السلوك، ، تخلف بسيط، تخلف متوسط مركّب، تخلف شديد/عميق، شلل دماغي - إعاقة جسدية شديدة، توحد، اضطراب نفسي، أمراض نادرة، صمم/إعاقة سمعية، عمى - قصور في النظر وأولاد مع ذكاء حدودي. وعليه، فقد تم فتح مدارس جديدة للتربية الخاصة مع تخصصات محددة.

دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في أطر عادية
اتسع في السنوات الأخيرة الوعي لمسألة دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في جهاز التعليم العادي، وهو وعي تجسّد في سن قانون التربية الخاصة في العام 1988 الذي يقضي بحق



تأهيل المعلمين وملاءمتها لمتطلبات مهنية آنية، وضمان مستوى أكاديمي لائق وتعزيز السلك التدريسي في هذه البرامج. لغرض جذب نخبة مرشحين وذوي خلفية أكاديمية متنوعة من المهّم تطوير مناهج جديدة تزيد من التنافس بين مهنة التدريس وبين مهن أخرى وتدفع نحو الامتياز (2006، 176X). برامج التأهيل المقترحة وفق أرياب (2006، 176X). في كليات تأهيل المعلمين تقوم على ثلاثة مبادئ هي:

1. **تطوير شخصية المعلم:** ينبغي أن تؤهل برامج التأهيل المعلم على النقد والتطوير والتكيف لمتطلبات البيئة بما في ذلك تلاميذه والمجتمع الذي يعيش فيه.
 2. **تخصص في مجال التدريس:** على المعلم أن يتخصص في موضوع محدد ليستطيع أن ينقل إلى تلاميذه أسس المعلومات المطلوبة في هذا الموضوع، إذ أن قدرة المعلم وسيطرته في مجال تخصصه تساعده في اختيار أهم المعلومات التي عليه إكسابها لتلاميذه.
 3. **تدريس طرق واستراتيجيات التدريس:** يُطلب من المعلم أن يمتلك طرق تدريس متنوعة وملائمة تساعده على تحويل المواد النظرية إلى تلاميذه في الطريقة الأنجع، بحيث يلائم الطريقة والوسيلة إلى القدرات المختلفة لتلاميذه وطرقهم الخاصة في التعلّم. يكتسب الطالب هذه الاستراتيجيات من خلال تدريبه التطبيقي في المدارس المختلفة ومع مجموعات متنوعة من التلاميذ.
- أهداف تجديد مسارات التأهيل تعكس في تحسين نوعية المعلمين خريجي برامج التأهيل، وملاءمة التأهيل لاتجاهات راهنة في دول متطورة وتعزيز مكانة التأهيل للتدريس في جهاز التعليم العالي في إسرائيل. قسم من الكليات اعتمدت تجديدات وتحديثات في مسار التربية الخاصة (من سن 6 إلى 21)، وقسم كبير من الكليات لم تعتمد بعد برامج تأهيل للتربية الخاصة في سن الروضة (من الولادة حتى سن 6 سنوات).

المسار الجديد يُعطي الطالب فرصة دراسة تخصص ثانٍ إضافة إلى التخصص الرئيسي في التربية الخاصة ويمكنه من الاختيار بين إكسابيتين:

الأولى - الدراسة للقب مزدوج: لقب في التربية الخاصة يضم 26 ساعة أسبوعية على الأقل (مع التخصص بصعوبة متوسطة أو شديدة)، ولقب ثانٍ في موضوع التدريس في جهاز التعليم يضم 26 ساعة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة الابتدائية أو المرحلة ما فوق الابتدائي.

الثاني - الدراسة للقب عام مزدوج الموضوع: الموضوع الأول في التربية الخاصة يضم 26 ساعة أسبوعية على الأقل (تخصص في

استحقاق الدعم المالي لدمج التلميذ الخاص في التعليم العادي (وزارة المعارف والثقافة والرياضة، 1994). على الرغم من أن سياسة وزارة المعارف منعت في البداية من تنسيب قسم من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، وذلك لأنه بموجب وجهة نظر المستشار القضائي للوزارة في حينه، خدمات التربية الخاصة يُفترض أن تقدم من خلال أطر التربية الخاصة فقط (1999، 797X). في الآونة الأخيرة، وفي إطار تطبيق سياسة الدمج، أقيمت مراكز دعم هدفها مساعدة جهاز التعليم على دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في أطر غير خاصة ("ماتيا": مركز دعم تعليمي لوائي) (1999، 797X). أقيمت هذه المراكز لتوفير الخدمات لهؤلاء التلاميذ وتحقيق ثلاث تغييرات أساسية في تزويد الخدمات للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة (71X، 1997) وهي: 1. تسهيل دمج التلميذ في جهاز التعليم العام، 2. تقليص عدد التلاميذ في الأطر الخاصة، 3. أن تشمل الأطر المنفصلة الخاصة مجموعات معرّضة لخطر أكبر ينطوي دمجها في الأطر العادية على إشكالية أكبر.

تطبيق البرنامج بدأ في العام 1995 وتمّ التأكيد على دمج التلميذ ذي الاحتياجات الخاصة في صفوف عادية. أما اليوم فإن التلميذ ذا الاحتياجات الخاصة يحصل على الخدمات في إطار التربية الخاصة أو التعليم العادي (Gumpel & Meadan, 2002).

في العام 1999، حصل أكثر من 35 ألف تلميذ على خدمات في التربية الخاصة، وحصل حوالي 80 ألفاً على خدمات تربية خاصة في الروضات والمدارس العادية (Gumpel & Meadan, 2002). وتبين أن العسر التعلّمي هو الفئة الأكبر بين مجموعة التلاميذ الذين يتلقون خدمات التربية الخاصة، وقد وصلت نسبتهم إلى 38.8% من مجمل متلقي هذه الخدمات. (Gumpel & Meadan, 2002; Sharoni, 2007).

تأهيل معلمين للتربية الخاصة

يشمل برنامج تأهيل معلمين للتربية الخاصة مضامين نظرية في مجالات علم النفس والتربية الخاصة. كما يشمل تأهيلاً عملياً تطبيقياً في المدارس المختلفة. كانت العادة تأهيل معلمين للتربية الخاصة بشكل عام بحيث كان على المتأهل في إطار دراسته النظرية أن يدرس مجموعة مساقات تضم 26 ساعة تخصص في التربية الخاصة بشكل عام. والشقّ التطبيقي الذي يقومون به في السنة الأولى هو مع مجموعات عينية. غالبية برامج تأهيل معلمي التربية الخاصة تؤهل الطالب للعمل مع تلاميذ ذوي احتياجات خاصة في جهاز التعليم من سن 6 - سن 21.

إن أهمية مهنة التعليم توجب تحسين نظام التدريس في برامج

لنقد الإرشاد التربوي. في السنة الثانية، يخوض الطلبة تجربة يوم العمل العملي الأسبوعي في إطار التعليم الخاص. ويتم تنسيب الطلاب في الفصل الأول للتدريب العملي في صفوف التربية الخاصة و صفوف الدمج في مدارس ابتدائية تضم تلاميذ مع عسر تعلمي، إعاقة حسية، وإعاقة عقلية بسيطة. وفي الفصل الثاني، يتدرب الطلاب في إطار للتعليم الخاص ومدمج فيها تلاميذ مع عسر تعلمي وإعاقة حسية وإعاقة عقلية بسيطة في المدارس فوق الابتدائية. في السنة الثالثة ينخرط الطلاب في مدارس التربية الخاصة في صفوف منفردة، أو في صفوف التربية الخاصة في المدارس العادية لتلاميذ مع عسر تعلمي واضطرابات سلوكية وتوحد وإعاقات عقلية حادة. يتمحور الطلاب في هذه السنة بمجموعات خاصة وفق الاختيار (Bennett, Deluca & Bruns, 1997: 1991). (Bursuck, 2002; Bender)

الصورة الطالعة من الحقل تحكي قصة فشل في تأهيل وإعداد المعلمين للعمل الفاعل مع مجموعات مختلفة في التربية الخاصة. تتجسد هذه المصاعب أحيانا في بروفيل مركب للتلاميذ في التربية الخاصة يعانون من عدة إعاقات في الوقت ذاته. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة فتح مدارس للتعليم الخاص مع تخصصات مختلفة في المجتمع العربي (لتلاميذ توحيدين، عسر تعلمي، مكفوفين، صم، تخلف بسيط، تخلف متوسط، روضات علاجية). ولا يتناسب هذا التطور مع بروفيل المعلم الجديد في التربية الخاصة ولا برنامج التأهيل العام المعتمد حتى الآن.

يشهد جهاز التعليم في إسرائيل، أسوة بما هو حاصل في بلدان كثيرة في أنحاء العالم، سيرورات تغيير شاملة أبرزها هو دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في جهاز التعليم العام. إن أحد أهم العوامل لنجاح اتجاه الدمج هو مؤهلات ومهارات المعلمين العاملين يوما فيوما في التدريس في الصفوف (Bennett, Deluca & Bruns, 1997: 1991). (Bursuck, 2002; Bender)

التغيير في المؤسسات التعليمية جراء دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الصف العادي يوجب تغييرا موازيا في برنامج تأهيل المدرسين. والتغيير ينبغي ألا يكون في مبنى التأهيل وإنما في مضمونه أيضا، بالنسبة لبرنامج التأهيل للتدريس في المدرسة العادية وبرنامج التأهيل للتدريس في أطر تدريسية خاصة (Bennett, Deluca & Bruns, 1997: 1991).

إن هدف البحث هنا هو دراسة عن كُتب للصعوبات التي تواجه المعلم العربي للتربية الخاصة وسيرورة التأهيل التي مرّ بها خلال تعليمه، واقتراح موديل تأهيل بديل يتمحور في عسر واحد أو عسرَين متقاربين بما يستجيب لاحتياجات حقل التعليم الخاص. أسئلة البحث:

صعوبات متوسطة أو شديدة)، وموضوع ثان مؤلف من وحدات متعددة المجالات في واحدة من إمكانيتين: وحدتان من منهجين يضم 15 ساعة أسبوعية في كل وحدة أو ثلاث وحدات من المناهج تضم 10 ساعات أسبوعية لكل وحدة.

تأهيل معلمي التربية الخاصة العرب في البلاد

عدد الكليات العربية للتربية التي تؤهل معلمين للتربية الخاصة راهنا هي ثلاث كليات وهي: القاسمي، كلية سخنين والكلية العربية في حيفا، إضافة إلى المعهد الأكاديمي العربي لتأهيل المعلمين والحاضنات العرب الذي يُعتبر قسم من كلية بيت بيرل.

كذلك، في كلية التربية على أسم دافيد يلين مسار تدريس للتربية الخاصة الذي يمنح المتعلمين فيه لقباً وشهادة تدريس في المجتمع العربي، وكليتان تشتملان على مسار للبدو يؤهل معلمين مع تخصص في التربية الخاصة، وهما كلية "أحفا" والكلية على أسم "كي".

هناك ارتفاع في عدد الطلبة الذين يدرسون للقب في التربية الخاصة. لقد كان عدد الطلبة العرب في العام 97-98 في مؤسسات تأهيل المعلمين لتخصص التربية الخاصة إلى 165 طالبا مقابل 613 طالبا عربيا في العام 2002-2003 (7 לשכה מרכזית לסטטיסטיקה, 2002-2003).

غالبية الكليات العربية لا تزال تؤهل معلمين للتربية الخاصة بشكل عام بحيث يدرس الطالب في إطار تعليمه النظري مجموعة مساقات تضم 26 ساعة موضوعها التربية الخاصة. حيث يتعلم الطالب مساقات نظرية عامة مثل الإعاقة العقلية ومدخل إلى التربية الخاصة تدريس القراءة والتدريب التطبيقي الذي يبدأ في السنة الأولى في المدارس العادية مع مجموعات تلاميذ عاديين وفي السنة الثانية مع تلاميذ مدموجين في الصفوف العادية وفي السنة الثالثة مع تلاميذ التربية الخاصة وهم على الغالب ذوو تخلف بدرجات متفاوتة.

الكلية العربية في حيفا هي الكلية الوحيدة من بين الكليات العربية التي تؤهل معلمين للتعليم الخاص في سن الروضة. كذلك فإن المعهد العربي في بيت بيرل برز في تجديد المسار ويقترح على طلابه المتخصصين في التربية الخاصة إمكانيتين للاختيار: إمكانية أ، تعليم عام بصيغة لقب المزدوج "لقب" B.E.d تربية خاصة لسن الروضة. وإمكانية ب، تعليم عام بصيغة اللقب المزدوج "لقب" B.E.d وتربية خاصة في سن (6-21) وتعليم عام. ويشمل التأهيل التطبيقي: في السنة الأولى، يخصص الطلبة السنة الأولى لمعرفة أطر التربية الخاصة بواسطة جولات و لقاءات مع معلمات الروضة ومعلمين. والهدف هو مواجهة المتأهلين مع الحقل بشكل مدروس وتوفير فرصة لهم



١. أي صعوبات يصادفها المعلم في الحقل؟
٢. هل توقعات المعلمين من الدراسة في الكلية تحققت وأياً لم تتحقق؟
٣. أي مواضيع من المهم، حسب رأي المعلمين، أن يحصلوا على تأهيل فيها؟

منهجية البحث مجموعة البحث:

شارك في البحث 30 معلماً عربياً من 30 مدرسة مختلفة. الغالبية من المعلمين اللاتي يدرسن في صفوف تربية خاصة في مدارس عادية، والباقي يدرسون في صفوف للتربية الخاصة. الأقدمية في التدريس تراوحت بين سنتين و15 سنة. غالبيتهم أنهوا دراستهم في كلية لتأهيل المعلمين في مسار التعليم الخاص. كما شارك في البحث 3 مديرون لمدارس للتعليم الخاص مع استثناءات مختلفة. تراوحت الأقدمية في الإدارة بين 4 سنوات و10 سنوات.

سيورة البحث

غالبية المشاركين أعربوا عن استعدادهم للمشاركة بعد أن شرحنا لهم أهداف البحث. جرت المقابلات معهم بعد يوم العمل. استغرقت كل مقابلة بين 15-20 دقيقة. أما المديرون فقد تمت مقابلتهم هاتفياً.

أداة البحث:

كانت المقابلات نصف مبنية، سُئل المستجوبون خاصة المعلمون أسئلة حول عملهم في المدرسة، تمحورت الأسئلة الأساسية حول: الصعوبات التي تطالهم في الحقل، تطبيق المادة التي درسوها ومواضيع من المهم حسب رأيهم أن يحصلوا فيها على تأهيل. الأسئلة الأساسية التي سُئلت لمديري المدارس هي: الصعوبات التي يواجهها المعلمون عندهم في المدارس ومواضيع هامة من المهم حسب رأيهم أن يحصلوا فيها على تأهيل.

نتائج:

في موضوع الصعوبات في الحقل سُئل المعلمون سؤال: ما هي الصعوبات التي تواجهونها في الحقل، أشار غالبية المجيبين إلى المشاكل التي يواجهونها بصفتهم معلمين لصفوف التربية الخاصة في المدارس العادية وعدم تعاون بين المدرسين وبين زملائهم الذين يدرسون في الصف ذاته. وأشار غالبيتهم إلى الصعوبات النابعة من مشاكل سلوكية لدى التلاميذ. قسم من المشاركين في البحث أشاروا إلى التأهيل المهني الذي

حصلوا عليه في الكلية التي لم تكشفهم إلى مجموعات مختلفة في التربية الخاصة مثل العمل مع تلاميذ مع تأخر لغوي أو إعاقة سمعية أو مع تأخر في النمو، الأمر الذي يؤثر على نوعية التدريس في عملهم مع تلاميذ ذوي احتياجات خاصة. إضافة إلى ذلك، أشارت معظم المعلمات إلى عدم التعمق في مجالات عينية في التربية الخاصة وعدم الحصول على تأهيل في مواجهة مشاكل مختلفة ومتنوعة وملاءمة طريقة التدريس لنوع العسر الذي يعاني منه التلميذ.

طرح المديرون ملاحظات تجاه سيورة التأهيل التي يحصل عليها المعلمون في الكليات وبالأساس في موضوع العمل مع تلاميذ يعانون من توحّد أو يعانون من مشاكل في النمو أو تأخر في اللغة أو السمع. أشار المديرون إلى أن مدرسيهم انكشفوا لمجموعات مثل التلاميذ التوحّدين أو متأخري النمو في بداية عملهم في الحقل. أشاروا إلى خطة العمل التي تختلف عن التأهيل الذي حصل عليه المدرسون في الكلية. وقال أحد المديرين: "كان من الصعب عليهم أن يعملوا مع صف كان فيه تلاميذ مع إعاقات متنوعة وكان عليهم أن يلائموا لكل تلميذ برنامج عمل خاص به، هناك تلاميذ توحّديون لكن كل تلميذ كهذا يختلف عن الآخر، أبدأ معهم من نقطة الصفر".

وقال المدير نفسه "لقد سمع المعلمون كلمة تلميذ توحّد أثناء دراستهم في الكلية لكنهم لم يعرفوا ماذا يعني تلميذ يعاني من توحّد".

أشارت إحدى المديرات إلى أن المعلمين الجدد أصيبوا بصدمة في بداية عملهم مع تلاميذ التربية الخاصة في سن الروضة، وقالت: "إحدى المدرسات الجديديات أكثر من الشكوى في بداية عملها من متطلبات عملها في الروضة التي درستها وقالت أنه عالماً آخر مما تعلمته".

في موضوع التوقعات من التعليم سُئل المشاركون سؤالاً: الأول، هل كان لديك بعد التعليم توقعات تحققت؟ والثاني، هل كان لديك بعد التعليم توقعات لم تتحقق؟ في إطار التوقعات التي تحققت أشار قسم من المشاركين إلى أن قسماً من المواضيع التي درسوها ساعدتهم في العمل مع التلاميذ خاصة تطوير خطة تعليم شخصية وتطوير وسائل مساعدة وإيضاح. إضافة إلى ذلك، عقّبوا على المواد النظرية التي درسوها في الكلية خاصة النظريات التي طوّرت معارفهم.

نسبة قليلة من المشاركين في البحث أشار إلى أن المواد التي درسوها والتدريب العملي في الكلية ساعدتهم بشكل كبير خاصة مع تلاميذ مع عسر تعليمي لأن أساس تأهيلهم كان مع تلاميذ لديهم عسر تعليمي وأن تطبيقاتهم كانت مع تلاميذ كهؤلاء. إحدى المعلمات قالت "دائماً أعود إلى المساقات التي درستها في الكلية لأنّك استراتيجيات تعلمتها لأستطيع التطبيق

إن (Diamond, Hestenes & O'Connor, 1994, Wall, 2000). إن عدم تأهيل المعلمين في الروضات للتعليم الخاص لا يتفق مع التطور الذي طرأ في جهاز التربية الخاصة في السنوات الأخيرة وفتح روضات علاجية تضم تلاميذ مع مشاكل متنوعة.

بالنسبة للتوقعات بعد إنهاء التأهيل، نسبة ضئيلة أشارت إلى المساعدة التي وفرتها المساقات التي تعلموها وإلى التأهيل الذي حصلوا عليه في الكلية لأنه في هذه الحالة عمل هؤلاء المعلمون مع المجموعة ذاتها من التلاميذ التي تدرّبوا على العمل معهم في فترة التأهيل العملي ولذلك فإن توقعاتهم قد تحققت.

نتيجة إضافية ينبغي تحديد موقف منها هي التوقعات التي لم تتحقق، نتيجة تناول مباشرة مضامين التأهيل وتتصل بالشعور بانعدام التأهيل الكافي في علاج المشاكل السلوكية. وهي نتيجة تتأكد في ضوء بحث جال (71, 2001) التي بحثت وجهات نظر المرشدين التربويين في موضوع وظيفتهم في تأهيل معلمي المستقبل بما يخص مشاكل السلوك. يتضح من بحثها أن موضوع مواجهة المشاكل السلوكية هو إحدى المواضيع التي تقلق معلمي المستقبل والمعلمين القدامى على السواء. هذا على الرغم من أنه في بحث غبيش وفريدمان (1971) يتبين أن المعلمين في التربية الخاصة الذين يفهمون المشاكل السلوكية كجزء لا يتجزأ من الوظيفة مقابل معلمي التعليم العادي الذين يفهمون المشاكل السلوكية كمسألة في تحقيق توقعاتهم بالنجاح في العمل (تربية صف وتحقيق إنجازات).

تحدث المعلمون عن الشعور بالإحباط من عدم قدرتهم على العمل مع تلاميذ مع إعاقات مركبة لم يعملوا معهم من قبل. والإحباط هو أحد المسببات لتآكل قابلية المعلم. في حال طرأت فجوة بين تطلع وتوقعات الشخص وبين الواقع في غرفة الصف، فقد تتناهب مشاعر سلبية من الإحباط والتعب وتآكل قابليته. المعلم الذي تأكلت قابليته يُمكن أن يشعر بأنه غير قادر على إعطاء تلاميذه وأنه أقل نجاعة في مساعدتهم على التعلم، وقد يشعر بأن أداءه الشخصي غير كاف وأنه أقل تماثلاً مع تلاميذه (Byrne, 1994). سيميل إلى التقليل في إعطاء التعزيزات، وسيكون مقلداً في الموافقة مع أفكار تلاميذه وفي الانتباه إليهم (Capel, 1987). فلا يتيح العمل مع التلاميذ في حالة كهذه إيجاد معنى أو فرصة لتحقيق الذات (إن كان في المستوى الشخصي أو المستوى المهني).

النتائج بالنسبة للمواضيع التي أراد المعلمون أن يدرسوها وأن يحصلوا فيها على تأهيل تبيّن أن الحاجة إلى استكمالات لاستكمال المعرفة التي تنقصهم من فترة الدراسة في الكلية، عدم التلاؤم بين النظرية وبين التطبيق. أراد المعلمون مساقات

نظرية في مواضيع معينة وأرادوا أن يتدربوا عملياً مع مجموعات درسوا عنها. يتأكد هذا المعطى في ضوء بحث فحص مواقف طلبة كلية بيت بيرل درسوا في مسار التربية الخاصة تجاه العمل في التعليم الخاص ومواقف وآراء في سيرورة التأهيل. اتضح أن المشاركين أشاروا إلى عدم رضاهم عن مدى التناسب بين النظرية والتطبيق. ويُمكن أن عدم الرضا هذا مصدره أن كل ما يتم تعليمه في برنامج التأهيل ينبغي أن يوجّه إلى التطبيق (Kovach, 2003).

تشير النتائج إلى وجود حاجة إلى استكمالات وتأهيل في عدد من مجالات المعرفة. أشارت النتائج إلى أن المعلمين اعتبروا أنفسهم ذوي مؤهلات وقدرات في مواضيع متعلقة بالوسائل المساعدة وبناء خطة عمل. من ناحية ثانية، اعتبروا أنفسهم ذوي مؤهلات أقل في مجال العمل مع تلاميذ ذوي احتياجات خاصة والعمل مع أهلهم والعمل الجماعي ضمن طاقم.

في إجابات المعلمين والمديرين تم التعرف على احتياجات في عدد من المجالات الإضافية مثل توسيع المعرفة النظرية في أنواع من الإعاقات، مزيد من المعرفة في طرق العمل ومواجهة احتياجات التلاميذ (تلاميذ مع إعاقة حسية وتوحد...). وطبيعي أن يُشير المعلمون إلى النقص لديهم في تعليم اللغة العربية والحساب، وهو ما يعزز اقتراح رجالات تربية ومسؤولين تربويين في بحث ذياب ودعبول (71, 2001) بالنسبة لملاءمة برنامج التأهيل في التربية الخاصة لاحتياجات الحقل وتعميق المعرفة باللغة العربية من ناحية القراءة والكتابة والقواعد.

تدلنا النتائج على أحوال المعلمين العربي في جهاز التعليم. هؤلاء المعلمون الذين يواجهون صعوبات عدة تتصل بالتأهيل الذي حصلوا عليه في الكليات إضافة إلى عدم الرضا والشعور بالإحباط في عملهم. على الرغم من ذلك يواصل هؤلاء المعلمون عملهم في جهاز التعليم العربي. وهذه النتيجة تعزز ما جاء في بحث ذياب وميعاري (2009) الذي فحص دوافع اختيار الطلبة العرب الدراسة في كلية إعداد المعلمين ووجد أن 75% من الطلبة يختارون الكلية لأنه ليس لديهم أي خيار آخر، وهذا ما يخفف من مستوى مواجهة المعلمين في التربية الخاصة مع تلاميذ ذوي احتياجات خاصة ويقلل من جاهزيتهم.

إن النتيجة النهائية للتأهيل هي المساعدة التي تتوفر لمجموعات التلاميذ المختلفة وخاصة مجموعة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يضعون أمامنا تحديات إضافية على تلك التي يضعها التلاميذ العاديون. فالمعلم في التربية الخاصة يعتبر نفسه قادراً وملزماً بالاستجابة إلى كل احتياجاتهم - احتياجات تدريسية وفيزيائية واجتماعية وعائلية (Kovach, 2000). من أجل العمل مع تلاميذ ذوي احتياجات

وبين الواقع المتغيّر. في إطار القيود القائمة المتصلة بعدد الحصص في كل واحد من البرامج واستجابة لمطالب وزارة المعارف، هناك حاجة لزيادة حصة المساقات النظرية العينية لفئات التربية الخاصة ذات الانتشار الأقل مثل الإعاقة الحسية والتوحد ومساقات تتصل بمشاكل السلوك وإشراك الأهالي والعمل ضمن طاقم ودمج تلاميذ ذوي احتياجات خاصة. أجرى أنجليديس وشركاؤه (Angelides et al., 2006)، بحثاً شاملاً فحوصاً فيه طريقة تعامل مؤسسات تأهيل المعلمين مع تحدي الدمج. وقد وجدوا أن مصطلح "التعليم الشمولي" (inclusive education) غير موجود بتاتا في الجدول الدراسي (سילابوس) في مؤسسات التأهيل في حين أن مصطلح "التعليم الخاص" (special education) يظهر بحضور كبير في جميعها (شالان، 2010). لم تستعد الكليات حتى الآن كما يجب لكل مسألة دمج تلاميذ ذوي احتياجات خاصة في التعليم العادي. من أجل تطبيق سياسة الدمج، على المعلمين أن يعتمدوا طرق تدريس بديلة ومتنوعة وأدوات مناسبة.

على برامج تأهيل المعلمين للتعليم الخاص أن توفّر المعرفة ومهارات التنفيذ التي تسمح لمعلمي المستقبل ولأولئك الذين يدرسون أن يكونوا مشاركين فعالين في سيرونة بناء متجددة لخطة التعليم وطرق التدريس المتغيرة (Πηλιου-Πηλιου، 1993).

حسب النتائج هناك حاجة إلى تخصصات: حاجة إلى تأهيل مدرسين للعمل مع تلاميذ في التربية الخاصة في سن صفر - 6، وحاجة إلى تأهيل مدرّسي التربية الخاصة للعمل في صفوف الدمج في المدارس العادية، حاجة لتأهيل مدرسين للعمل مع تلاميذ التربية الخاصة ذوي إعاقات مركّبة. إن فتح مدارس للتعليم الخاص متخصصة في مواضيع مثل العسر التعليمي أو التوحّد تلزم بإجراء تغييرات في برامج التأهيل. الموديل البديل الذي نقترحه يقوم على أساس التخصصات في التربية الخاصة وعلى اختيار الطالب في سنته الثانية تخصص عيني أو تخصصين متقاربين في التربية الخاصة من شأنهما أن يساعداه في عمله بعد إنهاء دراسته.

لنتائج هذا البحث معاني تطبيقية تتصل بتأهيل معلمين في التربية الخاصة. تثير النتائج أسئلة وأفكاراً كثيرة فيما يتعلق بتأهيل المعلمين في التربية الخاصة خاصة في واقع متغير وفي ضوء الوظيفة المتغيرة للمعلم في التعليم الخاص. من المهم فحص الطرق والمضامين والتدريب العملي كما هي قائمة في برامج التأهيل وإدخال تغييرات فورية في التأهيل، العملي والنظري. من المهم إجراء بحث تقييمي يتقصى أداء الخريجين العرب في الحقل. كذلك، فإن على مديري المدارس مسؤولية تطوير معلمهم وتمكينهم في احتواء المعلمين الجدد في

خاصة. هناك حاجة إلى الإيمان بقدرتنا كمعلمين للتأثير على الآخرين واعتبار أنفسنا ذوي أهمية بالنسبة لهؤلاء التلاميذ. والهدف النهائي هو تحويل المعلم إلى شخصية هامة في حياة الطالب. إن ارتفاع مستوى وعي المعلمين بالنسبة إلى إمكانيات تأثيرهم على تلاميذهم ومدى كونهم شخصيات هامة بالنسبة للتلاميذ (Tatar, 1998a) من شأنه أن يساعدهم على إيجاد معاني في وظائفهم على الرغم من عملهم في بيئة مشحونة مع الكثير من الصعوبات وأن يجيبوا على احتياجات التلاميذ.

إن جودة التدريس وطبيعة العلاقات في مدرسة التربية الخاصة هي شروط ضرورية لتطوير التلاميذ الذين يعانون من إعاقات مختلفة من أجل تعزيز قدرات وطاقات هؤلاء التلاميذ. إن ملاءمة خطة تربوية لكل طالب في التربية الخاصة مع مراعاة إعاقته ومصاعبه، هي تحد للمعلم المهني ذي خبرة سنوات طويلة. المهمة صعبة جدا عندما يكون الحديث بشأن معلمين جدد عديمي التجربة أنهوا تأهيلهم للتو.

إن برامج التأهيل القائمة في مجال التربية الخاصة لا تستجيب لاحتياجات المعلم الجديد في جهاز التعليم. غالبية المعلمين تأهلوا ضمن مسار تأهيل عام للتربية الخاصة شمل التأهيل النظري وتدريبات عملية انكشفتها من خلالها لمدارس عادية ومدارس تربية خاصة (غالبا لمدارس يدرس فيها تلاميذ مع إعاقات عقلية). يتضح من بحثنا هذا أن غالبية المعلمين أشاروا إلى صعوبات وإلى تأهيلهم المختلف عما يواجهونه في الحقل المهني الذي انكشفتوا إليه، وهو أمر نابع من عدم كسبهم إلى غالبية أطر التربية الخاصة وعدم تخصصهم في مجموعات محددة من التلاميذ في إطار مسار التأهيل. شعر المعلمون بالمعرفة والتطبيقات العملية التي تنقصهم. ففي تأهيلهم لم يتعلموا من ناحية نظرية عن كل أنواع الإعاقات الموجودة في مجال التربية الخاصة، وانكشفتوا لمصطلحات أو لمجموعات مختلفة فقط خلال العمل. إضافة إلى ذلك فقد تعلموا مصطلحات معينة ومساقات تتصل بمجموعات معينة في التربية الخاصة مثل C.P. والتوحد. أي، أنهم لم ينكشفتوا إلى هذه المجموعات خلال تأهيلهم. عدم الرضا عن برنامج التأهيل مصدره الاعتقاد أن كل ما يتم تعلمه في إطار برنامج التأهيل ينبغي أن يكون موجها إلى التطبيقات.

بناء عليه، ينبغي اقتراح موديل بديل يتضمن في داخله بشكل تكاملي النظرية والحقل. ومن شأن ذلك أن يزيد من فاعلية التأهيل القائم على أساس الحقل المركب والذي يزيد من جاهزية المعلم الحديث العهد وتقلل من مدى الصدمة الأولى لديه مقابل مجموعات التلاميذ في التربية الخاصة. الموديل المقترح هو ملاءمة بين التأهيل في التربية الخاصة



الحقل. وي طرح بحثنا أيضا، الحاجة إلى استكمالات معلمين. وهنا، ينبغي أن تُفحص من جديد كل التوجه غير المفحوصة المعمول بها في مجال الاستكمالات وتشجيع معلمين بل وأحيانا إلزامهم بالاستكمال وفق احتياجات المعلمين والمدرسة. وفي مستوى الكليات، من المهم فحص برنامج التعليم المتصلة باحتياجات الحقل. فحس ما إذا كان المحاضرون المختصون مُدرّكين لأنواع المعارف والمهارات المطلوبة لمواجهة المهام التي على طلبة التربية أن يواجهوها كمدرسين. من المهم أن يكون المحاضرين على علاقة لعملية التأهيل وألا يتمحورا في تدريس المضامين فقط.

وللمرشدین التربويين أيضا وظيفة مركزية و متميزة. فهو حلقة الوصل بين نظرية التدريس وبين عملية التدريس. عليه مسؤولية بناء وتصميم الشخصية المهنية للمعلم. عليه التطلع إلى إطلاق سيرورات تغيير لإنتاج جهاز تأهيل أفضل وأكثر نجاعة ينتج في نهاية المطاف معلمين "آخرين" يملكون تعددية معرفية.

ביבליוגרפיה

אבו עסבה, ח' (2007). **החינוך הערבי בישראל, דילמות של מיעוט לאומי**. ירושלים: מכון פלורסהיימר.

אבישר, ג' ואלמוג, א' (2003). **הכשרת מורים במציאות של שילוב: מאין באנו ולאן אנו הולכים? סוגיות בחינוך מיוחד ובשיקום**, 18, 2, 5-18.

אדלן-סמית, פ', פרטר, מ' וסילאן, ו' (1993). **קשיים ובעיות בהכשרת מורים לחינוך הרגיל ולחינוך המיוחד. סוגיות בחינוך המיוחד**, 8, 1, 7-16.

אומנסקי, ת' וארהרד, ר' (2000). **מיקומו של היועץ החינוכי בשילוב תלמידים בעלי צרכים מיוחדים בחינוך הרגיל. הייעוץ החינוכי**, כרך ט', 70-87.

איגל, כ' (1997). **השפעת יישום מדיניות חוק החינוך המיוחד על שיעור ההפניות לוועדות ההשמה ועל סוג ההשמה במערכת החינוך**. עבודת תזה, האוניברסיטה העברית בירושלים.

אריאב, ת' (2006). **החלטת המועצה להשכלה גבוהה מיום 21 בנובמבר 2006 בנושא "מתווים מנחים להכשרה להוראה במוסדות להשכלה גבוהה בישראל"-דוח ועדת אריאב**. ירושלים: המועצה להשכלה גבוהה.

גביש, ב' ופרידמן, י' (2000). **פערים בתפיסת התפקיד של מורים והקשרם לחוויית הלחץ בהוראה. עיונים במינהל ובארגון החינוך**, 24, 27-56.

גומפל, ת' (1999). **החינוך המיוחד בישראל לקראת שנות 2000: מאין באנו ולאן אנו חותרים. סוגיות בחינוך מיוחד ובשיקום**, 14, 2, 71-82.

גל, ג' (2001). **תפיסות מדריכים פדגוגיים לגבי תפקידם בהכשרת פרחי הוראה להתמודדות עם בעיות התנהגות, חיבור לשם קבלת תואר דוקטור לפילוסופיה**. ירושלים: האוניברסיטה העברית.

דו"ח מבקרת המדינה. (1992). **התמודדות מערכת החינוך עם ילדים בעלי צרכים מיוחדים**. מס' 42, 298-308, ירושלים.

דו"ח מבקר המדינה. (2002). **שילוב תלמידים בעלי צרכים מיוחדים בחינוך הרגיל**. מס' 52 ב, עמ' 224.

דיאב, ח' ומיעארי, מ' (2009). **מניעים לבחירת הסטודנטים הערבים ללמוד במכללה להכשרת מורים וההשלכות על התפתחות יכולתיהם המקצועית**. **אלכרמה**, 6, 90-128.

דיאב, ח' ודעבול, ד' (2011). **הערכת אנשי חינוך בשדה את תפקוד המורים הערבים בוגרי המכללה האקדמית לחינוך ע"ש דוד ילין: השלכות על תוכנית ההכשרה במעגלי חינוך**, 1, 213-228.

האן-מרקוביץ, ג' (1993). **ילד מה הוא צריך**. תל-אביב: אחיאסף.

הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (2010). **שנתון סטטיסטי לישראל**, תלמידים עם צרכים מיוחדים בחינוך יסודי לפי סוג לקות. עמ' 386.

מכללת בית ברל. (2009). **ידיעון המכון האקדמי להכשרת מורים ערבים**. מסלול חינוך מיוחד. עמ' 184-190.

וורגן, י' (2009). **יישום "חוק השילוב" בשנת הלימודים תש"ע**. ירושלים: הכנסת- מרכז המחקר והמידע.

וייזל, א', תלחמי, א' וכבהה, ו' (2000). **הערכת הצרכים של תלמידים במערכת החינוך המיוחד במגזר הערבי - נקודות המבט של מנהלי בתי ספר, מורים, בעלי מקצועות טיפוליים והורים**. שפרעם: אגודת הגליל.

Gumpel, T. & Meadan, H. (2002). Special education in Israel. *Teaching Exceptional Children*, 34,5, 16-20.

Pines, A. (1993). Burnout: An existential perspective. In W. B. Schaufeli, C. Maslach & T. Marek (Eds.), *Professional burnout: Recent developments in theory and research* (pp. 33-51). Washington D. C.: Taylor & Francis.

Tatar, M. (1998a). Teachers as significant others: Gender differences in secondary school pupils' perceptions. *British Journal of Educational Psychology*, 68, 217-227.

Wall, S. M. (2000). Inclusion of infants, toddlers and preschoolers with disabilities. In M. A. Winzer & K. Mazurek (Eds) *Special Education in 21 Century: Issues of Inclusion and Reform*. Washington, D C.: Gallaudet University Press.

חאיק, ע' (1998). מערכת החינוך הערבית לקראת שילובו של הילד מהחינוך המיוחד. בתוך אבו עסבה, ח' (עורך) **ילדים ובני נוער ערבים בישראל** (עמ' 67-74). ירושלים: המועצה הלאומית לשלום הילד.

משרד החינוך, חוזר מנכ"ל (2003). **תוכנית השילוב במסגרת החינוך הרגיל בנוגע לטיפול בתלמידים**. ירושלים: משרד החינוך והתרבות.

משרד החינוך. (1994). **תכנית האב ליישום חוק החינוך המיוחד**. ירושלים: משרד החינוך.

נאון, ד', מורגנשטיין, ב', שמיעל, מ' וריבליס, ג' (2000). **ילדים עם צרכים מיוחדים: הערכת צרכים וכיסויים על ידי השירותים**. ירושלים: ג'וינט, מכון ברוקדייל.

קרן, מ' (2002). הפרעת קשב וריכוז בגיל הרך. בתוך: מנור, א' וטיאנו, ש' (עורכים), **לחיות עם הפרעת קשב וריכוז (עמ' 75-88)**. תל אביב: דיונון.

שכטמן, צ' (1991). שינוי עמדות של מורים בחינוך הרגיל כלפי שילוב החרגי במסגרות רגילות: ממצאים אמפיריים ותכניות התערבות. דפים, 13, 54-59.

שני, מ' (2010). לקראת תפיסה אקולוגית של שילוב. בתוך: מגולין, א' (עורכת) **מעבר לנהר, נתיב הכשרה רב מסלולי, הכשרת מורים כרב שיח**. תירוש: מכון מופת ומכללת לוינסקי לחינוך.

Angelides, P., Stylianou, T. & Gibbs, P. (2006). Preparing teachers for inclusive education in Cyprus. *Teaching and Teacher Education*, 22,513-522.

Bennett, T., Deluca, D. & Bruns, D. (1997). Putting inclusion into practice: Perspectives of Teachers and parents. *Exceptional Children*, 64,115-131.

Buysse, V. & Bailey, D. B. (1993). Behavioral and developmental outcomes in young children with disabilities in integrated and segregated settings: a review of comparative studies. *Journal of Special Education*, 26, 434-461.

Byrne, B. M. (1994). Burnout: Testing for the validity, and invariance of causal structure across elementary, intermediate and secondary teachers. *American Educational Research Journal*, 31(3), 645-673.

Capel, S. A. (1987). The incidence of and influences on stress and burnout in secondary school teachers. *British Journal of Educational Psychology*, 57, 279-288.

Diamond, K. E., Hestenes, L. L., & O'Connor, C. E. (1994). Integrating young children with disabilities in preschool: Problems and promise. *Young Children*, 49,68-75.

Friend, M. & Bursuck, W. D. (2002). *Including students with special needs: A practical guide for classroom Teachers*. Boston, MA: Aeklyn & Bacon.

Gumpel, T. & Sharoni, V. (2007). Current Best Practices in Learning Disabilities In Israel. *Learning Disabilities Research & Practice*, 22,3, 202-209.

مقالات

مسيرة الإنتاج الأدبي المحلي وواقع القراءة

د. حبيب بولس

مقدمة:

هل هنالك أزمة قراءة محلية؟

سؤال يستمد شرعيته من عدم رواج الكتاب المحلي اليوم كما يجب، إنه السؤال الساخن الذي يُطرح دائماً في كل ندوة حول أدبنا المحلي أو في كل حديث يدور بين الأدباء حول انتشار كتابنا المحلي الذي يلقي الجهد الكبير كي ينتشر ويوزع مادياً ومعنوياً.

وسؤال آخر ينبع من خاصرة هذا السؤال، هل الأزمة أزمة محلية خاصة؟ أم إنها أزمة عربية عامة؟!

كي نجيب عن هذين السؤالين بجديّة وموضوعية، علينا أن نفحص عدداً من الأمور المهمة، وذلك لأن الكتاب، أي كتاب، لا يقف في الساحة لوحده اليوم، بل هناك عدد من الأشياء تتحداه وتتنافس معه وتحاول أن تقلل من دوره، وهذه الأشياء ليست أقل قيمة من الكتاب. كما أن هناك عدداً من الجهات التي يجب أن نرى إليها لما لها من علاقة مع الكتاب مهما كان نوعه.

من السهل جداً لدى طرح هذا السؤال على الكاتب أن يجيب بـ"نعم، هنالك أزمة قراءة". وبمثل هذه الإجابة السريعة يرفع الكاتب المسؤولية عنه ليلقيها على القارئ، ولكن هذه الإجابة لا تقنع القارئ كما أنها لا تقنع أحداً إذا لم تكن مدعومة بالإثباتات والبراهين. ولعلّ الكاتب يملك منها بعضها. فحين يحدثك مثلاً عن هذه الأزمة، يقول: "أنا أطبع خمسمائة نسخة من كتابي فلا أبيع منه سوى العدد اليسير، أليس هذا كافياً للتدليل على وجود

هذه الأزمة اللعينة". ومن الطبيعي، وهو يجيب عن هذا السؤال، أن ينسى أو يتناسى الحديث عن مستوى الكتاب الذي طبعه أو حاول نشره. وهل يستحق هذا الكتاب اهتمام القارئ؟ وهل فيه ما يجذبه فيدفعه إلى التفتيش عنه على رفوف المكتبات. وإذا تركنا الكاتب يدافع عن كتابه، وهذا حقّه خاصة في غياب حركة نقدية، وحاولنا بدورنا التصدي لهذه الإشكالية، نقول بكل موضوعية ومسؤولية ومساوية في آن معاً: نعم هنالك أزمة قراءة عندنا، ولكنها ليست أزمة خاصة محلية بل هي أزمة عربية عامة. ولإثبات ذلك عربياً، لا نحتاج إلى بذل جهد كثير أو القيام بإحصائيات رياضية نسبية، بل يكفينا ما نسمعه أو ما يصل إلينا عبر الصحف العربية من مرارة تنبع من أكبر كتابنا وشعرائنا في العالم العربي حين يتحدثون عن هذه الأزمة. فعالم عربي تعدادده يفوق الثلاثمائة مليون نسمة لا يطبع فيه لكاتب أو لشاعر معروف أكثر من عشرة آلاف نسخة، هذا في أحسن الأحوال، إذن كيف سيكون بخير؟! وحين يقارن الأديب العربي بينه وبين الوضع في العالم الغربي تزداد المشكلة حدّة ومسؤولية ويطالعا التساؤل، هل نحن شعب لا يعرف قيمة القراءة؟! أو، هل نحن أقلّ شأنًا ككتاب وكمدعين؟ أو هل نحن شعب يرفض الثقافة والتفكير؟! الإجابة عن ذلك هي، لا العكس هو الصحيح. فنحن شعب عريق له أصوله وجذوره وأصالته المعرفية الثقافية العلمية. وهذه جميعها تضرب عميقاً في رحم التاريخ ولكن، المسألة ليست كذلك. المشكلة تكمن اليوم في أسباب كثيرة متشعبة ذات تشظيات وتنوعات كثيرة تطل

الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وليس هنا مجال الحديث عن مأساة العالم العربي ولا عما يعانيه الكاتب العربي. ولكن، إذا كان العالم العربي يعاني من أزمة كهذه، هل يجب أن تنسحب هذه الأزمة علينا، أيضاً؟! خاصة ونحن نعيش في ظروف تختلف في الكثير من نواحيها عن العالم العربي.

واقع كتابنا المحلي

ليس بالضرورة أن يكون وضع الكتاب عندنا هو نفس وضعه في العالم العربي رغم التأثير الموجود الذي لا يمكن إنكار وجوده. ومرة أخرى، نعود إلى نفس المسألة التي طرحناها بهدف محاولة الإجابة عنها. قلنا، أن هناك فعلاً أزمة قراءة محلية، ولكن ما الأسباب التي أدت إلى ذلك وما زالت تفعل فعلها؟! وكيف التغلب عليها والارتقاء بهذا الموضوع المهم، بل الأهم إلى مصاف المجتمعات الراقية؟!

قلنا إن جوانب متعددة لها علاقة بهذه الأزمة وكيفية علاج هذه المشكلة علينا أن نعاين الأسباب وأن نحدد ذلك من باب "من عرف الداء هان عليه وصف الدواء". ونحن في غمرة الحديث وحماسته، يجب علينا أن نحذر أنه ما من وصفة جاهزة يُمكن أن نتشكّلنا بين ليلة وضحاها من هذا المستنقع الآسن، وما من دواء سريع يشفي من هذا الوضع الإشكالي، مهما بلغت دقة الوصفة وعلمية تركيب الدواء. ما نقوم به هو مجرد محاولة هدفها التوصيف ومن ثم الاقتراب والملامسة، بل هي إلى المغامرة أميل وإلى التجريب والمراهنة اقرب.

أبدأ أولاً بمستوى الكتاب المحلي. والسؤال هو: هل يستطيع كتابنا المحلي أن يقف وأن يصمد اليوم أمام ما ينشره في العالم العربي من حيث مستواه وإخراجه، خاصة إذا كان الكتاب العربي عامة هو بذاته يعاني نفس الأزمة، أيضاً؟ حقيقة إنها قضية ليست سهلة ومقارنة مع ما ينشر اليوم في العالم العربي، إضافة إلى سهولة الوصول إلى ما ينشر، أيضاً، يصبح كتابنا في أزمة. ونحن إذا تفحصنا الأمر بدقة نجد أن الكتاب العربي ما زال يحتل مكان الصدارة في عالمنا الثقافي المعرفي ولذلك مرجعيته، وهو نابع عندي من جملة أمور تحتاج إلى الوقوف عندها بأناة وصبر.

أمور تخترق مسيرة أدبنا منذ بدايته أو استمراريته بعد القطيعة وحتى اليوم.

أهم هذه الأمور من الناحية التاريخية هي أن أدبنا العربي المحلي، مهما يتميز به من خصوصيات، هو جزء لا يتجزأ من الأدب العربي عامة. فأدبنا ليس نباتاً شيطانياً منقطعاً عن جذوره بل هو رافد من روافد عديدة تشكل هذا النهر الكبير الهادر

الذي هو ثقافتنا العربية. ولأنه كذلك، فهو مؤثث بالكثير من المواضيع والبُنى والأشكال التي استمدّها من هذا الكم الهائل بحيث نجد أن الكثير - رغم فريدة التجربة - يدور على نفس الثيمات والمحاور. وإذا أضفنا أننا هنا، خاصة جيل ما قبل عام (1948) وجيل ما بعده بقليل، تربى على هذا الأدب العربي دراسة ومطالعة حتى صار هذا الجيل يحمل الأفكار ذاتها ويستمتع بقراءة أسماء معينة، درج على قلمها وأسلوبها المتميز في المجالات والكتب في حينه، نصل إلى نتيجة تقول إنه بات من الصعب أن يغير هذا الجيل اتجاهه وأن ينزاح عما ألفه ليعتاد أسلوباً آخر. فرغم اقترابه من همومه اليومية كان لا يزال يجرب نفسه على مدارج الأدب الراسخ لغةً وأسلوباً. أضف إلى ذلك شحّ هذا الإنتاج المحلي في حينه بسبب ضغط السلطة ومحاولتها إضعاف الصلة وتغييبها بينه وبين ما كان ينشر في العالم العربي. فجيل درج على قراءة أدب معين لا قراءة هاوية إنما قراءة ملزمة نابعة عن ضرورة مناهج التعليم التي غاب عنها الإنتاج المحلي على ندرته ونضارته غياباً مقصوداً متعمداً، كان من الصعب عليه أن يتقبل أدبنا المحلي الذي كان يتلمس خطواته ويشق طريقه بعناء في عتمة ليل حالك في ظروف قاسية. ثم كان من الصعب على هذا الجيل أن يقتنع بأن الكتاب المحلي يصل إلى مستوى الكتاب العربي الآخر خاصة وإنه يرى إلى ما في هذا الكتاب من تقليد، ولذلك أعرض عنه، وهو إن قرأه نفر قليل، كانت قراءته من باب التشجيع ليس إلا. تنضاف إلى ذلك المشكلتان النفسية والانتمائية الحساسة اللتان لعبتا الدور الكبير في حينه في تحديد شهرة هذا الكتاب أو ذلك. فنظراً للظروف التي عشناها كان النظر إلى قيمة هذا الكتاب المحلي تحدّد على ضوء انتماء صاحبه الطائفي / الاجتماعي / والأهم الحزبي. وكان الفرز في حينه صارماً قاسياً. فحتى الكتاب الذين "وقفوا على الشاطئ" أسقط أدبهم من الحساب رغم ما كان فيه من جمالية لأن الظروف اقتضت شيئاً آخر. فقد اقتضت أدباً ملتزماً مسيئاً مُدلجاً يميل إلى المنبرية والخطابية والمباشرة - أدباً يقارب الحدث الساخن ويمتخ منه. أدب كهذا، مهما نظرنا إليه بمنظار الحب والتشجيع، يبقى أدباً أنياً هشاً في معظمه، كان من الصعب له أن يقف ويشمخ متحدياً ما ينشر في العالم العربي على الصعيدين الأدبي والفكري وذلك لأنه، على مباشرته، كان سريع الانزلاق نحو السطحية والكلشيه الجاهز المنفر، طبعاً إلا أقله كي يرسخ كان عليه أن يعرف كيف يغوص في المقلاة وكيف يتعمّد في جرن التجربة وكيف بالتالي ينتشل نفسه وأدبيته من لعنة المباشرة والسطحية. وفعلاً، إذا عدنا إلى البدايات في الخمسينيات والستينيات لوجدنا أن عدداً قليلاً جداً من الأسماء حافظت أو استطاعت أن تحافظ على نفسها، وأن تخترق الحواجز وأن ترسخ في ذهن الجماهير

المثال، أضى الكتاب المحلي، على قلته وندرته ورغم فريدة تجربته وخصوصيتها، كتاباً ضئيلاً لا يرتقي إلى المستوى المطلوب. كما أضى عاجزاً عن منافسة هذه الكتب والروائع بطبيعة الحال. وبعد، هل هناك أزمة قراءة؟ في حينه نعم كانت هناك أزمة قراءة للإنتاج المحلي تتبع، كما بينا، من عدم صمود هذا الإنتاج المحلي أمام الكتب الأخرى من حيث المستوى. ولكن، هل ما زالت هذه الأزمة مستمرة رغم التطور الذي حدث؟

واقع الأدب المحلي

المتتبع للحركة الأدبية المحلية يلحظ أن نشوة ما أصابت الأدب المحلي مع بداية الستينات وأواسطها، سببها الظروف السياسية. ففي حينه، نشأت أقلام جادة شابة واعدة راحت تثبت أسماءها على صفحات المجلات والصحف المحلية في الشعر والنثر والنقد والفكر. وكان لصحف الحزب الشيوعي دور كبير في إبراز هذه الأسماء، كما كان دور آخر لصحيفة "اليوم" ومن ثم "الأبناء" و "حقيقة الأمر" و "الفجر" و "المرصاد" في فتح صفحات أدبية لأقلام محلية شابة كثيرة. بعض هذه الاسماء نال شهرة محلية كبيرة، وقد تم نقل انتاج هذا البعض إلى العالمين العربي والغربي، وذلك لأن الأدب المحلي بدأ يلقي اهتماماً كبيراً في تلك الفترة. وبسبب التعاطف مع القضية المحلية فلسطينياً وعربياً، احترم العالم العربي معظم ما كان ينشر عندنا في حينه، بل كتبت حوله بعض الاقلام المقالات النقدية الاستعراضية التعريفية. وقد رصد نفر على قلته أدبنا المحلي وعابنه ودرسه ونشر كتباً عنه. ولكن بالرغم من هذا الانتشار الواسع والشهرة تحتم علينا الموضوعية أن نقول: أن التقريط الكبير الذي ناله أدبنا في الخارج لم يكن نابعا عن موضوعية علمية بقدر ما كان نابعا عن حب وتعاطف ودهشة. وقد عبر عن ذلك في حينه شاعرنا الكبير محمود درويش حين أطلق جملته المشهورة "أنقذونا من هذا الحب القاسي".

وهكذا، نعود الى المسألة التي كنا قد طرحناها في البداية، هل مستوى الكتاب العربي المحلي تحسن في هذه الفترة أم ظل يلهث وراء الكتاب العربي عموماً؟

وللحقيقة أقول: ان المستوى تحسن وتكمن وراء ذلك عوامل كثيرة، ليس هنا المجال لذكرها كلها. حين أقول "المستوى تحسن" أعني أن المواضيع بدأت تشوق القارئ بعد أن كانت حياء منفرة أحيانا والأسلوب ارتقى إلى مستوى لا بأس به. ولكن، هذا كله كان عند البعض القليل وليس عند الغالبية، فالغالبية في حينه غرقت في التقليد والجري وراء الكتاب العربي دون طائل، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى توقف هؤلاء عن الكتابة. الكتاب المحلي إذن أخذ في الارتقاء مضمونا وشكلا، وعلى قلة

القارئة بينما الكثير سقط مع بداية المشوار أو في وسطه. وشيء آخر نضيفه إلى هذه الخانة وهو قضية كون المبدع "ابن بلد". فهل ابن البلد الذي نعرفه عن كتب اجتماعيا وأخلاقيا يستطيع أن يكتب وبنفس المستوى ما يكتبه كاتب سوري/ لبناني/مصري لا نعرفه؟! إنه نوع من الدفاع عن الذات. فكون القارئ المحلي مقصراً لا يجيد التعبير عن ذاته أسقط هذا التعبير، أيضاً، على جاره أو على ابن بلده أو على معرفته. وهذه ظاهرة ما زلنا نعاني منها إلى اليوم. وذلك، لأننا لم نعرف كيف نتخلص من عقدة أن الغريب دائماً هو الأفضل. زد على ذلك علاقة المبدعين ببعضهم تقوم على التنافس والتناحر والتنافر حتى نكاد ألا نعرش على مبدع يحب مبدعا آخر أو يشجع إنتاجه ولو كان يعترف بينه وبين نفسه بقيمته.

وبعد، هل نستطيع أن نقول إن الكتاب المحلي في حينه أي بالنسبة إلى جيل ما قبل (1948) أو جيل ما بعده، كان باستطاعته أن ينافس الكتاب العربي عموماً؟! أو أن يقف على نفس المستوى؟! ربما كان بإمكانه ذلك لو لقي الترحاب والتشجيع الكافيين. وهنا، تحتم الموضوعية أن أشيد بدور مجلة "الجديد" وصحيفة "الاتحاد" ومجلة "الغد" في تشجيع مثل هذه الكتب. فقد عملت، وبكثير من التجاوزات، على تقديم هذا الوليد الغض في أحلك الفترات. ولكن رغم هذا الدور الذي لعبته في حينه، ظل طغيان الكتاب العربي على قلة وصوله إلى القارئ ليعب الدور الأساس والمركزي في حياتنا الأدبية والفكرية. فلم يكن بوسع كتابنا المحلي منافسته. هذا، عدا أن عدداً كبيراً من الكتب التي صدرت في حينه لم تصل إلى المستوى اللائق والمطلوب. وأنا أذكر في بداية الستينيات تلك الكتب التي تلقفناها كالخبز والتي صدرت عن دار النشر العربي بشكل مقصود، والتي كادت أن تقضي على الإنتاج المحلي وذلك، لأننا كنا نقارن هذا الإنتاج بإنتاجنا مغفلين كون كتاب هذه الكتب هم أصحاب شهرة عالمية واسعة بينما كتابنا كانوا بعد أغصان غضة على شجرة الإبداع. أقصد كتب طه حسين ومحمود درويش والشرقاوي وغيرهم. وبحكم العلاقة الحميمة التي جمعت بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي في حينه مع الاتحاد السوفيتي، تم نقل العديد من أمهات الكتب السوفيتية إلينا تلك الكتب التي غمرت السوق لأنها تجاوزت مع ظروف المرحلة السياسية في حينه، والتي شكلت نموذجاً لكتابنا هنا، أعني كتب تشيخوف وتولستوي وغوركي ودويستوفسكي وغيرهم الكثير. وهي كتب ذات رؤى تقدمية ثورية وأبعاد اجتماعية وسياسية رائعة. هذا عدا ما قدمته الجامعات لطلابها من كتب مترجمة. فمع تغيب الكتاب الفلسطيني ومع هذا المد من الكتب العربية والسوفيتية المترجمة التي تربي عليها الجيل الذي نتحدث عنه والمواد التي درسها في كتبه التعليمية ومناهجه والتي شكّلت بالنسبة إليه

ما كان ينشر من كتب في حينه، أقبل الناس على قراءته، وقد ساهمت الندوات والمهرجانات التي أقيمت لهذا الأدب في الستينيات في الدعاية والترويج له خاصة مهرجانات كفر ياسيف والناصرية. وهكذا راح الإنتاج المحلي يلعب دورا رياديا لدى الجماهير العربية في إسرائيل، الأمر الذي رفع من كرامة الكاتب وحفزه على المزيد من العطاء والتقدم والتجريب. ولكن رغم ثبات هذا الأدب، وبعد تجربته السياسية، دخل تجربة مرة خاصة بعد نكسة حزيران (1967)، وذلك بسبب الانفتاح الكبير الذي حصل عندنا على العالم العربي. وأعني ذلك التهافت "المبارك" من المتعلمين والمثقفين في حينه على الكتب العربية الوافدة من مصر وسوريا ولبنان والمغرب العربي، تلك الكتب التي كنا محرومين منها مدة طويلة الزمن. وعاد المدّ العربي الفكري والأدبي من خلال هذه الكتب ليلعب دوره السابق في زيادة القراءة عندنا. إذ بعد قطيعة دامت عشرين عاما تقريبا مع كل ما كان ينشر في العالم العربي ومع تغييب متعمد للفكر والأدب العربيين، عاد هذا الأدب ليحتل مكان الصدارة. وكان على الأدب المحلي العربي أن يجاهد كثيرا كي يصل بكتابته إلى مستوى الكتاب العربي الذي أصبح متيسرا. وفعلا، بدأنا نشهد في أواخر الستينات منافسة كبيرة بين ما كان ينشر عندنا وما كان ينشر هناك، ولدت هذه المنافسة في البداية رهبة لدى كتابنا، ولكنها رهبة سرعان ما بدأت تنقشع، فانطلق كتابنا بعدها يمتحون من هذا المناخ الفكري والأدبي الجديد والخصب وقد أثرى هذا الانفتاح أدبهم وعالمهم الفكري وأغناه وأخصبه ورفع مستواه. وصارت تكاليف نشر الكتب أقل من السابق وعملية التوزيع أسهل. وفتحت آفاق كثيرة ومجالات متنوعة لانتشار القلم المحلي، ووصلت كتاباتنا إلى العالم العربي عبر الضفة والقطاع. لقد شهدت سنوات السبعين هبة أدبية وفكرية محمودة، وتحسّنا في الإنتاج ملحوظا. وقد تنبه إلى ذلك عدد من الأدباء والمثقفين فأقاموا دور نشر كرّست جلّهما لنشر الأدب والفكر المحليين كمكتبة صلاح الدين في القدس وكدار عربسك في حيفا وكالأسوار في عكا. ودفعت دور النشر هذه بالكتاب المحلي إلى أمام، فازداد القراء وازداد الطلب. وهكذا نجد أن عام (1967) وما تلاه ولد في البداية رهبة كادت تكون مانعا لدى الكاتب المحلي لأنه تهيب المنافسة في البداية ولكنه بعد ذلك صار خطوة مباركة للأدب المحلي حيث انطلق أدباؤنا مستفيدين من العالم العربي ومحسّنين أدواتهم ليصمدوا أمامه. ومرة أخرى، أنوّه بأن هذا الكلام لا ينطبق على جميع الكتاب عندنا بل على بعضهم، أي على هؤلاء الذين تحدوا وقبلوا المنافسة فصمدوا بها وانطلقوا من الضيق إلى الرحابة والشمولية. وهكذا تحسّنت، أيضا، النظرة إلى أدبنا فصارت نظرة موضوعية وصار المعيار إما أن يصمد أو لا يصمد هذا الأدب

أمام التحديات الكبيرة. وقد صمد العديد من كتبنا المحلية. كذلك، لاقت هذه الكتب الاهتمام والشهرة بحيث أعيد طبعها مرات في العالم العربي وترجم بعضها إلى اللغات الأوروبية. ومما زاد في شهرة الكتاب المحلي وإقبال الناس على قراءته محليا، أمران هامان: الأول - ارتفاع نسبة المثقفين وانتشار الوعي والاهتمام بكل ما هو محلي أصيل تبعا لذلك. والثاني - إن هذه الكتب والمنشورات المحلية كانت فارسة الميدان الوحيدة في حينه لأن وسائل الإعلام المحلية - المنافس الكبير - لم تكن قد دخلت الساحة بعد، وذلك لأن معظم قرانا كانت محرومة من كل مظاهر التمدّن حتى أواسط السبعينات تقريبا. وهكذا، إذ، لم يكن للكتاب المحلي ما ينافس ويشلّ حركته وانتشاره وقراءته لسنوات سوى الكتاب العربي، وحتى هذا لم يعد ذلك المنافس الخطير كما كان من قبل كما أسلفنا. بناءً على ما تقدّم، نصل إلى نتيجة تقول: إن ما كان يعاينه الكتاب المحلي من حيث مستواه وإعراض القارئ عنه في الخمسينيات قد زال وتراجع في السبعينيات، لا بل حصل هذا الكتاب على إقبال الناس وتحمسهم له. وهكذا يزول مع هذا الإقبال على القراءة العائق الأول من العوائق التي لعبت دورا مهما في قضية القراءة. والسؤال الذي يطالعا الآن، وهل بزوال قضية مستوى الكتاب المحلي زالت أزمة القراءة محليا؟ حقيقة نقول: لا، بل بالعكس، فبعد الهبة المحمودة التي شهدتها سنوات السبعين أخذت القراءة تنحسر تدريجيا خاصة القراءة المحلية. ومع بداية الثمانينيات ووصولنا إلى التسعينيات بدأت الأزمة تتفاقم حتى صارت اليوم الشغل الشاغل للأدباء، وذلك يعود إلى أسباب كثيرة سنحاول الوقوف عندها حسب أهميتها.

الإعلام والقراءة

أول عامل نشير إليه في غمار هذه المسألة في لعب دور التهميش لعملية القراءة هي وسائل الإعلام المرئية. من المعروف أن قرانا العربية قد أخذت تتمكن بعد أواسط السبعينيات تقريبا. وقد سمحت هذه المكننة بطبيعة الحال بدخول وسائل الإعلام المرئية إلى كل بيت، وككل شيء جديد ومدهش انجذب الناس إلى هذه الوسائل انجذابا مذهلا حيث سيطرت على الغالبية العظمى منا ببرامجها الخفيفة المتنوعة الترفيهية الثقافية والسياسية وغيرها. ومع تطور الحياة تطورت هذه الوسائل أكثر فأكثر، فدخل إلى جانبها "الفيديو" الذي استحوذ هو الآخر على جزء كبير من اهتمام الناس ثم تلته محطات "الكوابل" الكثيرة التي راحت تتنافس على جذب المشاهد فيما بينها. كل ذلك كان على حساب القراءة وذلك لأن وقت الفراغ لدى القارئ راح يتضاءل تدريجيا ويدخل إليه منافسون ألداء

المتاحة اليوم للبحث والتجارب، هذا التقلب أو لنقل هذا التقدم السريع، صار لا يسمح لهذا المتخصص أن يقرأ شيئا خارجا عن مجال عمله وحتى الكتب أو المجلات المتخصصة على كثرتها، لم يعد باستطاعته مواكبتها جميعا، فلكل موضوع أدبياته وهذه الأدبيات كثيرة ومتشعبة في آن معا، بحيث لا تتيح الفرصة لهذا المتعلم أن يمد نظره إلى غيرها أو أن يقرأ ويتابع ما ينشر في المجلات الأخرى خاصة الأدبية. زد على ذلك أن هذا التقدم العلمي الذي حصر شبابنا المتعلم في خانة التخصصات راح يضيق عليهم المجال أكثر فأكثر حتى صار للتخصص تخصص أضيق وأضيق، وهكذا حتى أصبحنا اليوم نجد قطعة بين المتعلمين وبين ما ينشر لدرجة أن الواحد منهم صار يصاب بالدهشة وبالذهول حين يسمع أن جاره أديب أو مفكر له شأنه يقرأه الكثيرون في العالم العربي، أو أن أدبه أو إنتاجه الفكري صار يدرّس وتكتب عنه الدراسات والأبحاث. وبسبب هذا التقصير غير المتعمد صار هذا المتعلم المتخصص حين نضعه وجها لوجه أمام هذه القضية - وهي قضية على جانب كبير من الأهمية لما فيها من خصائص وطنية وقومية - يدافع عن نفسه بشتى الحجج، وطبعا أسهل هذه الحجج الادعاء بأن ما يكتب عندنا لا يستحق القراءة، فهو هزيل فارغ مقارنة مع ما يكتب في الغرب. وإذا تفحصنا الأمر جيدا نجد أنه لا يقرأ ما عندنا ولا ما عند الغير حتى تجوز له مثل هذه المقارنة. وكل ما في الأمر أنه يسقط تقصيره على الغير بدلا من التأشير على العيب بجرأة وعلاجه.

هذا بالإضافة إلى إن الابتعاد عما ينشر محليا وعربيا جعل البعض محصورا في نطاق الأدب الذي درسه أثناء مراحل تعلمه المختلفة، الأمر الذي جعله بالتالي لعدم مواكبته للمستجدات لا يستسيغ ما يكتب اليوم لأنه شتان بين ما كتب في الأمس وما يكتب اليوم. فالأدب، كما يعرف الجميع، كائن حي يتطور وينمو مع تطور المجتمعات. هذا التطور الأدبي/الفكري غير المواكب جعل الكثير يغلّقون الباب على ما يعرفون ويكتفون به بحجة أنهم لا يفهمون ما يكتب حديثا. فهم يريدون من الشعراء والكتاب أن يظلوا أسرى القديم، أن يظلوا يدورون في أقفاص مسيجة، أسرى الخطابية والمباشرة والشعاراتية الجعجاعة التي اعتادوا عليها في مرحلة معينة من مراحل أدبنا العربي عامة والمحلي خاصة. وهم يغضون النظر عن أنه صار على الأدب اليوم أن يخلع أثوابه القديمة ليكتسي بثوب جديد هو ثوب الحداثة المتطورة المستمدة من التطور الفكري والأدبي العام في الغرب وعندنا.

للكتاب. لا بل لم يعد هناك وقت للقراءة وذلك لأنها تتطلب جهدا فكريا وكذا ذهنيا على خلاف البرامج المُتلفزة أو المسجّلة التي يستطيع المشاهد رؤيتها وهو مرتاح. أضف إلى ذلك، أن الوسائل التكنولوجية الأخرى دخلت الميدان، أيضا، للتنافس على البقية الباقية من وقت الفراغ. وأهم هذه الوسائل كان الحاسوب الذي بدأ الوعي به في السنوات القليلة الماضية، والذي صار يحتل اليوم مكان الصدارة لدى الجيل الشاب وذلك لأنه يوفر لهم المعلومات بسهولة وبتكاليف قليلة. وهكذا، نجد أنه رغم تزايد عدد المتعلمين الأمر الذي كان من المفروض أن يؤدي إلى تزايد مطرد للقراءة وجدنا العكس تماما. فقد دخلت القراءة منافسة شديدة مع هذه الوسائل وكانت هي الخاسرة لأنها لا تملك الجذب المريح الذي تملكه تلك الوسائل. صحيح أن هذه الأزمة ليست أزمة محلية إنما هي أزمة عالمية، ولكنها هنا لعبت دورا شرسا في إبعاد القارئ عن الكتاب وإلهائه ببرامج قلت من وقت فراغه بحيث نكاد اليوم لا نجد إلا قلة قليلة من الذين يواصلون القراءة وذلك لوعيهم بأهميتها وفوائدها. وقد قلت هنا وأعني لدينا، لأن المنافسة عندنا جديدة لما يصل عمرها إلى عقد ونصف تقريبا، لذلك هي لم تفقد لغاية الآن بريقها لدى الناس والقراء خاصة الذين بدأت قراءتهم تتناقص هذه الأيام حتى صارت تقتصر على قراءة الصحيفة المحلية وربما على عناوينها فقط.

إذن التنافس الشديد بين القراءة ووسائل الإعلام المرئية بكل تشعباتها، والتكنولوجيا بكل إمكانياتها، هذا التنافس لم يكن في صالح القراءة، وربما مع ازدياد الوعي والتجارب سيأتي ذلك اليوم الذي سيجد فيه الإنسان العربي أن القراءة هي الأهم. ومثلما وصل الإنسان الغربي إلى هذه الحقيقة نأمل أن نصل نحن إليها قريبا.

إذن القراءة في أزمة لا بل في أزمة شديدة اليوم طالما إنها لم تستطع لغاية الآن التغلب على أشد منافسيها ضاروة. لكن، هل الأزمة محصورة بوسائل الإعلام المرئية والتكنولوجيا الحديثة فقط؟! أم إن هناك أسبابا أخرى لها!؟

الوقت والقراءة

حين تطرح قضية أزمة القراءة عندنا على شبابنا المتعلم والمتثقف، يأتي الجواب بتلقائية وهل هناك وقت للقراءة؟! هذه الإجابة التلقائية فيها الكثير من التهرب بقدر ما فيها الكثير من الصدق. صدقها نابع من كون هؤلاء الشباب فعلا لا يملكون الوقت الكافي للقراءة أخرى غير قراءتهم المتخصصة، فهم يعيشون اليوم - كل في مجال عمله وتخصصه - في عصر متقلب علميا، سريع الخطى في تنقله بين الحقائق العلمية على اختلافها وذلك نابع من التطور التكنولوجي والإمكانيات الكثيرة



مضون الأدب المحلي والقراءة

قضية أخرى تنبع من خاصرة هذه القضية الخاصة وتهمنا كثيرا في هذه المسألة، وتحتم علينا لأهميتها أن نقف إزاءها قليلا لنفحصها هي: هل حقيقة هو الادعاء القائل أن ما ينشر اليوم عندنا لم يعد يجذب القارئ ويغيره كما كان الأمر سابقا؟! بمعنى هل حقيقة أن ما ينشر قد ابتعد عما يهيم القارئ ويشوقه؟! تستمد هذه الأسئلة شرعيتها من كون أدبنا المحلي على مدار رحلته دائما ملتصقا بالقضايا الساخنة اللاهبة التي كانت تحتل المركز الأول لدى القارئ فتثيره وتجعله يتحمس لهذا الأدب الذي يراه عاكسا لهومومه وتطلعاته وآماله. أما اليوم، فهو يرى إلى أن الأدب قد خان الرسالة وابتعد عن هذه القضايا. هذا الادعاء الذي يرفعه بعض القراء على جانب كبير من الخطأ، وذلك لأن أدبنا ما زال يناور على نفس المحاور وما زال مجاله الأنطولوجي مقلصا. لكن الذي حدث هو أن هذا الأدب قد رفع من مستواه وصار يوظف الكثير من الوسائل الفنية التي تجعله يلامس القضية تلميحا لا تصريحيا، ترميزا لا مباشرة. وهذا الأمر، بقدر ما فيه من حق وصدق، لأن الأدب أي أدب مفروض عليه أن يتطور - وهو أمر فني بحت -، بقدر ما جعل القارئ يقف أمام أدب لم يألفه ولم يعتد عليه في السابق. لذا صار إذا سئل عن هذا الأدب يجيب أنه أدب مبهم/مستغلق/غير مفهوم! ثم يشرع بالاستشهاد بقصائد محمود درويش الستينية مثلا ويقارنها مع قصائده اليوم فكأنه يأبى على محمود درويش وعلى غيره التطور الفني، ويريد له التوقع والانتصار لنفس النموذج. من هنا إذن، صارت القطيعة عندهم مع أدبنا وكأننا نعود إلى نفس مساءلة "أبي تمام" الخالدة. وهكذا وبسبب ما ذكر أهمل هؤلاء القراء وخسروا بذلك الجانب الإنساني الهام في حياتهم، لا بل الأهم.

عوامل داعمة للقراءة

وقضية يجب أن نقف عندها والتي تساهم هي الأخرى في الابتعاد عن أدبنا المحلي هي قضية وصول الكتاب إلى القارئ، وبسبب صعوبة وصول المؤلف إلى كل بيت، ينحصر هذا الكتاب بين قلة قليلة من القراء، الأمر الذي يضّر المؤلف والقارئ معا. وعدا الأمرين السابقين تظل هناك قضية في غاية الأهمية لم نتطرق إليها لغاية الآن وهي قضية وزارة المعارف وما يتعلق بها من أمر مناهج التدريس وأهداف التعليم وما إلى ذلك. وبداية أقول أنني لا أبغى هنا التجني بل سأحاول أن أكون موضوعيا في رأيي. فالهدف الذي يجب على وزارة المعارف أن تضعه اليوم نصب أعينها، إذا أرادت فعلا أن تطور التعليم العربي، هو الارتفاع بالإنسان إلى إنسان قارئ/باحث مستقل. وبعترادي أن مهمة التعليم لم تعد كما في السابق، مهمة

تلقينية، بل عليها أن تصبح مهمة ترى وتسعى إلى خلق جيل مستقل مثقف يتعلم الأدوات ويطورها ليجيد استعمالها فيما بعد. مهمة التعليم صارت إذن بناء إنسان مثقف قارئ يفتش بنفسه عما يريد. من هنا يتوجب على الوزارة تغيير طرائق التدريس المعمول بها، وتغيير المناهج كي تتلاءم جميعها مع هذا الهدف. فهل هذا هو الحاصل؟ الحقيقة تشي بالعكس. صحيح أن الوزارة أغرقت الوسط العربي بساعات التعليم ولكنها ساعات لم تخطط لها بالمرّة وكانت بذلك اشبه بالذي يربط العربة أمام الحصان، كان على الوزارة أن تهين المعلم قبل الساعات، وأن تسعى إلى تحديث المناهج، أيضا. ولكن مع مناهج غثة ومع تقليص عدد ساعات تعليم اللغة العربية ومع نصوص أدبية مكرورة، يولد السؤال الكبير، هل يمكن بهذه الإمكانيات أن نؤصل عادة القراءة وأن نحبيها لطلابنا؟! هل يمكن للنصوص الموجودة أن تقرب الطالب إليها؟ وهل هي تعكس بصدق أدبنا؟ إن نظرة سريعة إلى كل ذلك تشي بأن معظمها بعيد عن عالم القارئ وعن اهتماماته، لذلك نراه يتعامل معها كمادة جافة دون الانجذاب إليها. وطالب/قارئ لا ينجذب إلى نص معين بشكل نموذجي لقضية أخرى تعتبر جانرا أدبيا مهما كيف له أن يرغب القراءة وأن يتابعها! كيف له أن يحب أدبنا/أدبه وأن يعيشه؟ وإذا راقبنا مدارسنا وتفحصناها وسألنا المسؤولين كم من الوقت يكرّس للمطالعة الذاتية الحرة أو الموجهة، سيكون الجواب: النزر اليسير وذلك بسبب ضغط المواد الأخرى كما يدعون. ومع العلم أن الوزارة تنادي وتفخر بموضوع الوعي القرائي والإبداع فمتى سيستمر هذا المشروع ومتى فعلا سنصبح شعبا قارئا لا ماقنا للكتاب؟! مسؤولية كبيرة تقع على الوزارة، إذ عليها أن تبحث كي تجد الطريق الصحيح الذي يمكننا من زرع حب القراءة وتجذيره. فنحن لا نريد جيلا تاجرا للعلامات بل نريد جيلا مثقفا يقرأ ويعرف ويعرف ليتطور. وإذا أردنا التطرق إلى النصوص المحلية الموجودة في مناهج التدريس اليوم نجد أن المشكلة أو الأزمة تتفاقم، إذ أن هذه النصوص، على قلتها، لا تعكس حقيقة أدبنا المحلي ولا تحبب طلابنا به. حتى هذه النصوص المنتقاة لبعض الأسماء المحترمة لا تعكس أدبهم ولا تمثّل مراحل تطوره. والقضايا النابعة عن مسؤولية وزارة المعارف، والتي لها علاقة بأزمة القراءة كثيرة نكتفي منها بما أوردناه ونعرض عن الأخرى وذلك لضيق المجال. إذا، التخصصات المحصورة بأدبياتها وعدم مواكبة المستجدات على الساحة الأدبية/الفكرية، وعدم وصول الكتاب إلى القارئ ومناهج التعليم وساعاته، كلها مسائل ساهمت في وجود أزمة قراءة، كما ساهمت في ابتعاد القارئ عما يكتب عندنا. ولكن هل بهذا الأمر تصل المشكلة إلى حدّها النهائي؟!!

خاتمة وتوصيات

أقول بدايةً: إنه بقدر ما في هذه الأزمة من خطورة بقدر ما يجب أن يكون العمل على اجتثاثها جادا. هناك أسباب تتعلق بنا كشعب ومن ثم كأدباء نستطيع السيطرة عليها، وهناك أمور تتعلق بالمؤسسة خارجة عن نطاقنا، ولنبدأ بالأسباب المتعلقة بنا.

أولا - علينا، إذ أردنا التغلب على هذه المشكلة، أن نحترم لغتنا وتراثنا وأدبنا، وأن ننظر إلى ذلك كواجب وطني من الدرجة الأولى. مقارنة بسيطة مع الشعوب الأخرى تشي بأننا لا نفعل ذلك بما فيه الكفاية، بل دائما نرانا نهزأ بأدبنا وبأدبائنا ونحاول جلد أنفسنا وإسقاط مشاكلنا على هذا الأدب. وبنظرة طائفة إلى الوراء قليلا، نجد أننا وعلى مر العصور امتلكتنا تراثا هائلا نفاخر به الدنيا، وما زلنا نمتلك اليوم أدبا راقيا يفوق بتقنياته وأساليبه وفنيته ومضامينه الكثير من الآداب، إذا لماذا هذه النظرة السلبية إليه؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن أدبنا المحلي هنا هو هويتنا الحضارية والثقافية الذي لولاه لكان اليوم نعيش على هامش الحضارات والثقافات الأخرى. ومن هنا علينا أن نحترم هذا الأدب وأن نقدّم له الدعم وأن ننظر إليه نظرة احترام وأن نبذل قصارى جهدنا كي يكون مقروءا. وما ينطبق على الأدب ينطبق على الأدباء أيضا، فهم مهندسو أرواحنا، ويقدر ما يقع عليهم من عبء ثقيل في حمل الراية، بقدر ما يجب علينا تثمين دورهم واحترام إنتاجهم، فشعب لا يحترم أدبه وأدباءه هو شعب لا يستحق التطور أصلا.

ثانيا - دور هام أراه لمؤسساتنا الوطنية. على عاتقها مسؤولية كبيرة في رفع شأن هذا الأدب وذلك بدعمها المادي والمعنوي له. فأدبنا هو الشهادة الناصعة على صمودنا وتطورنا، من هنا، فلو اعتنت كل سلطة محلية أو مؤسسة بأدبائها وشجعتهم وفتحت لهم المجال ويسّرت الطرق لراحت في مدنا وقرانا حركة أدبية / فكرية نشطة تكون هي وحدها القادرة على الفرز والقادرة على خلق مناخ ملائم يحبب الناس بالقراءة والمتابعة ويجعل القراءة عادة متأصلة فينا. يضاف

ثالثا - المر ذاته ينسحب على دور النشر المحلية. فعليها هي الأخرى يقع دور كبير وذلك في توزيع الكتاب المحلي وإيصاله للقارئ. فمع حركة توزيع نشطة منظمة يدخل الكتاب الى كل بيت ويصبح عامل جذب للقراءة والمناقشة.

رابعا - للبيت دور حاسم يلعبه. فأمام الوالدين مهمة شاقة ولكنها ليست مستحيلة تقع عليهما مسؤولية تنظيم الوقت

لا اعتقد ذلك، إذ هناك بعد الكثير لنقله. ختاماً للحديث تظل أمامنا قضية واحدة لم نتطرق إليها رغم أهميتها، وهي قضية دائرة الثقافة ودورها في نشر الكتاب المحلي.

نثمن دور هذه الدائرة في هذا المجال، وذلك لأنها تسعى جاهدة إلى نشر الكتاب المحلي. وللحقيقة الموضوعية أقول: إن عددا كبيرا من الكتب المحلية ما كان باستطاعته أن يرى النور لولا الدعم الذي تقدّمه الدائرة. ولكن بالرغم من هذا الدور الجميل والقيم، تظل هناك مشكلة يجب أن نتعامل معها بمتنهي الجدبة، هذه المشكلة هي مشكلة نشر الأدب الغث واختلاطه بالأدب السمين. إذ مع غياب حركة نقدية تغربل ما ينشر بحيث تؤشر على الجيد وتشجعه، وتشير إلى الرديء وتحذر منه، ومع غياب لجنة متخصصة تفحص هذا الأدب قبل نشره وتنتقي منه الملائم، تظهر على الساحة الأدبية كتب دون المستوى شعرا ونثرا، الأمر الذي يجعل القارئ ينفر منها، ويجعله يسحب نظرة سلبية على كل ما ينشر عندنا، وهذا ليس منصفا طبعا، إذ هناك كتب محلية كثيرة تستحق القراءة فهي تضاهي بمستواها مستوى الكتب العربية الأخرى وربما تفوقها. من هنا أرى إلى أن تعتنى هذه الدائرة في المستقبل أكثر بنوعية ما ينشر، إذ ليس الكمّ هو الذي يقرر بقدر ما هو الكيف. ثم قضية الميزانية المخصصة لنشر الكتاب المحلي هي ميزانية تبدو ضئيلة، إذا قارناها مع الوسط اليهودي.

بعد هذه الوقفة التي طالت نعود إلى مساءلتنا الأساسية التي بدأنا بها والتي فتقت كل هذا الحديث. هل هناك فعلا أزمة قراءة محلية؟ الإجابة عن ذلك بـ "نعم"، رغم ما فيها من حرقة ولعل الأسباب التي ذكرتها - وهي كثيرة - تؤكد على ذلك، بدءا بمستوى الكتاب وأزمة توزيعه وانتقالا إلى منافسة وسائل الإعلام خاصة المرئية منها، ومرورا إلى القطيعة التي حدثت بسبب التخصصات ومناهج التدريس وطرقه وانتهاء باختلاط الغث بالسمين. كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى خلق الأزمة وساهمت في تعميمها، ونحن إذا نظرنا بجديّة إلى هذه الأزمة نجد كم هي خطيرة تهدد حياتنا الثقافية والحضارية ومستقبلنا العلمي والفكري. ولكونها بمثل هذه الخطورة علينا- إذا أردنا التطور- أن نتجند جميعا وبسرعة لتطويقها ومحاصرتها قبل تفاقمها. كما علينا أن نسعى جاهدين للتغلب عليها خاصة ونحن مقبلون على فترة انفتاح على العالم العربي الكبير والواسع. ويظل السؤال، كيف؟ بمعنى، كيف يمكن لنا أن نطوق الأزمة ونتغلب عليها؟ بداية أقول أنا لا أملك وصفة جاهزة نستطيع بواسطتها أن نبث المشكلة بين ليلة وضحاها، ولكنني رغم ذلك سأحاول طرح بعض الاقتراحات التي في رأيي تساهم في التغلب عليها وهي اقتراحات قابلة حتما للنقاش وللزيادة والحذف.



لأولادهم منذ الصغر، عليهم أن يزرعوا ذلك فيهم مبكرا كأي عادة مكتسبة أخرى. لأنه إذا اعتاد الولد الصغير على وجود الكتاب في بيته وإذا اعتاد القراءة وإذا عرف أن لها وقتا معيناً لا بل مقدسا من يومه، نكون قد وصلنا إلى الهدف وجذرنا المطالعة فيه وأصلنا القراءة.

خامسا - بالنسبة لما أشرنا إليه سابقا فيما يخص دور وزارة المعارف، فالوزارة هي المسؤولة أولا عن تحبيب الطالب بأدبه وبتراثه. ومع غياب هذا الدور أرى إلى أن تكون هناك هبة شعبية، بالوسائل المشروعة طبعاً، وعن طريق المؤسسات واللجان المختصة تطالب بتحديث المناهج والنصوص وزيادة ساعات تعليم اللغة العربية في مدارسنا أسوة بالمدارس اليهودية، والمطالبة بتغيير طرائق التدريس التي باتت منقّرة للطلاب، وبوضع أهداف أساسية ترمي إلى خلق جيل قارئ، هذا بالإضافة إلى تأهيل معلمين أكفاء لتدريس لغتنا وأدبنا، وإلى تكريس ساعات للمطالعة والإبداع. وبالتالي على هذه الوزارة أن تعترف بأدبنا وأن تجعله وحدة تدريسية إجبارية في مناهجها، وحدة مستقلة تقرب طالبنا من أدبه ومن تراثه ومن لغته، وتجعله يقبل على قراءة كل ذلك بنهم، تماما كما هو حاصل عند كل شعوب العالم. على وزارة الثقافة أن ترصد الميزانيات الملائمة لتطوير مثل هذه السياسة.

وأخيراً، إذا تم كل ما ذكرناه، وإذا تكاتفنا جميعاً، أدباء وأهلاً، ومؤسسات، ولجاناً، ودور نشر، نستطيع أن نشكل وسيلة ضغط لإحداث التغيير الجوهرى المطلوب، عندئذ نستطيع أن نرى إلى مستقبل أجمل، إلى مستقبل تكون عادة القراءة فيه متأصلة أساسية. عندها فقط نستطيع أن نقول: نحن شعب يسير بخطى ثابتة نحو الأفضل ونتطور إذ أننا نملك جيلاً قارئاً محباً للعلم، باحثاً، يسعى إلى رفع مستواه بما يكتنزه من معرفة وفكر من خلال قراءاته المتواصلة.

هل هي أمنية صعبة المنال؟ لا اعتقد، بل إن ما اعتقده هو إننا شعب قادر على ذلك، لا بل على أكثر من ذلك.

ملاحظة: نص المداخلة التي قدّمت في مؤتمر الحقوق الثقافية الذي نظّمته جمعية مساواة في 15/10/2010.

تأملات في واقع اللغة العربية في المدن الساحلية

شيخة حليوى

مدرسة لغة عربية في ثانوية تيراسنطا - يافا، ومرشدة قطرية سابقة

بحكم عملي في تدريس اللغة العربية منذ سبعة عشر عاما في يافا ومؤخرا في الرملة، وكلتاها مدينتان ساحليتان مشتركتان، استوحيت من الطلاب قصيدة نظمته، أحب أن أبدأ فيها وذلك لأنها تصوّر علاقة الكثير من طلاب هذه المدن مع اللغة العربية، وتلخص بشكل أو بآخر خصوصية الأزمة التي تعانيها هذه المدن فيما يخص اللغة العربية والهوية.

مَنْ يَهْنِ يسهلِ الهوانُ عليه...

بعد الخطأ يأتيك "بسليخة"
تزيدُ الطينَ بِلَّةً
وإن أحسنت إليه أساء إليك
ب"تودا" حقيرة مُذَلَّة !
ولو علم له في "شكراً" ثوابُ
وليس عليه بعد "أسف" عتابُ ...

لنا الله !

لنا الله.. فيمن باع التبر
ليُشرى فيه الزيفُ والسرابُ...
كيف غاب عنه أن مجد الغابرين
ما بناه سواها؟!
وكيف ينكرُها والنبى العربي
فيها بين الأمم تباهى؟!
ومن الذكر المنزلِ
طيبُ شذاها؟
ولكنهم حين فيها استخفوا
ووراء العليجِ ولسانهم خفوا
ما غنموا منهم إلا الهزأ

يا لهفي على عربيّ

يرطنُ بلسان هجين ...

هجرَ بنت عدنان

ورماها بالعجز المُهين ..

إن هي داعبت سمعهُ

لم تحظَ منه إلا بدهشة الغريبِ

وسخرية " الفاهم الفطين " ...!

لسانهُ إن نطقَ بها

عافته الكلمات

والحروف...

وحين ينطقُ بغيرها

يطربُ لها طربَ الملهوف...



وزاد العجزُ على هوانهم والضعفُ !

وكيف - بربكم - يحملُ وزرها

وهو في جمالها زاهدٌ؟

ومن للأمة غيرُ شبابها

إذا صالت في ربوعها الشدائدُ...؟!!

حماك الله يا بنتِ عدنان

حماك الله

حين نبا الدهرُ

وعزَّ الكريمُ

وهانت على أهلها الأوطان !

مقدّمة:

يعيش في مدن الساحل: عكا وحيفا ويافا واللد والرملة أكثر من 120 ألف فلسطيني. وهم يتعرّضون منذ العام 1948 للتضييق في كلّ مجالات الحياة وأولها السكن والتعليم بالإضافة لتفشي الجريمة والبطالة. يصل هذا التضييق في أحيان كثيرة إلى درجة القمع والقهر والإذلال بهدف استكمال مشروع تفريغ هذه المدن من سكّانها الأصليين، وتهويدها وتغيير طابعها العربي الفلسطيني. وتدعم هذا المشروع سلسلة من الانتهاكات والقوانين المبرّرة إسرائيليًا مثل: رفض منح تراخيص بناء، اصدار أوامر هدم أو إخلاء بحقّ مئات الأسر، بيع أراض وعقارات في الأحياء العربية لشركات تطوير يهودية تستقطب أثرياء اليهود من إسرائيل وخارجها.

أما أحوال التعليم في هذه المدن فلا تختلف كثيراً عن الأوضاع في باقي المدن والبلدات العربية. بل قد تكون أسوأ. فنسبة تسرّب الطلاب تصل إلى أكثر من 40%، ونسبة مستحقي شهادات الثانوية العامة (البجروت) لا تتجاوز 50%، ناهيك عن تفشي العنف والمخدرات بين الطلاب. مثل هذه الأوضاع تلقي بظلالها على نسبة الأكاديميين في هذه المدن، فهي لا تكاد تصل إلى نسبة 20% من مستحقي شهادة البجروت.

تأمّلات في واقع اللغة العربية:

في الحقيقة إنّ الحديث عن اللغة العربية والهوية عند العرب الفلسطينيين خاصة في المدن الساحلية المختلطة حديث ذو شجون وشجن. وهي قضية لم تلقَ خلال السنوات الماضية اهتماماً كافياً على الصعيد الأكاديمي، أو على صعيد عمل المؤسسات العربية التي تُعنى بقضايا وهموم عرب الداخل. فمقارنةً بالعمل والمجهود المخصص للشمال أو المثلث (في كافة الأطر والميادين) فإنّ نصيب هذه المدن فيه الكثير من الإجحاف والتقصير. كما أنّ التقصير لا تتحمّل مسؤوليته

المؤسسات خارج هذه المدن وإنّما المؤسسات الجماهيرية والحركات التطوّعية داخل هذه المدن. ويحضرنى هنا نموذج طيّب وفتيّ للحركة المسماة "حركة الشبيبة اليافاية" التي مضى على تأسيسها عام، والتي وضعت نصب عينها قضية الهوية واللغة وتعمل على تعزيزها من خلال مشاريع ونشاطات لا بأس بها، ولكنّ عملها الجدّي يظلّ "نقطة" في بحر الأزمة التي تغرق فيها هذه المدن.

أين تكمن المشكلة؟ قد يتساءل البعض وبحقّ! تظهر المشكلة جلياً في السؤال الذي يطرحه معظم الطلاب، في هذه المدن خاصة: أية فائدة سأجنيها من تعلّم اللغة العربية ونحوها وآدابها قديماً وحديثاً؟ سؤال لا يطرحه أيّ شخص عن لغته، فالإنجليزي لا يسأل عن أهمية وضرورة تعلّم لغته وكذلك الفرنسي والإيطالي والألماني وحتّى الكردي والأمازيغي، أقليات العالم كلها تسعى لتعلّم لغتها وتعليمها والحفاظ عليها من الضياع والاندثار. يُجيب البعض إنّ لغة التدريس في جامعات إسرائيل ولغة العمل ولغة الشارع ووسائل الإعلام هي اللغة العبرية وإنّ عدم إتقانها يعني عدم العمل أو التعلّم. سأجيب هؤلاء: "صحيح جداً!" ولكن فاتهم ما هو أهمّ من ذلك: إنّ الإنسان بدون لغة ينتمي إليها بقلبه وعقله وكيانه وذوقه، هو إنسان ضعيف، مهزوز، مشوّه، خائف، متملّق وناقص! فكيف ينتمي إلى ثقافة وتاريخ وتراث دون أن ينتمي إلى لغة؟ والصورة، مهما حاولنا فهمها، وتجميلها تظلّ صورة "مصطنعة" غير طبيعية: الانتماء إلى الثقافة العربية أو الأصح أن نقول الانتماء إلى العادات والتقاليد العربية دون اللغة العربية، أو تبني اللغة العبرية بكلّ مكوناتها الثقافية ومدلولاتها الفكرية وأجوائها الإسرائيلية، والانتماء فعلياً لشعب آخر، كما أنّ الكثير من الطلاب العرب حال الغراب الذي هجر مشيئته ليقبّل الحجل فأخفق، وحينما أراد العودة إلى مشيئته الأصلية تبين أنه نسيها! فهو يتقن من العبرية لغة الإعلام الهابطة أو المفردات المسروقة أصلاً منّا، وهو لا يدرسها كما يدرسها اليهودي في مدرسته، فأية لغة اكتسب؟ هو لا يتقن العبرية لغة أمّ ولا يتقن العبرية لغة ثانية! هذا تناقض يعزّز عند الكثيرين نظرية "الدونية"، والتي عملت الدولة على ترسيخها بشتّى الوسائل، فارتبط في الأذهان أنّنا أقلّ شأنًا من غيرنا وأحطّ قدرا من اليهود. وانعكس ذلك على "دونية اللغة" خاصة وهو مضطرّ للاحتكاك مع اليهودي في كلّ مكان، في الحيّ الذي يقطنه وفي العمل والتلفزيون وغيره!

إجابة على السؤال الافتراضيّ أعلاه أقول إنّ تعلّم اللغة العربية وإتقانها لا يلبّي حاجة علمية أو عملية فحسب وإنّما يلبّي حاجة إنسانية، كيانية ووجودية، أن تعرف لغتك وتتقنها يعني أنّك موجود ومميّز ومنتم! ولكنّ الأخطر من هذا كلّ "حقيقة" قد لا يلتفت إليها كثيرون،

توليها المدرسة للغة العربية من حيث عدد الساعات التي تخصصها، خاصة في المرحلة الابتدائية والأجواء العامة في المدرسة. فإذا كانت جميع المواد الدراسية أو معظمها تُدرس باللغة العربية (لأن معلم الموضوع العربي غير متمكن من اللغة العربية، أو لعدم توفر كتب جيدة في هذا الموضوع أو ذاك في اللغة العربية) أو أن الأبحاث يقدمها الطالب باللغة العربية، فلن ينكشف الطالب في المدرسة على اللغة العربية إلا في إطار حصص اللغة العربية. ويحضرني هنا مشهد رأيت في إحدى المدارس الثانوية من خلال عملي في الإرشاد، حيث لم تكن هناك أية إشارة لوجودي في مدرسة عربية، فكل التعليمات والإعلانات والافتتاحات كانت باللغة العربية! وحين انتقدت الأمر قيل لي أنه مراعاة لوجود معلمين يهوديين في طاقم المعلمين وعدده 25 معلماً!

أما معلم اللغة العربية فدوره، لا يُستهان به، وهو قادر على صنع تغيير إن لم يكن في تحويل طلابه إلى أدباء وشعراء، فأقله في تغيير تعاملهم مع اللغة وموقفهم منها واحترامهم لها. المعلم الذي يعلم اللغة العربية بحب وإعجاب ينقل العدوى إلى طلابه، المعلم الذي لا يجعل كتاب التدريس كتاباً مقدساً ويبحر خارجه مع طلابه إلى عالم جميل ورائع من النصوص الشعرية والنثرية هو معلم بحق، المعلم القارئ المثقف بعيد ثقة الطالب بلغته وبجمالها، المعلم المتجدد هو الذي يخاطب الطالب من خلال عالمه واهتماماته بلغة عربية راقية، وكم من مثقفين عرب يشيرون بحب إلى دور معلمي اللغة العربية المميزين الذين تركوا أثراً كبيراً على ثقافتهم وحبهم للغة العربية!

بحكم عملي في الإرشاد، قابلت الكثير من المعلمين الذين يتكلمون فيما بينهم بخليط من العربية والعربية، وهذا، برأيي، مؤشر خطير. فالمعلم قبل كل شيء قدوة، ولا أريد هنا أن أتطرق إلى مستوى كثير من معلمي اللغة العربية خريجي الجامعات والكليات. يكفي أن أشير إلى نتائج امتحانات الوزارة للمعلمين الجدد وهي امتحانات للمتخصصين باللغة العربية: حيث أن 20% منهم حصلوا على نتائج ما بين 20 إلى 40 بالمئة! ومعلم كهذا يُوظف في كثير من الأحوال في سلك التعليم بالوساطة والمحسوبة، وأترك للخيال أي أثر ستركه على جيل بل أجيال من أبنائنا، وأي لغة عربية سيكتسبون على يديه!

عامل آخر مهم هو كتب التدريس والمنهاج الدراسي. هذا المنهاج الذي لم يطرأ عليه تغيير منذ أكثر من عشرين عاماً، وأقصد التغيير على غرار التغيير الحاصل في كافة المواد الدراسية، من حيث مواد المنهاج وارتباطها بعالم الطلاب وشكل امتحان الجروت وتقسيم وحداته وما إلى ذلك. هناك بون شاسع بين عالم الطلاب وعالم النصوص الموجودة. ولا أقصد هنا

وربما لا يوافقني عليها باحثون ولغويون، وهي حقيقة أظنها تحتاج إلى دراسة أكاديمية مكثفة وبحث مطوّل، حقيقة خطيرة وذات أبعاد أخطر! وهي حقيقة أن جل الطلاب العرب في مدن الساحل لا يملكون لغة يمكن أن تسمى لغة أم أو تحمل مقومات لغة الأم! نعم قد يدهش البعض لهذه الحقيقة ولكنها صحيحة بقدر ما هي مؤلمة! لغة الأم هي لغة الفكر والحلم والأمني، لغة الوعي والأحاسيس والمشاعر وليست فقط لغة التواصل، والعربية ليست كذلك بالنسبة للطلاب. فلغة الأفكار والأحلام والأمني، لغة التعبير والحريّة هي خليط من العربية المكسرة والعربية السوقية. وأنا أعني جداً ما أقوله من خلال تجربتي الطويلة في تدريس اللغة العربية في مدارس يافا والرملة.

فكيف تكون ملامح شبان لا يملكون لغة أم يحملون فيها أو يفكرون من خلالها ويعبرون فيها عن وجودهم؟ عند هذه النقطة يجب أن أشير إلى دور الأهل في تعزيز الهوية والانتماء عند أبنائهم الأمر الذي ينعكس على لغتهم. دور، يبدأ لحظة خروج ابنهم إلى هذا العالم ولا يعفيهم منه أي انشغال أو خوف. أقول خوف لأن التمسك باللغة العربية ارتبط في أذهانهم كشكل من أشكال "معادة النظام"، أو عدم الاندماج أو عدم التنبؤ التام للمواطنة الإسرائيلية، كما أن ارتباط اللغة العربية بالدين الإسلامي أولاً وبالحضارة الشرقية. كما أن السياسة العامة للدولة في تصنيف العرب تقوم على التمييز بين العربي والمسيحي، فالعربي حسب التصنيف العنصري لهذه الدولة هو المسلم فقط، والبقية هم إما مسيحي أو درزي أو بدوي! جانب آخر قد لا يُعيره الأهل أي اهتمام هو إن أبنائهم لا ينكشفون على اللغة العربية في بيوتهم. فلغة التخاطب بينهم هي خليط غير متوازن من العربية والعربية، كما يشاهدون التلفزيون بالعربية والصحف والحاسوب والموسيقى وما إلى ذلك، كلها بالعربية! حتى كتب المطالعة التي يُفرونها لأبنائهم تكون باللغة العربية، فمن أين سيكتسب الطالب اللغة؟ ونرى الأهل يعيبون على أبنائهم وعلى المدرسة ضعفهم في اللغة العربية بهذه الكلمات (وأنا اقتبس من إحدى الأمهات): "ابني عندو بلایة رلایینة بالعربي למרות باقي ال מרקצולות، باعرفش ליש مع إنو מרקיל؟". وأجيب أنني أعرف لماذا... أعرف جيداً!

اللغة تكتسب أولاً من الاستماع، وللبيت دور أساسي في هذا المجال. وقد أثبتت الأبحاث أن انكشاف الطفل على العربية الفصيحة في سنوات طفولته الأولى في البيت له أكبر الأثر على تحصيله اللغوي فيما بعد وعلى مخزونه اللغوي. دور آخر مكمل، ولا يقل أهمية هو دور المدرسة عامة ومعلم اللغة العربية خاصة، وأقصد بدور المدرسة مدى الأهمية التي

النصوص القديمة التي تتمثل حقبةً زمنيةً محدّدة فهذه لا بُدّ للطالب أن يطلع عليها، بل أقصد نصوصاً حديثة ينبغي أن تواكب عالم الطالب وحياته. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ المنهاج يكاد يخلو من الأدب الفلسطيني المرتبط بالتراث والثقافة والمكان، كما يظهر العجز في الكتب المقررة للصفوف الابتدائية جلياً في نصوص جافة لا تحترم قدرة الطفل على التحليل والتفكير. وستشعر فعلاً بالغيرة حينما تقارنها بالكتب العبرية المقررة للمدارس اليهودية! تصبّ النصوص هناك بمجملها في صنع أمة لها ثقافة وجذور، فيما النصوص عندنا تسلب منه الثقافة والجذور، وفي معظم الحالات تبعده عن لغته وعن ثقافته.

نقطة أخرى مهمة هي الأخطاء النحوية والإملائية الموجودة في بعض الكتب. وهو أمر مشكوك فيه خاصّة أنّها كتب تدريس لغة. وهي تخلق بلبلة عند الطالب وتعزّز الخطأ عنده. وأخيراً، لدينا مسألة كتب التدريس المترجمة للعربية في مواضيع مثل المدنيات والعلوم الاجتماعية وغيرها، فالترجمة ركيكة وضعيفة تخلق مشكلة كبيرة عند الطالب والمعلم الذي يفضل في أحيان كثيرة أن يلجأ إلى كتب بالعبرية.

خلاصة القول أنّ أزمة اللغة العربية عند العرب في إسرائيل وخاصّة في مدن الساحل المشتركة هي مؤشّر خطير لأزمة أكبر في الهوية والانتماء في المجتمع العربي، وهناك حاجة ماسّة وملحة لتضافر جميع المؤسسات والهيئات والجهات والعمل على إيجاد حلول جذرية لها.

الثورات العربية: الأسباب والسيناريوهات المحتملة

«أرى ما أريد» محمود درويش

«الشعب يريد إسقاط النظام» الشعوب العربية الثائرة

المحامي: علي حيدر

مقدمة:

يشهد العالم إرهابات مرحلة تاريخية جديدة، يلعب العالم العربي فيها دورا هاما ومركزيا. فقد شكّل العقدان الأخيران من القرن العشرين مرحلة تفكك الاتحاد السوفييتي، وظهور مشروع "البيروسترويك" وإصلاحات غورباتشوف والتي وضعت حداً لنظام الحزب الواحد والعقيدة الواحدة والمركزية الاقتصادية. بالمقابل، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة ومهيمنة. بشكل مواز لهذه التحولات حصلت تحولات سياسية كبيرة في مواقع أخرى. في دول أمريكا اللاتينية بدأت عملية تحول ديمقراطي جدية. كذلك الأمر في دول أوروبا الشرقية التي شهدت موجة ديمقراطية واسعة، نظرت إليها الشعوب العربية ببالغ التقدير والشغف والتوق. وقد أشار المفكر والباحث جليبر أشقر إلى ذلك قبل عدة سنوات بمعرض مداخلة له في ألمانيا عقدت في برلين في الثالث من شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام 2006، في إطار ندوة عربية تحت عنوان: "أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة". بقوله: "أمريكا اللاتينية تشهد الآن صعوداً لموجة تجذر يساري جديدة تواصل مسيرة التغيير الاجتماعي لصالح الشرائح الفقيرة في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية على غرار تجربة سلفادور اللندي في تشيلي التي سحقها بينوشيه دمويا بدعم واشنطن".

اتهام الغرب خصوصا الولايات المتحدة، للعرب والمسلمين بـ"الإرهاب والعنف"، وكذلك احتلال كل من أفغانستان والعراق وتدميرهما وتقسيم العراق وتفتيت وتمزيق تركيبته الاجتماعية. وقد شعر العرب قاطبة، بقسوة وذل وغضب في هذه المرحلة، إذ شاهدوا عجز الأنظمة العربية الحاكمة في التعاطي مع تحديات المرحلة وأسئلتها وقضاياها الجديدة، بل على العكس تماما رأوا بها حليفة للغرب وشريكة له في التآمر على الشعوب العربية.

أرجح، وبحذر شديد، أن العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، سيميز بداية نهوض الشعوب العربية، من خلال الثورات الشعبية الحقيقية السلمية ضد الأنظمة السلطوية الفاسدة والتي كانت مدعومة بغالبيتها من قبل الأنظمة الغربية. سيكون لهذه الثورات آثار بالغة في مجالات متعددة وليس فقط في المجال السياسي، في الثقافة والاقتصاد والجانب النفسي والاجتماعي والعلمي. خصوصا أن هذه الثورات منحت أبناء المجتمع روح الأمل، والثقة بالنفس والشعور بالعزة والكرامة، وتعرّز الشعور بالفخر والانتماء للوطن وللأمة العربية والانفتاح على الإنسانية بعد أن كان عهد الطغاة قد دمر تلك القيم والمشاعر.

بالرغم من أن هذه الثورات تثير العديد من الأسئلة حول أسبابها ودوافعها، وحول توقيتها وسيورتها، وحول الفاعلين والناشطين

فيما بعد أتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وشكّل مرحلة "ما بعد الحادي عشر من سبتمبر"، وكان أكثر ما ميزه هو



(2) إن الثورات تعتبر إداة ورفض صريح للأنظمة المهترئة والتي حكمت البلاد على مدار عقود طويلة وكرست سياسات وممارسات احتقار وإذلال وظلم واستعباد وقهر الشعوب.

(3) لقد شكل انعدام الديمقراطية وفقدان الحريات والحق في الحياة وتحقيق الذات أسباباً مركزية في اندلاع الثورات التي وضعت لنفسها أهدافاً واضحة وهي "إسقاط النظام"، وبذلك تكون قد حسمت معضلتين طالما أشغلتنا المعارضة في العالم العربي، الأولى: هل يجب إجراء التغيير أو الإصلاح من داخل النظام، تدريجياً، إضافياً وتراكمياً Incremental (إضافي)، أم يجب أن يكون التغيير ثورياً Revolution. وقد حسمت الثورة هذا السؤال بالقول إنه في حالات التوتاليتارية الشمولية المطلقة في الدول العربية يجب أن يكون التحول جذرياً وكاملاً ومن خلال الثورة.

والمعضلة الثانية: هل سيحدث التغيير من قبل الشعوب وأصحاب البلاد، أم من قبل دول وقوى أجنبية غريبة؟ الثورتان في تونس ومصر أثبتتا أن التغيير ممكن من قبل الشعوب ودون تدخل دول أجنبية، وعلى العكس تماماً مما يحدث في الحالات التي تتدخل بها الدول الأجنبية، كما فعل حلف الناتو في ليبيا وكما فعلت الولايات المتحدة في العراق سابقاً، إذ تزداد الأمور تعقيداً وتركيباً وصعوبة.

(4) إن الثورات في العالم العربي لم تندلع فقط من أجل لقمة العيش، و ضد الفقر والبطالة، بل رغبة في تحقيق الحرية والعدل والكرامة الفردية والوطنية، أضف إلى ذلك الفساد المالي والإداري والسياسي الذي ساد الأنظمة، والارتباط الوثيق بين المال والحكم، وتفاقم ظاهرة (النيوتيزم) تعيين المقربين في المواقع الهامة. فبالإضافة إلى الاستيلاء على السوق والموارد العامة، والرغبة في توريث الحكم، وتزوير الانتخابات وخصوصاً في الحالة المصرية التي أقصيت فيها المعارضة مطلقاً من التمثيل في البرلمان بالانتخابات التي جرت في شهر نوفمبر 2010. لا يمكن إغفال الدور الهام الذي قامت به حركات الاحتجاج السياسية الاجتماعية مثل حركتي "كفاية" و "6 أبريل" داخل مصر ومنظمات المجتمع المدني والأهلي في جميع الأقطار العربية وما قامت به من عمليات تعبئة فكرية وزيادة الفاعلية والحيوية السياسية وإعادة الثقة في العمل السياسي.

(5) لقد ضعفت الدول العربية اقتصادياً وازدادت مديونيتها وازداد ثراء الأغنياء وفقير الفقراء والشرائح الضعيفة من المجتمع، التي شعرت بأنها عرضة للاستغلال لا سيما من الشبان والأكاديميين الذين لم يجدوا فرص عمل مناسبة. ومن الجدير

المركزيين في قيادتها، وحول أبعادها وتبعاتها ونتائجها وتأثيرها على الداخل والخارج، وكذلك حول الموقف الغربي والعربي، والإسرائيلي إزاءها، وعلى الرغم من كل الأسئلة التي تطرحها هذه الثورات، فإنها تدفعنا نحو محاولة الفهم والتحليل، ودراسة التجربة، واستخلاص عبرها الأولية ومن أجل تعميق البحث النظري والعملي، وذلك بهدف تعميم هذه التجربة على واقع البلاد العربية الأخرى بشكل عام، وواقع الأقليات والشعوب المقهورة بشكل خاص. فمن غير الممكن، من خلال هذه المقالة، الإحاطة والإجابة على كل الأسئلة التي أثرت، وسوف أحاول الإجابة على سؤالين ملحين وهامين يشغلان كل من يتابع تسلسل الأحداث، وسير التطورات واستشراف المستقبل من مفكرين ومحللين ومثقفين وباحثين، حول ما يتعلق بالثورات العربية في مصر وتونس وسوريا وليبيا واليمن (ما أنجز منها وما لم ينجز بعد) وهما:

(أ) ما هي الأسباب والدواعي لانبعاث الاحتجاجات الشعبية التي تطورت وانتقلت وتحولت سريعاً إلى ثورات؟

(ب) ما هي المخارج المحتملة، وما هي أشكال النظم الممكنة بعد عملية تفكك النظم الاستبدادية؟

كما لا يمكن، أيضاً، الإحاطة والإجابة على هذين السؤالين بشكل شامل ومفصل، لأن ذلك يحتاج إلى دراسات وأبحاث موسعة تستند إلى منهجية المقارنة بشكل Diachronic وإلى Synchronic بمعنى، مقارنة كل حالة من الحالات موضع البحث على محور الزمن، أو مقارنة حالات مختلفة بحيث يكون الزمن ثابتاً، مع أخذ كل المتغيرات المتعلقة بعين الاعتبار. ومع ذلك سأحاول عرض بعض الأفكار المركزية والخطوط العريضة، آملاً بأن تساهم هذه المشاركة بفتح باب النقاش وإجراء الدراسات الموسعة، خصوصاً وأن الأحداث الميدانية وكذلك التطورات ما زالت مستمرة.

الأسباب وراء انطلاق الثورات

(1) لقد انطلقت الشرارة التي أشعلت الثورات العربية من تونس، والتي فاجأت العديد من المراقبين والمتابعين والمتأملين. انتفاضة واحتجاج جماعيان انطلقا بعد أن أحرق نفسه أحد شاب مقهور ومقموع في تونس (محمد بو عزيزي) والذي منعتته السلطات الحكومية من أن يكسب قوته، ومن ثم تحولا إلى ثورة شاملة. بالرغم من خصوصية كل قطر من الأقطار العربية الثائرة، إلا أنه يبقى المشترك وكذلك الأسباب العامة هي الأمور المركزية وذات الأهمية الكبرى. إن هذه الثورات انطلقت من أجل نيل الكرامة والحرية، ولأجل حق الشعب في الشغل والعمل ومن أجل سيادة القانون والتوزيع العادل للثروات العامة وتكافؤ الفرص.

من الصعب التنبؤ حول مصير الثورات العربية وما ستؤول إليه وما هي النتائج طويلة الأمد التي ستفرزها خصوصاً أنه ستمتد هذه العملية والسيرورة سنوات، وربما أجيال؟ سوف تمر الدول التي نجحت بإسقاط مستبدتها، بطبيعة الحال، بفترة انتقالية ستثير العديد من الصعوبات والتحديات وسوف تتفاوت من دولة إلى أخرى. ولكي تنجح الثورات بعد أن أسقطت الحكام، هنالك حاجة لبروز قيادات قوية وجماعية ذات رؤى وتصورات مستقبلية تساهم في عملية بناء الأمة وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز قيم العدالة والحرية والمساواة والمواطنة وسيادة وتأمين حياة الأفراد والجماعات. وبالرغم من ذلك من الممكن رسم بعض أشكال النظم والخيارات المحتملة:

(1) **الخيار الديمقراطي** - الذي يستمد شرعيته من الشعب ومن المشاركة الشعبية. يضمن هذا الخيار الحريات الأساسية والحقوق السياسية والمدنية ويشجع المواطنين على أخذ دور فعال وحيوي في الحياة العامة، ويفتح فرص التأثير، ويسود التبادل على السلطة وتعميق العلاقة بين الرأي العام والدولة وبناء المؤسسات.

(2) **خيار الفوضى والحروب الأهلية، واستمرار حالة عدم الاستقرار.** من الممكن نتيجة للبنية الاجتماعية العربية ومركزية الهويات تحت - وطنية مثل، الطائفية والمذهبية والدينية والعشائرية والعرقية، وللدور الذي لعبه الطغاة في تفتيت الأمة وتكريس التخلف والجمود والخرافة وإعاقة التطور الاجتماعي والحرمان الاقتصادي وبروز الكراهيات القديمة، وضعف السلطة المركزية وانتشار السلاح وتعّدّد الولاءات والمرجعيات، أن يجد الشعب نفسه في حالة حرب أهلية. وقد شهدنا مثل هذه الحالات في عدد من الدول العربية كالجزار ولبنان والصومال والسودان، وفي عدد من الدول الأفريقية كليبيريا ورواندا وكينيا وسيراليون وفي منطقة البلقان (علينا التفريق بين مصر وتونس وهي دول متجانسة وذات هوية وطنية عميقة وبين باقي الدول العربية، وقد لا يكون هذا الخيار وارداً في حالي مصر وتونس لكنه قد يكون وارداً في ليبيا وسوريا واليمن).

(3) **خيار الحكم الإسلامي** - يستمد شرعيته من الشريعة الإسلامية، احتذاءً بالثورة الإيرانية، أو بعض وجوه الحكم في المملكة العربية السعودية أو السودان، وخصوصاً في الدول التي تنشط بها جماعات إسلامية مثل الإخوان المسلمين. أستبعد ذلك، في الأمد المنظور، على الأقل، استناداً إلى التصريحات المتكررة للثوار وممثلي الحركات الإسلامية المرموقين في تونس

بالذكر في هذا السياق، لفت الانتباه إلى أن الذين بادروا لإشعال هذه الثورات هم من الجيل الشاب. والشباب العربي كشرية اجتماعية تم تجاهلها واستثنائها وتجاهل حقوقها على مرّ السنوات، ولذلك من الممكن القول بأن هذه الثورات قد تعتبر ثورة اجتماعية ضد "النظام الأبوي- البطريركي" كما نظر له المفكر الفلسطيني هشام شرابي.

(6) لقد أدى الانفجار السكاني، وقصور البنى التحتية، وتخصيص الميزانيات للأمن الداخلي، الذي يسعى ويعمل على حماية النظام، إلى الاحتجاجات إضافة إلى انتشار توزيع الأراضي بشكل مميز.

(7) لقد أدى نجاح الثورة التونسية إلى بعث الأمل في الشعوب العربية الأخرى، وكسر حاجز الخوف، وتعميق شعور الانتماء للوطن، كما ساهمت العولمة بمفهومها الإيجابي والتكنولوجيا ووسائل الاتصال والشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام بتوفير الوسائل والآليات لنجاح الثورات.

(8) في حالة مصر، كان هنالك رفض لعلاقة النظام مع إسرائيل والتنازل والتهاون في كل ما يخص الكرامة الوطنية، وخصوصاً على أثر السلوك التركي والنموذج الذي قدمه رجب طيب أردوغان بعدم التهاون في مسائل الكرامة الوطنية وإصراره على لعب دور مركزي في المنطقة ومساندة الشعب الفلسطيني، بينما ساهم النظام المصري السابق في التضيق والحصار ضد غزة ومنح الإسرائيليين امتيازات اقتصادية وسياسية على حساب المواطن المصري ورفاهيته وكرامته.

(9) لقد أخفقت المعارضة السياسية في العالم العربي بتقديم بديل سياسي عملي للأنظمة القائمة، وإجراء تغيير جذري (خصوصاً وأن جزء من قيادات هذه المعارضة نفي أو اعتقل أو قتل، وجزء آخر استعمل العنف كوسيلة للتغيير بينما بقي جزء آخر من القيادات المثقفة معزولاً عن الشعب وعن التواصل معه) وبذلك شعر المواطنون أن مسؤولية التغيير هي مسؤوليتهم هم، وإذا لم يتحملوا مسؤولية أنفسهم ويأخذوا زمام الأمور لأيديهم فسوف تكرر سياسات القمع القائمة ولذلك جاءت هذه الثورات إلى حد بعيد محررة من الأيدولوجية. هنا تجدر الإشارة إلى ما قاله المفكر محمد الحداد بعد ثورة تونس بأن الكثير من شباب الثورة "لم يعرف من هو كارل ماركس أو سيد قطب".

أشكال النظم المحتملة بعد عملية تفكك النظم الاستبدادية



إلى أهلها، مقابل حرمانهم من قرارهم الوطني ومن ثروتهم الوطنية ومن هويتهم الأصلية ليرجعوا مرة أخرى إلى حظيرة الهيمنة الأجنبية باعتبارها صاحبة الفضل في التحرير".

(5) **الثورة المستمرة:** في هذه الحالة سوف يستمر النظام بقهر المحتجين بشكل بالتحكم بدرجة استعمال القوة بحسب الظروف، بادعاء أنه سيقوم بإصلاحات، وأنها تحتاج إلى وقت (كما هو حال سوريا). وفي المقابل سوف تستمر بعض القوى بالاحتجاج وعدم الانكسار لتخلق حالة استنزاف ستؤدي إلى حالة تعفن النظام.

محاولة للتلخيص

قد تشهد الأقطار العربية هذه السيناريوهات منفردة أو مجتمعة أو في جزء منها، لكن يقينا أنه ستكون هنا مراحل انتقالية بين الوضع الذي نشأ حيث انتصرت الثورات وبين الوضع الذي سيطور عن ذلك لاحقا. من الواضح، أيضا، أن الأحداث في بلد ما ستؤثر بهذه الدرجة أو تلك عليها في بلد آخر. بمعنى، أن حراك الشعوب في حالنا لما ينته وأنه سيواصل تدرجه في المرحلة المقبلة. وهنا علينا أن ننتبه إلى أنه لا يحدث في حدود الدولة العربية وحدها ولا في مساحة المجتمع العربي المعين، بل هو حراك عالمي بامتياز. وهذا بالذات ما يجعله عرضة لتأثيرات من خارج الدولة والمجتمع كجزء من مفاعيل العلاقات الدولية وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية وصراع المصالح الجيو - سياسية. وهو باب مفتوح لقوى عالمية تدخل منه في محاولة لاستثمار الحراك الشعبي العربي في المواجهات الكونية بين القوى الفاعلة في المنطقة والعالم. وهو سؤال أساس في إمكانية التنبؤ بوجهة الثورات ومآلها. أمكننا أن نركز على الداخل العربي في كل دولة ومجتمع، وعلى تجارب هذه المجتمعات وتاريخها، لكننا لن نستطيع إلا أن نرصد مفاعيل النظام الدولي المعولم أو الإقليمي في هذه الثورات وتحولاتها. وهو سؤال تتوقف إجابته بمدى كبير على كيفية تعريف قيادات الثورات والمجتمعات العربية مع سؤال التموضع العربي في المنظومة الدولية وإدارة العلاقات معها. ومن هنا، فإن إلحاح أسئلة الداخل العربي في تجربة هذه الثورات يؤازرها إلحاح الخارج العربي وأسئلته.

كراشد الغنوشي، وفي مصر كجماعة الأخوان المسلمين وليبيا، بأن هدفهم هو إقامة دولة مدنية وليس دولة دينية، وإلى عدم التشابه بين الثورة الإيرانية والثورات العربية وإلى أن اللذين أشعلوا الثورة لم يكونوا فقط من شباب الحركات الإسلامية. ومع ذلك هنالك من يعتقد بأنه يمكن السير والعمل وفق النموذج التركي الذي يوفق ما بين النظام العلماني الديمقراطي والذي يمنع احتكار السلطة وقيادة الدولة من قبل حزب إسلامي. لا أنفي أن هنالك أزمة ثقة بين بعض الجماعات الإسلامية والمجتمعات والتخوف من أن هذه التصريحات تعتبر "مناورات" من أجل الوصول للسلطة أولا ومن ثم احتكارها والاستئثار بها.

(4) **دولة رعاية:** إزدياد وهيمنة قوى غربية لها مصالح وأهداف في دولة معينة تسيطر على المؤسسات الحاكمة، وتترزع سلطة القرار والاستقلالية منها، بحجج مساعدتها على بناء الدولة وبناء مؤسساتها. ولا أستبعد أن يكون هذا النموذج لفترة معينة في ليبيا بعد أن تدخلت قوى الناتو، وساعدت الثوار من خلال قصف أهداف من الجو. وللدول الغربية مصالح نفطية وأمنية دفعتها للتدخل السريع بغطاء الدوافع الإنسانية! وكما قال المفكر السوري برهان غليون في مداخلة ألقاها قبل عدة سنوات حول توجهات الغرب اتجاه الدول العربية الطامحة إلى تحقيق الديمقراطية: "فهناك من جهة أولى المصالح الكبرى النفطية والأمنية التي تمنع هذه الدول (الدول الغربية) من أن تسلم بسيادة الشعوب على مصيرها في منطقة تتحكم من خلال موقعها الإستراتيجي وحجم احتياطات الطاقة التي تعتمد عليها الصناعة العالمية بمصير الاقتصاد العالمي. وهناك من جهة ثانية المخاوف التي نمت خلال عقود طويلة من التجربة السلبية والصراعات التاريخية من أن لا تكون نتيجة التحولات الديمقراطية في البلاد العربية سوى تزايد سيطرة المعادين للغرب من منطلقات قومية أو دينية". مع أن الثورات الأخيرة أصبحت تغير الصورة النمطية للعرب. بمعنى، أن الإعلام الغربي يركز اليوم على صورة العربي كمحتج وإنسان يريد التغيير بصورة سلمية (عدا ليبيا التي تحولت فيها الثورة إلى ثورة مسلحة) ومستعد لأن يضحي بحياته من أجل نيل حريته.

وكما كتب الكاتب طلال سلمان في صحيفة السفير اللبنانية عشية وصول الثوار الليبيين إلى طرابلس بمعرض حديثه عن نهاية نظام القذافي من جهة، والتخوف من دور حلف الأطلسي من جهة أخرى، "أي خيار بائس هذا الذي يفرضه الطغاة على شعوب هذه الأمة: فإما أن يلغوا وجودهم وينسوا حقوقهم في بلادهم وأن يرتضوا العيش بلا كرامة، وإما أن يرتضوا بعودة الاستعمار مزيّنًا بشعارات التحرير وقهر الطغيان وإعادة البلاد

مراجعة كتاب

قراءة في كتاب: اللغة العربية في إسرائيل- سياقات وتحديات للبروفيسور محمد أمارة

د. عبدالرحمن مرعي
الكلية الأكاديمية - بيت بيرل

لديهم الوعي بالمحافظة على لغتهم وتراثهم، ويرسّخ في ذهنهم عدم التفريط بهما.

وحول الشمولية التي ميّزت هذا الكتاب، يستحضرني في هذا المقام، الإشارة إلى المؤتمر الذي شاركت فيه مؤخراً، والذي عُقد بجامعة تل- أبيب في شهر مارس 2011 تحت عنوان "مكانة اللغة العربية في إسرائيل: سياسة لغوية، لغة وهوية". الموضوعات التي تحدّث عنها المشاركون كانت كالآتي: لغة الأقلية والسياسة اللغوية: حالة اللغة العربية في إسرائيل؛ العربية لغة الأقلية؟ المشهد اللغوي أنموذجاً؛ تعليم اللغة العربية للناطقين باللغة العبرية: ماذا تعلمنا حتى الآن؟؛ الشباب العرب في إسرائيل: هوية عربية ولغة عبرية؟؛ مجمع اللغة العربية في إسرائيل: الوضع الراهن وتحديات المستقبل؛ الطلاب الجامعيون العرب وعائق اللغة العبرية: تأملات في التجربة الشخصية والجماعية. هذه الموضوعات عاجلها أمارة بإسهاب في كتابه، فالكتاب كان بمثابة الغائب الحاضر الذي تفتياً بظلاله المشاركون في المؤتمر.

والجديد في الكتاب تمثّل بتسليط الضوء على الإشكالات العالقة التي تجابه العربية والناطقين بها في إسرائيل، وتقديم طروحات عينية للتغلب عليها. واقع اللغة العربية في إسرائيل ومكانتها يختلف عن تواجد العربية في أماكن أخرى في هذا العالم. فهي لغة تقع في دائرة الصراع، وتحاول الأكثرية الهيمنة عليها وعلى

صدر في العام 2010 عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات ودار الهدى ودار الفكر كتاب "اللغة العربية في إسرائيل- سياقات وتحديات" للمؤلف بروفيسور محمد أمارة. أنهى أمارة تعليمه الأكاديمي في قسم اللسانيات الاجتماعية باللغة الانجليزية، وله العديد من الدراسات التي تناولت هذا المجال باللغات الثلاث: العربية والعبرية والإنجليزية. بالرغم من أن تخصصه لم يكن بالأساس في موضوع اللغة العربية، إلا أنها تبوّأت صدارة دراساته وتربّعت على عرش أجدته البحثية.

يأتي هذا الكتاب تنويجاً لثمرة جهود بذلها المؤلف امتدّت على مدى ربع قرن من الزمن واكبت الأبحاث العصرية التي خاضت غمار مسألة اللغة لا سيما اللغة العربية، في أماكن شتى في هذا العالم، وكيفية التعامل معها في المجالين التطبيقي والنظري بشكل عام.

يضمّ الكتاب ثمانية عشر فصلاً مبنوّة في ستة أبواب عاينت القضايا التي تعاني منها اللغة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التطرّق لموضوعات هامّة أغفلها الباحثون في دراساتهم. الكتاب غني بالمضامين والرؤى، ويشكّل رافعة للدارسين والباحثين والأكاديميين، كمرجع علمي هام. فهو يوسّع آفاقهم ويلهمهم في استنباط أفكار خلاقة لم تطرح من قبل، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، يثري الكتاب شريحة واسعة من القراء ممن يرغبون بتوسيع ثقافتهم العامة، وينمي



الناطقين بها.

الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وفي السابق جنوب لبنان وشمالي سيناء، يشكّلون ثلث الناطقين بهذه اللغة. وهنا ثمة وضع لا مثيل له في العالم، لمجموعة من المتحدثين يقعون في صراع مع لغة دولة يتقنون التحدّث بها، تختلف عنهم دينياً وثقافياً وأيدولوجياً.

لقد أدرك أمانة أهمية أثر العبرية وإسقاطاتها على العربية، واعتبرها من أكثر التحدّيات التي تواجه العربية في إسرائيل، وكرّس لها ربع الكتاب تقريباً. وانعكس ذلك في مناحي الأدلجة، تعلم العبرية ومناهج التدريس للتلاميذ العرب في المؤسسات التعليمية، استعارة مفردات من العبرية في المجالات الحياتية المختلفة مع طرح الأمثلة، عبرة المسميات والمشهد اللغوي.

هذه الموضوعات التي سعت المؤسسة الإسرائيلية إلى دعمها وتعزيزها لها وجهان: الوجه المكشوف - والذي يهدف إلى إتقان العبرية وتذويتها على حساب لغة الأم العربية، فالكثير من الشباب والأكاديميين العرب يجدون صعوبة بالتعبير عن ذاتهم بالعربية، ويلجأون إلى العبرية بدلاً من المجابهة؛ والوجه المستور - طمس معالم العبرية تاريخياً وحضارياً، فالأجيال الناشئة لا تعرف المواقع الجغرافية العربية المحفورة في ذاكرة الأجداد، ولا تدرك ما حصل للقرى المهجرة، التي أقيمت على أنقاضها المستوطنات والبلدات اليهودية تحت مسميات عبرية. بل أكثر من ذلك، سنّت الكنيست مؤخراً مشروع "قانون النكبة" والذي يحظر على المؤسسات العربية مثل، المسارح والمدارس والمراكز الثقافية، إحياء ذكرى النكبة. هذا القانون وغيره يصبّ في خانة مسح الذاكرة التاريخية.

والقسم الأخير من الكتاب (الباب السادس)، الذي يعادل ثلث الكتاب، ناقش بإسهاب مسألة تحديات اللغة العربية، والنظرة إليها من قبل المواطنين العرب أنفسهم، وحاول الإجابة عن السؤال ماذا فعل العرب من أجل لغتهم؟ وتمحورت الإجابة في ثلاثة محاور:

المحور الأول - فحص الأيديولوجيات اللغوية في الدراسات ومدى إدراك الأحزاب العربية السياسية والدينية والجمعيات الأهلية مفصلية موضوع اللغة العربية. يُشار إلى أنّ الأحزاب العربية لم تول اهتماماً خاصاً للغة العربية إلا في الآونة الأخيرة، ما عدا الحزب الشيوعي، الذي كان له دوراً ريادياً في هذا المجال منذ البداية، من خلال صحيفة "الاتحاد" ومجلة "الجديد".

والمحور الثاني - المجامع اللغوية، لقد سعى العرب إلى إنشاء مجمع لغوي، وفي نهاية المطاف تم إنشاء مجمعين: مجمع

العربية معترف بها كلغة رسمية في الدولة إلى جانب اللغة العبرية، لغة الأكثرية السكانية. ولكن على أرض الواقع، فإنّ هذا الاعتراف صوري لا يمنح العربية المكانة الرسمية، فالعربية مهمّشة لدى الوسط اليهودي، ويرفض غالبية اليهود تعلّمها أو التحدّث بها. إنّ الحقوق الشرعية التي تكتسبها العربية تُنتزع عنوة من خلال القضاء الإسرائيلي (محكمة العدل العليا)، الذي ينصف أحياناً العربية ويدافع عنها من غبن السلطة والمؤسسات.

المواطنون العرب هم جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وتشكّل اللغة العربية لغة الدين والحضارة والتراث بالنسبة لهم. فالمسائل العامة التي تتحدّى العربية كالازدواجية اللغوية، واللهجات واللغات الدارجة منتشرة لدى جميع الناطقين بالعربية دون استثناء، وهذا بدوره يثقل سيرورة إتقان اللغة والتحدّث بها بطلاقة. يضاف إلى هذا الإشكال، تأثير اللغات الأجنبية على العربية في الدول التي وقعت في الماضي غير البعيد تحت سيطرة الاحتلال أو الاستعمار.

ففي المشرق العربي، ثمة حضور للغة الانجليزية عامة والفرنسية في لبنان خاصة. أمّا في المغرب العربي فإنّ الوضع أصعب، إذ استحوذت اللغة الفرنسية على المواطنين في الماضي، فالكثير من كبار السن يتقنون الفرنسية، ولا يستطيعون التحدّث بالعربية، وما زال تأثيرها على الأجيال الناشئة "المتفرنسين".

من الطبيعي أن يحصل تداخل لغوي لدى التواصل بين الأغلبية والأكثرية في الدولة. إلا أنّ وضع اللغة العربية في إسرائيل لا يتمثل فقط في الدخيل اللغوي، بل يتعداه ليشمل الجانب الهويتي والثقافي والرمزي. اللغة العبرية كانت جزءاً من المشروع الصهيوني، هذا المشروع الذي ربط بين الأرض والإنسان والقومية. واستمدت الدولة مشروعيتها من هذا المنحى، وتدعو اليوم، وبقوّة، إلى الاعتراف بيهودية الدولة، لتهميش الأقلية العربية بشكل مطلق. ممّا لا شك فيه أنّ هذا التوجّه سيزيد الطين بلة فيما يتصل مكانة اللغة العربية، فمنذ إنشاء الدولة وحتى اليوم، قدّم الكثير من أعضاء الكنيست اقتراحات تدعو إلى شطب العربية كلغة رسمية في الدولة، والإبقاء على العبرية كلغة رسمية وحيدة.

العبرية هي لغة محدودة بمفرداتها وبعدها الناطقين بها، وإنّ عدد العرب الذين يتحدّثون هذه اللغة في إسرائيل وفي الضفة

اللغة العربية الرسمي ومقره في حيفا، ومجمع القاسمي للغة العربية وآدابها ومقره في باقة الغربية. ويدعي المؤلف أن دور المجامع العربية عامة محدود في التحديث اللغوي، وفي الحالة الإسرائيلية فهي أكثر محدوديّة، ولا تتعدى كونها مراكز أبحاث.

أمّا المحور الثالث - موقع اللغة العربية في وثائق التصوّرات المستقبلية، حيث ركزت الوثائق على الحق اللغوي كحق جماعي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، ومن الأهمية بمكان المحافظة على العربية ليس فقط من الناحية الأدائية، بل أيضاً من الناحية الرمزية والسياسية والدستورية والحقوقيّة.

ويختتم المؤلف الكتاب بإجمال التحدّيات الأساسية التي تواجه العربية في إسرائيل ووضع إطار نظري لمواجهة هذه التحدّيات. ويؤكد على ضرورة الاهتمام باللغة العربية لدى المواطنين العرب وعدم الاستهانة بها، كونها لغة الذاكرة الجماعية والهوية القومية. ويخلص إلى القول بأنّ محافظتنا على العربية كلغة قومية يؤمّن لنا البقاء في هذه الديار، مهما تقلبت علينا الحوادث والأزمان. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال بناء مشاريع طموحة مدعّمة بإستراتيجيات وآليات، تسعى إلى بناء بيئة لغوية، تأخذ العربية الفصحى حيّزاً في البيت والمدرسة والمؤسسات الأكاديمية.

نشاطات ومشاركات

نشاطات ومشاركات

تشرين الثاني 2010

لقاء طاولة مستديرة لمناقشة التصور المستقبلي للغة العربية في البلاد

شارك العشرات من الأكاديميين والأكاديميات والقيادات التربوية العربية في لقاء طاولة مستديرة، لمناقشة التصور المستقبلي للغة العربية في البلاد، وذلك ضمن مشروع اللغة العربية المشترك للجنة متابعة قضايا التعليم العربي و"دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات.

افتتح اللقاء رئيس بلدية الناصرة المهندس رامز جرايسي، رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وأداره عاطف معدي مدير لجنة متابعة قضايا التعليم العربي.

وأكد كل من رئيسة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، د. هالة اسبنيولي، ومدير مركز "دراسات"، د. يوسف جبارين أهمية اللغة العربية في العملية التربوية، من جهة، وفي حقل البحث الأكاديمي، من جهة ثانية. وأشارا إلى أن مشروع اللغة مشروع استراتيجي مستدام. واستعرض البروفيسور محمد أمارة الإطار الرؤيوي للتصور المستقبلي مشيراً إلى محاور العمل في هذا الحقل واستراتيجياته متوقفاً عند جوانب في مكانة اللغة العربية في الدولة والمجتمع العربي. وقد ناقش أطروحته كل من بروفيسور جورج قناز ود. غالب عنابسة والصحفي وديع

عواودة والكاتب مرزوق الحلبي.

ومن المقرر أن يتواصل العمل في هذا المشروع لجهة طرح تصور مستقبلي للغة العربية على المجتمع العربي بفعالياته وهيئاته ومؤسساته كجزء من السعي إلى تطوير سياسات لغوية والتوصل إلى إدارة اللغة بشكل يعيد لها اعتبارها وحيوتها.

ندوة في مدينة الطيبة حول التعليم العربي في القرن الـ21

"المناهج التعليمية لا تعكس الشخصية الفردية للمواطن العربي ولا هويته الجماعية. والمنظومة القيمية التي تتبناها المدرسة العربية غير قادرة على التعامل مع هذين الموضوعين" - هذا ما قال البروفيسور محمد أمارة، رئيس المجلس التربوي العربي ومدير وحدة الأبحاث في "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، خلال ندوة نظمها المركز بالتعاون مع جمعية "تشرين" لإحياء الثقافة في مدينة الطيبة، تحت عنوان "التعليم العربي في مطلع القرن الـ21: تحديات الهوية والمواطنة". شارك في الندوة د. هالة اسبنيولي رئيسة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، ود. قصي حاج يحيى الباحث والمحاضر في كلية بيت بيرل، بحضور العشرات من التربويين والناشطين السياسيين والاجتماعيين.

وكان افتتح الندوة وأدارها ساجد حاج يحيى، رئيس جمعية "تشرين". وشرح مدير مركز "دراسات" د. يوسف جبارين دور



المركز العلمي والمهني في الأبحاث الإستراتيجية للسياسات الجماهيرية والحقوقية، وأعقب المداخلات نقاش حيوي شارك فيه ليفيف من الحضور.

كانون أول 2010

مؤتمر صحفي حول العنف في المجتمع العربي وسبل مواجهته

أكد البروفيسور محمد حاج يحيى إن تزايد مظاهر العنف والجريمة في المجتمع العربي بات يتخذ ملامح حرب أهلية، معتبراً أن المجتمع يعيش حالة من الخدر النفسي في مواجهة ذلك، وتوقع أن تزداد ظواهر العنف والجريمة في المجتمع العربي أكثر وأكثر - جاء هذا خلال مؤتمر صحفي عقده مركز "دراسات" في مكاتب اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية وبرعايتهما، بمناسبة صدور العدد الثالث من "كتاب دراسات"، كتاب الأبحاث السنوي لمركز دراسات.

وتحدث في المؤتمر الصحفي كل من المهندس رامز جرابسي رئيس بلدية الناصرة واللجنة القطرية، والسيد محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة، والدكتور يوسف جبارين، مدير عام مركز دراسات.

وقدم البروفيسور حاج يحيى، وهو محاضر في العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس، عرضاً وتحليلاً لمعطيات جديدة حول تفشي ظاهرة العنف واسعة الانتشار في المجتمع العربي، وتوصيات عملية لمواجهتها على مختلف الأصعدة.

130

كانون الثاني 2011

يوم دراسي في بيت بيرل في موضوع دوافع اختيار مهنة التدريس

عقد مركز دراسات ومركز أبحاث اللغة والتربية والثقافة في المجتمع العربي في المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب في الكلية الأكاديمية، بيت بيرل، يوماً دراسياً حول اختيار مهنة التعليم، حضره مئات الطلاب العرب.

تناولت الجلسة الأولى التي أدارها د. غالب عنابسة الدوافع من وراء اختيار مهنة التعليم. قدم د. علي وتد مسجلاً عاماً حول الكليات الموجودة حالياً لإعداد المعلمين العرب في إسرائيل.

وتبين من دراسة أجراها د. سامي محاجنة، أن 40% من الطالبات المتأهلات للتدريس اخترن مهنة التعليم عن رضا، بينما أجابت 20% من الطالبات اللاتي شملهن البحث أن مهنة التعليم فُرضت عليهن فرضاً!

وقد عرض د. رائد زيدان بحثاً يستعرض الدوافع وراء اختيار مهنة التعليم لدى الطلاب العرب وأبرزها مكانة اجتماعية ودخل شهري مقبول وعطل عديدة خلال السنة ومهنة مريحة وساعات عمل مريحة واستقرار وأمان وظيفي حيث يتم تثبيت المعلم في وظيفته بعد ثلاث سنوات. هذا، إضافة إلى عوامل أخرى كضغط العائلة وعدم وجود بديل أو بسبب القرب الجغرافي للكليات من أماكن سكن الطلاب.

أدارت الجلسة الثانية د. أسمهان مصري - حرز الله، وتحدثت فيها د. كيتي وتد عن "شعور الطلاب العرب في الكليات العبرية لتأهيل المعلمين بالغبرة وتدني حصانتهن الذاتية وانعكاس ذلك على قدرتهم في مواجهة التحديات الاجتماعية والأكاديمية". وقالت د. ماري توتري "إن غالبية الطلاب العرب لا يعلمون بوجود خدمات مثل المنح ودروس مساعدة وغيرها ولا يستعينون بها، كما أنهم يجدون صعوبة مع اللغة العبرية ويشعرون بوجود سلوك عنصري من زملائهم وبالتمييز ضدهم في الكلية". واستعرضت د. أورلي سيلح بحثاً حول موضوع النزاهة الأكاديمية، تبين منه أن "الشعور بالغبرة والضغط الاجتماعي من قبل الأهل للنجاح بأي ثمن، كانا من العوامل الأساسية التي ساهمت في تفشي ظاهرة الغش في الامتحانات والوظائف بين الطلاب العرب في كليات إعداد المعلمين، حيث تصل نسبة هؤلاء 73% مقابل 26% من الطلاب اليهود". وعرضت د. إيلانه باول ود. روني راينغولند نموذجاً للحوار بين الثقافات، من أبرز توصياته: "تعليم مواد يحضرها طلاب عرب ويهود معاً بهدف فتح مجال للحوار، وتعليم مواد في المواطنة والتسامح وغيرها".

وتحدثت الطالبة تسنيم طيبي عن تجربتها الشخصية، حيث التحقت بالكلية مضطرة لكن بعد سنة ونصف قررت أن تمارس التعليم كرسالة وليس كمهنة فقط. وتحدثت الطالبة آلاء حاج يحيى عن "الصدمة الحضارية لدى الطالب العربي وحاجته للاندماج من جهة والحفاظ على الخاصية والهوية، من جهة ثانية".

وفي تلخيصه لليوم الدراسي، أكد د. أيمن إغبارية، "أن على الباحث أن يكون مؤثراً في المجتمع أيضاً، لا أن يكتفي بعرض المشاكل. عليه أن يسهم في طرح الحلول لها". وأضاف: "تحاول بعض الكليات إجراء تغييرات ولكنها رمزية فقط بدون أن تتغير مبنائها وسياساتها الاقتصادية والثقافية. لقد حان الوقت لنضال من أجل تغيير جوهر في هذه الكليات".



وأكدت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي و"دراسات" المركز العربي للحقوق والسياسات ومركز "حراك" لدعم التعليم العالي في المجتمع العربي في بيان مشترك إن "امتحان البسيخومتري يحتاج إلى تغييرات جوهرية وشمولية، خصوصاً في الفصل الكلامي باللغة العربية، لكن الواجهة العامة التي تتمخض عنها هذه التغييرات هي تعميق وتكريس الفجوات القومية والطبقية في منالية التعليم العالي بين الطلاب اليهود والعرب، والطلاب من الطبقات الميسورة وتلك المستضعفة، والطلاب الذكور وال طالبات الإناث".

وكانت المؤسسات الثلاث قد أعدت وثيقة موقف مهنية شاملة حول امتحان البسيخومتري ومشاكله وبدائله، وطالبت وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي والمركز القطري للامتحانات والتقييم بإقامة طاقم مهني مشترك لبحث موضوع امتحان البسيخومتري والفجوات الكبيرة بين تحصيل الممتحنين العرب واليهود فيه.

زيارة ميدانية إلى مدينة عكا

قام العشرات من أعضاء المجلس التربوي العربي ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي و"دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، بزيارة إلى مدينة عكا، بمرافقة وشرح السيد سامي هوارى والمربي عبد حماد والطالب الجامعي إبراهيم هندي من مجموعة "عكادميون"، تخللتها زيارة إلى عدد من المدارس والمؤسسات التربوية والأهلية في المدينة، وجولة في البلدة القديمة.

افتتحت الجولة بزيارة إلى حي بساتين الرمل (بربور) غير المعترف به، ثم توجه الوفد لزيارة مدرسة المنارة الابتدائية، التي تم بناؤها بعد حكم قضائي من المحكمة العليا. بعدها، توجه الوفد إلى مقر جمعية النساء العكيات، ذات الباع الطويل في مجال التربية والتعليم وخصوصاً الطفولة المبكرة. ثم وصل الوفد إلى منطقة الفنار وقام بجولة في حي رقم 10 المستهدف من قبل المؤسسات والسلطات ورجال الأعمال.

التغييرات الجديدة في امتحان البسيخومتري تعمق الفجوات

اتخذ المركز القطري للامتحانات والتقييم ولجنة رؤساء الجامعات، مؤخراً، قراراً بإجراء تغييرات في امتحان التصنيف للجامعات (البسيخومتري)، تقضي بإضافة فصل في الإنشاء، إلى جانب فصول التفكير الكلامي (40%) والتفكير الكمي (40%) واللغة الإنجليزية (20%). كما سيتم تغيير طريقة احتساب العلامة بموجب المواضيع الذي يطلب الممتحن القبول إليها، وطريقة توزيع علامات المكافأة (البونوس) في المواضيع التي يُمتحن فيها الطلاب بمستوى 5 وحدات تعليمية في امتحان البجروت.

ارتفاع بنسبة 22% في جباية ضريبة "الأرنونا" في المجتمع العربي

بيّن تحليل لمعطيات وزارة الداخلية أعدّه د. رفيق حاج، الباحث في "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، أن ارتفاعاً نسبته 22% طرأ على دفع الضريبة البلدية "الأرنونا" في القرى والمدن العربية في البلاد، حيث ارتفعت النسبة من 41% عام 2008 إلى 50% عام 2009.

كما تبين أنه منذ العام 2005 بلغت نسبة الارتفاع 83%، حيث كانت نسبة الجباية آنذاك 18% فقط، وأن نسبة الجباية المتركمة (أي التي تشمل الديون القديمة) ارتفعت من 30% عام 2008 إلى 33% عام 2009.



وتشير المعطيات إلى علاقة واضحة بين التدرج الاجتماعي-الاقتصادي للبلدة من جهة ونسبة التجاوب ودفع ضريبة "الأرنونا". ففي البلدات المدرجة ضمن العنقود الأعلى (الأغنى) بلغت نسبة الجباية 78%، مقابل 40% في العنقود الأدنى (الأفقر).

وقال رئيس اللجنة القطرية ورئيس بلدية الناصرة المهندس رامز جرايسي تعقيباً: هذا الارتفاع بحد ذاته جيد وندعو جماهيرنا لدفع مستحقاتها أولاً لأنها تسهم فعلياً في زيادة المدخول الذاتي الذي يشكل في أحيان كثيرة شرطاً للحصول على ميزانيات من الحكومة؛ وثانياً لأن هذا يؤكد عدم صحة ادعاءات الحكومة وكأن أزمة السلطات المحلية العربية مردها الأساسي تدني نسب الجباية، وليس التقليلات الكبيرة والمتواصلة وخصوصاً في ما يُعرف بـ "هبات الموازنة".

شباط

اختتام دورة البحث العلمي

شارك عشرون طالبة وطالباً عربياً من مختلف التخصصات الأكاديمية في اللقاء الاحتفالي باختتام دورة علمية هي الأولى من نوعها حول "مهارات الكتابة العلمية في العلوم الاجتماعية"، نظمتها "دراسات" المركز العربي لحقوق والسياسات.

أشرف على الدورة ودرّسها مهند مصطفى، الباحث في مركز "دراسات"، وشملت محاضرات ومدخلات قدمها كل من البروفيسور محمد أمارة ود. أيمن إغبارية ود. ماري توتري ود. نهاد علي، في زوايا وجوانب عديدة في البحث العلمي.

وشارك في اللقاء الختامي للدورة الدكتور يوسف جبارين مدير مركز "دراسات" الذي أشار إلى أهمية هذا المشروع في النهوض بمستوى البحث العلمي في صفوف الطلاب الجامعيين العرب. وأكد مهند مصطفى أن الدورة حاولت التجاوب مع الطلاب العرب القادمين من جهاز التربية والتعليم العربي الذي لا يركز على مهارات البحث والكتابة العلمية. وشارك في اللقاء الاحتفالي المرابي عايد على الصالح الذي أكد على أهمية مساهمة الدورة في النهوض بالبحث العلمي في المجتمع العربي. وتم توزيع شهادات تقديرية رمزية للمشاركين والمشاركات في الدورة.

مركز دراسات: مكانة اللغة العربية مُشتقة من كوننا أصحاب الوطن الأصليين

ناقشت لجنة الدستور والقانون البرلمانية التي يتأسسها عضو

الكنيست "دافيد روتم" من حزب "يسرائيل بيتنو" مشروع قانون عنصريين جديدين، يقضيان بإلغاء المكانة الرسمية للغة العربية كإحدى لغتي الدولة الرسميتين وتحويلها إلى "لغة ثانوية". وينص مشروع القانون للذات تقدم بهما عضوا الكنيست، أرييه إلداد، وأرييه طبايب، على إبطال التشريع الانتدابي في فلسطين من العام 1922 الذي أقرّ العربية (والعبرية والإنجليزية آنذاك) كلغات رسمية.

وأكد مركز "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، إن "مشروع القانون العنصريين يندرجان ضمن سلسلة من التشريعات العنصرية المتطرفة، التي أصبحت هاجساً برلمانياً وحكومياً محموداً في السنوات الأخيرة، مثل "قانون الولاء" للدولة اليهودية والصهيونية وقانون حظر إحياء ذكرى النكبة وغيرها من القوانين الهادفة لضرب حقوق ومكانة وهوية الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد". وقال مدير "دراسات"، الأخصائي الحقوقي د. يوسف جبارين إن "رسمية اللغة في البلاد مُشتقة من أصلانية الفلسطينيين وكونهم أصحاب الوطن الأصليين، وهو ما تترتب عليه بموجب القوانين والأعراف الدولية حقوق قومية جماعية، في صلبها حقهم في حماية لغتهم وهويتهم القومية وتطويرها بحرية".

آذار

يوم دراسي في كلية التربية في جامعة حيفا

عقدت كلية التربية بالتعاون مع مركز "دراسات" حلقة دراسية في الكلية للطاقت الأكاديمية والتدريسي حول تأهيل المعلمين العرب، حيث تم استعراض عينة من الأبحاث التي ستصدر في مشروع المركز حول هذا الموضوع. قدم كل من د. ماري توتري ود. ابراهيم محاجنة ود. حروتا فارتهايم أبحاثاً في هذا الشأن.

يوم دراسي حول تأهيل المعلمين العرب في كلية أورانيم

بالتعاون بين "دراسات"، وكلية "أورانيم" للتربية، تم تنظيم يوم دراسي حول تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل، بمشاركة مجموعة نوعية من الباحثين والمحاضرين والمهتمين العرب واليهود.

افتتحت الطاولة كل من مديرة الكلية د. مادي فليستسك-بولك ومدير "دراسات" د. يوسف جبارين. تمحور الجزء الأول من اليوم الدراسي، الذي أداره د. نير ريسيسي، في "بعد التعددية الثقافية لدى الطلاب العرب في كليات تأهيل المعلمين العبرية".



التعليم العالي العربي في البلاد عمومًا وفي الجنوب خصوصًا. وألقى البروفيسور محمد أمارة رئيس المجلس التربوي كلمة تحدث فيها عن دور البروفيسور رياض على المستوى المجتمعي والجهاميري وخصوصًا في قضايا دفع التعليم العالي والأكاديمي العربي، وأشاد بمثابرته في هذا الخصوص من خلال المشاريع التي يقوم بها في إطار الجامعة وخارجها.

وتحدّث البروفيسور إغبارية الذي قدم محاضرة عن تبلور القيادات الأكاديمية العربية في الجامعة الإسرائيلية ودورها الهام والقدرات الكبيرة التي تحملها والحاجة إلى دفعها لدعم المجتمع العربي، وان تكون شريكة في همومه وقضاياها.

نيسان

عرض قضايا الأقلية العربية في مؤتمر دولي حول الأقليات في حوض المتوسط

بمبادرة من المركز الإيطالي للسلام في الشرق الأوسط، وبالتعاون مع المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، عُقد في مدينة تورينو الإيطالية مؤتمر دولي حول الأقليات القومية والدينية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بمشاركة نخبة من الاختصاصيين والسياسيين ونشيطي حقوق الإنسان من ضفتي المتوسط.

تناول المؤتمر الذي استمر يومين حالات العديد من الأقليات القومية والدينية مثل حالة الأكراد والأرمن في تركيا، والألمان في شمال إيطاليا، والأقباط في مصر، والغجر في دول أوروبا، بالإضافة إلى حالة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

وتحدث المحاضر وليد ملا عن تأرجح الطلاب العرب بين الاغتراب والهامشية، من ناحية، وفرص التغيير من ناحية ثانية. وقدمت هدى قاسم وجهة نظر استشارية عن الطلاب العرب في كليات تأهيل المعلمين العبرية؛ ثم عرضت نضال هريش نتائج بحثها حول تصوّر وظيفة المرشدة التربوية العربية في الكليات العبرية والعربية.

أما الجزء الثاني من اليوم الدراسي فقد أدارته د. أورلي سيلع من كلية أورانيم، وجاء تحت عنوان "بعد النوع الاجتماعي (الجندر) في تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل"، قدّمت فيه د. ماري توتري مداخلة عن مدى تقدّم النساء العربيات في الأكاديمية الإسرائيلية؛ وعرض د. سامي محاجنة من كلية بيت بيرل نتائج بحثه حول أنماط الطالبات العربيات الملتحقات بكليات تأهيل المعلمين ومدى رؤيتهن للتعليم كرسالة؛ ثم تحدثت د. تمار شابيرا عن المعلمات والمديرات في التعليم العربي ودورهنّ في تطوير مكانة المرأة العربية.

مركز "دراسات" يكرّم البروفيسور رياض إغبارية

كرّم "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات البروفيسور رياض إغبارية، رئيس كلية الصيدلة في جامعة بن غوريون في بئر السبع، بمناسبة حصوله على درجة بروفييسور من مجلس التعليم العالي.

وقد شارك في التكريم طاقم وإدارة المركز ومجموعة من الأكاديميين والنشطاء الجماهيريين، وذلك خلال يوم تخطيط استراتيجي لمركز "دراسات". وتحدث مدير "دراسات" الدكتور يوسف جبارين الذي أكد على النجاح الأكاديمي الكبير الذي حققه البروفيسور رياض في مسيرته الأكاديمية ودوره في دعم



في جمعية حقوق المواطن إن البرامج والنشاطات القائمة في جهاز التربية والتعليم غير كافية لوقف هذا المدّ العنصري الخطير في صفوف الطلاب.

شمل برنامج المؤتمر مداخلات لباحثين وعاملين في الحقل التربوي والجمعيات الأهلية، وعروضاً لمشاريع طلابية. وتحدث فيه كل من رئيس بلدية الناصرة، المهندس رامز جرايسي، ود. عادل مناع - مدير معهد بيت بيرل لتأهيل المعلمين العرب، والبروفيسور غابي سولومون من قسم التربية في جامعة حيفا، ود. ميري توتري - رئيسة قسم المديّنات في كلية أورانيم، ونبيلة إسبنولي - مديرة مركز الطفولة، ومريام درموني - مديرة قسم التربية والمدنية والديمقراطي في مركز التكنولوجيا التربوية، ومحمد زيدان - مدير المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

ندوة عن الثورات العربية

نظمت دارة الثقافة والفنون و"دراسات" - المركز العربي لحقوق والسياسات ندوة ثقافية حول الثورات العربية، وذلك في قاعة دارة الثقافة والفنون في الناصرة.

وشارك في الندوة كل من الدكتور يوسف جبارين مدير مركز "دراسات"، والدكتورة ميري توتري المحاضرة في كلية "أورانيم" والمختصة في السياسات الإعلامية، والسيد مهند مصطفى المحاضر في كلية الدراسات الأكاديمية "أور يهودا" والباحث في مركز "دراسات". وأدارت الندوة وحاورت المحاضرين الصحفية آمال شحادة.

ندوة في كلية سخنين عن تأهيل المعلمين

نظم قسم الدراسات العليا في كلية سخنين لتأهيل المعلمين ندوة خاصة بمناسبة إصدار كتاب من تأليف د. خالد حسني عرار عن مركز دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات بعنوان "د. سامي مرعي (1940-1986) الإنسان، الرؤيا، المشروع والإرث الثقافي - دراسة ميدانية وتحليلية"، وذلك بحضور بروفيسور محمود خليل، رئيس الكلية ونزيه بدارنه مدير عام الكلية، وبروفيسور ريثوفين لازاروفيتش المستشار الأكاديمي للكلية، ود. مالك يوسف العميد الأكاديمي لقسم الدراسات العليا، وبروفيسور ميخائيل كليندر رئيس قسم الدراسات العليا في الكلية، وبمشاركة المحاضرين وطلاب قسم الدراسات العليا. افتتح الندوة وتولى عرافتها بلال شلاطة الناطق الإعلامي بلسان كلية سخنين لتأهيل المعلمين. رحب بروفيسور محمود خليل رئيس الكلية بالحضور. بعدها، قام الباحث في مركز دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات، مهند مصطفى بالتطرق إلى

وخصّص المؤتمر جلسة مركزية لحالة الأقلية العربية في إسرائيل قدم خلالها الحقوقي د. يوسف جبارين، المحاضر في جامعة حيفا ومدير "دراسات" - المركز العربي لحقوق والسياسات، مداخلتة شاملة عن الحقوق الجماعية للأقليات القومية والأصلية، طرح خلالها قضايا التمييز ضد الأقلية العربية الفلسطينية كحالة رائدة لأقلية قومية وأصلية تناضل من أجل حقوقها القومية المتساوية.

حلقة دراسية عن كتاب "اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات"

عقد مركز أبحاث اللغة والتربية والثقافة في المجتمع العربي في إسرائيل حلقة دراسية بالتعاون مع قسم اللغات في الكلية الأكاديمية بيت بيرل ومركز دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات، حول كتاب "اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات" للبروفيسور محمد أمارة والصادر عن مركز "دراسات". حضر الحلقة الدراسية طلاب وطالبات أقسام اللغة العربية والعبرية والإنجليزية في المعهد العربي لإعداد المعلمين العرب في الكلية الأكاديمية بيت بيرل.

رحّب بالحضور كل من د. عادل مناع، رئيس المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب ورئيس مركز أبحاث اللغة والتربية والثقافة في المجتمع العربي في إسرائيل، والسيد حسام أبو بكر، عضو الهيئة الإدارية في مركز دراسات.

أدار جلسة المداخلات د. غالب عنابسة، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، في المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب. وناقش الكتاب كل من د. ألون فراغمان، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في مدرسة التربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، والكاتب الصحفي مرزوق الحلبي ود. عبد الرحمن مرعي، رئيس قسم اللغة العبرية وآدابها، الكلية الأكاديمية بيت بيرل. وعقب على المداخلات بروفيسور أمارة.

مؤتمر مشترك حول التربية للمواطنة

نظم كل من "جمعية حقوق المواطن" و"دراسات"، في مدينة الناصرة مؤتمراً تربوياً بعنوان "تحديات تربوية في مواجهة العنصرية"، ناقش دور التربية في مواجهة تفشي ظاهرة العنصرية وتراجع القيم الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة في صفوف الأجيال الشابة.

أكد د. يوسف جبارين مدير مركز "دراسات": "أهمية التعاون مع قوى وفعاليات يهودية تشاركنا الرفض القاطع للقوانين والمخططات العنصرية". وقال شرف حسان، مدير قسم التربية



حزيران

يوم دراسي في كلية "أحفا" في النقب

"ما هي خصوصية تأهيل المعلمين العرب؟ - رؤية لدور المرشد التربوي وصورة الخريج المنشودة"، عنوان يوم دراسي عُقد بالتعاون بين "دراسات" ومسار التعليم العربي- البدوي في الكلية الأكاديمية للتربية "أحفا" في النقب، شارك فيه عشرات الطلاب والطالبات العرب الذين يتعلمون في المسار الخاص ولفيف من المحاضرين في الكلية.

افتتحت الجلسة نائبة رئيس الكلية بكلمة ترحيبية. ثم تحدث د. أيمن اغبارية من قسم القيادة والسياسات التربوية بجامعة حيفا ومركز "دراسات" حول مشروع تأهيل المعلمين العرب والحاجة إلى قراءة نقدية لواقع تأهيل المعلمين العرب في البلاد. وقدم سبستيان لورين من برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ببعثة الاتحاد الأوروبي في البلاد، تحية الاتحاد الأوروبي الداعم للمشروع مشيراً إلى حيوية الحوار والأبحاث حول مواضيع المؤتمر. وأدار الجلسة د. شاهر المكاوي المركز التربوي للمسار العربي-البدوي في كلية "أحفا".

شارك في الجلسة الأولى كل من د. كيتي وتد من كلية "دافيد يلين" ود. ديانا دعبول من كلية "دافيد يلين" ود. سامي محاجنة من كلية "بيت بيرل"، وأدار الجلسة موسى أبو غانم من كلية "أحفا". وتطرق المتحدثون إلى دور المرشد التربوي في سيرورة تأهيل المعلم واندماجه في العملية التربوية.

وقدم المحاضرة المركزية في اليوم الدراسي د. روني رينغولد من كلية "أحفا"، تحت عنوان "تأهيل المعلمين/ات العرب ضمن مسارات منفصلة في الكليات الأكاديمية للتربية: قاعدة لحوار متعدد الثقافات".

أهمية الكتاب وما يعرضه من مضامين. بعد ذلك، تم عقد ندوة ثقافية شارك فيها بروفيسور راخيل هرتس- لازروفيتش المحاضرة في جامعة حيفا من خلال مداخلة حملت عنوان "الهوية والديانة عند الطلاب العرب". وعرض الدكتور خالد عرار من مركز التعليم الأكاديمي (أور يهودا) وجامعة تل - أبيب محاضرة قصيرة بعنوان "الفكر التربوي لسامي مرعي". وأنهت الندوة رفيقة دربه الدكتورة مريم مرعي - ريان الباحثة والكاتبة من خلال مداخلة حملت عنوان "سامي مرعي الإنسان والأصالة".

مداخلة نوعية حول أوامر الهدم الإدارية للمحامي قيس ناصر خلال أبحاث المؤتمر السنوي لقضايا الأرض والمسكن

عرض المحامي قيس ناصر دراسة موسعة وقيمة حول ضائقة السكن في البلدات العربية وأوامر الهدم الإدارية، وذلك خلال أبحاث المؤتمر السنوي لقضايا الأرض والمسكن شرح فيها المسار الذي تسلكه لجان التنظيم لهدم بيوت بواسطة أوامر الهدم الإدارية، كما وتطرق ناصر إلى التغييرات السلبية التي أجراها قانون التخطيط والبناء الجديد في هذا الخصوص، والتي من شأنها أن "تزيد الطين بلة" بالنسبة لأصحاب البيوت غير المرخصة والمهددة بالهدم. (يمكن الإطلاع على الدراسة الكاملة على موقع المركز العربي للتخطيط البديل).

وكان المركز العربي للتخطيط البديل ومركز مساواة نظماً المؤتمر السنوي حول قضايا الأرض والمسكن. شاركت فيه فعاليات عربية ولفيف من الباحثين والباحثات العرب في قضايا الأرض والمسكن.

مذكرة موقف اللجنة البرلمانية لبحث تمثيل العرب في القطاع العام

عقدت لجنة تحقيق برلمانية يرأسها النائب أحمد الطيبي، يوماً دراسياً مطولاً بعنوان "دمج العرب: من ضريبة كلامية إلى تطبيق ملزم".

إستهل "اليوم" رئيس الكنيست روبي ريفلين، بهجوم ضد القانون الذي إقترحه حزب "إسرائيل بيتنا" تفضيل الذين أدوا الخدمة العسكرية للقبول للعمل في القطاع العام. وقال أنه يناقض مبدأ التمثيل الملائم. وأضاف: "يحظر تحويل القطاع العام إلى آلية لتقديم امتيازات بدل أن يكون قطاعاً لتقديم الخدمات لكل الجمهور. ومن يريد أن يجني ثماراً سياسية من هكذا اقتراح فإنه، عملياً، يدمر القطع العام".

ثم إفتتح النقاشات الدكتور أحمد الطيبي قائلاً أن نسبة العرب في القطاع العام تقف حالياً عند 7% أي توجد حاجة على 1300 وظيفة حكومية لضمان نسبة ملائمة، وبالإضافة إلى ذلك هناك غياب للعرب في الدرجات الثلاث العليا. وعرض قسم الأبحاث التابع للكنيست مقارنة بين إسرائيل ودول أخرى اتضح منها أن التمييز الحاصل في إسرائيل من حيث تمثيل أبناء الأقلية غير موجود في أوروبا أو أمريكا.

وقدم الدكتور يوسف جبارين، مدير مركز دراسات للأبحاث، مداخلة طالب فيها بتوسيع قوانين التمثيل الملائم بالنسبة للعرب لتشمل، أيضاً، العاملين في الشركات الحكومية وتعدادهم عشرات الآلاف، والعاملين في كل الأجسام العامة والأجسام الممولة من الدولة، بالإضافة إلى الشركات التي تحصل على إمتيازات عمل من الحكومة والشركات التي تحصل على عقود عمل من الحكومة.

وقد حضر أبحاث هذا "اليوم" ممثلون حاليون وسابقون في الدوائر الحكومية ذات الصلة ولفيف من ممثلي الجمعيات العربية التي تعالج زوايا مختلفة من هذا الموضوع.

دراسة: الأم صاحبة التأثير الأكبر على اختيار ابنتها لمهنة التعليم

بيّنت دراسة أجريت مؤخراً على مئات الطالبات العربيات في كليات تأهيل المعلمين، أن الأم هي صاحبة التأثير الأكبر على ابنتها لاختيار مهنة التعليم، بغض النظر عن مدى قناعة الطالبة بالمهنة أو نيتها الاستمرار فيها. وكان أجرى الدراسة الباحث سامي محاجنة من "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، ضمن مشروع أبحاث تأهيل المعلمين العرب.

وطرح محاجنة الذي يحاضر في كلية بيت بيرل في الدراسة عدداً من الأسئلة التي تؤثر على أداء الطالبة المستقبلية كعالمة.

وعُقدت الجلسة الثانية تحت عنوان "تأهيل المعلمين/ات العرب في منطقة النقب - حوار حول صورة الخريج/ة المنشودة"، وشارك فيها كل من عطية أبو طه المفتش اللوائي في وزارة المعارف؛ والمربي حافظ سيد مدير مدرسة قرية السيد؛ والطالبة ختام الطوري من كلية "أحفا"؛ ود. شاهر المكاوي من كلية "أحفا"، وأدار الجلسة د. ابراهيم فريد محاجنة من كلية "بيت بيرل".

وقدم المحاضرة المركزية في اليوم الدراسي د. روني رينغولد من كلية "أحفا"، تحت عنوان "تأهيل المعلمين/ات العرب ضمن مسارات منفصلة في الكليات الأكاديمية للتربية: قاعدة لحوار متعدد الثقافات".

وشارك في الجلسة الثانية كل من عطية أبو طه المفتش اللوائي في وزارة المعارف؛ والمربي حافظ سيد مدير مدرسة قرية السيد؛ والطالبة ختام الطوري من كلية "أحفا"؛ ود. شاهر المكاوي من كلية "أحفا". وأدار الجلسة د. ابراهيم فريد محاجنة من كلية "بيت بيرل".

حلقة دراسية في جامعة حيفا

نظم "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات - والمجلس التربوي العربي المنبثق عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي بالتعاون مع عيادة حقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة حيفا، ورشة استعرضت فيها أبحاث حول التعليم العربي، أعدها مجموعة من طلاب من عيادة حقوق الإنسان في الجامعة.

وتعالج الأبحاث الطلابية المكانة القانونية للتعليم العربي، من خلال تحليل نقدي ومقارن لقرارات محكمة العدل العليا في قضايا تعليمية مختلفة تتعلق بالتعليم العربي أو التعليم الديني المتشدد (الحريدي) في إسرائيل. كما وتناولت الأبحاث موضوع تحديات التعليم العربي ومكانته في القانون، وتم استعراض عدة أطر نظرية مختلفة تشكل بدائل للتعليم العربي، ومن أبرزها إقامة إدارة مستقلة للتعليم العربي من خلال حكم ذاتي ثقافي. شارك في أبحاث الحلقة البروفيسور محمد أمارة، رئيس المجلس التربوي ود. أيمن اغبارية المشرف على الأبحاث في هذا المشروع، ومهند مصطفى من مركز "دراسات"، ود. ايلان سبان، المحاضر في القانون الدستوري في الجامعة والمحامية رونيت هالبرين مديرة العيادات القانونية في الجامعة.



الأمر الذي يتطلب وضع خطة وطنية شاملة، تتجدد لها كافة الأطر التمثيلية والسياسية والأهلية والدينية، لمواجهة هذه المظاهر والمخاطر التي باتت تهدد كل بيت وكل فرد. وأشار مركز دراسات في بيان أصدره إلى التزايد المضطرد لحالات العنف والقتل في المجتمع العربي في الآونة الأخيرة، والنابع من غياب سلطة القانون وتقاعس الدولة والشرطة في حفظ الأمن الشخصي، من جهة، ومن قصور ذاتي يتجسد في ضعف الحصانة المجتمعية وغياب الردع وعدم وجود تحرك جماعي جدي في هذا المضمار، من جهة ثانية.

"دراسات" يستضيف البروفيسور الفلسطيني ياسر سليمان

"تجسد القضية الفلسطينية الأخلاقيات الإنسانية السياسية، والانتماء إليها هو محك لهذه الأخلاقيات" - هذا ما أكده البروفيسور الفلسطيني ياسر سليمان، الأخصائي العالمي في موضوع اللسانيات وأستاذ الدراسات العربية الحديثة، في جامعة كامبردج في لندن، في مداخلة شاملة في الناصرة بادر إليها مركز دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات، والمجلس التربوي العربي المنبثق عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تحت عنوان "اللغة والهوية القومية في العالم العربي في ضوء التحولات السياسية الاجتماعية". وذلك بحضور العشرات من الأكاديميين والمحاضرين والمهتمين.

افتتح اللقاء د. يوسف جبارين، مدير مركز دراسات، ثم تحدث بروفيسور محمد أمارة، رئيس المجلس التربوي العربي، مشيراً إلى العلاقة المركبة بين اللغة والهوية في السياق العربي، مثل مسألة التعريب الجماهيري.

وقدم البروفيسور ياسر سليمان، مداخلة شاملة حول تحديات اللغة والهوية العربية وخاصة في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي. وتطرق المحاضر إلى رمزية اللغة وتقاطعها مع الحيز الثقافي والديني والثقافي في كل مجتمع وعن أدوات مواجهة الهيمنة اللغوية الأجنبية.

وبيّنت الدراسة أنّ الأم هي صاحبة التأثير الأكبر على ابنتها لاختيار مهنة التعليم، حيث كان تأثيرها متشابهاً في المجموعات التي تم تصنيفها. هذا، وستصدر هذه الدراسة في كتاب خاص يضم مشروع أبحاث تأهيل المعلمين العرب عن مركز "دراسات".

أب 2011

عرض أزمة السكن في البلدات العربية على لجنة طرخنبرغ

استجابة لدعوة لجنة طرخنبرغ للتغيير الاجتماعي-الاقتصادي حضر المحامي قيس يوسف ناصر إلى مقرّ عمل اللجنة باسم مركز دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات وشرح أمام أعضاء اللجنة ضائقة السكن في المجتمع العربي في البلاد. وقد جاءت دعوة لجنة طرخنبرغ هذه لاستماع المحامي قيس ناصر بعد أن قدّم مركز دراسات للجنة ورقة أولية حول أزمة السكن في المجتمع العربي، وهي ملخص البحث الشامل الذي أعده المحامي قيس ناصر من خلال المركز حول أزمة السكن في البلدات العربية والذي سينشر قريباً في كتاب خاص لمركز دراسات. هذا وقد عبرت اللجنة عن تفهمها للشرح الذي قدمه المحامي ناصر معلنة أنها ستعالج قضية أزمة السكن في البلدات العربية أيضاً.

وقد عقب د. يوسف جبارين مدير مركز دراسات على استماع لجنة طرخنبرغ لورقة دراسات بقوله: "الورقة التي قدمناها تعطي اللجنة صورة وافية عن أزمة السكن في مجتمعنا العربي وتدعوها لنقاشها من خلال توصيات عينية تتعامل مع المعوقات والموانع المباشرة للإسكان في البلدات العربية. رغم تحفظاتنا الجدية من تعيين هذه اللجنة إلا أننا رأينا من الأهمية بمكان عرض قضاياها أمامها على أمل أن يكون هناك ليس فقط من يسمع ويوصي بل من ينفذ أيضاً".

أيلول

مركز "دراسات" يدعو لوضع خطة وطنية شاملة لمواجهة العنف في المجتمع العربي

اعتبر "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات أنّ استفحال العنف في المجتمع العربي، وتحوّل الجريمة إلى روتين يومي في عشرات القرى والمدن العربية، هو خطر استراتيجي على تطور المجتمع العربي وعلى حاضره ومستقبله،

كتاب دراسات" الثالث يسلط ضوءاً أكاديمياً على ظاهرة العنف وقضايا التعليم العالي



صدر العدد الثالث من "كتاب دراسات"، كتاب الأبحاث السنوي الذي يصدره مركز دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات، في 136 صفحة من القطع الكبير. ويحتوي العدد على 14 دراسة ومقالة وورقة بحثية في مجالات عديدة، حقوقية وتربوية واجتماعية وبيئية.

افتتح العدد بمقدمة لمدير عام المركز، د. يوسف جبارين. وجاء حوار العدد مع الباحث المتميز بروفيسور محمد حاج يحيى، المحاضر في مدرسة الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية في القدس، حول الواقع القائم والمركب لموضوع العنف في المجتمع العربي وتشخيص أسبابه بين الموضوعي والذاتي. أما ملف العدد، فكان بعنوان "الأكاديميا والتعليم العالي لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل"، واشتمل على عشر أوراق تعالج مواضيع مختلفة ومميزة تتعلق بالتعليم العالي؛ شارك فيها كل من الاختصاصي النفسي خليل سبيت ود. أيمن إغبارية ود. ميري توتري والسيدة منال شلبي والباحث يونس أبو الهيجاء والباحث مهند مصطفى والباحث مروان أبو غزالة ود. عنات مطار وتفاحة سابا ود. تمار هاجر ونافا شاي والباحثة رنا زهر. ويختتم الملف بورقة مركز "دراسات" حول سياسة تحديد جيل القبول للجامعات في البلاد، وبيولوجرافيا تعرض أبرز الإصدارات والمقالات الأكاديمية حول التعليم العالي العربي في إسرائيل في العقدين الأخيرين.

وفي باب الدراسات، يقدم بروفيسور محمد أمارة دراسة تحت عنوان "اللغة والهوية: تأثيرات وتداعيات على التعليم العربي في إسرائيل؛" وتقدم المستشارة التربوية إيناس جبارين بحثاً حول "برامج التربية للعيش المشترك كبرامج تربوية مُثلى". ويضم باب المقالات مقالاً للباحثة نسرين مزاوي ومقالاً للباحث أحمد بدران. ويختتم الكتاب بتقرير بالنشاطات والفعاليات المركزية وإصدارات مركز دراسات للعام 2010/2009 المنصرم.

كتاب جديد للبروفيسور محمد أمارة: اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات



صدر مؤخراً عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات، بالتعاون مع أ. دار الهدى م.ض.، ودار الفكر - الأردن، كتاب "اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات" للبروفيسور محمد أمارة، المختص في علم اللغة - الاجتماعي والسياسات اللغوية، في 304 صفحات من القطع الكبير، مع ملخص باللغة الانجليزية.

تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع اللغة والعربية وتحدياتها في إسرائيل في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي وفحص وضعية اللغة العربية منذ النكبة، وبعد قيام إسرائيل لسبر علاقتها بالوجود العربي- الفلسطيني في البلاد، من ناحية الهوية الفردية والهوية الجماعية.

استند هذا الكتاب على ثمرة عمل على مدار سنوات طويلة في بحث اللغة العربية، والمخزون اللغوي، وسياسة التربية اللغوية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وربطها بالسياقات المحلية، القطرية، العربية والعالمية من عدة جوانب.

والكتاب، دراسة لغوية - اجتماعية، يقدم، ولأول مرة، تحليلاً شمولياً لمكانة اللغة العربية، خاصة بما يرتبط بالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. ويأمل مركز دراسات أن يفتح الكتاب اتجاهات جديدة وخلاقة من الفكر والحلول، وأن يشكل مساهمة جدية لإعادة اللغة العربية إلى مكانتها وتعزيز هوية أبنائها، في ظل تحديات الصراع والتحديات الثقافية في زمن العولمة.

مشاركات أكاديمية وجماهيرية

صدور كتاب "تعليم تحت الانتظار - חינוך בהמתנה" باللغة العبرية

تشرين الثاني 2010

شارك د. يوسف جبارين مدير مركز "دراسات" في ندوة خاصة في مؤتمر سدروت السنوي في كلية سابير حول اليهود والعرب تحت عنوان: "تربية مواطني المستقبل للحياة المشتركة" وذلك بمشاركة د. هالة اسبانيولي، عضو الهيئة الادارية لمركز دراسات، وعضو الكنيست ورئيس لجنة المعرف زبولون اورليف، و د. تسفي تساميريت رئيس السكرتارية التربوية بوزارة المعارف. وقد تولى إدارة النقاش محمد دراوشة وميريام دارموني.

كانون الأول 2010

شارك كل من د. يوسف جبارين ود. أيمن إغبارية في المؤتمر الذي عقدته كلية الحقوق في جامعة حيفا وكلية التربية في الجامعة حول "الحق في التعليم" بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وتطرق جبارين وإغبارية إلى التحديات التي تواجه التعليم العربي وغياب الاعتراف بخصوصيته الوطنية والثقافية.

كانون الثاني 2011

شارك الباحث مهند مصطفى من مركز "دراسات" في المؤتمر الدولي الذي نظمه معهد "مولانا أبو الكلام آزاد" للدراسات، في مدينة كالكوئا، وقد تمحورت مداخلة مصطفى حلو صعود البمين في إسرائيل.

قدم د. يوسف جبارين مداخلة في "مؤتمر يافا" السنوي حول الحقوق الجماعية للأقلية العربية في البلاد، تمحورت حول غياب الحماية القانونية للأقلية العربية كأقلية قومية وأصلية، وذلك بمشاركة مجموعة من السياسيين ورجال القضاء من اليهود والعرب.

شباط

شارك الباحث مهند مصطفى من مركز "دراسات" في محاضرتين عن الثورات العربية نظمت إحداها كتلة "اقرأ" الطلابية في جامعة تل أبيب، والأخرى كتلة الرسالة في الجامعة العبرية.

آذار

شارك الباحث مهند مصطفى من مركز "دراسات" في المؤتمر الذي نظمه مشروع "كونراد ادناور" للتعاون اليهودي العربي في جامعة تل أبيب، وذلك في مؤتمر حول مكانة اللغة العربية، وقد تمحورت مداخلة مصطفى حول اللغة العبرية كعائق أمام الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية.

شارك د. يوسف جبارين بمحاضرة في المؤتمر السنوي للمحامية الجماهيرية والاجتماعية الذي تنظمه كلية الحقوق في جامعة تل أبيب



على شرف اليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول/ ديسمبر)، أصدر "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات والعبادة القانونية لحقوق الأقلية العربية في جامعة حيفا تقريراً شاملاً حول أوضاع ومكانة جهاز التعليم العربي في إسرائيل، يقدم تحليلاً ونقدًا للخطوط العريضة للسياسة التربوية القائمة تجاه التعليم

العربي، ويتمحور في التقارير والتوصيات المركزية التي صدرت في السنوات الأخيرة لتحسين أوضاعه. وجاء التقرير تحت عنوان "تعليم تحت الانتظار - السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي" في أكثر من 100 صفحة، من تأليف د. يوسف جبارين ود. أيمن إغبارية، من مركز "دراسات" وجامعة حيفا. ويؤكد التقرير أن "التعليم العربي لا يعاني فقط من عدم الاعتراف بخصائصه القومية والثقافية، وانعدام المساواة في الموارد والنتائج، وانعدام المشاركة في مواقع صنع القرار، بل من ممارسات منهجية ومتواصلة من الإهمال والاستهتار، أيضاً".

ويشتمل التقرير على أربعة فصول تعرض الخطوات الحكومية والمبادرات الأهلية في السنتين الأخيرتين، والتي تبين أن السياسات التربوية تجاه التعليم العربي هي سياسات جزئية قصيرة المدى، لا تلأئم الاحتياجات الاجتماعية الداخلية للمجتمع العربي الفلسطيني في البلاد. وهي، كما يؤكد التقرير، سياسات تفتقر إلى رؤية شمولية للتربية والتعليم لدى أقلية قومية تريد أن تكون شريكة في الإدارة وفي وضع المضامين لأبنائها وبناتها. ويعتبر التقرير أن هذه السياسات متلعثمة، قوامها إدارة الفجوات، وبالتالي فليس في مقدورها سدّ الفجوات البنوية والمادية بين التعليم العربي والتعليم العبري في المدى المنظور.

ضمّ التقرير، الذي وضعه مركز "دراسات" والعبادة القانونية على طاولة متخذ القرار في الحكومة والكنيست، عددًا من المطالب المبدئية الضرورية لتحسين أوضاع التعليم العربي المتردية.



خاص لجامعة موناخ في ملبورن ، أستراليا.

شارك بروفييسور محمد أمارة في مؤتمر اللغة والعدل وتحديات التربية للقيم والتربية المدنية. الذي نظمه سمينار الكيبوتسات ضمن مؤتمر يافا للتربية التقدمية.

شارك بروفييسور محمد أمارة في يوم دراسي حول مناهج التعليم في المدارس العربية أعدت له "جمعية الثقافة العربية".

حزيران

شارك الباحث مهند مصطفى من مركز دراسات في المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول الدين والقومية، وقد قدم مصطفى مداخلة حول الدين والدولة القومية في الشرق الأوسط.

ألقى د. يوسف جبارين محاضرة في القدس أمام وفد من مديري مراكز حقوق الإنسان في الجامعات الأمريكية حول واقع الأقلية العربية والتمييز الذي تعاني منه في القانون وفي الممارسة.

تموز

شارك الباحث مهند مصطفى في الندوة التي نظمها مركز "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، وقدم مصطفى مداخلة حول الإسلام السياسي في الربيع العربي بعيون إسرائيلية.

ألقى د. يوسف جبارين محاضرة شاملة أمام وفد من الأكاديميين الدوليين في العلوم السياسية من جامعات مختلفة من العالم حول واقع المجتمع العربي في البلاد وسياسات الإقصاء التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد أبناء وبنات المجتمع.

آب

شارك د. أيمن إغبارية في تشرين الأول 2011 ، مشاركة في مؤتمر دولي بعنوان Education and Conflict - Perspectives from Israel/Palestine ضمن مؤسسة جورج إيكيرت لدراسة مناهج وكتب التدريس في ألمانيا.

أيلول

في أيلول 2011، إختارت شبكة صحف "هعير" التابعة لصحيفة "هآرتس" د. أيمن إغبارية، ضمن قائمة خمسين شخصية مؤثرة في مجال التربية والتعليم في إسرائيل، وذلك للمرة الثالثة على التوالي.

تشرين الأول

شارك د. يوسف جبارين في الندوة التي نظمها جمعية أقرأ في ام الفحم حول الطروحات والخيارات الفلسطينية بعد أيلول، وشارك فيها أيضا د. اسعد غانم والشيخ كمال خطيب. وقد تطرق د. جبارين الى الابعاد الحقوقية والسياسية للخيارات المطروحة والى مرجعيات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية.

وذلك بمدخلة نقدية حول دور المحكمة العليا في الدفاع عن حقوق الأقلية العربية بينت محدودية هذا الدور وانحصاره على المفهوم الفردي للمساواة على حساب المساواة الجماعية.

ألقى د. يوسف جبارين محاضرة في مؤتمر "التربية ضد العنصرية" الذي عقد في جامعة حيفا بتنظيم كل من المركز لدراسات التربية للسلام في الجامعة، المركز اليهودي العربي، جمعية سيكوي، وجمعية مجالات. وشاركت في المؤتمر أيضا د. ميري توتري عضه الهيئة الإدارية لمركز دراسات.

ألقى بروفييسور محمد أمارة امام مداخلة شاملة أمام طلاب المدرسة الثانوية الشاملة في أم الفحم حول "الهوية والانتماء".

ألقى بروفييسور محمد أمارة مداخلة شاملة أمام طاقم المعلمين في مدرسة عرعة الثانوية حول موضوع " المدرسة العربية سنة 2020".

شارك بروفييسور محمد أمارة في مؤتمر سنوي حول المشهد اللغوي كحيز للقاء بين العربي والعبرية في إسرائيل عقدته كلية أورانييم.

نيسان

شارك الباحث مهند مصطفى في محاضرة بعنوان الحركات الشبابية والثورات العربية في مئة عام، تحدث خلالها عن صراع الأجيال في العالم العربي، وتأثيرها على المنعطفات الهامة في النظام السياسي والاجتماعي العربي.

شارك د. يوسف جبارين في مؤتمر "المركز الإسرائيلي للديمقراطية" حول "الأقلية العربية في إسرائيل إلى جانب كل من د. عادل مناع، د. محمود يزبك وبروفيسور عزيز حيدر وبروفيسور رمزي سليمان ود. رباح حليبي.

قدّم بروفييسور محمد أمارة في جمعية "نساء ضد العنف" حول موضوع "ذكورية اللغة".

أيار

شارك الباحث مهند مصطفى من مركز "دراسات" في ندوة نظمها مركز مدى الكرمل حول الربيع العربي، وقد تطرقت مداخلة مصطفى إلى الحالة التونسية وإشكالية التحديث كأداة للسيطرة في فترة النظام السلطوي السابق.

شارك د. يوسف جبارين في سيمينار دولي نظمه صندوق "روزا لوكسمبورغ" في بروكسل حول تحديات اليسار في إسرائيل وفي أوروبا، وذلك بمشاركة مجموعة من الناشطين السياسيين والأكاديميين من إسرائيل وأوروبا. وقدم د. جبارين مداخلة حول مخاطر صعود اليمين في البلاد والى انتهاكات حقوق الإنسان والمواطن في القانون والممارسة.

شارك د. أيمن إغبارية في سلسلة محاضرات ولقاءات ضمن برنامج

Table of Contents

<i>I. Introduction: Land, Housing and Substantive Social Justice</i>	6
Yousef T. Jabareen	
<i>II. Interview: Prof. Oren Yiftachel</i>	10
<i>III. Research Studies</i>	
Rawia Abu Rabia / Arab Villages in the Naqab: Discriminatory State Policies and the Struggle for Recognition	18
Dr. Rana Zaher / English Language Education Curriculum Revisited: De Jure and De Facto Programs of Study	27
Sanaa Abu Saleh / Cultural Dimensions to Teaching English in Arab Schools	33
Dirasat Position Paper / Access to Higher Education for Arab Palestinian Students	40
<i>IV. Special Focus: Arab Teacher Training</i>	
Dr. Nidal Hareish and Dr. Diana Daboul / The Role of Pedagogical Guides in Training Arab Teachers	51
Dr. Rony Reingold and Dr. Ilana Puel / Training Arab and Jewish Teachers in Teacher Training Colleges: A Basis for Inter-Cultural Dialogue	62
Dr. Katy Watad / Evaluating the Training Process from the Perspective of New Teachers	71
Dr. Orly Selah and Dr. Nir Resisi / Academic Honesty in Arab Teacher Training	83
Dr. Ruba Daas / Training Arab Teachers in Special Education: An Alternative Perspective	92
Dr. Habib Bolus / Palestinian Literature in Israel and the Current State of its Readership	105
Sheikha Helawy / Reflections on the Status of Arabic Language in Arab-Jewish Cities	113
Ali Haider / Arab Revolutions: Background and Possible Future Scenarios	117
<i>V. Book Review: Arabic in Israel: Contexts and Challenges by Prof. Muhamad Amara.</i>	123
Reviewed by Abed al-Rahman Marei'	
<i>VI. Dirasat Activities Report 2010-2011</i>	129

Dirasat Yearbook

2011

Vol. 4

Dirasat – The Arab Center for Law and Policy

Editor in chief: **Yousef T. Jabareen**

Managing Editor: **Mohanad Mustafa**

